

الفوضى الخلاقة

العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط

علي بشار بكر أغوان



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2013

الفوضى الخلّاقة

العصف الرمزي

لحرائق الشرق الأوسط

الفوضى الخلّاقة

العصف الرمزي
لحرائق الشرق الأوسط

علي بشار بكر أغوان



www.hrcsiraq.com | hrcss2006@yahoo.com

• اسـم الكتـاب: الفوضى الخلاقة ـ العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط
• تـــأليــــف: علي بشار بكر أغوان
• الطبعـة الأولى: آب (أغسطس) 2013
• تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس
• رقم الإيداع الدولي: ISBN 978 ـ 614 ـ 426 ـ 216 ـ 0
• جميع الحقوق محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

• لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطي مسبق من مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

• الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
المقر العام: بغداد: عرصات الهندية ـ مجاور مطعم الريف الإيطالي ـ هاتف: 10234002 78 964+
بيروت: طريق المطار ـ قرب المكتب الاستشاري ـ بناية ماميا ـ ط 3 ـ هاتف: 844384 76 961+
E-mail: hcrss2006@yahoo.com Website: http://www.hcrsiraq.com/om/

• الطباعة: شركة صبح للطباعة والتجليد
هاتف: 476122 1 961+ بيروت ـ لبنان

• التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع
هاتف: 541211 1 961+ بيروت ـ لبنان

مقدمة المركز

على الرغم من وجود مصطلح الفوضى الخلّاقة Creative chaos في أدبيات الماسونية القديمة، وأشار اليه الباحث والكاتب الأمريكي دان براون Dan Brown، إلّا أنه لم يطف على السطح إلّا بعد احتلال للعراق، الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، في حديث وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس مع صحيفة الواشنطن بوست الأميركية في شهر نيسان 2005، والتي روجت له في المنطقة العربية بخاصة، من أجل تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وشكلت هزيمة الولايات المتحدة الأميركية في العراق، وصدمة الازمة المالية التي تعرضت اليها عام 2008، مدخلاً مناسباً لاعتماد استراتيجية الفوضى الخلاقة في المنطقة، بطريقة التعويض ويعد ما يجري في سوريا هو الحيز التعويضي عن العراق جيوسياسياً، مع استخدام نصيحة مارلين اولبرايت إلى (بوش الابن)، أترك مجتمعات الشرق تتطاحن فيما بينها لحين نضجها، لذلك يتم تشظية البلدان وسحق جيوشها تحت تثوير الصراع الطائفي والعرقي، من خلال

مؤسسات اعلامية وثقافية وجهد مخابراتي وحلفاء في داخل هذه البلدان، مع أموال البترودولار التي يجري إغداقها من قبل دول النفط الخليجية، على الجماعات الارهابية والتكفيرية، والتي ترتبط بعض من خطوطها بالولايات المتحدة و(إسرائيل)، على الرغم من ادعاءها الاسلام.

وتتجلى الفوضى الخلاقة في فكرة بسيطة تقوم على دفع الاوضاع المجتمعية النمطية نحو الفوضى ومن ثم توظيف هذه الفوضى لترتيب نظم جديدة تخدم الاستراتيجية الأميركية و(إسرائيل)، ومن المؤكد أن هذه النظم ستكون غير مستقرة وضعيفة وغير قادرة على حماية نفسها من دون الاستعانة بأميركا وحلفائها.

والسؤال: هل هناك انظمة تريد الولايات المتحدة و(إسرائيل) التخلص منها؟ وهذا يحتمل مسارين هناك نظم قد استهلكت مرحلتها التاريخية، من مثل نظام صدام حسين وزين العابدين بن علي وربما تلحقها نظم أخرى تباعاً، أو إن هناك نظم غير مرغوبة وتقف في مواجهة المشروع الأمريكي ـ الاسرائيلي من مثل النظام السوري. ولذلك فهي استراتيجية لإعادة رسم خرائط المنطقة من جديد، تعطي لإسرائيل قوة مضافة عن طريق اضعاف الأخرين وبتكاليف بخسة.

ادارة المركز

المقدمة

يعد الربط بين جدلية ما هو كائن وما يجب أن يكون فيما يخص الولايات المتحدة، من المتلازمات الذهنية التي لا يستطيع أيّ مفكر استراتيجي في الولايات المتحدة الاستغناء عنها، فالهدف الاستراتيجي عندما تبدأ ملامحه بالوضوح ومن ثم يخرج على شكل مشروع استراتيجي شامل، يحاكي فيه ما يجب أن يكون عليه الوضع إقليمياً ودولياً، يظل يرافق ويلازم عقول منظري الاستراتيجية الأميركية بالأزمنة المختلفة، فالأمر الذي يميز الفكر الاستراتيجي الأميركي، أنه ذو أبعاد ودلالات حركية وديناميكية عالية، ولا يهمل أبداً البعد المستقبلي واحتمالاته القادمة، لاسيما في استيعاب ما هو عليه الوضع إقليمياً ودولياً (ما هو كائن) وإعادة توجيه مساراته باتجاه ما (يجب أن يكون).

وتكمن أهمية الدراسة بأن موضوع الفوضى الخلاقة يمثل موضوعاً حساساً (بكراً) وحيوياً لم يتم البحث فيه من قَبل بهذه الطريقة، ولا جدال في أن أيَّ موضوع حيوي وحساس يحتاج إلى الدخول والغور في التفاصيل الصغيرة التي تشكل معالمه ومن ثم بلورته بإطاره العام، ولا تقتصر أهمية البحث في موضوع من مثل توظيف فكرة الفوضى

الخلاقة في الاستراتيجية الأميركية الشاملة بعد أحداث 11 أيلول 2001 الشرق الأوسط أنموذجاً، على عرض البعد المفاهيمي للفوضى والفوضى الخلاقة والمفاهيم الأخرى المقاربة، بل تناولت الدراسة الإبعاد التطبيقية لهذا الموضوع والتمحيص ببعض المصطلحات الأخرى المقاربة كالثورة بدلالات الفوضى الموظفة أو التغيير الذي يؤدي إلى انشاء نظام مستقر، على أن يمر بمراحل انتقالية فوضوية تبنى على ركامها أسس النظام الجديد، أو توظيف فكرة الديمقراطية بدلالات التغيير وأبعاده.

على هذا يعتقد الباحث بأن ثنايا موضوع الفوضى الخلاقة ودلالاتها المفاهيمية على أرض الواقع، تمثل موضوعاً يستحق البحث والوقوف عنده للنظر في أبعاد تطبيقه وتفاصيلها في منطقة الشرق الأوسط، لأن هذه الدراسة تسعى وتحاول أن توضح ما جرى في العراق وما يجري في الشرق الأوسط، وما يمكن أن يجري في مناطق أخرى مستقبلاً حول العالم، لذا يمثل موضوع الفوضى الخلاقة لاسيما في مرحلة التغيير التي يشهدها الشرق الأوسط، وتحديداً الجزء العربي منه في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011، موضوعاً حيوياً يحاكي بجزء كبير منه ما يجري في بيئة الشرق الأوسط الاستراتيجية، وما تشهده من عملية هدم وإعادة بناء لأنظمة الحكم بأبعادها الشاملة، وما صاحب ذلك من ضرورات علمية وأكاديمية للبحث في مكنونات هذا الموضوع، والتعرف عليه وعلى دلالاته وأبعاده على المنطقة وشعوبها ومحاولة التنبؤ بآفاقه المستقبلية.

أما الفعل أو الأداء الاستراتيجي للولايات المتحدة أو (الأداء الاستراتيجي للولايات المتحدة)، هو انعكاس طبيعي لما يدور في دوائر

التفكير التابعة للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الولايات المتحدة الأميركية، والهدف الرئيس من هذا التلاقح الفكري ما بين الإدارة الأميركية والجهات غير الرسمية (مفكرين أو مراكز تفكير)، هو استيعاب قدر ممكن من الأفكار وتوظيفها وجعلها آلية من آليات التعامل مع متغيرات البيئة الاستراتيجية، وقدر تعلق الأمر بموضوع توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في الاستراتيجية الأميركية الشاملة بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 الشرق الأوسط أنموذجاً، فإن المتمعن في تفاصيل فكرة الفوضى الخلاقة ومتعلقاتها ودلالاتها الإقليمية وانعكاساتها على البيئة الدولية، سيجد أن هذه الفكرة لم تأتِ عن طريق الصدفة، إنما جاءت لتثبت كل ما سبق من طرح حول تكوين هذه الفكرة نتيجة لتلاقح أفكار على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، وهي أيضاً وجدت خصيصاً لتكون إحدى آليات تحقيق الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية.

فقد تكونت هذه الفكرة (بصورتها الحالية) بعد تكوين مشروع الشرق الأوسط الكبير، لكي تكون إحدى متلازمات هذا المشروع، فالعلاقة ما بين فكرة الفوضى الخلاقة وما بين مشروع الشرق الأوسط الكبير، تمثل علاقة طردية موجبة ومتلازمة دات أبعاد ودلالات تدفع المعنيين بالاستراتيجية الأميركية، للتمعن قليلاً في كيف أن الفوضى الخلاقة جاءت متلازمة مع مشروع الشرق الأوسط الكبير.

لذا يتطلب موضوع الفوضى الخلاقة وسياساتها ذات الصلة، دراسة معمقة والبحث في جزئيات وكليات التوظيف الأميركي لهذه الفكرة، فقد عملت الإدارة الأميركية لاسيما بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، على إحداث تغيير جذري في كيفية تعاملها مع البيئة

الاستراتيجية للشرق الأوسط، ويتطلب هذا التغيير من صانعي الاستراتيجية الأميركية توظيف مفاهيم عديدة وإدخالها في برامج إصلاحية للمنطقة، فالديمقراطية وحقوق الإنسان تمثل إحدى أهم المفاهيم الناعمة و(السامية والمقدسة بالنسبة للولايات المتحدة)، التي عملت الإدارة الأميركية على توظيفها وإدخالها إلى الشرق الأوسط عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومن ثم يمثل توظيف الفوضى الخلاقة أحد أهم المفاهيم التي عمل العقل الأميركي على زرعها في هذه المنطقة وبلورتها، لإنشاء بيئة مجزئة سهلة التعامل والتكوين وإعادة الترتيب بالنسبة للفعل الاستراتيجي الأمريكي.

إذ تكمن الفكرة الأساسية للفوضى الخلاقة في أن التعامل مع منطقة معقدة دينياً وطائفياً وقومياً، ذات أزمات وصراعات مزمنة، تكمن في أن توظيف هذه الأزمات واستغلالها تمثل فرصة تكتيكية، تهيئ وتمهد الطريق لتحقيق الهدف الرئيس، وهو تقسيم هذه المنطقة إلى دويلات دينية وطائفية وقومية، ويجب أن يسبق هذا التقسيم بحالة من عدم القبول الديني الطائفي القومي، الذي يقتل بدوره روح التمسك بالوحدة الوطنية للبلاد والبحث عن الخلاص مهما كانت نتائجه، حتى أن وصلت للتقسيم والتجزئة، فالفوضى الخلاقة بهذا الوصف تعني بالنسبة للإدارة الأميركية (الهدم وإعادة البناء)، وهذا الهدم الذي يقوم على تجزئة دول قائمة بذاتها تحوي على تنوع ديني وطائفي وقومي، لتخلق من هذه الدول ذات التنوع، دولاً جديدة مستقلة بذاتها دينياً وطائفياً وقومياً، تقوم أسسها على أنقاض الدولة الأم المشتملة على التنوعات السابقة.

وتبحث الاستراتيجية الأميركية الشاملة وعبر مفكريها في بطون

التاريخ، لكي تجد أفكاراً ورؤى وأطروحات تعمل على إعادة توجيهها وتحريك مساراتها، ومن ثم إنتاجها من جديد، لكي تأخذ طريقها للتنفيذ عبر مشاريع ذات أبعاد زمنية طويلة، إذ يشير الترتيب الزمني لأبرز الطروحات التكتيكية، التي وظفها وأنتجها وأعاد توجيهها العقل الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر2001، إلى أن أولى طروحات الفكر الاستراتيجي الأميركي فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، التي تعد إحدى مرتكزات الاستراتيجية الأميركية في مرحلة ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001، كانت الضربة الوقائية من ثم تطور هذا المفهوم ليصل للضربة الاستباقية، التي طبقت في البيئة الشرق أوسطية والمتمثلة في حرب أفغانستان 2002، من ثم حرب العراق 2003، ليصل العقل الاستراتيجي الأميركي بعد ذلك إلى مرحلة متطورة أخرى من مراحل الاستراتيجية الأميركية الشاملة، وهي فكرة توظيف الفوضى الخلاقة في منطقة الشرق الأوسط التي تستهدف إحداث تغيير (هدم) للأنظمة الدكتاتورية (المعادية والحليفة) للولايات المتحدة (والمعزولة شعبياً)، وهذا سبب مهم من أسباب إحداث هذا التغيير، ومن ثم (بناء) نظام شرق أوسطي جديد يقوم على دويلات جديدة ذات أبعاد ودلالات دينية وطائفية وقومية.

لذا برزت أطروحات في الاستراتيجية الأميركية الشاملة قديمة في التداول وحديثة من حيث التوظيف وتغيير المسار، فقد وظفت الإدارة الأميركية طروحات القوة الناعمة فضلاً عن توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأميركي في الشرق الأوسط، ثم ما طوره منظرو الاستراتيجية الأميركية من فكرة القوة الناعمة إلى فكرة أخرى، تكمن في توظيف ما هو ناعم وصلب من أدوات قوة لتخرج لنا

بطروحات نوعية جديدة، تحت مسمى القوة الذكية، التي تقوم على استخدام الأداة الصلبة والناعمة واستعمالها في تحقيق الأهداف الأميركية بحسب كل حالة، وما حدث في الشرق الأوسط في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011 من تغيير للأنظمة الدكتاتورية، لا يخرج بالنسبة إلى البعض من دائرة الفوضى الخلاقة والقوة الذكية بتفرعاتها الناعمة والصلبة، على هذا فإن كل ما سبق من طرح يمثل المقدمة للدخول في تفاصيل البحث والتقصي في مكونات الاستراتيجية الأميركية، وما شملته من توظيف لمفاهيم كانت بمثابة الآلية التي أدخلت في مشروعها لتقسيم الشرق الأوسط وتجزئته إلى دويلات قومية دينية طائفية على مراحل متعددة.

لا يسعني في هذا المقام، إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي الذكتور سرمد زكي الجادر، على ما بذله من جهد في أن يكون هذا العمل بهذا الشكل الذي هو عليه.

الفصل الأول

المرجعيات الفكرية للفوضى الخلاقة

تمهيد

إنمازت الاستراتيجية الأميركية لمراحل طويلة بقدرتها على التقلب والتلون والانسجام، مع كل الظروف التي تواجهها وفي الأوضاع الدولية والإقليمية المختلف، فقد اعتمدت الولايات المتحدة على كثير من التكتيكات الاستراتيجية الحديثة والقديمة (عبر إجراء مراجعات عديدة)، لكي تكون وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، فتدخل عملية التوظيف والتوظيف الاستراتيجي في صلب صناعة الاستراتيجية الأميركية، إذ دأبت الإدارة الأميركية على توظيف مجموعة من الأمور والقضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، لغرض الوصول للأهداف المحددة، لذا يحتوي التوظيف والتوظيف الاستراتيجي يحتوي على مدلولات مهمة ومميزة في عملية صناعة الأهداف الاستراتيجية لأيَّة دولة، فأي صانع قرار يستعرض ذهنياً ما يمتلكه وما يمكن أن يمتلكه من قدرات وإمكانيات في مراحل زمنية معينة، وعلى هذا الأساس يقوم برسم خطته الاستراتيجية لتحقيق

الهدف الذي يصبو إليه عبر تقسيم هدفه إلى مراحل تكتيكية معينة.

وبناءاً على ذلك سيتم دراسة مفهوم التوظيف والتوظيف الاستراتيجي، وما ينطوي عليه هذا المفهوم من شمولية ودلالات وتفرعات يحاول الباحث عرضها وتوضيحها، إضافةً إلى دراسة حالة الفوضى في أصولها الأولى، واستعراض أهم التيارات الفكرية التي استمدت منها، لأن البحث في موضوع الفوضى الخلاقة نظرياً، يفرض تتبع أصول حالة الفوضى التي سادت بمختلف الأزمنة الماضية، إذ سيتناول هذا الفصل ظاهرة الفوضى منذ نشأتها الأولى وصولاً إلى تطور المفهوم في العصر الحديث، واستعراض حالة الفوضى التي غدت نظرية قائمة بذاتها تدعى بنظرية الفوضى.

وقد قام المتخصصون بالعلوم الاجتماعية والسياسية بدراسة هذه الظاهرة القديمة، وتطويرها وتعميمها من العلوم التطبيقية الصرفة إلى العلوم الاجتماعية وسحبها على دراسة المجتمعات، وصولاً إلى ما يسمى بالفوضى الخلاقة التي تقوم على فكرة (إن النظام ينبثق من الفوضى ويبنى على أنقاض هذه الفوضى) (بحسب وجهة النظر الأميركية). ومن اللافت للنظر أن هذا المصطلح (الفوضى الخلاقة) اقترن دائماً بمنطقة الشرق الأوسط، إذ لم يذكر في أيًّ مصدر أو مرجع بصفته المجردة من دون اقترانه بهذه المنطقة.

المبحث الاول

في مفهوم التوظيف والتوظيف الاستراتيجي

أصبح التوظيف الاستراتيجي الآن ولا سيّما بعد ما شهده العالم من نقلة نوعية تكنولوجية شملت مفاصل الحياة كافة، ضرورة ملحة تفرض نفسها على كل معني بالشؤون الاستراتيجية، وأن يولي اهتماماً لهذا الحقل المهم لاسيما في تحديد ورسم سياسة الدولة العليا، لذا سيعالج هذا المبحث مفهوم التوظيف والتوظيف بدلالاته العامة، من ثم سيتم شرح التوظيف الاستراتيجي وتوضيحه وما يحتويه من تبعات ودلالات وصفية بحسب مجال استخداماته، كالتوظيف السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي والثقافي.

ففي الإطار العام يقصد بالتوظيف في قواميس ومعاجم اللغة العربية، بأنه اسم من الفعل وظّف، يُوظفّ، توظيفاً، ويراد به استخدام أو تشغيل أو استغلال شيء معين سواءاً في الحالة المادية أو المعنوية، والقصد منه إنشاء قيمة جديدة، كتوظيف وتشغيل الأموال للحصول على أرباح وفوائد منها، وتوظيف الأفراد للحصول على فوائد وعوائد منهم[1]، ويقصد بالوظيفة في اللغة العربية أيضاً، ما يقدر للإنسان في كل يوم من رزق أو طعام، ويقال وظّف الشيء على نفسه ووظّفه

توظيفاً، أيّ الزمه إياه، والوظيفة بطبيعتها نشاط متكرر مستمر وغير ثابت تتعدد مواقع استخدامه[2].

وللتوظيف مدلولات اصطلاحية متعددة تتعلق بكل علم متصل بهذا المصطلح، فقد عُرفه جمهور من العلماء والمختصين كلٌ بحسب اختصاصه، إذ يوجد في معنى ومفهوم التوظيف مدلولات اقتصادية وسياسية واجتماعية واستراتيجية[3]، وقدر تعلق الأمر بقرب هذا المصطلح من علم الاقتصاد والإحصاء أكثر من باقي العلوم الاجتماعية، فيعرفه علماء الاقتصاد وعلماء الإحصاء بدلالات اقتصادية تشغيلية بحيث يعرف التوظيف بمعناه الاقتصادي بأنه مجموعة من الأعمال الضرورية لاختيار مرشح ليشغل منصب معين، وهو مصطلح مرادف لمعنى أو مفهوم التشغيل، إذ يراد في المعنى الأول ـ التوظيف ـ استخدام الأفراد في مناصب الشغل، وفيه معنى بتكليف شخص بمسؤوليات وواجبات محددة في الشركة أو المنظمة أو المؤسسة، أما مصطلح التشغيل بدلالاته الاقتصادية فيراد به ملء أو سد منصب كان شاغراً[4]، وهناك من يذكر التوظيف بدلالة السياسة، إذ تعرف سياسة التوظيف بأنها البرامج والإجراءات والوسائل والأساليب الإدارية، التي من شأنها تحدد احتِياجات المنظّمة أو المشروع أو الدولة من القُوى البشرية القادرة والراغبة والمتاحة للعمل، والبحث عن هذه العناصر وترغيبها في العمل، ثم اختِيار أفضلها وإعداده للعمل والمساهمة في تحقيق أهداف المشروع، عبر حثّه وتحفيزه للعمل والاستمرار فيه[5].

وأيضاً يعرف (منصور احمد منصور)، التوظيف ببعده الاقتصادي، على أنه العملية المستمرة التي تقتضي من المؤسسة تحديد احتياجاتها من القوة العاملة القادرة والراغبة والمتاحة للعمل[6]، ويذكر (ربحي

مصطفى عليان) في كتابه أسس الإدارة المعاصرة، إن التوظيف هو النشاط الذي يقتضي الإعلان عن الوظائف الشاغرة، وتوظيف الأفراد لغرض تحقيق الأهداف الموضوعة[7]، وقد أثار مصطلح التوظيف جدلاً كبيراً بسبب تعدد الجوانب المستخدم فيها هذا المصطلح، إذ إنه يستخدم في مجالات الحياة جميعها تقريباً[8]، ويقول (صادق الأسود) إن هناك ثلاثة معانٍ في الأقل للتعبير عن الوظيفة وهي: (أ) المعنى العام، إذ يدل هذا التعبير على حرفة أو شغل أو مركز، فهو يدل على مجموعة مهمات تقع على عاتق الشخص الذي يشغل المركز، (ب) المعنى الرياضي، وهو يدل على وجود علاقة قائمة بين عنصرين أو أكثر، وأيّ تغير في أحدهما يؤدي إلى تغيير الآخر ويجره إلى التكيف وفقاً لذلك، (ج) المعنى البيولوجي (الحياتي) والمتعلقة بالطبيعة الإنسانية وقدرتها على إظهار قدراتها الذاتية، ومن جانب آخر يدل تعبير الوظيفة، على معنى المساهمة التي يقدمها عنصر إلى المنظمة أو العمل الجماعي المشترك الذي يكون جزءاً لا يتجزأ منها، إذ يشير إلى وجود وظائف تسهم في تنظيم المجتمع والمحافظة على بقائه ونشاطه[9]، لذا يذكر(صادق الأسود) أن المعنى العام للتوظيف والوظيفة، يدل للتعبير على حرفة أو شغل أو مركز، فيقال مثلاً إن هذا الأستاذ دعي لتولي وظيفة وزير، أو تلك الشخصية رقيت إلى وظيفة جديدة.

ويعرف الباحث التوظيف بصفته العامة، بأنه عملية تهدف إلى استغلال كل ما يمكن استغلاله لتحقيق أهداف تصب في مصلحة المنظمة أو الدولة أو أي كيان معني بهذه العملية، سواءً بصورتها المادية (كالموارد الاقتصادية والموارد البشرية والقدرات العسكرية والموقع الجغرافي... الخ)، أو بصورتها المعنوية (كالتاريخ المشرف

والعمق الحضاري... الخ)، وعلى هذا الأساس يعد مفهوم التوظيف الاستراتيجي من أهم الخصائص المهمة، التي يجب أن يتصف بها صناع القرار، لا سيّما أن هذه العملية تشمل توظيف كافة الإمكانيات المتاحة والفرص السانحة على المستوى الداخلي أو الخارجي (مادياً ومعنوياً)، واستغلالها استغلالاً أمثل.

أولاً: في معنى التوظيف على النطاق السياسي

إن التوظيف السياسي من المصطلحات التي لا تخضع غالباً لاعتبارات موضوعية، إنما يغلب عليها الرأي الخاص وزاوية النظر المعينة واجتهادات فردية، ولا يمكن تعميمها دائماً على نفس الحالات والظواهر على الرغم من تكرارها[10]، لذا يعني التوظيف السياسي استخدام جهة ما قضية ما لتحقيق مصلحة سياسية ما، أو هو استفادة جهة معينة من حدث معين للوصول إلى هدف سياسي معين، ومثال ذلك، استخدام بعض الأفراد والجماعات والأحزاب والتيارات لقضية الحجاب على سبيل المثال لتحقيق غرض معين، وهي ربما لا تؤمن بعدالة هذه القضية أصلاً، وهذا الأمر يمكن إدراجه ضمن التوظيف السياسي[11]، ويشمل التوظيف السياسي مجالات متنوعة فعلى سبيل المثال، يمثل التوظيف السياسي للدين من أبرز الأمور التي تتضح فيها صور التوظيف السياسي[12].

وكل ذلك عبر استغلال الدين لتحقيق مصالح ومكاسب سياسية وللوصول إلى الحكم أو التعبئة في قضية معينة وتحريك الرأي العام[13]، أو عبر إعلان شعارات في الانتخابات أو في الحروب والنزاعات والأزمات الداخلية والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية[14]،

ومن المجالات الأخرى للتوظيف السياسي هو التوظيف السياسي للحوادث والكوارث والأزمات، فعلى سبيل المثال وظفت الولايات المتحدة الأميركية أحداث 11 ايلول2001، وأعلنت أنها تعرضت لاعتداء ويجب على الولايات المتحدة الرد على هذا الاعتداء، فقامت بتوظيف مصطلح الأرهاب وإعلان حربها العالمية ضد الدول المارقة الراعية لهذا الأرهاب (بحسب ادعاء الولايات المتحدة الأميركية)[15]، إذ إن الولايات المتحدة هنا استغلت هذه الحادثة لكي تقوم بشن حربها على مجموعة من الدول تراها أنها تضر في مصالحها وأمنها القومي[16]، على هذا النحو نلحظ التنوع الواسع لمفهوم التوظيف السياسي وما يحتويه من تفرعات، يمكن لأي صانع قرار يتمتع بالحنكة والكياسة أن يستغلها ويستخدمها (يوظفها)، سواءاً لإقصاء خصوم من على الساحة السياسية أو لتحقيق غرض معين يهدف عن طريقه للوصول إلى استغلال أو استثمار أمثل لقدرته[17]، وعلى هذا النحو فإن للتوظيف السياسي شروطاً يجب توفراها في الجهة التي استخدمت قضية ما، وهذه الشروط هي:

1 ـ أن تكون تلك الجهة جهة سياسية أو مرتبطة بجهة سياسية بشكل ما، أما إذا كانت تلك الجهة غير سياسية أو غير مسيسة فلا يعد تناولها للقضية المعينة من باب التوظيف السياسي، لأنها لا تسعى إلى هدف سياسي تبغي تحقيقه من وراء تبنيها للقضية المعينة.

2 ـ أن تكون تلك الجهة السياسية غير معنية بالقضية أساساً، كأن تكون غير متبنية لها، أو لا تدخل ضمن مجال عملها أو تتبناها ونقيضها، أو مستعدّة للمساومة عليها بالتخلي عن رأيها فيها، أو

تتبنى بعضها وتترك بعضها الآخر، مما لا ينفصل عن القضية أو غير ذلك، مما يشعر بعدم عنايتها بالقضية لذاتها.

3 ـ أن تكون تلك الجهة مما عرف عنها ازدواجية الخطاب والكيل بمكيالين، ـ وهذا الشرط نسبي لا يشترط توفراه دائماً ـ، ومما علم عنها أنها مصلحية نفعية غير مبدئية، تقول بالرأي ونقيضه، ولا تثبت على فكرة أو منهج أو غاية.

ثانياً: في معنى التوظيف على النطاق الاقتصادي

تولي الدول الصناعية المتقدمة أهمية كبيرة بالتعليم والتدريب، الذي يؤدي بدوره إلى الطريقة المثلى للتوظيف الاقتصادي على أعلى المستويات، إذ يؤدي التعليم بكافة مراحله وأنماطه دوراً في أيجاد قوى بشرية ماهرة وقادرة على العطاء المتميز، الأمر الذي يدعم قطاعات سوق العمل ويعزز مكانة الدول الاقتصادية والتنافسية العالمية[18]، إذ إن التوظيف على النطاق الاقتصادي يعد جزءاً لا يتجزأ من التوظيف الاستراتيجي الشامل الذي يعني- التوظيف الاقتصادي- الاستثمار أو الاستغلال أو التشغيل الأمثل أو الأنسب لكافة الموارد الاقتصادية، وتحسين أداء سوق العمل من حيث التنسيق بين العرض والطلب[19]، وما تشمله من متعلقات وتبعات أخرى تدخل من ضمن الإمكانيات المتاحة وغير المتاحة للدولة لتؤهلها إلى الوصول لإمكانية التوظيف الاقتصادي[20]، لذا يمكن تعريف إمكانية التوظيف بأنها الفرصة والقدرة المتزايدة لبناء المهارات والقدرات البناءة، التي تمكن الناس من إيجاد وإنشاء وإثراء وتغيير الوظائف، والحصول على مكاسب شخصية واقتصادية واجتماعية ومهنية عادلة في المقابل[21].

ويّعد الاستثمار[22]، والتشغيل والاستغلال والتنمية من أبرز المفاهيم الاقتصادية التي بالمحصلة تصب في بوتقة مفهوم التوظيف الاقتصادي والتوظيف الاستراتيجي للموارد بشكل عام، لأن هذه المفاهيم اقتصادية بحته تدخل بدورها ضمن مفهوم التوظيف الاقتصادي العام[23]، وتشكل معالمه الأساسية، عبر تحقيق تكامل اقتصادي عام يشمل العمليات الاقتصادية كلها، التي تجريها الدولة أو المؤسسة أو الشركة أو المنظمة على سبيل المثال، لذا نلحظ التكامل الذي يحتاجه مفهوم التوظيف الاقتصادي من تدريب وعمل وتخطيط وتنمية واستثمار، لكي نصل إلى أعلى مراحل التوظيف الاقتصادي على النطاق القومي[24].

ثالثاً: في معنى التوظيف على النطاق العسكري

أدى قيام علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين التكنولوجيا والشؤون العسكرية عموماً، إلى جعل الدولة تولي اهتماماً واسعاً لتنظيم قدراتها التكنولوجية وجعلها مكوناً أساسياً للأمن القومي[25]، لذا يتطلب التوظيف الاستراتيجي بصوره العامة التركيز الواسع على نطاق التوظيف في القطاع العسكري، وما يحتويه هذا الحقل ـ التوظيف العسكري ـ من ديناميكية وحركية، تتطلب أجراء التحديثات والتغييرات المستمرة، لكي تستطيع الدولة من مسايرة عجلة التطور التكنولوجي فيما يخص الشؤون العسكرية، وقدر تعلق الأمر بالقطاع العسكري والتوظيف في هذا المجال، فأن الحديث الذي يغلب على هذا القطاع لا سيّما في مطلع القرن الحادي والعشرين، دائماً كان ولا زال حول المستجدات التكنولوجية المستخدمة في الشؤون الحربية والثورة العلمية في الشؤون العسكرية وآلية توظيفها[26].

إذ أدخلت مصطلحات جديدة على الشؤون العسكرية والحربية لم تكن مألوفة في السابق، كمصطلح توظيف التكنولوجية العسكرية الذي يعني توظيف مجموعة واسعة من التقنيات التي يستخدمها الجيش، وهذا يشمل الأسلحة والدروع والطائرات والدبابات والآليات والاتصالات، وأية أجهزة يستخدمها الجيش تكنولوجياً لجمع وتقديم المعلومات في المعارك والاشتباكات المباشرة، ويقول بعض المختصين في الشؤون العسكرية والحربية، أنه لم تَّعد تحتاج الدول العظمى إلى خوض الحروب المباشرة في عصر تكنولوجيا المعلومات، وإنما تحتاج الدول إلى رصد أموال طائلة وزيادة إنفاقها على التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها عسكرياً، لتحقيق الانتصار على أرض المعركة الافتراضي الذي يدار عبر شاشات صغيرة [27].

لذا تحتل التكنولوجية الآن مكانة كبيرة في تطوير الشؤون العسكرية نفسها، وهذا السبب الذي دفع البعض إلى القول (أن توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العسكري قد حقق قفزة نوعية في الشؤون العسكرية والأمنية وتسليح الجيوش بأفضل المعدات التكنولوجية، لا سيّما في بداية الألفية الجديدة وما تلاها من ضرورات لتوظيف الإمكانيات التكنولوجية على المسرح العسكري العالمي)[28]، إذ اتسعت عملية التوظيف العسكري للتكنولوجياً على نطاق واسع، لتشمل تطوير أنواع مختلفة من الذخائر والأسلحة النارية، والدروع، وحتى الآليات والمدرعات وصولاً إلى المعدات الشخصية للجندي[29]، إلى جانب تطوير الروبوتات وغيرها من التكنولوجيات ذات الصلة بالحواسيب التي يتم استخدامها في العمليات العسكرية، إذ شهدت الجيوش الحديثة تطوراً كبيراً في مختلف ميادين التسلح،

فالتطورات التكنولوجية المدهشة والمتلاحقة، أدت إلى بروز أجيال جديدة من الأسلحة، وإلى زيادة قدرة وفعالية أخرى كانت موجودة في مجالات التسلّح براً وبحراً وجواً[30].

على هذا أصبح تقدم الشعوب وانتصارها مرهوناً بمدى تقدمها التقني، الذي يبدأ من التعليم ليصل إلى القدرة العسكرية، وأبرز ما يشار إليه فيه هذا السياق أن النظام العالمي الجديد يمثل الابن شرعي للثورة العلمية والتقنية الجديدة، حتى أن البعض أصبح يشير للقرن الحادي والعشرين بوصفه مقدمة لعصر جيو معلوماتي، لا سيّما مع بروز طروحات نظرية جديدة حول الاستراتيجية الشاملة، وتكتيكات الدفاع بالاعتماد على العلوم والتكنولوجيا والموارد البشرية وتوظيفها، للوصول لطروحات الدفاع الذكي الذي يقوم على التوظيف الأمثل للتطور ودمجه مع الشؤون العسكرية[31]، على هذا يقول (جوزيف س. ناي)[32]، (إن توظيف تكنولوجيا المعلومات قد أنتجت ثورة في الشؤون العسكرية، إذ أن أجهزة الاستشعار المستقرة في الفضاء وأجهزة الكمبيوتر ذات السرعة العالية والبرمجيات المعقدة، تقدم القدرة على جمع المعلومات وتصنيفها وتجهيزها ونقلها ونشرها عن أحداث تقع في رقعة جغرافية واسعة، بحيث تعطي إحداثيات دقيقة على جميع التحركات العسكرية للخصم، مما يمكن من اتخاذ الأفعال الاستباقية العسكرية)[33].

رابعاً: في معنى التوظيف على النطاق الاجتماعي والثقافي

من المعروف أن كل شعب لديه مخزونات اجتماعية ثقافية تميزه من غيره من المجتمعات الأخرى، ويمكن استثمار هذه المخزونات

الكامنة من التنوع العرقي والثقافي والقومي والديني وتوظيفها لبناء دولة ذات تماسك وتجانس، لكن من الممكن في الوقت نفسه أن تكون هذه النقاط بمثابة ضعف على الدولة، وتكون سبباً من أسباب تراجعها[34]، ومن الحقائق التي لا يجادل فيها أحد، في أوساط الدارسين والمشتغلين بقضايا التراث الثقافي والحضاري والتاريخ الإنساني، أن ما من حضارة إلا وهي حصيلة تفاعل مجموعة من الحضارات وتلاقح فيما بينها وترابط بين حلقاتها وتكامل بين عناصرها[35]، لذا فأن عملية بناء الترابط والتمازج لتحقيق التفوق الاجتماعي عبر التذكير بتاريخ الأمم والشعوب الزاخر، لا سيّما أذا ما كان لهذه الأمة تاريخ عريق وحضارة يفتخر بها[36]، فإن حقن وجدان المجتمع بإرثه الحضاري على نحو متواصل، يمنحه الثقة بالنفس لمواجهة التحديات وتخطي أزمته النفسية(لكن بصورة غير مبالغ فيها)، فمن دون فهم المكونات الاجتماعية لتاريخها الحضاري وظروف نشأتها في محيطها الجغرافي وعيشها المشترك، لا يمكنها التواصل وبناء مستقبل جديد لأجيالها، لذلك تبذل الجهات المغرضة مساعي كبيرة للتعريض بأرث المكونات الاجتماعية المشترك، وتشويه صلاتها الإنسانية وتزوير الحقائق ليسهل تفكيكها والسيطرة عليها[37]، ويكمن هنا دور صانع القرار في السعي وراء توظيف واستثمار هذا الإرث الحضاري والتذكير به، لغرض بناء المستقبل عبر الافتخار والاعتزاز بالتراث التاريخي والثقافي للدول[38].

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن التوظيف على النطاق الاجتماعي لا يقتصر على تاريخ وأمجاد الأمم، بقدر ما يشمل أمور أخرى فنية وثقافية، تزيد من مكانة وقوة الدولة للوصول إلى مرحلة النمذجة

وتسويق التجربة والذات، عبر أعلان نفسها أنموذجاً، وعن طريق التسويق الثقافي للأفكار التي تتبناها الدولة، ودائماً ما تواجه المكونات الاجتماعية عبر عيشها المشترك تحديات كثيرة، داخلية وخارجية، لإضعاف الدولة فإن كانت إرادتها على المواجهة قوية تخطت أزمتها بتحدٍ كبير وتلاحم أشد يعظم شأن الدولة، على خلافه إن ضعفت إرادتها على المواجهة تفاقمت أزمتها ما يضطرها إلى الانكفاء والعزلة، فيتراجع شأنها، ونعود هنا أيضاً إلى دور صانع القرار في توظيف هذا التنوع وتحويله إلى تجانس، من أجل إنشاء التكامل على النطاق الاستراتيجي الشامل[39]، فعلى سبيل المثال تتبنى الولايات المتحدة ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، عبر طرح نفسها كأنموذج لباقي الدول الأخرى، لا سيّما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بعد عام 1991، إذ برزت مفاهيم وأضيفت مفاهيم جديدة للقاموس السياسي في الولايات المتحدة، كحقوق الإنسان والديمقراطية وصولاً إلى الأنموذج الأميركي الشامل تحت شعار العولمة[40].

خلاصة القول أن التوظيف الاستراتيجي أو كما يطلق عليه البعض استراتيجية التوظيف، يعد من العمليات الغاية في الأهمية، لا سيّما بعد تطور علم الاستراتيجية وما صاحب ذلك من تطور في مجال التفكير والتحليل والتخطيط الاستراتيجي، ونلحظ إسقاطاته العملية على طبيعة الأداء الاستراتيجي للدولة على أرض الواقع، وما تشمله من تفرعات وتقسيمات أخرى، تشكل الأسس التي تقوم وتستند عليها الاستراتيجية القومية الشاملة للدولة، فقد دخل التوظيف الاستراتيجي جميع المجالات والتفرعات والقطاعات، التي من شأنها أن تحدد مكانة

الدولة وقوتها لتحقيق التفوق، وعليه يعني التوظيف الاستراتيجي الاستغلال الشامل لكل الموارد المتاحة وغير المتاحة واستثمارها، وتشمل جميع القطاعات داخل الدولة وخارجها كالقطاع السياسي والقطاع الاقتصادي والعسكري والاجتماعي والتاريخي والحضاري والإيديولوجي، لذا يّعد الاستغلال والاستثمار الشامل لمقدرات الدولة، توظيفاً استراتيجياً من شأنه إن يطور ويحسن الأداء الاستراتيجي لهذه الدولة، فالتوظيف الاستراتيجي يعني هنا السعي إلى تجسيد القرارات التي تسمح بإنشاء واستغلال الأوضاع، وتدفع المنافسين إلى اللامبالاة والإهمال المعنوي، ومن ثم قبول الشروط التي فرضت عليه[41].

المبحث الثاني

التأصيل النظري لفكرة الفوضى الخلاقة

لكي يتم تُوضح أهم الأصول الفكرية للفوضى والفوضى الخلاقة، سيتم البحث في مفاهيم الفوضى لغةً واصطلاحاً، فضلاً عن البحث في نظرية الفوضى وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، ومن قضية الأصول الإيديولوجية لفكرة الفوضى الخلاقة في الفكر القديم والوسيط والحديث والمعاصر، من ثم ينتقل الباحث لتوضيح آلية تكوين هذا المصطلح (الفوضى الخلاقة) والكيفية التي أُنشئ وصيغ بها بجانب الجهات والأطراف المشاركة في تكوين هذا المصطلح.

المطلب الأول
في مفهوم الفوضى

إن البحث في مفهوم الفوضى والخلق ونظرية الفوضى وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، يستلزم الدخول في معنى الفوضى في اللغة والاصطلاح للتعرف على هذه المفاهيم، من ثم الولوج في البحث في نظرية الفوضى وكيفية تعميمها وتوظيفها من العلوم التطبيقية إلى العلوم الاجتماعية، على هذا سيتم البحث في مفهوم الفوضى في

اللغة والاصطلاح من ثم البحث في مفهوم الخلق، وصولاً إلى البحث في نظرية الفوضى وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية.

أولاً: مفهوم الفوضى

1 ـ الفوضى في اللغة

تعني الفوضى في اللغة العربية، البلبلة واختلال النظام[42]، وتشتق كلمة (فوضى) في الإنكليزية (Anarchy) من كلمة (أنارخوس) (Anarkhod) اليونانية، ومعناها من دون حاكم، وهي تستعمل للدلالة على غياب حكم يحفظ السلام[43]، ويقال قوم فوضى كسكارى لا رئيس لهم أو متفرقون أو مختلط بعضهم ببعض، وأمرهم فوضى بينهم، أي يتصرف كل منهم في مال الآخر[44]، أي مختلطين ومعناه أن كلاً فوض أمره للآخر، ويقال أيضاً، ماله فوضى بينهم، إذ لم يخالف أحدهما للآخر[45]، وقد قال (الافوه الاودي) على القوم الفوضى الذين لا رئيس لهم (لا يصلح الناس لا سراة لهم، ولا سرى إذا جهلاهم سادوا)، ونعام فوضى أي مختلط بعضه ببعض، ويقال أيضاً، أموالهم فوضى بينهم، أي هم شركاء فيها[46].

2 ـ الفوضى اصطلاحاً

يقال إن كلمة الفوضى ظهرت لأول مرة في العام (700 ق.م)، لدى الشاعر الإغريقي (هسيود) في قوله: في البدء كانت الفوضى لا شيء سوى الخلاء والهيولى والفراغ غير المحدود، وقد أشار إلى الفوضى (شكسبير) في (عطيل) في قوله (إن هذا العالم تشكل بفوضى وسيذهب بفوضى)، و(هنري ميللر) في ربيع أسود إذ قال (إن

لكل منا حياتين يعيشها، فالأولى مع الناس وهي منظمة نسبياً، والأخرى مع الذات وهي فوضوية للغاية)، وقد دمجت اللهجة العامية عبر التاريخ فكرة الفوضى في فكرة الفلسفة، وقد عرفت القواميس الفوضى بأنها الاضطراب أو الاهتياج أو اللجة البدائية، وقد عبر المؤرخ والكاتب الأميركي (هنري أدامز) (1918- 1858) عن المعنى العلمي للفوضى، بشكل بليغ في قوله (إن الفوضى غالباً ما تولِّد الحياة، في حين يولد النظام العادة)[47].

وأن النظام ينشأ من الفوضى[48]، وغياب وانتفاء السلطة الموزعة للمهام والمنظمة للقانون، يعد فوضى[49]، وعلى هذا الأساس فأن مفهوم الفوضى مفهوماً غامضاً، فمن جانب ترتبط الفوضى بميراث الأساطير في العديد من الثقافات القديمة المختلفة، ومن جانب آخر تشير إلى برنامج بحثي متعارف عليه في دراسة التطوير الزمني للنظم غير المستقرة[50]، لذا يعني مصطلح فوضى (An-Archie) في إطاره العام، اللا سلطة أي انتفاء السلطة ومؤسساتها وغيابها، على أساس أن الجزء الأول من المصطلح (An) يعني الانتفاء، في حين يقصد بالجزء الثاني منه (Archie) السلطة، ويتضمن المصطلح العربي (الفوضى) المعنى نفسه، فالمجموعة الفوضوية هي الجماعة التي يتساوى أفرادها ولا رئيس لهم، وتعرف موسوعة المعرفة الفوضى بأنها: تعني أي فقدان للنظام والترابط بين أجزاء مجموعة أو جملة أجسام، سواء كانت جملة فيزيائية أو مجتمع إنساني أو اضطرابات قبلية أو سياسية، مثل فقدان الأمن في منطقة معينة[51]، والفوضى بحسب علم الميثولوجيا الإغريقية: تعني الحالة البدائية للعالم قبل أن يقوم المبدأ الأول (الإله) بترتيبه[52]، ويذكر (علي فارزماند) أن الفوضى تعني في علم الاجتماع،

إنها اختلال في أداء الوظائف والمهام الموكلة إلى أصحابها وافتقارها إلى النظام، إذ تعاني المؤسسة (الأسرة ـ العائلة ـ القبيلة ـ الدولة) من اختلال وبلبلة في النظام الاجتماعي، الذي يسبب فقدان القدرة على إدارة هذه المنظومات الاجتماعية[53].

أما الفوضى في المفهوم السياسي، فتستخدم لوصف السلوك السياسي للظواهر السياسية، مثل الحروب والثورات وعدم الاستقرار السياسي والمشكلات السياسية البسيطة والمعقدة، ويسوغ البعض ذلك بأن العامة من الناس أصبحوا على وعي بالفوضى التي تحدث من حولهم عن طريق الإعلام، فأصبحوا أكثر حساسية للفوضى، فالأزمات والتغيرات الفجائية والأشياء، التي هي خارج إطار السيطرة تنتشر في عالمنا المليء بالمنظمات الحديثة في نظام كوني شديد التعقيد[54]، ويقول (هيدلي بول) إن الفوضى بمفهومها العام، تعد فرعاً جديداً من فروع العلم، التي تعنى بدراسة ظواهر الاضطراب والاختلال واللانظام واللاخطية، في مختلف المجالات، كالمناخ، وأجهزة الجسم عند الإنسان، وسلوك التجمعات الحيوانية، فضلاً عن الاقتصاد والتجارة وحركة الأسواق المالية، تطوراً نحو حركة المجتمعات الإنسانية والسياسة[55].

ويذكر (روبي روي) أن الفوضى في مفهومها السياسي والاجتماعي، ترافق دائماً أية حالة من حالات التغيير الغير اعتيادية التي تصيب المجتمع، إذ ترافق الفوضى (الثورة على سبيل المثال لا الحصر) قبل بدايتها، وفي لحظة وقوعها وبعد وقوعها ونهايتها، إذ يصنف علماء السياسة والاجتماع، أن حالة الفوضى دائماً ما كانت ترافق المراحل الانتقالية غير الطبيعية وغير المتوقعة وغير المدروسة،

لذا فهناك من يسمي هذه المرحلة بالمرحلة الانتقالية الحتمية التي لابد لأي ثورة أن تمر بها[56]، لأن عملية هدم نظام ربما تكون سهلة، ولكن الصعب في الأمر هو عملية بناء النظام الجديد، ولذا يقال إن النظام يخلق على ركام الفوضى[57]، وتذكر الباحثة الأميركية في شؤون الإدارة المصرفية (باتريشيا هتينجر)، أن الفوضى تعني غياب العلاقة المباشرة ما بين السبب والنتيجة، أي أن الأشياء تحدث من دون أن ندرك أسبابها الحقيقة بجلاء، فبرغم أن لكل نتيجة أسبابها، إلّا أن العقل البشري عندما لا يستطيع الإحاطة بجميع الأسباب، فإنه يسمي صعوبة الفهم بالفوضى، في حين أن صعوبة الفهم تنبع من عجز العقل عن التعامل مع عدد كبير من الأسباب (المشكلات) والمتغيرات مرة واحدة[58].

وبالرغم من ذلك، قد يشير مصطلح الفوضى ويفهم للوهلة الأولى على أنه نوع من أنواع العبث غير المسيطر عليه، الذي يحدث نتيجة للتصرفات غير المنضبطة، لأي كيان يتمتع بفروع متعددة ترتبط مع بعضها البعض، إلا أن الفوضى في نظر البعض، تعد بحد ذاتها نظاماً متكاملاً من الطرفيات المتماسكة والمتشعبة، التي ترتبط ببعضها البعض بشكل دقيق وحيوي، إذ إن أي خلل في أيِّ نظام فرعي لها، يؤدي من ثم إلى خروج هذه الفوضى عن السيطرة، ومن ثم تتولد حالة جديدة من الأفعال غير المتوقعة، التي لا يستطيع أي احد التنبؤ بها، لذا فأن التطورات الحديثة أدت إلى قفزة علمية وطورت هذا المجال، لتتحول الفوضى إلى علم قائم بحد ذاته (يسمى بعلم الفوضى)، وهذا العلم يقوم على أسس ومبادئ وقوانين يتحكم بالظواهر كافة، سواءً على المستوى العلوم الطبيعية أو على العلوم الاجتماعية[59].

وعلى هذا النحو يتسم السلوك الفوضوي بحساسيته الشديدة للشروط الأولية، وتمثل تلك الحساسية الخاصية الأكثر عقلانية في النظم الفوضوية، فعلى سبيل المثال تساعد نقطة معينة في النظام الفوضوي على اكتشاف نقطة أخرى قريبة منها، وتبعد بمسافة ما، وقد تقود هذه النقطة النظام إلى مسار في اتجاه نقطة أبعد من النقطة الأولى، أيّ إن المسار الخاص بكل نقطة قد يكون مختلفاً، ويكون من الممكن التنبؤ به، وتجد هذه الخاصية المقابل لها في مجال النُظم السياسية المقارنة، فالقرارات السياسية المصيرية تقيد العمليات والأحداث الآتية، لأنها حددت مساراً معيناً للتطور السياسي لا يمكن عكسه.

لذا يمتاز التطور السياسي بوجود لحظات حرجة، تصبغ الملامح الأساسية للحياة الاجتماعية وتسمى بـ(نقاط التشعب)، وعندها تكون حساسية النظام للشروط الأولية أقوى، وتتجلى الطبيعة الفوضوية للنظام بصورة راديكالية، وتقود هذه الحالة النظام إلى ما يسمى حدود الفوضى، وقبل الوصول إلى هذه النقطة، كان النظام يتصف بطريقة يمكن التنبؤ بها، ولكن بعد وصوله إلى هذه النقطة، لا يكون التزام بمسار التصرف السابق، ويصبح السلوك أقل قابلية للتنبؤ به، ولذا تعد هذه النقاط مهمة لفهم تطور النظام وطبيعة سلوكه المستقبلي في ظل نظام الفوضى(60).

ثانياً: نظرية الفوضى

1 ـ نظرية الفوضى واكتشاف لورينزو

أجريت أول دراسة بحثية علمية أكاديمية للفوضى من المتخصصين في العلوم الطبيعية في مطلع خمسينيات القرن المنصرم، إذ تطورت هذه النظرية في أحضان العلوم الطبيعية الصرفة

التي تعنى بالظواهر الكونية، ثم انتقلت إلى العلوم الاجتماعية الأخرى، التي ساعدت في فهم الديناميكية للنظم التي تتطور بصورة غير خطية وغير منتظمة، وبهذا فان أول من اكتشف ما يسمى بنظرية الفوضى، هو عالم رياضيات (لورينزو) الذي عمل خلال ظروف الحرب العالمية الثانية، في هيئة الأنواء الجوية التابعة لسلاح الجو الأميركي، وبعد انتهاء الحرب قرر لورينزو التخصص في علم الأرصاد الجوية، والبحث في الرياضيات عن أشياء أخرى قد تفيد هذا العلم، ثم التحق بالمؤسسة الشهيرة (مؤسسة ماساشوتس للعلوم والتكنولوجيا)، ومن المعروف أن من أصعب الأمور التي تواجهها هيئة الأرصاد الجوية، هي صعوبة التنبؤ بالأحوال الجوية لمدة طويلة، وأن التوقعات جميعها لا يمكن ان تكون علمية وصحيحة[61]، وبعد حصول تطور كبير في هذا المجال وفي حقبة السبعينيات من القرن الماضي، بدأ عدد قليل من العلماء يشقون طريقهم وسط الفوضى والاضطراب، وكان من بينهم علماء في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، وسعوا جميعاً إلى معرفة الصلات بين أنواع الاضطراب المختلفة، وهكذا توصل علماء الفيسيولوجيا ـ علم وظائف الأعضاء ـ إلى اكتشاف نظام مدهش يحكم الفوضى التي تنشأ وتتطور داخل قلب الإنسان وتكون السبب الرئيس في الوفاة المفاجئة التي تفتقر إلى ما يفسر حدوثها.

وبعدما تم العمل على معرفة سلوك الفوضى من العلماء والمختصين قام لورينزو (مكتشف نظرية الفوضى)، بوضع أنموذجاً يحاكي ـ ما أمكنَ ـ الواقع، واختار لذلك اثنتي عشرة معادلة ادخلها في جهاز الحاسوب الخاص بالتنبؤ الجوي بصورة صحيحة، وتضمن ذلك سرعة الرياح والضغط الجوي ودرجة الحرارة، فقام الحاسوب بعملية التنبؤ

وظهرت النتائج بصورة صحيحة، لكن حين أعاد الكرة قام بإدخال الأرقام إلى جهاز الحاسوب بصورة غير صحيحة، وجد لورينزو أنها أحدثت اختلاً كبيراً في عملية التنبؤ بالجو، إذ وصل إلى نقطة مهمة للغاية، هو ارتباط عناصر هذا النظام ببعضه بصورة دقيقة ومعقدة، ومن ثم فإن أي تغيير لهذا النظام، يحدث خللاً كبيراً في هيكلية وبنية النظام نفسه[62].

لذا ارتبط الحديث عن نظرية الفوضى بأسم عالم الأرصاد الجوية الأميركي ادوارد لورينزو، الذي اكتشف مدى عشوائية التوقعات الخاصة بمعرفة الظروف المناخية والارصاد الجوية، ففي عام 1961 أراد لورنزو التأكد من بعض البيانات الخاصة بتوقعاته المناخية التي كان يدرسها، وبدأ بإدخال أرقام مشابهة للمعادلة التي يقوم بحسابها، إلّا أنه أدخل الأرقام حتى ثلاثة أرقام عشرية، في الوقت الذي كان الجهاز يحسب فيه باستخدام ستة أرقام عشرية، فوجد النتائج مختلفة تماماً، على الرغم من أن الاختلاف كان بسيطاً للغاية (فيما يتعلق بإدخال الأرقام)، إلّا أن لورنزو خرج بنظرية تقول: إن الاختلافات البسيطة قد تنشأ عنها نتائج شديدة الاختلاف، يمكن أن تزداد حدة كلما ازداد مدى استمرارها، كما اكتشف لورنزو أن الأنظمة البسيطة محدودة المكونات، يمكن أن تظهر عن طريق تفاعل مكوناتها سلوكاً مستقبلياً معقداً ومستعصياً على التنبؤ الدقيق[63].

2 ـ نظرية الفوضى وعلاقتها بالعلوم الإنسانية

شكل ظهور نظرية الفوضى (Theory Chaos)، نوعاً من التحول في العالم الغربي الذي كان كمياً بالدرجة الأولى، وينزع نحو حساب الكم ودراسته، ويهمل الكيف والخصائص الكيفية للأشياء، ومن نتاج

هذه النظرية أنها إعادة الصيرورة والحركة والتغيير، بعدما كان العالم الكلاسيكي يطور رؤية للطبيعة تتسم بالثبات والتوازن والاستقرار، لذا فأن الفوضى لبعض الفيزيائيين تعد علم للصيرورات والتطورات أكثر مما هو علم للأحوال المستقرة[64]، وهو أيضاً علم دراسة التحول نفسه، قبل أن يكون علم الكينونة الذي يدرس هذا الشيء الذي يتحول[65]، ويقول (بوب بلاك) إن كل ذلك تمخضت عنه هذه البحوث، وأدت إلى وصف للعالم الطبيعي بما في ذلك أشكال السحب وممرات الضوء، والتوئمة المجهرية للأوعية الدموية، والتشابك العنقودي للنجوم في مجراتها، يمكن تعميمه على النظم الاجتماعية والدراسات الإنسانية، عن طريق عملية المحاكة العلمية التي تهدف إلى دراسة النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعقدة والديناميكية المحركة لها، التي تهدف إلى الكشف عن أساليب الترتيب (غير الفوضوي) عن طريق التصرفات المشوشة للظاهرة الاجتماعة، التي هي محل الدراسة التي تستهدف معرفة نوعية السلوكيات غير المنتظمة وغير المستقرة في أنظمة حتمية لا خطّية وديناميكية[67].

فقد تم الاستفادة من فحوى ومضمون نظرية الفوضى في أبحاث السلام ومجالات العلاقات الدولية، إذ افترض مختصون في أبحاث السلام، إن احتمال السلام تزداد كلما ازدادت النظام وقلت العشوائية، ومن ثم انخفضت القدرة على التنبؤ، وباستخدام هذه النظرية يمكن التمييز بين النظم الاجتماعية التي تكون منظمة في بعض الأحيان وغير منظمة في أحيان أخرى، لذلك فإن فكرة الفوضى المستقرة والعشوائية المنظمة، تمهدان لفهم جديد لطبيعة السلام، باعتبار أن السلام هو تسلسل طبيعي للعشوائية المنظمة، التي تظهر في كل مستوى من

مستويات التفاعل الإنساني، بدءا من العائلة كوحدة تحليل وصولاً إلى الأمة.

وكذلك طبقت هذه النظرية في مجال الأمن الدولي والاستراتيجية، ونشر رتشارد كي بيتس، دراسة في دورية الأمن الدولي، واستنادا لدراسته، تتعامل هذه النظرية مع الحرب على أنها ظاهرة غير منتظمة، تنتج سلوكا غير منتظم، عن طريق عدم التناسق بين المدخلات والمخرجات، التي لا يتساوى فيه الكل مع مجموع الأجزاء. وترجع أهمية هذه النظرية إلى أنها تمد الدارس للعلوم السياسية بأدوات وطرائق جديدة قائمة، على أساس البيانات المتعاقبة لتحليل تطور إشكال المتغيرات المتنوعة في النُظم السياسية، فالجانب الإبداعي للمنظور الفوضوي يبين كيفية الوصف والتحليل، الذي يقوم على تطوير السياسات العامة والمؤسسات الدولية والفواعل العامة مثل العملية الانتخابية[68].

المطلب الثاني
الأصول الإيديولوجية لفكرة الفوضى الخلاقة

للفوضى بصفتها المجردة والعامة أصولها الفكرية، إذ سيتم عرض الأصول الفكرية لفكرة الفوضى منذ بداياتها في الفكر القديم والوسيط، ومن ثم في الفكر الحديث، وبيان أصول فكرة الفوضى الخلاقة في التاريخ المعاصر.

أولاً: الأصول الإيديولوجية القديمة والوسيطة لفكرة الفوضى

يعد الحديث عن الأصول الفكرية والعقائدية لفكرة الفوضى أمراً في غاية الصعوبة، لتفرع المصادر الفكرية التي استلت منها هذه

الفكرة، والتنوع والاختلاف في الأفكار الفلسفية من مفكر إلى أخر(69)، إذ قد ورد هذا المصطلح (مصطلح الفوضى وخلق الفوضى أو بمعناه الحديث الفوضى الخلاقة)، في كثير من الأدبيات القديمة وعلى لسان الكثير من الفلاسفة والمفكرين القدماء، ومن بين تلك الكتابات هي ما تطرقت إليه الماسونية، عن طريق استلهام الشعار القديم (ordoab chao)، الذي يعني أن النظام ينبثق من الفوضى(79)، إذ حاولت الماسونية القديمة ترسيخه وتثبيته عقائدياً، على أساس أن الكون كله قد خُلق من الفوضى، وأن هذا الكون يعمل في إطار فلسفي، يقوم على أساس أنه لا يوجد شيء ثابت ومستقر على حاله، وإنما كل شيء هو عرضة للتغيير والافول(70)، وقد أشار الباحث والمؤرخ الأميركي (دان براون) نقلاً عن الأب (ديف فليمنج) بكنيسة المجتمع المسيحي قوله: (يؤكد لنا الإنجيل أن الكون خلق من فوضى، وأن الرب قد اختار الفوضى ليخلق منها الكون، وعلى الرغم من عدم معرفتنا لكيفية هذا الأمر، إلا أننا متيقنون بأن الفوضى كانت خطوة مهمة في عملية الخلق)(71)، وأضاف أن المشكلة الحقيقة ليست في الفوضى ذاتها، ولكن في رد فعل الحكام والحكومات لها، وهو الأمر الذي يؤدي على ما نراه من نتائج سلبية، وأكد أن القضاء على الفوضى لن يؤدي أبداً إلى الاستقرار الذي ينبع فقط من الإبداع، الذي ينبثق بدوره من الفوضى، وإذا استخدمنا هذه الكلمة لنعلق عليها مخاوفنا وفشلنا، فيجب أن نكون على درجة من الشجاعة لمواجهة هذا الأمر، واختتم كلامه مؤكداً أن السيطرة والنظام هما العدو الأول للإبداع الإنساني، وعليه فإن حكام العصر الحالي سيكتشفون سريعاً، أن الفوضى هي السلاح الفعال لتحقيق الاستقرار الأبدي لمجتمعاتهم.

فخلق الفوضى (chaos creative) كما كانت تعرف قديماً، هي بالأساس مصطلح ماسوني، ومنذ تلك المدة والفوضى في الفكر الماسوني تعني: أن النظام ينبثق من الخراب التام، أيّ أن عملية بناء النظام الجديد، لا تأتي إلّا عن طرائق هدم النظام القديم عبر خلق القلاقل، التي تعمل على زعزعة الاستقرار، ومن ثم يتفكك هذا النظام وينهار، ومن جانب آخر فإن مصطلح الفوضى لم يقتصر تداوله لدى الماسونية القديمة، وإنما تطرق إليه العديد من الفلاسفة والمفكرين القدماء، فقد جعله أفلاطون من أنظمة الحكم الفاسدة للمدينة الفاضلة، إذ إن الحرية المطلقة هي (الفوضى) نفسها، والفوضى عند اليونان هي (العمى) الشامل، ولذلك سمى أفلاطون المدينة التي تقوم على الحرية المفرطة، بهذا المعنى بـ حكم الدهماء[72].

وإن العقل في منظومة أفلاطون الفكرية هو مدير نظام الأشياء، فهو الذي يخضع المادة المضطربة لسلطانه، بحيث أمكن العالم أن يتحول من الفوضى إلى النظام[73]، وقد ورد لدى أرسطو أن المنطق هو الذي نظم عملية الفوضى والتطرف والعنف والسفسطائية الفكرية[74]، أي إن الفوضى قد خضعت لقوانين خاصة تتحكم بها ولا تخرج عنها[75].

وعلى العكس من جميع الفلاسفة يذهب القديس اغوسطين[76]، إلى مخالفة الجميع، إذ إنه لا يعترف بوجود الفوضى في الكون، ويقول إن الكون بما في ذلك المخلوقات والكائنات الحية، تسير كلها برعاية الله تعالى وبقدرته ونظامه[77]، وقد وردت فكرة الفوضى في فكر ميكافيلي بدلالة الإصلاح، إذ ذكر في كتابه الأمير (بما معناه) (إن على الأمير أذا ما أراد الإصلاح، لابد له أن يدمر النظام القديم،

ويجب أن ندرك أيضاً، أنه لا يوجد أصعب من بدأ نظام جديد لتسيير الأمور وتنفيذها)، وتتفق فكرة الفوضى الخلاقة مع المقولات الإنسانية البراقة، مثل الدورة الحضارية لدى هيجل، والجديد على أنقاض القديم لدى نيتشيه[78].

إذ يؤيد هيجل فكرة أن النظام ينبثق من الفوضى ويبنى على ركامها، وأن الأزمة هي التي تقود الفرصة[79]، ويذكر نيتشيه أن الحياة تعني السباحة ضد التيار، وخلق النظام من حالة الفوضى التي تمر بها سائر البشرية، إذ يذكر أنه (لابد أن يكون المرء يمتلك فوضى داخله حتى يتولد منها الإبداع والتطور)[80]، ومن الفلاسفة العرب نجد لدى ابن رشد قد ذكر (أن الحرية المطلقة تؤدي إلى فوضى عارمة)[81]، وهو النوع نفسه الذي حذر منه أفلاطون في تفصيله لأنظمة الحكم والمدن الفاضلة والفاسدة في كتاب الجمهورية، منبهاً ـ ابن رشد ـ إلى أن الاجتماع في مثل هذه المدن (مدينة الحرية)، إنما هو اجتماع بالعرض، لأن سكان هذه المدينة لم يكونوا ليقصدوا باجتماعهم غرضاً واحداً يجمعهم، وإنما بحسب اختلاف المشارب والأهواء توطنوا تحت ذريعة الحرية لكل فرد، فهو حكم الفوضى والدهماء الفاشل في نواميس المجتمعات[82].

ثانياً: الأصول الإيديولوجية الحديثة لفكرة الفوضى

تمثل الفوضوية الحديثة أو الفكر الفوضوي الحديث نظرية الحرية المطلقة، التي تقوم على أساس رفض سلطة الدولة وأية سلطة قهرية مماثلة، إذ لم تعرف الفوضوية بوصفها مذهباً إلّا في القرن التاسع عشر، وقد ظهرت في الوقت نفسه لظهور الاشتراكية وتنازعت معها

تنازعاً شديداً[83]، ويمكن إرجاع التيار الفوضوي في أصوله الإيديولوجية الحديثة إلى ثلاثة تيارات رئيسة هي:

(1) الفوضوية المسيحية: الأديب الروسي ليو توليستوي

(2) الفوضوية الفردية: وليم غودين

(3) الفوضوية الشيوعية: بكونين و بوردن و كروبوتكين[84].

وأشهر ما يعرف عن الفوضوية، أنها تدعو إلى استخدام الإرهاب والقوة والعنف لتغيير المجتمع، فقد خاض أنصار التيار الفوضوي مغامرات ذات طابع عنفي، تهدف فيه تخليص أوربا بشكل عام من كل أنواع القهر والسلطة الظالمة[85]، ولكن تفتقر الفوضوية في الفكر الحديث لأيّ أساس فلسفي منسجم ومتماسك، إذ يتميز أساسها الفلسفي بظاهرة الانتخابية، أي الاقتباس من مختلف المدارس الفلسفية على تناقضها البالغ (كالاشتراكية والماركسية والفابية والاشتراكية المسيحية وحتى اللبرالية وغيرها من المدارس الفكرية ذات الصلة)، وعدم الاهتمام بتكوين وجهة نظر عامة موحدة للكون والمجتمع والفكر، ويلحظ اختلاف الأسس الفلسفية لمفكري الفوضوية في الفكر الحديث، فليست هناك جامعة فلسفية تجمع بين برودون مثلاً، الذي يعتمد لحد كبير على الجدل المثالي (خاصة الهيغلي)، وباكونين الذي يعتمد على الفلسفة الليبرالية، وكروبوتكين الذي يتبنى بشكل واعٍ نظريات الوضعية الكانتية، ولكن يحسب لتولستوي وحده، أنه تميز بنبذ العنف على عكس اقرانه الفوضويين، إذ استطاع أن يجد في الدين خلاصاً في روحه الباحثة عن الخلاص، ومع هذا تتلخص أفكار الفوضوية الحديثة، بأنها ترفض رفضاً قاطعاً وجود الدولة بمؤسساتها، أياً كان نوعها بوصفها تتعارض مع (الأنا الفردية وتقيد حريتها).

إذ تقوم الدولة بالسيطرة على المجتمع بداعي تنظيم رأس المال وتوزيعه توزيعا عادلاً، ويرفض الفوضويون هذه الفكرة رفضاً قاطعاً، إذ تهدف أفكار الفوضوية للانتقال إلى مرحلة انتفاء وذوبان الدولة وإلغائها إلغاءً مباشراً، من دون المرور بالمراحل الأخرى التي تحدث عنها كارل ماركس وفريدرك انجلز[86]، أيضاً يعتمد مفكري الفوضوية على الأسلوب الفوضوي والثوري في عملية تغيير الأنظمة المناوئة لها، التي لا تتفق معها إيديولوجياً، إذ يقول باكونين أن الثورة هي عمل ثلاثة أرباعه خيال وفوضى وقتل وتدمير وسفك دماء، وربعه الآخر تنظيم وعمل، «ويعد أن القلب الأهوج هو المحرك الرئيس لعملية الثورة والتغيير، وليس العمل والتنظيم. على هذا الأساس فإن الفوضوية الحديثة قد رسمت لنفسها طريقاً ثورياً لتحقيق مشروعها عن طريق العنف والقتل، واشاعة الفوضى العارمة والتدمير، وليس عن طريق العمل السياسي المنظم[87]، وقد كان توماس هوبز أول فيلسوف سياسي حديث يصف العلاقات الدولية بالفوضوية، مع العلم بأن فلسفته السياسية تُعنى على نحو أساسي بمعضلة النظام داخل الدولة، إلا أن الوصف الذي قدمه في شأن الحالة الطبيعية الدولية كان له كبير الأثر في تطور نظرية العلاقات الدولية[88].

ثالثا : الأصول الإيديولوجية المعاصرة لفكرة الفوضى الخلاقة

تعود الأصول الفكرية المعاصرة للفوضى الخلاقة، إلى مجموعة ليست بصغيرة من المفكرين والفلاسفة المتخصصين في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، والفكر السياسي القديم والحديث والمعاصر، إذ ينسب البعض الأصول الفكرية الحديثة للفوضى الخلاقة إلى المفكر الأميركي (صامؤيل هنتنغتن)، وما تناوله في كتابه (صدام

الحضارات) من أفكار وظفت فيما بعد لصياغة فكرة الفوضى الخلاقة، وتنسب أيضاً إلى رؤى وأطروحات وأفكار المفكر اليهودي (ناثان شارنسكي)، في كتابه المعنون بـ (الطريق إلى الديمقراطية)، الذي يعده جورج وكر بوش بمثابة (الخريطة الجينية) لرئاسته، إذ أنه ذكر في إحدى خطاباته قائلاً (إذا أردتم الاطلاع على السياسة الخارجية الأميركية عليكم بقراءة كتاب شارنسكي، فأنه سيساعدكم على فهم الكثير من القرارات التي قد اتخذها مستقبلاً)[89]، وتتلخص رؤية شارنسكي بأن الإسلام حركة إرهابية، لا تهدد امن(إسرائيل) فحسب، وإنما تهدد أمن العالم الغربي بأكمله، لذا على الولايات المتحدة أن تفكك الأنظمة الاستبدادية الراعية لهذا الإرهاب، عن طريق إشاعة الفوضى العارمة التي تعمل على حلحلة هذه الأنظمة الفاسدة[90]، وكذلك تنسب افكار الفوضى الخلاقة إلى المفكر (اليوت كوهين)، في مؤلفه (القيادة العليا ـ الجيش ورجال الدولة والزعامة في زمن الحرب)[91].

ويرى كوهين أن الحملة على الإرهاب هي الحرب العالمية الرابعة، بوصفها أن الحرب الباردة هي الثالثة، ويؤكد بأن على الولايات المتحدة يجب أن تنتصر في الحرب على الإسلام الأصولي[92]، وإذا ما عدنا إلى الفيلسوف اليهودي الأميركي (ليو شتراوس) وموقفه من التاريخ ونظرته إليه، والى الفلسفة والفيلسوف كعنصر تغيير في المجتمع والتاريخ، لوجدنا أنه يعد من أهم المصادر الفكرية التي نظرت للفوضى الخلاقة، وأن كانت بصورة غير مباشرة[93]، عبر دفاعه عن الفلسفة الكلاسيكية ومنطلقاتها الأخلاقية، والداعي إلى الدفاع عن مصالحها بالقوة، ويعد (ليو شتراوس) الأب الروحي للفوضى الخلاقة، إذ يعتقد (شتراوس) أن الحقيقة يجب أن تكون سراً لا يعلمها الناس، وتبقى من حق الفلاسفة

فحسب، أما الجهلاء والغوغاء لا يجدون فيها إلّا الخرافات، فينبغي أن تبقى محل معرفة الحكماء فحسب[94]، ويذكر (شتراوس) أيضاً فكرة الكذب النظيف التي اقتبسها من (أفلاطون)، نتيجة لتأثر (شتراوس) بالفلسفة القديمة، ويقول (عليك أن تكذب على العدو وتخفي المعلومات عنه لأسباب أمنية)[95]، إذ يفسر شتراوس الكذب النظيف تفسيراً مناهضاً للحداثة، الذي يعتمد عليه من أجل التفكيك الذي يصب في مصلحة الولايات المتحدة، وليس بعيدا عن (شتراوس)، تعد أفكار (برنارد لويس)، الفيلسوف اليهودي الأميركي (من جامعة برنستون)، من بين أهم الأفكار التي أسست لصياغة مصطلح الفوضى الخلاقة في مفهومها الحالي[96].

إذ يقول لويس إن منطقة الشرق الأوسط عبارة عن موزاييك من القوميات والأديان والأعراق والأثنيات، لا ترتقي لإقامة دولة عصرية علمانية أو حتى إسلامية، لذا يجب أن تستثمر هذه النقطة عبر تفكيكهم وممارسة السلطة عليهم من قبل قوى خارجية[97]، ويقول لويس أيضاً في إحدى مقابلاته في 20/ أيار/2005 نصاً الآتي: (إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون، لا يمكن تحضرهم، وإذا تُرِكوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية، تدمر الحضارات وتقويض المجتمعات، ولذلك فإن الحل السليم للتعامل معهم، هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية، وفي حال قيام أميركا بهذا الدور، فإن عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة، لتجنب الأخطاء والمواقف السلبية التي اقترفتها الدولتان، إنه من الضروري إعادة تقسيم الدول العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية

وطائفية، ولا داعي لمراعاة خواطرهم، أو التأثر بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم، ويجب أن يكون شعار أميركا في ذلك، إما أن نضعهم تحت سيادتنا، أو لا ندعهم يدمروا حضارتنا، ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة، هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية، وخلال هذا الاستعمار الجديد لا مانع أن تقدم أميركا بالضغط على قيادتهم الإسلامية ـ من دون مجاملة ولا لين ولا هوادة ـ ليخلصوا شعوبهم من (المعتقدات الإسلامية الفاسدة)، ولذلك يجب تضييق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها، واستثمار التناقضات العرقية، والعصبيات القبلية والطائفية فيها، قبل أن تغزو أميركا وأوروبا لتدمر الحضارة فيها)[98].

ويصنف البعض(زبيغينيو بريجنسكي) مستشار الأمن القومي السابق في زمن (الرئيس كارتر)، أنه أحد منظري فكرة الفوضى (على النطاق العالمي) في الفكر المعاصر، لا سيّما أنه يمثل الفكر الواقعي أو المدرسة الواقعية، التي تقول ان طبيعة العلاقات الدولية هي طبيعة فوضوية، لا سيّما عندما سوق لهذه الفكرة في كتابه الفوضى والاضطراب العالمي، إذ تتلخص طروحاته في فكرة تقول (إذا ما حصل الانسحاب الأميركي المفاجئ من العالم، فأن النتائج الحتمية التي سيتجه إليها العالم هي الفوضى)، ويلحظ تأثر بريجنسكي الواضح بنظرية الفيلسوف الانكليزي (توماس هوبز) حول الطبيعة البشرية: إذ صور(هوبز) المجتمع البشري في حالة الطبيعة بكونه مجتمع يسيطر فيه حالة من الفوضى وعدم النظام، ويسود فيه نزاع وصراع من الكل ضد الكل، وقد توصل) هوبز) إلى القناعة بكون الإنسان (أو الفرد) في طبيعته بمثابة ذئب بالنسبة للآخرين، ونلحظ أيضاً تأثير (هوبز) في

مقولات (برجنسكي) (إذ يقول أن انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من العالم مآله الفوضى العالمية، إن عالماً من دون سيادة الولايات المتحدة سيكون عالماً أكثر عنفاً وفوضى، وأقل ديمقراطية، وأدنى في النمو الاقتصادي من العالم الذي يستمر فيه تأثير الولايات المتحدة فيه)[99]، وكأنه يقول أن هيمنة الولايات المتحدة هي لصالح ابقاء الاستقرار، وإذا ما تراجع دورها في العالم، فإن الدول سوف تغرق في فوضى عارمة اجتماعية وسياسية واقتصادية، وهذا هو جوهر الفوضى الخلاقة في تطبيقاتها العملية[100].

ويذهب الباحثون إلى أن فكرة الفوضى الخلاقة في الفكر المعاصر، ترتكز على أيديولوجية أميركية تنبع من مدرستين فكريتين: الأولى صاغها فرانسيس فوكوياما بعنوان نهاية التاريخ، ويقسم فيها العالم ما بين عالم تاريخي غارق في الاضطرابات والفوضى وغير مستقر وحروبه المزمنة، وهو العالم الذي لم يلتحق بالنموذج الديمقراطي الأميركي. وعالم آخر ما بعد التاريخي وهو الديمقراطي الليبرالي على وفق الطريقة الأميركية[101]، ويرى فوكوياما أن عوامل القومية والدين والبنية الاجتماعية أهم معوقات الديمقراطية، لذا يجب هدم هذه المعوقات وتفكيكها وإعادة تركيبها عن طريق الفوضى، التي تريدها واشنطن أو على أقل تقدير إصلاحها من جديد، بما يتلائم مع مبادئ الديمقراطية الأميركية في القرن الحادي والعشرين[102]، وعلى الرغم من أنه يحسب على فوكوياما تراجعه عن دعم المحافظين الجدد وانتقاد أفكارهم، إلا أن ذلك لم يمنع فوكوياما في مقالاته ومؤلفاته، القول بأن أمريكا ينبغي عليها استخدام القوة في نشر الديمقراطي، ولكن حلاً اخيراً لابد منه[103].

أما فيما يتعلق بالمدرسة الثانية التي صاغ أفكارها (صاموئيل هنتنغتون) بعنوان «صراع الحضارات»، إذ يعد النزاعات والانقسامات في العالم سيكون مصدرها حضارياً وثقافياً، ذاهباً إلى أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل[104]، إذ يقول (هنتنغتون) إن الفوضى الخلاقة تعتمد في الأساس على (فجوة الاستقرار)[105]، التي يشعر بها المواطن العادي ما بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، ويتأثر الاستقرار بضيق هذه الفجوة أو وسعها، إذ كلما ضاقت هذه الفجوة وقلت الهوة ما بين الحاكم والمحكوم، فإن الفوضى سوف تقل وتهمد، أما إذا كبرت هذه الفجوة وتوسعت ما بين الحاكم والمحكوم، فأن الفوضى هنا سوف تنتشر وتتفشى في جميع مفاصل المجتمع[106]، إذ أن هناك دولاً غارقة في صراعاتها الداخلية، التي تقوم على أسس عرقية دينية طائفية قومية على عكس الدول المتقدمة، التي تعيش شبه استقرار داخلي، وأن كان نسبياً، فهذه الفجوة وبحسب هنتنغتون تولد إحباطاً ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، فالأحباط الاجتماعي يولد المزيد من اللااستقرار والفوضى، إذ ما انعدمت الحرية الاجتماعية والاقتصادية، وافتقدت مؤسسات النظام القدرة والقابلية على التكييف الأيجابي، لأن الأحباط ومشاعر الاحتقان التي تزيد هذه الفجوة، يتمخض عنها مطالب ليست سهلة للوهلة الأولى، وأحياناً غير متوقعة[107].

ومع هذا فلا يمكن حصر فكرة الفوضى الخلاقة بهاتين المدرستين، ولا بالمفكرين الذين سبق ذكرهم، وإنما تعود الفكرة في الأساس إلى جانب ذلك، إلى مجموعة من الفلاسفة المفكرين الغربيين

القدماء والمعاصرين، الذين وظفت أفكارهم الفلسفية والسياسية ودراساتهم للمجتمعات وتطور الحياة البشرية وطبيعة الأنظمة السياسية، وعلاقتها بالإفراد والسلطات الحاكمة التي تبنتها الإدارات الأميركية المتعاقبة، وعملت على تطبيقها عن طريق مشاريع استراتيجية طويلة المدى، ومع ذلك أيضاً لا يمكننا أن نقول ونحصر هذه الفكرة ـ الفوضى الخلاقة ـ بالفكر والفلسفة، وإنما الأمر يتعدى ذلك ليشمل أمور أخرى، ليس لها علاقة بالعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، لا سيّما أن فكرة الفوضى ليست حكراً على العلوم الاجتماعية والإنسانية، وإنما هذه الفكرة موجودة في علوم أخرى، إذ اشتركت في تطوير هذه الفكرة ـ فكرة الفوضى الخلاقة ـ مجموعة من العلوم الطبيعية الصرفة كالبيولوجي (علم الإحياء) وعلم الأرصاد الجوية وعلم الرياضيات والفيزياء... الخ، وساهمت هذه العلوم في وضع إطار فلسفي مشترك، قائم على مزج ما بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية الصرف، عبر عملية محاكاة ونقل الظاهرة وتعميمها من العلوم التطبيقية إلى العلوم الإنسانية.

المطلب الثالث
تكوين مصطلح الفوضى الخلاقة

إن عملية صناعة المصطلحات الاستراتيجية وتكوينها تخصصت بها العقلية الأميركية المعاصرة، لا سيّما في حقبة الحرب الباردة وما تلاها، لذلك يمكننا أن نتلمس هذا النتاج الفكري عبر الكثير من الأمثلة والشواهد على هذه الخاصية، التي يتمتع بها الفكر الاستراتيجي الأميركي المعاصر، إذ دأبت الولايات المتحدة الأميركية في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، على أن تكون آلتها الإعلامية شديدة التأثير،

لا سيّما أن الحرب الباردة كانت تعتمد في جزء كبير منها على الإعلام[108]، وعبر هذه الأداة المؤثرة عملت الولايات المتحدة الأميركية على توظيف الأفكار وتكوينها وبثها والترويج لها عالمياً، وأبرز المصطلحات التي ظهرت، كانت بمثابة إعلان عن تغيير تكتيكي في الاستراتيجية الأميركية، التي تتسم بالثبات النسبي في إطارها العام[109]، ولكن لكل حقبة خصوصياتها ومبرراتها في تكون هذه المصطلحات، إذ أن أبرز مصطلحات حقبة الحرب الباردة كانت موجهة تماماً إلى الاتحاد السوفيتي، كالاحتواء المزدوج والتدمير الشامل والردع المرن والانتقام الشامل وغيرها من المصطلحات الأخرى، التي صيغت وكونت خصيصاً لهذه الحقبة، إما فيما يخص حقبة ما بعد الحرب الباردة، فكانت مصطلحاتها معبرة أيضاً عن العطش الأميركي للقيادة والهيمنة على العالم، كالنظام الدولي الجديد ونهاية التاريخ وصراع الحضارات والإسلام فوبيا والخطر الأخضر، والى أخره من المصطلحات التي عبرت عن هيمنة الولايات المتحدة الأميركية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي[110].

وفيما يخص المصطلحات التي برزت بعد أحداث 11 ايلول/ 2001، فهي أيضاً ذات خصوصية ومتلازمة مع متطلبات هذه الحقبة، إذ برز على السطح المفهوم الهلامي للإرهاب، وما تمخضت عنه من اشتقاقات أدت إلى بلورة معاني كثيرة اشتقت من هذا المفهوم، الذي يعد قاموساً واسعاً بالنسبة للعقلية الأميركية على حدٍّ تعبير الصحفي البريطاني روبرت فيسك، لذا شاهدنا مصطلحات كثيرة كالحرب على الإرهاب والحرب الصليبية على الإسلام، والحرب الوقائية والاستباقية والشرق الأوسط الكبير والتفكيك النظيف والاختراق الناعم، وصولاً إلى

الفوضى الخلاقة والقوة الناعمة والذكية[111]، وبعد هذا العرض السريع لأبرز المصطلحات الاستراتيجية التي صيغت منذ حقبة الحرب الباردة إلى الآن.

أولاً: (الإفراد) منظرو الاستراتيجية الأميركية

صيغ مصطلح الفوضى الخلاقة بعناية تامة، وبحرفية وبتفكير عميق ومتسع في الحيثيات والدلالات الإيديولوجية للفكر الاستراتيجي الأميركي، إذ يعد هذه المصطلح ـ الفوضى الخلاقة ـ من أهم المصطلحات التي صاغها العقل الأميركي في القرن الحادي والعشرين، لما له من دلالات وإبعاد تطبيقية ـ تفكيكية ـ لمشاريع عملت جميع الإدارات الأميركية المتعاقبة على تطبيقها، وعلى مر السنين الماضية، ويعد مصطلح الفوضى الخلاقة، تعبير أكثر شمولية من كونه تعبيراً خطة أميركية للتفكيك الناعم[112].

ويذكر البعض إلى أن أول إشارة إلى مضمون الفوضى الخلاقة، قد جاءت على لسان وزير الدفاع الأمريكي السابق (دونالد رامسفيلد)، عقب قيام مجموعات بعمليات سطو وتخريب في مؤسسات الدولة العراقية، إثر سقوط النظام العراقي السابق في التاسع من أبريل عام 2003، حيث أعلن رامسفيلد آنذاك، في معرض رده على حملات الاحتجاج التي وجهت ضد إدارة الاحتلال في العراق بسبب وقوفها صامتة، وغضها الطرف عن عمليات النهب والسلب والحرق والتخريب، أن العراقيين ليسوا معتادين على الحرية، وأن هذه هي أول فرصة لهم للتعبير عما يختلج في نفوسهم، وأن هذه العمليات الفوضوية (إيجابية وخلاقة وواعدة بعراق جديد)، ومن ناحية أخرى، إذا

ما قمنا بالتدقيق في تصريحات، العضو البارز في مشروع القرن الأمريكي، (مايكل ليدن)، وهو احد أصحاب النفوذ في دائرة المحافظين الجدد، فأننا نلحظ وجود مرادف لمصطلح الفوضى الخلاقة في فكر ليدن، لا سيّما وانه هو صاحب نظرية التدمير الخلاق التي خرج بها كمحصلة لعمله في عام2003، مع مجموعة عمل من خبراء معهد المشروع الأميركي، التي قامت بإعداد «مشروع التغيير الكامل في الشرق الأوسط»، والمقرر أن ينفذ في مدة عشر سنوات، ويشمل إجراء «إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية» شاملة في كل دول المنطقة، عبر استراتيجية الهدم ثم إعادة البناء[113].

ويقول بليدن عن الفوضى الخلاقة، (إنها معلم أساسي في فكرنا الليبرالي، نحن ندمر النظام القديم كل يوم، ولطالما خشى أعدائنا هذه الزوبعة من الطاقة الخلاقة التي تهدد تقاليدهم، وينبغي علينا تدميرهم لنتقدم نحو مهمتنا التاريخية)[114]، ويضيف قائلاً (إن التدمير هو وصفتنا المركزية، وأن الوقت قد حان لكي يتم تصدير الثورة الاجتماعية)[115]، لذا يعد ليدن هو أول من صاغ هذا المصطلح بصفته الحالية[116]، أما من ناحية إطلاق الفكرة فيعد (روبرت ساتلوف)[117]، احد أهم المساهمين والمكونين لمصطلح الفوضى الخلاقة، ونتلمس ذلك عن طريق المقال التحليلي الذي نشره بتاريخ 15/ آذار 2005[118]، الذي شرح فيه الطريقة في التعامل التي تتبعها ادارة جورج وكر بوش تجاه المنطقة العربية بعد إحداث 11/ أيلول 2001، وعلى الرغم من أن (ساتلوف) لا يمثل جهة تعبر عن الإدارة الأميركية، إلّا أن مقالته التحليلية التي شرح فيها طبيعة إدارة الصراع في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً، التي تعد بمثابة الإعلان غير الرسمي

عن تطبيق الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية والشرق الأوسط[119]، وأن هذه الفوضى تمثل بداية لمحاولة التقسيم الجيو استراتيجي للعالم، انطلاقاً من إقليم الشرق الأوسط الجديد[120].

وفي نهاية 2005، كتب (روبرت ساتلوف) مذكرة مفتوحة أرسلها إلى وكيل وزير الخارجية الأميركي للشؤون الدبلوماسية العامة (كارن هيوز)، دعا فيها إلى إبعاد استخدام مصطلح العالم العربي والإسلامي من قاموس الدبلوماسية الأميركي، وتسمية البلدان كل على حده[120]، وأن الإسلاميون الراديكاليون يريدون تغيير خارطة المنطقة، فلا تدعوا الساحة مفتوحة لهم، ولا تتركوا أرض المعركة فارغة[121].

ويضيف تاريخياً كان السعي للحفاظ على الاستقرار، عنصراً أساسياً في سياسة الولايات المتحدة بإزاء الشرق الأوسط، ولكن بوش الابن هو أول رئيس يرى أن الاستقرار بحد ذاته عثرة في طريق المصالح الأميركية في المنطقة.

أما على الصعيد الأكاديمي (غير رسمي) فقد اجرى البروفسور (توماس بارنيت)، أحد أهم المحاضرين الرئيسيين في وزارة الدفاع الأميركية منذ سبتمبر2001، بعض التطويرات على مصطلح الفوضى الخلاقة، إذ لخص رؤيته لما كان يعرضه في البنتاغون، في دراسته التي أعطاها عنوان «خريطة البنتاغون» المنشورة عام 2004[122]، وقد قسم بارنيت العالم إلى من هم في القلب أو المركز، ويعني بهم الولايات المتحدة وحلفاءها في الغرب، أما الآخرون فهم من سماهم دول الفجوة أو الثقب، وهم الدول الراعية والداعمة للإرهاب، وقد أطلق عليها بارنيت مصطلح (دول القلب ودول الثقب)، التي تعني أن الدول الغارقة في صراعات داخلية شبه دائمة تدعم بعضها وتمول الإرهاب

وهي دول الثقب، ـ نسبةً إلى ثقب الأوزون الذي يسبب مشاكل للأرض وارتفاع درجات حرارتها-، ودول القلب التي يقصد بها الدول المتقدمة الرأسمالية التي تسير وتدير هذا العالم. ويخلص بارنيت إلى القول بأن الفوضى ستصل إلى درجة، يصبح فيها من الضروري تدخل قوة خارجية للسيطرة على الوضع وإعادة بنائه من الداخل، على ركام الأنظمة القديمة التي سوف ينبثق منها النظام.

أما على الصعيد الرسمي فتعد وزيرة الخارجية السابقة (كوندليزا رايس)، هي أول من اطلق هذا المصطلح وبلوره بشكل رسمي، وأعطاه الزخم الإعلامي الواسع، فمنذ عام 2005 تحدثت رايس على ضرورة مرور الشرق الأوسط بحالة من الفوضى وعدم الاستقرار، لبناء مجتمعات ديمقراطية حديثة، وأكدت أن العالم العربي مقبل على فوضى من النوع الخلاق، وأكدت أيضاً أن ما كان يحدث بالفعل في العالم العربي حينها من حالة اضطرابات، ما هو إلّا مقدمات للفوضى الخلاقة، وأن الشرق الأوسط سيشهد هذه الفوضى في صورة اضطرابات على مدى الشهور والسنوات المقبلة، موضحةً أنها أفضل من أن تبقى في حالة الاستقرار الخداع الذي تعيشه دول المنطقة، وأكدت أن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي هي من نوع الفوضى الخلاقة، وعلى الشعوب أن تدفع ضريبة الانتقال والتحول إلى الديمقراطية[123].

وقد ذكرت رايس تعقيباً على ذلك التصريح، ربما لم يلقى انتباه كثير من المراقبين والمعنيين بالاستراتيجية الأميركية، إذ قالت (عملنا طوال السنين الماضية على كسب عمالة الحكام، إما الآن، فنحن نعمل على كسب عمالة الشعوب، وسوف ندع الشعوب هي التي تختار

مصيرها بيدها بما يتلائم مع الأسس الحديثة للديمقراطية وحقوق الإنسان)[124]، لذا على الولايات المتحدة الأميركية أن تبذل جهداً أكثر، وتبدي استعداداً موسعاً لكي تستطيع احتواء حالة الاضطراب والفوضى التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط[125].

ثانياً: المؤسسات البحثية الأميركية

لم يكن لصناع القرار والأكاديميين الدور الوحيد في صناعة وتكوين مصطلح الفوضى الخلاقة، وإنما كان هناك دور بارز ومهم قامت به المؤسسات البحثية، أو ما يسمى أو خزانات الفكر (Think Tanks)، التي تعد بمثابة العقل الإضافي للإدارات الأميركية، لما لها من دور كبير في عملية صنع الاستراتيجية الأميركية، لذا سوف نتحدث عن ماهية هذه المؤسسات ودورها في تطوير مصطلح الفوضى الخلاقة كأحد المصطلحات الاستراتيجية التي تبنتها الإدارة الأميركية بعد أحداث 11/ أيلول 2001، عبر الآتي:

1 ـ ماهية المؤسسات البحثية الأميركية

لا يوجد إلى الآن تعريف عام وشامل لهذه المؤسسات، وتكمن صعوبة إيجاد تعريف كهذا إلى أن معظم المؤسسات والمراكز التي تقع تحت قطاع مراكز التفكير، لا تعرف عن نفسها بأنها (Think Tanks) في وثائق تعريف الهوية الذاتية، وإنما تعلن عن نفسها كمنظمات غير حكومية (NGO) أو منظمات غير ربحية (non profit organization)، وهذا بالذات يعد احد التعريفات التنظيمية المعترف بها في القانون الأميركي[126]، ففي تعريفه لمراكز الفكر، يشير (جولد شميتز) إلى أن مركز الفكر: هو عبارة عن مؤسسة تعنى بتوليد الأفكار والبحث والتعليم

والتثقيف وتسهم في صناعة السياسات، وهي كل مؤسسة لديها قيادة ذات طاقات تخيليه فكرية إبداعية، تسهم في بلورة خيارات واقعية لها جذور فكرية للسياسات والبرامج والخدمات التي تقدمها، ولكن على الرغم من هذه الإشكالية بخصوص هوية هذه المراكز، هناك تعريفات عدة لهذه المراكز، فتعرفها الموسوعة المجانية المعروفة بنسختها البريطانية (Wikipedia) بأنها، أيّ منظمة أو مؤسسة تدعي بأنها مركز للأبحاث والدراسات، أو كمركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة[127].

ويعرفها بعض الكتاب والباحثين بأنها أية منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية، تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام، وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص، وفي تعريف آخر تعد مراكز التفكير بأنها تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة، بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة، وتقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة، في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية والتسلح[128]، ويبلغ عدد المؤسسات الفكرية في الولايات المتحدة الأميركية، بحسب بعض الإحصاءات ما يزيد على 1200 مركز ومؤسسة، تضم هذه المراكز مجموعة متخصصة من الأكاديميين والسياسيين الذين يشتركون في الاهتمام بمجموعة من المواقف والقضايا السياسية العامة[129]، ويعملون بشكل منظم من أجل التعريف بهذه القضايا، وتقسم المراكز الفكرية إلى ثلاثة أنواع هي:

الأولى: مؤسسات تقدم الأبحاث الأكاديمية المتخصصة في القضايا السياسية)، منها (مجلس العلاقات الخارجية)، وهو أبرز المراكز

الرسمية المتخصصة في العلاقات الخارجية وتصدر عنه دورية مشهورة هي (شؤون خارجية)، وهو يهتم بدراسة المشكلات التي تقابل المجتمع الأمريكي داخلياً وخارجياً وتقديم الحلول لها، ومؤسسات استشارية (وهي المراكز التي تقدم حلولاً علمية وخطوات تنفيذية واستثمارات متخصصة للتعامل مع المشكلات السياسية التي تتعرض للإدارة الأميركية)، ونشأت بعد الحرب العالمية الأولى[130].

الثانية: مراكز الضغط سياسي، وهي مراكز فكرية تستخدم الدراسات والبحوث لممارسة الضغط المباشر على الإدارة الأميركية للتأثير على صناعة القرار السياسي فيها)، وقد أبدت هذه المؤسسات الجديدة رغبة واضحة في ممارسة الضغط السياسي، للوصول إلى تغيير توجهات السياسة الأميركية، بما يخدم أهداف هذه المؤسسات، وأبرزها مؤسسة التراث Heritage Foundation، التي ارتبطت بالتيار المحافظ في عهد الرئيس الأمريكي ريجان، وكذلك ظهر في الوقت نفسه مركز الأزمات الدولية والاستراتيجية، (CSIS)، الذي ضم بين أعضائه نخبة من الشخصيات السياسية البارزة من بينها زبيجنيو بريجنسكي، وهنري كيسنجر، وهارولد براون وانطوني كوردسمان[131].

النوع الثالث: مؤسسات الضغط السياسي ـ الفكري الخاصة بالشرق الأوسط: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، Washington Institute for Near East Policy الذي أنشئ في عام 1951، وظهر في السنوات الأخيرة للقرن الحادي والعشرين أيضاً (المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي Jewish Institute for National Security Affairs، الذي يعمل كغطاء للدعاية (لإسرائيل) في المجالات العسكرية والاستشارات الأمني[132].

2 ـ دور المراكز الفكرية الأميركية في تكوين مصطلح الفوضى الخلاقة وبلورته

لا يمكن لأي متتبع وباحث في الشؤون الاستراتيجية الأميركية أن ينكر تأثير دور المراكز البحثية في صنع الاستراتيجية الأميركية لا سيّما بعد أحداث 11/ أيلول 2001، وما جلبته هذه الأحداث من فرصة لإعادة تنشيط وتطوير الأفكار وإعادة صياغتها وتطبيقها على الساحة الدولية، ومنها هذه الأفكار الفوضى الخلاقة، إذ تعد المراكز البحثية من مثل مركز (اميركان انتربرايزر)، ومؤسسة (واشنطن للشرق الأدنى)، ومؤسسة (مشروع القرن الأمريكي الجديد)، ومؤسسة (راند) ومؤسسة (هيرتيج)، وغيرها من المؤسسات التي تصنف كأذرع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأميركية.

وتعد مؤسسة (اميركان انتربرايزر) من اهم المؤسسات البحثية التي شاركت في بلورة وإعطاء هذا الزخم الكبير لهذا المصطلح الهلامي الكبير ـ الفوضى الخلاقة ـ عن طريق عقد مجموعة من الندوات والمحاضرات وحلقات النقاش العلمية، التي شارك فيها الباحثين والمختصين بالشؤون الأميركية الداخلية والخارجية، ومن مختلف الاختصاصات، إذ تم تكوين هذا المصطلح بعناية تامة وبرؤى معمقة ونابعة من العقلية الفكرية الأميركية البرغماتية، التي تعد المصلحة الأميركية فوق كل شيء بقطع النظر عن الطريقة أو الوسيلة لتحقيق تلك المصلحة، وتكمن أهمية هذه المؤسسة البحثية بأنها تعد الذراع الفكرية المعبرة عن المحافظين الجدد داخل الولايات المتحدة الأميركية، ومن أهم العقول الأميركية الفكرية تنتمي إليها كـ (مايكل ليدن وبارنيت وكونداليزا رايس ورتشارد بيرل الملقب بـ أمير الظلام) وغيرهم

من أساتذة العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والعسكريين المتقاعدين.

ويعد (مركز اميركان انتربرايزر) بمثابة العقل المفكر الأكبر للمحافظين الجدد، ولطالما أعلن الرئيس جورج وكر بوش مشروعاته عن طريق هذا المركز، ويعد (راوول مارك غيريشت) أبرز من يمثل هذا المركز احد منظري المحافظين الجدد والمختص في الشأن العراقي، والذي أكد على أن إدارة الرئيس بوش بلورت مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، بالاعتماد جزئياً على أبحاث مؤرخين نافذين أمثال برنارد لويس من جامعة برستون الذي أعلن عقب حرب الخليج الثانية عام 1991، عن موت العالم العربي بوصفه كياناً سياسياً واقترح استخدام مصطلح (الشرق الأوسط) بدلاً من العالم العربي، وتقوم مؤسسة واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بدور لا يقل أهمية عن المؤسسة السابقة في صياغة نظرية الفوضى الخلاقة، وهناك من يذكر ان مصطلح الفوضى الخلاقة قد تبلور مضمونه النظري في ورقة عمل قدمتها مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ذات الميول الصهيونية، إلى الخارجية الأميركية.

ومضمون الورقة أن الولايات المتحدة تشجيع حالة الغليان وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وإشاعة الفوضى التي تكون خطوة نحو إجراء أصلاح واستقرار في المنطقة بشكل عام، وتم دمج هذا المشروع مع منطقتي الشرق الأدنى وآسيا الوسطى، وذلك على أساس الاعتبارات الإيديولوجية (القومية العرقية الطائفية القائمة على أساس تقسم المنطقة إلى مقاطعات وكانتونات على أسس مذهبية)[133]، والتعامل مع دول المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام، بعدها

فسيفساء قابلة للتفكيك عبر إشاعة الفوضى والقلاقل وإنهاكها بالصراعات الطائفية.

ثالثاً: في معنى الفوضى الخلاقة

ينبغي الإشارة قبل الولوج في تعريف الفوضى الخلاقة، بأنه لا يوجد معنى اصطلاحي علمي محدد يتفق الباحثون والمتخصصون جميعهم عليه في الشؤون الاستراتيجية، وأن جميع من ذكر مصطلح الفوضى الخلاقة لم يذكره بتجريد عن الشرق الأوسط أو المنطقة العربية، وأن جميع التعاريف الاصطلاحية التي سوف تذكر هي اجتهادات الباحثين أنفسهم، والجميع أجمع على أقران الفوضى الخلاقة بالشرق الأوسط، إذ لا تخلى الأدبيات التي تحدثت عن الفوضى الخلاقة من ذكر عبارة المنطقة العربية والشرق الأوسط، لذا تقوم فكرة الفوضى الخلاقة على فلسفة سياسية تفترض وجود خطر داهم من عدو مجهول يتهدد الأمن القومي الأميركي في كل لحظة، وتقوم على افتراض إلّا يكون التهديد بالضرورة، حاصلاً بالفعل من دولة أو من منظمة إرهابية، لكي تخاض ضده الحرب الوقائية، وإنما يكفي أن يتم تصوره من جانب مراكز التخطيط الاستراتيجي في البيت الأبيض والبنتاغون للمبادرة إلى تلك الحرب[134].

ويعود أول استخدام لمصطلح الفوضى الخلاقة إلى ثمانينيات القرن الماضي، حين تحدثت عنه رئيسة الوزراء البريطانية السابقة (مارغريت تاتشر)، لوصف الحرب العراقية الإيرانية واحتمالات امتداداتها الإقليمية لدول أخرى، التي يمكن أن تشكل حالة من حالات الفوضى التي تعمل بعد ذلك على استقرار الإقليم، ثم استخدمه

الرئيس الأمريكي السابق (رونالد ريجان) في الوصف نفسه، حين ذكر أن احتمالات حدوث انتقال الفوضى للمحيط الإقليمي للشرق الأوسط واردة، جراء استمرارية الحرب العراقية الإيرانية، وقد شجعت السياسات الليبرالية الجديدة ومع سقوط الكتلة السوفيتية المرتبطة بهذا المفهوم، لذا يمكن تعريف الفوضى الخلاقة بأنها حالة سياسية إنسانية، يتوقع أن تكون مريحة بعد مرور مرحلة فوضى متعددة الإحداث[135].

وعلى وفق رؤية (كوندليزا رايس)، فإن مفهوم الفوضى الخلاقة تعنى التخلي عن مفاهيم الأمن والاستقرار، حتى ولو أدى ذلك إلى إسقاط العديد من الأنظمة الحليفة والموالية للولايات المتحدة وتحت دعوى الإصلاح والديمقراطية، إذ تطالب رايس في خطتها الجديدة بترك التفاعلات التي تموج بها هذه المنطقة، لتحدث أثرها حتى لو أدى ذلك إلى سيادة الفوضى، التي ربما تنتج في النهاية وضعاً أفضل من وجهه نظرها[136]، ولم يبتعد كثيراً (مصطفى البكري) في شرحه لمعنى الفوضى الخلاقة حين قال (إن الفوضى الخلاقة تعني تفعيل التناقضات الراهنة في البلدان العربية، والدفع بهذه التناقضات حتى لو أدت إلى إسقاط النظم الحليفة والموالية للولايات المتحدة الأميركية، بسبب أن هذه النظم قد تآكلت شعبياً فاستبدالها بهذه الطريقة، وجلب نظم أخرى تقوم بالمهام نفسها، هو إحدى أهم الأهداف التي تريد تحقيقها الإدارة الأميركية من هذا الفعل)[137].

ويرى الكاتب والأكاديمي المصري الخبير في الشؤون السياسية العربية حسن نافعة، أن القصد التظليلي الكامن في مصطلح الفوضى الخلاقة، لا يقل قوة وضوحاً عن نظيره السابق مصطلح الغموض البناء،

الذي سبق اختباره في مرحلة الحرب الباردة والصراع بين القطبين، وأن إنتاج وإطلاق مصطلح الفوضى الخلاقة لا يعني سوى شيء واحد، وهو أن مرحلة جديدة من مراحل تطور الاستراتيجية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بدأت، وهي استراتيجية تضمر في باطنها دائماً ما لا يستطيع ظاهرها أن يفسره[138]، ولذلك يمثل مصطلح الفوضى الخلاقة، أحد أهم المفاتيح التي أنتجها الفكر الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع القضايا العربية، إذ تمت صياغة هذا المصطلح بعناية تامة، من النخب الأكاديمية وصناع السياسة في الولايات المتحدة الأميركية، فعلى خلاف السائد في مجال التداول العربي لمصطلح الفوضى الخلاقة المثقل بدلالات سلبية، من ابرزها عدم الاستقرار، أضيف إليه مصطلح أخر يتمتع بالإيجابية وهو الخلق أو البناء، ولا يخفى على احد حنكة المقاصد الكامنة في صلب هذا المصطلح، بغرض التضليل وتمويه الرأي العام العربي والعالمي.

ومن جهة ثانية يشير البعض إلى أن الفوضى الخلاقة: تعني فوضى عارمة واضطرابات للبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتفكيكها وتشويه اخلاقي وفكري للقيم السائدة، عبر الوسائل الفكرية والإعلامية والعسكرية والاقتصادية والضغوطات الدبلوماسية، انطلاقاً من أن فرضية مكافحة الإرهاب التي تروج لها الولايات المتحدة، هي بحد ذاتها شكل من اشكال الفوضى العالمية، عن طريق الهيمنة السياسية الدولية، وهو أيضاً شكل أخر من أشكال الفوضى، أما نشر الديمقراطية والدفاع عنها فهو أسلوب آخر للفوضى عبر الفوضى البناءة، والاصلاح السياسي بدلالة الفوضى غير المنظمة[139].

وهناك من يفسر مصطلح الفوضى الخلاقة التي شكلت إحدى

أهم وأبرز منجزات الفكر الاستراتيجي الأمريكي، إنما تعني في حقيقتها السعي الإستباقي نحو تفكيك وإعادة تركيب كل المواقع والجغرافيات، المفترض أنها تشكل مصادر تهديد لأمن ومصالح أميركا في العالم، وهناك من يرى أن الفوضى الخلاقة تعني بمضمونها: أنها فعل تغييري أو هي ثورات تغييرية، وليست خطة لصناعة الفوضى وترك الأمور لتفاعلاتها لإثارة الاضطراب أو حتى الاقتتال الأهلي الداخلي، لمجرد انهاك المجتمعات وتركها تأكل ذاتها، وإنما يتعدى الأمر ذلك، لأن هذا العنف ربما يتوجه نحو الخارج من جديد، ليهدد أمن ومصالح الولايات المتحدة ولو بعد حين، أيّ أن هذه الفوضى يجب أن تخضع لتحكم، وهكذا هي فعل قام ويقوم علي أكتاف قيادات وكوادر محلية من فئات تحديثية، أو هكذا حاولت أن تظهر بهذا المظهر لتقود عمليات التغيير أو ثورات التغيير، وفق هذا التكتيك (الفوضى الخلاقة)، وتدافع عنها بوصفها عملاً ثورياً تقدمياً، وهي تبنته كاملاً بوصفها صاحبة المصلحة في التغيير.

وقدر تعلق الأمر بموضوع (إدارة الفوضى أو التحكم بالفوضى)، فإنه يمكن لمفهوم التحكم بالفوضى أن يتخذ أشكالاً عديدة، ألا أنها تهدف دائماً إلى السيطرة على الحركة (حركة الفوضى)، وهذا التحكم يعمل على تطبيق الفوضى (بنظام) وفق برنامج من أجل جعل الفوضى تتحرك بطريقة أو بأخرى للتحكم بنظامها، ويمكن التصرف بطرائق مختلفة، تبعاً للأهداف المرسومة، وعلى النحو الآتي:

1. إبقاء النظام (المجتمع مثلاً) داخل مجال الفوضى، أي يحافظ على خصائصه الديناميكية والفوضوية، فعندما يتم تحريك هذا النظام (المجتمع) باتجاه ما، الأمر الذي يجعل النظام (المجتمع) المتحكم

به يتطور بطريقة مرحلية ومتوقعة ومرغوبة، أي أن كل مرحلة لها خصائصها مع إبقاء نظام الفوضى تحت السيطرة.

2. يجب أن يكون التحكم دائماً ممكناً، على وفق برنامج التحكم الذي يجب أن يعمل على النظام (المجتمع)، بمعزل عن الوقت الذي يراد تشغيله خلاله.

3. الانتقال من مرحلة الفوضى الحرة إلى مرحلة الفوضى المتحكم فيها، يجب أن يكون سريعاً عبر تطبيق برنامج التحكم، مع ضرورة ابقاء النظامين تحت السيطرة.

4. التحكم بالفوضى يجب أن لا يكون تدميرياً بصورة مباشرة (وإنما تدريجياً): يجب المحافظة على الخصائص الديناميكية للنظام (المجتمع)، من دون القضاء عليها أو تغييرها تغيراً جوهرياً، وذلك لإبقاء ثغرات لإعادة تفعيل أية مرحلة من مراحل التحكم في المجتمع، في حالة الفشل بالتطبيق، بمعنى أنه أذا ما تغيرت المجتمعات جذرياً، فهذا يعني أيضاً تغيير جميع أدوات التحكم معها، الأمر الذي يؤدي إلى إعداد بناء برامج جديدة لدراسة هذه الأنظمة، وإيجاد ثغراتها من جديد، لكي تصبح عملية التحكم ناجحة وفعالة، أي إن الغرض ليس التدمير النهائي بوساطة الفوضى، وإنما تدمير أشياء والإبقاء على اشياء أخرى[154].

ويذكر (هادي قبيسي) أن الفوضى الخلاقة هي إحدى السياسات التي اتبعتها الخارجية الأميركية في سعيها للسيطرة الكاملة على الشرق الأوسط، وتطويع قواه الحية، وهي تتداخل مع الديمقراطية في كثير من حالاتها، فيما يتم العمل بها أحياناً بعيداً عن أجواء الديمقراطية،

بالمعنى الأمريكي، شكلاً أو مضموناً[140]، ويذهب (محمد يحيى) في عرض تحليلي له حول الفوضى الخلاقة بالقول (هو استخدام الأدوات السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية، وعلى رأسها الإستخباراتية المتاحة للدول الكبرى، وهي هنا أميركا، لإيجاد حالة من السيولة والمرونة والتغير والتبدل في أوضاع سياسية واجتماعية، وقبل كل شيء فكرية ثابتة، لا تخدم مصالح هذه الدول (الولايات المتحدة الامريكية)، على أمل أن تؤدي حاله السيولة والتغير السريع الناجمة عن ظهور أوضاع جديدة تخدم المصالح الأميركية، وعندئذ يجري تثبيت هذه الأوضاع الجديدة وتأييدها، وإخفاء صفة الجمود والتصلب والسبق عليها إلى الأبد، مع نسيان مصطلح الفوضى الخلاقة)[141].

فالمطلوب هنا بالطبع ليس الفوضى كحاله دائمة تراد في حد ذاتها، بل هي مطلوبة كمرحلة انتقالية في وضع ثابت غير موات لمصلحة الطرف الذي يريد الفوضى، ويدخلها إلى وضع آخر موات وخادم لهذه المصلحة، ولذا ينظر إليه على أنه يجب أن يترسخ ويثبت إلى الأبد[142]، ويشرح (مصطفى البكري) في كتابه (الفوضى الخلاقة أم المدمرة)، بأنها مخطط يستهدف إحداث قلاقل في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وصولاً لإعادة رسم الخارطة الجيوسياسية والجيو استراتيجية، وفقاً لحسابات المصالح الأميركية (والإسرائيلية) في المنطقة، وتطبيقاً لمشروع الشرق الأوسط الكبير.

ومن جانب آخر يشرح (جيل دورنيسو)[143]، الفوضى الخلاقة فيقول إنها تتضمن استغلال عناصر داخل المجتمعات، تتطلع نحو التغيير، ودعمها عبر تحريك الأعلام المحلي والعالمي، واختراع رمز يمكنهم من التوحد حوله، وزيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي

يعارضونها[144]، ويذكر (بوب وودوارد) في كتابه (بوش في حرب) مقتبساً من مقولات (جورج وكر بوش) منطق الفوضى التي تتبناها الولايات المتحدة(إن إستراتيجيتنا هي خلق فوضى، وخلق فراغ، فمن الفوضى والفراغ ستنبثق الأشياء الجديدة، سنقوم بتصدير العنف الذي نلاقيه من الجماعات المتطرفة إليهم من جديد، وذلك دفاعاً عن بلدنا العظيم)[145].

ويقول (ساتلوف) (إن الحاجة إلى الفوضى الخلاقة مردها هو الافتقاد، للقدرة على التأثير في داخل الدول المستهدفة، لذا فأننا نشجع كل الأقليات في منطقة الشرق الأوسط التي ترغب في نيل استقلالها، وبذلك يتحقق جوهر الديمقراطية وهي حرية تقرير الشعوب لمصيرها، لا سيّما إذا كانت مضطهدة من قبل دولها المركزية، ولا شك بأن الفوضى الخلاقة تخدم مشاريع التغيير في المنطقة، ولكن في مراحل محددة وأماكن معينة، من دون غيرها، إذ إن الأنظمة الحاكمة تسمح للعناصر المعادية للمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط (الإسلاميين الراديكاليين)، بأن تتحرك بحرية تامة، ومن ثم فإن هناك ما يسوغ استخدام هذه الفوضى لاحتواء هذا الخطر) وبهذا فأن الفوضى ليست هي الغاية ولا نهاية المطاف، بل هي حاله انتقالية من ثبات إلى آخر[146].

وهناك جانب أساسي في هذا المصطلح وهو الاستخدام الواعي والمخطط والمنظم كمجموعة من الأدوات السياسية والعسكرية والإعلامية والاقتصادية... الخ، أولاً لهز حالة الثبات القائم غير المواتي، ثم ثانياً للوصول إلى حالة من السيولة والحركة والتغير السريع، ثم ثالثاً وهو الأهم توجيه هذه الفوضى وإدارتها من حيث الوصول بها إلى حالة مرغوب فيها من أوضاع أو تكوين معني مواتي للمصلحة، ورابعاً وأخيراً

استخدام هذه الأدوات ذاتها، ولكن في شكل آخر للعمل على تثبيت وترسيخ وإخفاء الجمود والتصلب والبقاء على الأوضاع والتشكيلة المطلوبة نهائياً[147]، وهناك من يضيف للفوضى الخلاقة مظاهر ومراحل سياسية طبيعية تحدث في مناطق مختلفة من العالم، يمكن أن توظف ويعاد توجيهها لجعلها فوضى من النوع الخلاق، وليس هذا فحسب وإنما لها أنواع متعددة تتلخص بالآتي:

(أ) المظاهر السياسية للفوضى الخلاقة

- التجمهر ورفع الشعارات المعبرة، يتخللها بعض الأعمال التخريبية.
- تهديد الاستقرار.
- الصدام المسلح واستخدام العنف.
- انهيار النظام السياسي وتغييره.
- الثورات.
- الانقلابات.
- المطالبات بالانفصال.
- التمرد المسلح.
- العصيان المدني.
- المظاهرات والاعتصام[148]

(ب) الأسباب السياسية للفوضى الخلاقة: للفوضى أسباب كثيرة إنما يمكن أن نذكر منها ما يأتي:

- الاستبداد وغياب الديمقراطية.

- غياب العدالة والحرية والمساواة.
- ممارسة الفساد بجميع أشكاله.
- ضعف السلطة وغياب دور الدولة.
- التآمر الخارجي وهذا لا ينجح إلّا بوجود أي من الأسباب السابقة أو كلها مجتمعة[149].

(ج) أنواع الفوضى الخلاقة.

من حيث التخطيط:

- فوضى ممنهجة: وهي تلك الفوضى التي تتم نتيجة خطة معينة تدفع بالمجتمع إلى الانتقال من حالة إلى حالة أخرى كما حصل أثناء ثورة اليمن 1962.
- فوضى تلقائية: وهي تلك الفوضى التي تحدث بلا تخطيط ومن دون سابق إنذار كرد فعل تجاه موضوع غير مقصود.

من حيث المدة الزمنية:

- فوضى طويلة الأجل: وهي تلك الفوضى التي لا يرى لها نهاية منظوره كما هو حاصل في الصومال[150].
- فوضى قصيرة الأجل: وهي تلك الفوضى التي تستمر مدة محدودة ثم تنتهي ويعود النظام والاستقرار مثل الثورة الفرنسية

من حيث الشمول:

- فوضى جزئية: وهي الفوضى التي تحدث في منطقة أو مناطق محدودة داخل الدولة كما حصل في لبنان خلال الاعتصام الذي نفذته المعارضة في 2006.

- فوضى شاملة أو عامة: وهي تلك الفوضى التي تشمل كل المحيط الجغرافي للدولة كما حصل في رومانيا أثناء الإطاحة بشاويشسكو[151].

من حيث الآثار المترتبة عليها:

- الفوضى المدمرة: وهي تلك الفوضى التي تخرج عن السيطرة ولا يمكن التحكم بها وتؤدي إلى الدمار والقتل المستمرين وعدم الاستقرار كما هو حاصل في الصومال منذ سقوط حكومة سياد بري إلى الآن[152].
- فوضى البناءة: وهي تلك الفوضى التي تبقى تحت السيطرة ولا تخلف خسائر مادية وبشرية كبيرة، وتكون مدتها محدودة وقصيرة، وتؤدي إلى ترسيخ النظام والاستقرار كما حصل في الثورة البرتقالية في أوكرانيا مثلاً[153]، ويرى الباحث في هذه المحصلة ونستطيع استيعاب الفكرة من جانب آخر عن طريق محاكاتها بـ (لعبة البليارد)، أذا ما أردنا فهم ديناميكية الفوضى الخلاقة، وتتبع خطواتها ومراحلها، فأنها تشبه (لعبة البليارد) مع الاحتفاظ بخصوصيات كل حالة، إذ إن الطاولة ذات الحدود المعينة المحدودة (هي بحد ذاتها مسرح العمليات أو بمعنى أخر البيئة الاستراتيجية التي يطبق فيها الفعل الاستراتيجي)، وهذه الطاولة موضوع في منتصفها مثلث منتظم ومنظم من الكرات (الدول)، وتختلف أيضاً كل كرة موجودة فيه من حيث أهميتها.

الطاولة: هي الحدود العامة التي تمسك وتقيد حركة الكرات من الانفلات إلى الخارج.

الكرات: هي الدول أو القوى أو الأهداف المرغوب بتحريكها وإعادة تشكيلها.

العصا: هي القوة الفاعلة في ضرب الكرات ببعضها وتحريكها.

وتأتي الضربة الأولى لتبعثر الكرات ضمن الحدود الحاكمة للعبة، إذ أي احد يشاهد من خارج اللعبة وقوانينها، يرى الوضع الأول نظام (وضع اللعبة قبل بدايتها)، في حين يرى الوضع الثاني فوضى غير مفهومة (وضع اللعبة بعد ضربة البداية)، وتتوالى الضربات بالعصا، لكل كرة على حده أحياناً، ويتم اصطياد الكرة المضروبة مباشرةً وإسقاطها في الحفرة وأحياناً يتم ضرب كرة بأخرى، إما لدفعها لوضع مناسب للاعب، أو لإسقاط الكرة الثانية بوساطة الكرة الأولى في الحفرة، ويستمر الشخص المشاهد غير فاهم ولا مستوعب لعبثية هذه الفوضى، وفي النهاية يفوز اللاعب في إسقاط جميع الكرات في الحفرة، وتبقى هناك داخل الحرف بشكل منتظم آخر، عما كانت عليه في بداية اللعبة، ولكن غير مرئية، وهنا يكون اللاعب (الماهر) قد حقق فوزاً بإحداث الفوضى في النظام ليشكل ويخلق نتيجة فوزه نظام آخر غير النظام الأول، ويبنيه على ركام النظام القديم، حتى يعاد صف الكرات في معركة جديدة، وعندما أقول لاعب مع وجود اثنين أو أكثر، فهو رمز وهو أيضاً صراع بين طرفين للفوز بلعبة الفوضى، هذا فضلاً عن وجود دعائم استراتيجية يحددها الباحث يرتكز عليها جوهر عمل وأداء الفوضى الخلاقة وهي كما يأتي:

1. إطلاق الصراع العرقي: إذ إن الفوضى الخلاقة تقوم على بعث الشرخ الحاد بين الشعوب والدول المختلفة مذهبياً وقومياً، واستدامة الأزمات الداخلية الموجودة لدى هذه الشعوب والدول،

والتركيز على اختلافاتها وتفعيل تناقضاتها وتغذيتها، بما يتماشى مع إضعافها وما يتناسب مع مصلحة الولايات المتحدة، حتى إن كان هذا الامر على حساب شعوب كاملة تفتت في مختلف مناطق العالم.

2. تفعيل صراع العصبيات وتغذيتها: الذي يهدف إلى ضرب الدولة بجميع مؤسساتها وجعل الولاءات لشخوص وقبائل وقوميات وطوائف ومذاهب واديان، بدل أن يكون الولاء الاول والأخير للوطن، إذ إن هدف الفوضى الخلاقة في هذه الحالة، هو إعادة توجيه قناعات ورغبات الشعوب عبر إيهامها بأن العصبية والقبلية والمذهبية، تعني القوة في زمن أصبح البعض لا يأمن على حياته في أفضل الأحوال، من ثم أدى هذا الأمر إلى تغليب ولاء العصبية على ولاء الدولة، ومن ثم تغيير اتجاهات الانتماء من بوتقة الدولة والوطن الواسعة إلى بوتقة العشيرة والقبيلة والقومية والمذهب الضيق.

3. ضرب الاستقرار الأمني: عبر استدامة تدهور الأوضاع في أية بيئة يحدث فيها خلل في نظامها، وهذا الأمر يتم عبر محاولة إبقاء الوضع المتدهور على ما هو عليه، عبر دعم جميع الأطراف من بينها الدولة، ولكن بقدر معين بحيث لا يحدث فرقاً واسعاً، على حين أن الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى سيطرة طرف ضد الأخر.

4. تدمير البنى العسكري والاقتصادية: إذ أنَ من أهم الأهداف التي تدعم نجاح الفوضى الخلاقة، إيجاد حالة من اللاستقرار في البيئة العسكرية الاقتصادية وتدميرها، بشكل يسمح فيما بعد للولايات المتحدة أن تتدخل لأعمار هذا الدمار، وما حصل من تفكيك

للجيش العراقي بعد عام 2003 خير مثال على إعادة هيكلة الجيش من جديد من قبل القوات الأميركية المحتلة في ذلك الوقت، وهذا الأمر كلف العراق أموالاً طائلة في وقت كان العراق ولازال بلداً منهك اقتصادياً، بسبب ما خلفته الحرب الأميركية على العراق عام 2003 وبسبب الحصار الاقتصادي المفروض في السابق.

5. تعبئة الإعلام وادلجته: إذ وصل الحال في إعلام دول الشرق الأوسط لمرحلة خطيرة، من التحشيد والشحن الطائفي والقومي والمذهبي المسموم والمدار من قبل الولايات المتحدة الأميركية، عبر قنوات تدعي أنها دينية، والتي تحرض على القتل والتكفير وتدمير الإسلام من داخل الإسلام، فضلاً عن بث أفكار اللبرالية والحرية والعولمة الأميركية في القنوات والصحف والمجلات والإذاعات الأخرى، التي تدفع المستمع البسيط إلى تبني هذه الأفكار، بعد ما شاهده من تطرف وتكفير في قنوات أخرى، أدت إلى نفوره أساساً من الإسلام نفسه.

المبحث الثالث

الفوضى الخلاقة وعلاقتهما بالمفاهيم ذات الصلة

من الطبيعي أن يكون لكل مصطلح أو مفهوم بعض المفاهيم القريبة منه، وذات الصلة به أو المتداخلة معه، إذ من الممكن أن تربط هذه المفاهيم بعلاقة تكون طردية موجبة أو سالبة، وتكون متأثرة ومؤثرة في بعضها بسبب قربها وارتباطها من بعض.

المطلب الأول
الفوضى الخلاقة والنظام

لقد ظهر مفهوم النظام في إطاره العام أولاً في مجالي الفلسفة والرياضيات، ثم انتقل بعد ذلك إلى مجال الدراسة والأدبيات الاجتماعية ابتداءً من القرن التاسع عشر، ومع ذلك تعين الانتظار إلى منتصف القرن العشرين، كي يظهر كمفهوم علمي واضح ومتماسك قائم على أساس التجريد، وانتقل ليشمل العلوم الأخرى كعلم الاجتماع وعلم السياسة والعلاقات الدولية(154)، وعلى هذا الأساس ولما تقتضيه الدراسة من ضرورات لتوضيح هذا المفهوم، سوف نقوم بعرض المعنى اللغوي والاصطلاحي لمعنى النظام مع ذكر جدلية العلاقة بين النظام والفوضى والفوضى الخلاقة.

أولاً : مفهوم النظام في اللغة

يذكر (مجد الدين الفيروز أبادي) في معرض كلامه عن معنى النظام في اللغة العربية، بأنه التأليف وضم الشيء إلى شيء آخر، ويقال نظم اللؤلؤ[155]، أي رتبهم[156]، وجمعهم فانتظموا في سلك أو خيط، والنظام هنا يعني كل خيط ينظم به اللؤلؤ[157]، ويعطي (إسماعيل بن حماد الجوهري) في معجم الصحاح، معنى للنظام حين يقول نظم الشعر، أي كتب أبيات شعرية متناسقة منظمة ذات معنى[158]، والتنظيم هو جمع أجزاء متآزرة لأداء غرض معين[159]، ويقال نظم الأشياء، ينظمها نظاماً، أي ألفها وضم بعضها إلى بعض[160]، ومن المعاني المتداخلة مع النظام هو (النسق)[161]، وهو ما جاء من الكلام على نظام واحد، أي كلام منسق ومنمق ومنتظم[162]، وأن النسق له معنى ذو دلالات قريبة من النظام، إذ يعرف النسق بأنه طائفة من الأنماط تكون الصورة الناتجة عن تكرار وحدات منتظمة الشكل[163]، والنسق هو التنظيم والتناسق والانتظام في الوحدة العضوية، اذ تكون الأجزاء في تعاون والوظائف في تأزر، كما يعني انسجام كل جزء من الخطة مع بقية أجزائها، بحيث لا يتعارض تنفيذ جانب منها مع بقية الجوانب الأخرى، ولا تكون بعض الأجزاء عقبة وتسبب مشكلة في تحقيق أجزاء الخطة الرئيسة[164]، فكلمة نظام هي ترجمة لكلمة (order) الانكليزية المشتقة من اللاتينية (order)، بمعنى (خط مستقيم ونظام) والكلمة في واقع الأمر مبهمة للغاية، فهي تعني ضمن ما تعنيه (الترتيب المنظم والمتواتر)، و(هرم السلطة والقوة التي يتم بمقتضاها تطبيق احكام بعينها وفرضها) و(الالتزام بالقانون) و(الطلب) و(ضرباً أو نوعاً أو طرازاً) وأن الكلمة أيضاً مرادفة لكلمتي (system) و(method)، كما في عبارة (the order of

nature) بمعنى نظام الطبيعة أو سنن الطبيعة في الاصطلاح الإسلامي[165]، والنظام في اللغة الفرنسية (regime) أي مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها آلية التقرير[166].

ثانياً: مفهوم النظام اصطلاحاً

إن الحديث عن معنى أو مفهوم للنظام يقترن دائماً بدلالات بعدية أخرى لهذا المعنى، إذ يتشعب معناه بحسب الاستخدامات العلمية لهذا المفهوم، ويوجد معنى للنظام بشكل عام، ومعنى للنظام السياسي، وللنظام الاجتماعي وللنظام الدولي، لذا يقترن الحديث عن معنى النظام دائماً بحسب المدلول الموظف من أجله، والنظام بمعناه العالم كما يذكره (هيدلي بول)، بأنه عدد من الأشياء تظهر تركيباً ما، وأن هذه الأشياء مرتبطة مع بعضها البعض، وتستند إلى مبدأ يمكن أن يميز ضمنياً، وليس ارتباطاً عشوائياً[167]، ويرى (ممدوح مصطفى)، بأن النظام بمعناه العام هو حالة من التوافق والانضباط، تتسم بخلوها من الفوضى والاضطراب، وذلك بعامل الالتزام بالقانون والسلطة المنظمة له[168]، ويذكر(ديفيد استون) تعريف النظام بأشكاله البسيطة والعامة على أنه مجموعة من الأجزاء المتفاعلة معاً[169] ويذكر(بور بوريل) معنى آخر للنظام، إذ يقول بأنه مجموعة من العناصر التي تنم فيما بينها على نوع من التضامن، وعن ارتباط متبادل على وجه تسهم فيه كلها في تحقيق نتيجة إجمالية[170]، ويقول (اناتول رابوبورت) إن النظام يعني المجموع الذي يعمل كلاً نتيجة للاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام[171].

ومن المعاني الأخرى للنظام بإطاره العام هو ما يذكره (خليل

إسماعيل الحديثي)، إذ يقول إنَ النظام هو مجموعة من الأجزاء المتآزرة لأداء غرض معين، هذا من جانب، أما من جانب آخر فيعرف النظام الاجتماعي على أنه جملة من القوانين التي يخضع لها المجتمع[172]، وبعبارة أخرى يمكننا القول أنَ النظام هو حالة أو وضع يتسم بالتوافق أو بالترتيب النظامي وبعوامل الالتزام ومراعاة القانون، ومن ثم تسير الأمور سيراً هادئاً غير مضطرب ومتعارف عليها، أو وفقاً لإجراءات وأعراف مستقرة، أي وفقاً لسلوك نمطي موصوف[187]، والنظام بالمعنى العام أحد مفاهيم العقل الأساسية، ويشمل الترتيب الزماني، والترتيب المكاني، والترتيب العددي، والسلاسل والقوانين، والغايات، والأجناس، والأنواع والأحوال الاجتماعية، والقيم الأخلاقية والجمالية، فالنظام بالمنطق الرياضي هو الترتيب والاتساق بين الحدود، والنظام الطبيعي هو اطراد وقوع الحوادث وفقا لقوانين معينة، والنظام الاجتماعي هو مجموعة القوانين التي ينبغي للإفراد أن يتقيدوا بها ويخضعون لها[173]، ويعطي (كمال المنوفي) تعريفاً عمومياً للنظام بأنه هو ذلك التفاعل الحادث بين وحدات معينة [174].

وقدر تعلق الأمر بمفهوم النظام بالنسبة إلى العلوم السياسية، أو معنى النظام بمدلولاته السياسية فأن (هولستي) يعرف النظام السياسي بأنه أية مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة سواء كانت قبائل، أو دولاً، أو أمماً، أو إمبراطوريات تتفاعل فيما بينها بانتظام، وفقاً لمسالك مرتبة[175]، وأن مدلول النظام السياسي يشير إلى (حالة) الضبط السياسي، التي تعني تحقيق حالة من الهدوء والانضباط في داخل التفاعلات السياسية، أو ما يسمى بالسلام السياسي يقوم على أسس ومعايير منضبطة بقوانين تحكم آلية العمل السياسي[176].

ويذكر عالم الاجتماع الاسباني (كارلوس مويا): أن النظام الاجتماعي هو مجموعة منضبطة من السلوكيات المتناسقة لجماعة تتعايش في بيئة معينة تتسم بالتشابه، اذ ان النظام الاجتماعي هو احد المنظورات الثلاثة (المنظور المتبقيين هما: النظام الفردي والنظام الثقافي)[177].

وقدر تعلق الأمر بالنظام (كحالة سياسية) أو(كقواعد تنظيمية للمجتمع)، فإنهم يشيران إلى ما يجب أن يكون وليس إلى ما هو كائن بالفعل، بوصفهما نظامين متلازمين أحداهما مكملا للآخر، فحالة الضبط السياسي ـ على سبيل المثال ـ هي الحالة المثلى التي تسعى المجتمعات السياسية إلى بلوغها، متخذة من السلطة أداة لها في هذا السبيل، في الوقت ذاته، يعبر النظام الاجتماعي ـ مثلاً ـ عن مجموعة من القواعد النمطية التي يتم الوصول إلى المجتمع الأمثل عن طريق الالتزام بها، في ضوء القيم والمبادئ العليا التي يعتنقها واضعو هذا النظام، وبهذا يمكننا أن نلخص مفهوماً للنظام، وهو مفهوم نمطي صرف، وهو يمثل نتاجاً لعملية التنظيم التي تعني أن ثمة عملاً إرادياً واعياً من جانب الإنسان، بقصد إدارة قطاع معـين من قطاعات الواقع على نحو ما يبدو أنه الأمثل والأكمل[178].

ثالثاً: جدلية العلاقة بين الفوضى الخلاقة والنظام

حين نتحدث عن النظام مقابل الفوضى، فلا يوجد في ذهننا أي أنموذج أو ترتيب منهجي بين الظواهر الاجتماعية، ذلك لأن الأنموذج يمكن أن يكون ظاهراً في سلوك الأفراد والجماعات، على شكل صراع عنيف بعضهم مع بعض، ومع هذا فإن هذه الحالة ينبغي وصفها بأنها

فوضوية، إذ يمكن أن تتصرف الدول ذات السيادة في ظروف الحرب أو الأزمات بشكل منظم ومنهجي ومدروس، وكذلك يمكن للإفراد الذين يعيشون في ظروف الخوف وانعدام الأمن، والذين يذكرهم (هوبز) في دراسته عن وضع الطبيعة، إن يتصرفوا وفقاً لنموذج متكرر (نظامي) روتيني مألوف، بل أن (هوبز) نفسه يقول أنهم يقومون بذلك بالفعل، لكن هذه الأمثلة لا تبرر وجود نظام في الحياة الاجتماعية، بل تظهر الفوضى والنظام الذي يبحث عنه الأفراد في الحياة، ليس أي نظام، بل هو أنموذج يفضي إلى نتيجة معينة، أي ترتيب للحياة الاجتماعية، والذي من شأنه أن يعزز أهدافاً أو قيماً محددة[179].

أذ أن النظام والفوضى في هذا المعنى هو شيء نسبي، فترتيب الكتب بحسب الاسم يعد نظاماً وأنموذجاً لفئة معينة، وفوضى لفئة أخرى، وترتيب الكتب بحسب الموضوع هو نظاماً لفئة معينة، وفوضى لفئة أخرى، بمعنى أخر أن ما نراه نظاماً ليس بالضرورة، أن يكون نظاماً بالنسبة إلى الآخرين، وهنا تكمن جدلية العلاقة ما بين النظام والفوضى، بحيث أن هذه النسبية هي التي تمثل الحد الفاصل (نظرياً)، والذي من الممكن عن طريقه أن نقيم الحالة هل هي فوضى أم نظام لأنموذج معين[180].

وقدر تعلق الأمر بطبيعة العلاقة ما بين الفوضى الخلاقة والنظام، وكما ذكرنا سابقاً في معرض الحديث عن الفوضى وأصولها الفكرية، إذ أن النظام ينبثق من الفوضى، فبعد مرور حالة ما بمرحلة من الهيجان الاضطرابي العنيف[181]، فإن جميع الأمور تبدأ بالانتظام والركود، وفقاً لبوتقات أو أطر المسالك التي تتجه نحوها الحالة، بحيث أن الديناميكية المحركة لعناصر الفوضى هي بحد ذاتها تعد مؤسسة لحالة

من الاستقرار الروتيني، الذي يشكل المعالم الأولى للانتظام والسير وفق صيرورات المنظمة لطبيعة الحالة، ولكن هذا لا يعني أن غياب السلطة المركزية سيؤدي حتماً إلى الصراع والفوضى، لأنه من الممكن أن يكون نظام الدولة على سبيل المثال هو نظام غير مركزي[181].

الفوضى الخلاقة تفترض حين تطبيقها أن عملية التحول إلى الديمقراطية، يجب أن تمر بمراحل تهيئ لها، وهذه المراحل من ضمنها مرحلة الفوضى، لا سيّما بالنسبة للمناطق التي تعاني من فهم ضعيف وضيق لجوهر الديمقراطية، إذ أن هذه المرحلة التي تسمى ـ مرحلة الفوضى ـ بمثابة الانتقال، أو الإعداد لدخول إلى الفهم صحيح للديمقراطية، بعد أن يتم تفكيك النظام القديم، سواء أكان هذا النظام اجتماعي أو سياسي، والاستفادة من الايجابيات التي من الممكن أن تشجع وتساعد على تفتيت هذا النظام.

ومن ثم فإن فكرة النظام الذي يبنى على ركام الفوضى تتوافق مع ما تسميه الولايات المتحدة بالفوضى الخلاقة، التي تخلق وتكون النظام من حالة الفوضى العارمة التي تبثها في البيئة الاستراتيجية، المراد تحويلها إلى النظام الديمقراطي بحسب الفهم الأميركي، وهذا ما أكده جميع الإفراد الذين بحثوا في الفوضى الخلاقة، وكما تم عرضه في المبحث السابق، إذ إن الفوضى الأميركية تعد نظاماً بحد ذاته قائم على برنامج متكامل من الخطوات التي تطبق تدريجياً في منطقة الشرق الأوسط، وهذه الفوضى (أو النظام بحسب الفهم الأمريكي)، لا تعد نظاماً بالنسبة إلى البيئة المطبقة عليها (الشرق الأوسط).

فالفوضى الخلاقة، هي خلاقة لطرف، ومدمرة وغير خلاقة لطرف آخر، وهنا جوهر جدلية العلاقة ما بين الفهم الأمريكي للفوضى بدلالة

النظام، وما بين الفهم الشرق أوسطي للنظام بدلالة الفوضى، وهذه النسبية هي التي تمكننا من أن نقيم الحالة النظامية من الفوضوية بحسب تعبير (هيدلي بول).

المطلب الثاني

الفوضى الخلاقة والتغيير[182]

يعرف (التغيير) بمفهومه العام على أنه النسق المنظم من الجهود البشرية، نحو الصدام مع القيود على أرض الواقع وإزالتها، والتأثير فيها بإزالة ما هو فاسد وإحلال ما هو صالح[183]، وهناك من ويعرفه من حيث كونه هدف، إذ يذكر (محمد الحسيني) أن (التغيير) يعني الانتقال من وضع قائم بالفعل إلى وضع مستهدف، لتحقيق أهداف محددة في إطار رؤية واضحة مشتركة بين مجموعة معينة من الأفراد والتنظيمات، سواء أكانت على مستوى أسرة، أو شركة أو دولة، أو حتى مجموعة دول، ما دام فيه هدف مشترك وغاية نهائية[184]، وللتغيير السياسي أيضاً مفهوم ومدلول يوضح الإلية الانتقالية التي تستهدفها عملية (التغيير)، إذ يذكر (عبد العزيز الخضرة) معنى (للتغيير) السياسي: بأنه مجمل عملية التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع، أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية و(تغيير) الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول[185].

وقد ذكر (أحمد بدوي) في معجم العلوم الاجتماعية أن (التغيير) الاجتماعي هو كل عملية تحول تقع في التنظيم الاجتماعي، سواءاً في بنائه أو في وظائفه في مدة زمنية معينة، ويشمل ذلك كل (تغيير) في

التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي ونظامه الاجتماعي أو أنماط العلاقات الاجتماعية، أو القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الإفراد التي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية، التي ينتمون إليها[186]، كما أن (التغيير) بالمعنى الاجتماعي بحسب ما ذكره (محمد الدقس)، يعني كل (تغيير) يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال مدة زمنية محددة، وقد يكون ايجابي أو سلبي[187]، لأن التغيير الاجتماعي غالباً ما يأتي بصورة متدرجة ولا يأتي على دفعة واحدة[188]، وهناك من يعطي معنى (للتغيير) الاجتماعي بدلالة التطور، إذ أنه يعني انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً[189]، ويذكر (عبد المجيد عبد الرحيم) أن (التغيير) الاجتماعي يعني: تغيير تدريجي هادئ يسير على مر السنين، ولا يكون محسوساً في الغالب، وهو يتناول النظم التقاليد والعادات، وهذا النوع من التغيير يعطي الإنسان فرصة لكي يغير سلوكه الاجتماعي لملائمة الظروف، ولهذا فهو قلما يؤدي إلى مشاكل[190].

وهناك من يعرف (التغيير) بأنه عملية طبيعية تقوم على مراحل محددة، ينتج عنها إدخال تطوير بدرجة ما على عنصر أو أكثر، ويمكن رؤيته كسلسلة من المراحل التي عن طريقها يتم الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد [191]، إما من الناحية الإدارية (الاقتصادية) فيعني (التغيير)، هو ذلك النهج الإداري الذي يُعنى برصد مؤشرات (التغيير) في بيئة منظمة الأعمال، وفرز تلك المؤشرات التي لها علاقة بنشاط المنظمة ضمن أولويات، أمام إدارتها بهدف تكيف وتأقلم الإدارة في ممارستها لوظائف العملية الإدارية، مع المتغيرات المتوقعة

لتحسين أدائها وسلوكها[192]، ويمكن أن يكون (التغيير) الاقتصادي هو أكثر الأمور التي تثير القلق، بسبب نشأة الفوارق الطبقية ما بين الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة احتمال العنف بين الطبقات المسحوقة والطبقة الغنية المسيطرة على الأموال[193].

وللتغيير في فلسفة (أرسطو) معنى خاص، فهو يعني الانتقال من ضد إلى آخر، وله ثلاثة انواع، الأول الانتقال من اللاوجود إلى الوجود، وهو التولد (ولادة الإنسان) أو الحدث أو الكون، والثاني الانتقال من الوجود إلى اللاوجود، وهو الموت أو الفناء، والثالث الانتقال من الوجود إلى الوجود وهو الحركة، وقد ذكر الفيلسوف (فوندت) طريقة التغييرات الصغرى، لتعيين نسبة الإحساس إلى المؤثر، وهي تقوم على البحث عن أصغر كمية يجب زيادتها على المؤثر، حتى يشعر المدرك (بتغيير) في الإحساس، وطريقة التغييرات المتلازمة أو المتقارنة هي احدى طرائق (ستيوارت ميل) في الاستقراء، وتتلخص في القول (إذا وجد بين ظاهرتين اقتران، وكان كل تغيير في الأولى مصحوباً بتغيير موازٍ في الثانية، كانت الأولى علة والثانية معلولاً [194].

(فالتغيير) دائماً مرتبط بزمن يحدد فروضه، مثلما يرتبط في أغلب حالاته بتوفر البديل، تعمل الظروف السابقة (للتغيير) على تسويغه، مثلما تعمل عناصر (التغيير) ومفردات (التغيير) على إنضاجه في مدة أخرى، ولهذا اختلفت الآراء بشأن تفسيره إلى اتجاهات، فالاتجاه الأول يرى أن (التغيير) هو حالة روتينية في المجتمع الإنساني، لا سيما ببعده السياسي، فالقديم لا يمنع الجديد من الظهور، فضلاً عن مدى تداخلهما قيمياً وإجرائياً، أما الاتجاه الثاني فيرى أن (التغيير) هو فعل اضطراري يعتمد في حدوثه وصيرورته على توفر الحدث والغرض معاً،

ومن هنا وقف أنصار هذا الرأي موقفاً مناقضاً تماماً من الرأي الأول، وعللوا بأن (التغيير) هو أمر طارئ وغير متوقع[195].

ونفهم من كل ما سبق حول ما ورد في معنى (التغيير)، بأن هذا المفهوم يُنظر له بحسب ما يقوم متخصصي كل علم بتعريفه، أي أن هذا المفهوم ذو اختلافات متعددة الجوانب من حيث الدلالة في المعنى، وبالعموم نستطيع القول أن كل المعاني التي وردت في مختلف الاختصاصات، تستهدف أحداث انتقاله لحالة معينة سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ويقول (أبراهيم الخالدي) أن (التغيير) هو قانون الكون فلا شيء يثبت على حاله ودوام الحال من المحال[196].

ثالثاً : طبيعة العلاقة بين الفوضى الخلاقة والتغيير

يلحظ أن هناك خلطاً كبيراً من بين بعض الباحثين حول التمييز بين طرائق (التغيير)، إذ لا يميز الكثيرين بين (التغير) الذي يحدث تلقائياً وبصورة عفوية غير مخطط لها، بفعل متغيرات ذاتية أو خارجية متوقعة أو طارئة، من جهة وبين (التغيير) المخطط له مسبقاً[197]، وهنا نقطة أخرى مهمة جداً للتميز بين (التغيير) الذي يحدث بفعل تنظيمي من مخططين لهذا الفعل، وبين (التغير) الذي يحدث بصورة تلقائية من دون أن يتدخل احد، ومن هنا جاء الخلط بين هومما ذاتي وحيوي وما بين ما مخطط له أو مدروس، تسبقه النية الجازمة والدارسة والتأمل والتخطيط، (فالتغير) بمعناه العام، هو تحول مستمر في مكونات البيئة الطبيعية والمنظمة، يؤثر على سلوك الإفراد والمنظمات والدول على نحو عام، أما (التغيير التنظيمي) فهو نشاط مخطط يتضمن إحداث

تحولات معينة في مكونات الدولة أو المنظمة أو الشركة، أو في جانب معين منها، لمواجهة القوى المؤثرة فيها، بهدف رفع ميزاتها التنافسية وتعزيز موقعها بين الدول أو المنظمات أو الشركات[198]، وكما افترضنا في بداية هذا المطلب أنه أي (تغيير) غير مدروس يؤدي إلى فوضى، إذ يتميز (التغيير) المدروس المخطط له مسبقاً، بوضوح هدفه الذي يعمل لتحقيقه، بحيث يحدد القائمين على عملية (التغيير) هدفاً منشوداً، لكي يحققوه عن طريق هذه العملية، وهذا الهدف يكون ذا معالم واضحة وذا مدلولات مادية، يمكن قياسها على أرض الواقع، الذي يحاكي الزمن المستقبلي القابع ما وراء هذه العملية، لأنه يحدد سلفاً ماذا يريد من هذا الفعل، وهنا تكمن جوهرية هذا الفعل المدروس[199].

وقد تطرق لهذا المجال (عالم الانثروبولوجيا الأمريكي جورج فوستر)، وقدم دراسات عديدة تؤكد أهمية إتباع الخطوات المعدة سلفا لعملية (التغيير) المخطط له سلفا، وقد ذكر (فوستر) في كتابه (الثقافات التقليدية والتغيير التكنولوجي) في عام 1963، ان هناك عوامل كثيرة تساعد وتحبط عملية (التغيير) المخطط [200]، ومن ضمنها المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسياسية، وذلك بسبب ان هذه العملية غالباً ما تتعرض إلى مقاومة العكسية المحافظة على الوضع الراهن، لا سيّما من القوى الرافضة للتغيير[201] ولكن نجاح عملية (التغيير) المخطط تكمن في تنظيمه لمرحلة الانتقالية، والأخذ بالحسبان جميع المتغيرات المؤثرة والمحتملة[202]، لأن عملية (التغيير) المخطط تتسم بالمخاطرة الجسيمة، فعلى القائمين بهذه العملية أن يحددوا كافة المخاطر المحتملة والخسائر المتوقعة للفشل[203]، ونفهم

من ذلك أن (التغيير) المخطط يهدف أساس إلى المحافظة على النظام وعدم الانزلاق إلى الفوضى العارمة، التي ربما تحدث عند فشل عملية التغيير المنظم أو عندما تكون هذه العملية غير منظمة، وتعتمد على العشوائية في أداء هذا الفعل[204].

وبذلك يرى الباحث أن (التغيير) غير المدروس لا يحدد المسار الذي تسلكه خطوات هذه العملية مسبقاً، بل انه يتسم بالفوضوية والعشوائية وغياب الوحدة القرارية المنظمة لهذا الفعل، والذي يفتقد أيضاً إلى الهدف المركزي، وقدر تعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية والسياسية، فأن كثير من عمليات (التغيير) كالانقلابات والثورات تعمل على إسقاط النظام القديم ولكن تفتقد هذه العملية إلى رؤية لما بعد اسقط هذا النظام، وهنا تحدث الفجوة ما بين النظام واللانظام في عملية (التغيير) المنظم وغير المنظم، وهذه الفجوة تسمى (الفجوة المنظمة لعملية التغيير)، إذ أن فعل (التغيير) لا يتناسب مع مقدار ما هيئ له من إمكانيات مادية ومعنوية، ولهذا غالباً ما تحدث لحظات فوضوية ما بين تبديل (تغيير) النظام القديم بالنظام الجديد، وهذا بسبب فقدانها إلى الخاصية المنظمة لعملية (التغيير)، وهنا تكمن العلاقة ما بين (التغيير) و(الفوضى)، فعملية (التغيير) غير المدروسة تؤدي إلى فوضى، وعملية (التغيير) المدروسة والمنظمة تؤدي إلى نظام.

ويمكن لعملية التغيير هذه سوف تسلك طريقا أخر غير الطريق الذي يرسمه أصحاب هذا (التغيير)، بمعنى أن فعل (التغيير) الديمقراطي المنظم، إذا ما طبقت عليه الفوضى الخلاقة، فأنها سوف تفقده كل معالمه الأساسية في عملية التحول الصحيح نحو

الديمقراطية، بحيث ينحرف مسار (التغيير)، الذي من المفترض أن يكون منظماً إلى اتجاه أخر يتحكم به القائم على عملية إدارة الفوضى الخلاقة، ونستخلص من ذلك أن (التغيير) الذي يحصل في المنطقة العربية، هو من النوع غير المدروس وغير المخطط له بالنسبة للشعوب، والذي لم يحدد المعالم التالية لما بعد (التغيير)، لهذا فأن توظيف فكرة الفوضى الخلاقة على هذا الحالة تنطبق تماماً، لا سيّما الآن، وفي هذه المرحلة الانتقالية التي تمر بها جميع المناطق التي قامت (بالتغيير)، إذ نلحظ الشتات الفكري والسياسي والاقتصادي، وعدم وضوح أي معلم من معالم البعد المستقبلي لحالة (التغيير) التي حدثت بصورة سريعة، ولم تحسب حساب البعد المستقبلي لهذه العملية، مما يؤكد من حالة عدم اليقين التي أنتجها فعل (التغيير) الغير منظم، وبسبب عدم وجود مشروع أو برنامج لما بعد (التغيير)، ومن ثم فإن المشروع الأمريكي (جاهز) للتطبيق، ولكي يوظف هذا التغيير لصالحه، وهذا ما يحدث حالياً في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثالث
الفوضى الخلاقة والثورة

الثورة (Revolution) من المصطلحات المخضرمة، التي واكبت ظهور الدولة والحياة السياسية منذ ما قبل التاريخ، ومع أن مفهوم الثورة الذي ساد على غيره من المفاهيم، هو ثورة الشعب ضد الاستعمار أو ضد أنظمة استبدادية[205]، إلا أن مفردة الثورة لغة لا تقتصر على هذا الجانب، بل تشمل كل فعل يؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييراً جذرياً، سواء كانت أوضاعاً طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وعلى هذا الأساس يلحظ أن مصطلح الثورة يستعمل بدلالات وسياقات

مختلفة، كالقول بالثورة الصناعية أو الثورة التكنولوجية والثورة في مجال الشؤون العسكرية... الخ، لوصف التغييرات الجوهرية التي تطرأ على حياة الشعوب وعلى الحضارة الإنسانية.

تعد صفة الفوضى من أهم الصفات التي تمتاز بها الإحداث التي تسبق الثورة وترافقها وتلاحقها، لذا (عندما تحدث الثورات لا سيّما في دول عالم الثالث، يكون هناك نوع من الفوضى التي تسبق وترافق وتلاحق هذه الثورة)، إذ إن خاصية الفوضى موجودة قبل الثورة، وتشمل جميع الأعمال الأولية التي تمهد لحدوث الثورة (سواء أكانت أعمال عنف أو أعمال احتجاجات سلمية)، وتتسم هذه المرحلة بأنها سريعة وقصيرة، ومن ثم تنتقل الفوضى إلى مرحلة بداية الثورة، التي توصف أيضاً بسرعتها التي تطيح بالنظام القائم، وتكون الفوضى فيها منتشية، لا سيّما إذا ما نجح الثوار بإسقاط النظام، ومن ثم تلحق الفوضى المدة التي تأتي ما بعد سقوط هذا النظام، وهذه المدة من الفوضى تكون طويلة نسبياً مقارنةً مع الفترتين السابقتين[206].

وتتميز مرحلة ما بعد حدوث الثورات بثنائية الفوضى والاستقرار، وتعد هذه الثنائية التي تتفرع عنها وترتبط بها باقية خطوط الانقسام، والاستقطاب من أخطر الأمور التي تمر بها مراحل الثورة، ووفقاً لهذه الثنائية، فأن مرحلة الفوضى التي تتسم بها مرحلة ما بعد الثورة، ترسم الخط الأساسي ما بين الطوائف المكونة للمجتمع الذي كان النظام الحاكم أساساً يميز بينها، والأمر الذي أدى إلى قيام الثورة (ولا يقصد هنا فحسب الطوائف الدينية والقومية وإنما الطبقات المكونة للمجتمع)، وهنا تتضح الفوضى على أوضح صورها[207]، لذا إن الثورات دائماً ما تؤدي دوراً مهما في حياة الشعوب والأمم، ولكن ترتبط

معظم الثورات بقدر من العنف، وبقدر أكيد من الفوضى وغياب النظام حتى تهدئ الأوضاع، وتصبح معالم النظام الجديد واضحة، ولكي يتمكن القائمين على الثورة من إعادة الاستقرار والنظام من جديد، عليهم أن يعيدوا بناء العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يهدف إلى دمج أكبر عدد من المواطنين في منظومة الدولة، لكي تستطيع إزالة الفوضى المتراكمة جراء حالة الثورة [208].

وإذا ما أردنا أن نفهم ظاهرة الفوضى التي تحدث مع حدوث الثورات، علينا أن نقول بغياب النظام (القانون) الضابط للحركة داخل المجتمع، هو الذي يسبب هذه الفوضى، بحيث تختفي كل مظاهر تطبيق القانون (لمدة محددة ربما تطول بحسب طبيعة المجتمع)، بسبب شعور الأفراد بأن كل القوانين التي كانت تسود في السابق، هي قوانين تابعة للنظام السابق، فيمتنع الأفراد عن قبول هذه القوانين كي تطبق من جديد[209]، وهنا يأتي حالة الفهم الخاطئ للحرية لا سيّما في الدول النامية ـ بعد انتصار الثورة ـ بشكل مفرط ومبالغ فيه، الأمر الذي يسبب انفلاتاً فكرياً يؤدي إلى أقران الحرية بالحماية الفردية للنفس[210]، ومن ثم يكون هناك أكثر من طرف يحاول فرض النظام وفقاً لمصالحه الخاصة، وهذا الأمر هو الذي يؤدي إلى حدوث حالة الفوضى، بمعنى أخر بسقوط النظام القديم، تسقط معه مجموعة من الضوابط داخل المجتمعات، التي كانت تقوم بمهمة التوازن الأمني وتتمثل بسلطة النظام السابق (بغض النظر عن طبيعة النظام)، لكنه بالنهاية كان يفرض نوعاً من الانضباط على المجتمع، وهذا الانضباط نابع من الدولة نفسها، وذلك لأن غياب هذه الضوابط التي تحدد حرية الحركة داخل المجتمعات، تؤدي إلى إشاعة نوع من أنواع الفوضى

والاضطرابات الداخلية، وبهذا نلاحظ طبيعة العلاقة المتلازمة ما بين الفوضى والثورة، التي تعد من أبرز الثنائيات المتلازمة في حالة غياب القانون والسلطة الفارضة للنظام.

وعليه فأن مصطلح الفوضى الخلاقة هو مصطلح كون أساساً لكي يُفَك عن طريقه تعقيدات الشرق الأوسط، القومية العرقية الدينية بالنسبة للولايات المتحدة، ويسهل عملية التعامل والتفاعل معها، ومن ناحية ثانية زيادة التعقيدات والأزمات الفكرية القومية الدينية الطائفية بالنسبة لشعوب دول الشرق الأوسط، فأن هذا التكتيك يركز كثيراً اللعب على الوتر الطائفي بالدرجة الأساسية، ومن ثم الوتر القومي، لا سيّما في الدول التي يوجد فيها تنوعات قومية وعرقية، لتشرع في تطبيق مشروعها لتقسيم المنطقة.

مصادر ومراجع الفصل الأول

(1) المنجد في اللغة والإعلام، ط 24، دار الشرق، لبنان، 1973، ص 265.

(2) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وإبعاده، ط1، بغداد، 1986، ص 81.

(3) هناك من يعرف الاستراتيجية بدلالة التوظيف، للمزيد انظر: كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد1990، ص 5.

(4) سلوى تيشات، اثر التوظيف العمومي على كفاءة الموظفين بالإدارات العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد بو قرة بو مرداس، 2010، ص 11.

(5) هاشم حسين ناصر المحنك، موسوعة المصطلحات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي :
http://encyc.reefnet.gov.sy?/page=entry&id237193&q=

(6) منصور احمد منصور، المبادئ العامة في ادارة وتخطيط القوى العاملة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975، ص 95.

(7) ربحي مصطفى عليان، اسس الإدارة المعاصرة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 241.

(8) حسان محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، دار الشؤون الثقافية، بغداد،1986، ص 21.

(9) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، دار الطليعة، بيروت، 1990، ص22.

(10) ياسين بن علي، التوظيف السياسي، نقلا عن موقع مجلة الزيتونة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الآتي:

http://www.azeytouna.net/Siyasah/Siyasah.007.htm

(11) المصدر نفسه، (شبكة المعلومات الدولية).

(12) خليل احمد خليل، سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني في الشرق الأوسط المعاصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص 59.

(13) نبيل عبد الفتاح، سيادة الاديان، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2003، ص 21.

(14) المصدر نفسه، ص 21.

(15) عبد الغني ياسين، العولمة المتوحشة بعد احداث 11 ايلول، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2008، ص 84.

(16) سامي البجيرمي، الدور الإعلامي الإسرائيلي وأثره على الثقافة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص 42.

(17) Gorgy s.meneds, political theory in new century, first edition, publishing by institute of necson, U.S.A, 2004, p2.

(18) عيسى بن حسن الأنصاري، من التعليم إلى العمل تدريب وتوظيف الشباب: كيف تعمل المؤسسات التعليمية ومؤسسات السوق والعمل على إعداد وتدريب قوى عاملة ماهرة لاحتياجات المستقبل، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008، ص 89.

(19) نقلا عن تقرير المراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2010، ص 72.

(20) محمد عبد الرحمن و سعيد محمود البواب، العوامل المؤثرة في بناء وتطوير الدولة: دراسة في فكرة الدولة الأمة، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 41.

(21) عيسى بن حسن الأنصاري، مصدر سابق، ص 231.

(22) الاستثمار هو توظيف المنتج لراس المال، وبعبارة أخرى هو توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى اشباع حاجة أو حاجات اقتصادية، والاستثمار الاقتصادي يعني عملية إقامة مشروعات لها جدوى اقتصادية وتحقق الاهداف المرجوة وفق دراسات الجدوى التي أقيمت على أساسها، نقلا عن إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2005، ص 32.

(23) توماس ر. كين، التحليق بمحرك واحد: اربعة عشر رايا في الاقتصاد العالمي، تعريب وليد شحادة، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض،2007، ص 44.

(24) عيسى بن حسن الانصاري، مصدر سابق،89.

(25) نبيل فؤاد، الثورة التكنولوجية وحروب القرن 21: بين الواقع والخيال، ط 1، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ابو ظبي، 2003، نقلا عن ممدوح الشيخ، مدونة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي:

http://www.elaphblog.com/posts.aspx?u619 = &A5023

(26) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 222.

(27) غراهام اليسون، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب محمد شريف الطرح،تحرير جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص 122.

(28) شاكر النابلسي، صعود المجتمع العسكري العربي في مصر وبلاد الشام (1948 ـ 2000)، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 80.

(29) lan graham, new technology: military technology., first edition, published by evens brothcrs limited, U.S.A, 2008, P. 20- 22.

(30) xiaobing li, a history of the modern chinse army, first edition, publishing by national endowment for the humanities, the university press of Kentucky, U.S.A,2007, p. 271.

(31) عاطف عودة الرفاعي، الاعلام الاسرائيلي ومحددات الصراع: الصحافة انموذجاً، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2004، ص 189.

(32) جوزيف س. ناي عميد في جامعة هارفارد، رئيس مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي، ومساعد وزير الدفاع في عهد أدارة بيل كلينتون، ومتخصص في مجال القوة

وله مقالات في النيويورك تايمز والواشنطن بوست والوول ستريت، وواحد ممن تمثّل آراؤهم جاذبية خاصة داخل أمريكا وخارجها على السواء، جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة للنجاح في السياسة الدولية، ط1، تعريب محمد توفيق البجيرمي، تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 5.

(33) المصدر نفسه، ص 131.

(34) حسين الامام، الحوار الحضاري بين الشرق والغرب: دراسة في المكنونات والمكونات، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 112.

(35) محمد عبد الرحمن المسعودي، الفلسفة السياسية والاجتماعية للدول القومية بعد الحرب العالية الثانية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 57.

(36) صاحب الربيعي، التنوع الاجتماعي والعيش المشترك، مجلة الحوار المتمدن، النسخة الالكترونية، العدد 3544، 2011/11/12

(37) نسرين عبد الجليل اغا، التاريخ الاجتماعي والفلسفي للوطن العربي 1899 ـ 1991، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1998، ص 33.

(38) Karmalo j antony and Fredman k.hameltoñ strength of the nation - state, first edition, libray of congress, U.S.A, 2004, p.57.

(39) Danell s breman U.S. cultural model aftr 1991, first edition, institute of mach arther to publishing and editorial, U.S.A, 1999, p. 22.

(40) عبد المليك مزهدوه، التسيير الاستراتيجي للمؤسسات ـ مقاربة مفهومية والتحديات التنافسية، المؤتمر العالمي الاول في جامعة الجزائر، 2007، ص 87.

(41) ناصر سيد احمد و مصطفى محمد واخرون، المعجم الوسيط، ط1، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص 469.

(42) مارتين غيرفيش و تيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط 1مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 324.

(43) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، قاموس المحيط، قدمه وعلق عليه الشيخ ابو الوفا نصر الهويريني المصري الشافعي، ط2، دار الكتب العالمية، القاهرة، 2009، ص 672.

(44) ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، راجعه وعلق عليه، انس محمد الشامي، ط1، دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص723.

(45) اسماعيل بن محمد الجوهري، معجم الصحاح ـ قاموس عربي ـ عربي، اعتنى به مأمن شيحا، ط3، دار المعرفة، بيروت، 2008، ص827.

(46) Gleick James, Chaos, Penguin Books, New York, 1987, p.p, 24-44.

(47) رؤوفة حسين، تحت مظلة الخوف(الفوضى الخلاقة)، صحيفة الثورة اليمنية، العدد16887، 5 فبراير 2011، ص 9.

(48) محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، ط1، دار الجيل، بيروت، 1999، ص 199.

(49) المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، السياسة الدولية،ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد 184، ابريل، 2011، المجلد 46، ص 13.

(50) روحي البعلبكي، قاموس المورد: عربي ـ انكليزي، ط 21، دار العلم للملاين، بيروت، شباط 2007، ص 837.

(51) National War college, R. Steven Man, Chaos Criticality, and Strategic, April 1991, p.12.

(52) Ali farazmand, Chaos and Transformation Theories: ATheoretical Analysis with Implications for Organization Theory and Public Management, School of public administration, 2011, P.342-366.

(53) المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، السياسة الدولية، العدد 184، مصدر سابق، ص 13.

(54) هيدلي بول، المجتمع الفوضوي ـ دراسة النظام في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، 2002 ص 103.

(55) Rob Roy, alabama aubu, two essays on market anarchy: chaos theory, 2010, second edition, Ludwig von mises institute, P13-29.

(56) عبد القادر رجب المرواني، نظم المعلومات في الدوا ، المتقدمة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ص 57.

(57) خالد كموني، الندوة الشبابية الثانية (الشباب العربي وتحديات التغيير)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 392، تشرين الاول أكتوبر، 2011، ص 186.

(58) باتريشيا هتينجر، ادارة الفوضى: حول عملية لإدارة الوقت والمعلومات، مجلة خلاصات كتب المدير ورجل الاعمال، عدد 229، السنة العاشرة، تموز 2002، ص 1.

(59) Olivier Roy, The Politics of Chaos in the Middle East, New York: Columbia, 2008, p.33.

(60) المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، السياسة الدولية،ملحق اتجاهات نظرية، عدد184، مصدر سابق،13.

(61) الياس بكا، الوجود بين السببية والنظام: دراسة في الاساس الشرعي والفلسفي لاستشراف المستقبل، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرتن فيرجينيا، 2009، ص301.

(62) Richard day, gramsci is dead: anarchy currents in the newest social movements, London plut press, 2005, P. 15 - 21.

(63) الياس بكا، مصدر سبق ذكره 310.

(64) Chaos Theory: A brief Introduction, http://www.imho.com/grae/chaos/chaos.html.

(65) Todd May, philosophy of poststructuralist anarchy, first edition, University of park, U.S.A, 1994, P. 50- 59.

(66) Bob black, anarchy, first edition, institute of Albany anarchy, 201, U.S.A, 2011, p. 2 - 16.

(67) المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، مصدر سابق، ص 13.

(68) الماسونية لغة معناها البناءون الأحرار، وهي منظمة سرية هدامة، إرهابية غامضة، محكمة التنظيم تهدف إلى ضمان سيطرة اليهود على العالم وتدعو إلى الإلحاد والإباحية والفساد، وتتستر تحت شعارات خداعة كـ(حرية ـ إخاء ـ مساواة ـ إنسانية) وجل أعضائها من الشخصيات المرموقة في العالم، للمزيد انظر: هنري كوستن، الماسونية: دولة في الدولة جمهورية الشرق الأعظم، تعريب نظير الجاهل، ط 1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011، ص 7.

(69) وائل محمد اسماعيل، رقعة الشطرنج الشرق اوسطية، ط1، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2011، ص 173.

(70) محمد رفعت السيد، الفوضى الخلاقة، حلم ماسوني بتخطيط أمريكي وبرعاية قطرية والضحية الدول العربية، مجلة العصر الالكترونية، عدد 58، ابريل 2011، ص 18.

(71) محمد رفعت السيد، مصدر سابق،23

(72) سليم مطر، اخطر أسرار الاستراتيجية الأميركية في العراق والشرق الأوسط: حقيقة المنظمات السرية التي تحكم العالم، ط1، دار الكلمة الحرة، بيروت، 2011، ص108.

(73) ربيع وهبة، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ط1، دار الكتب العربية، بيروت، 2005، ص 41.

(74) عبدالله ابراهيم، المطابقة والاختلاف: بحث في نقد مركزيات الثقافة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2010، ص 185.

(75) حسين الصدر، دروس في علم المنطق، منشورات الحوزة العلمية، النجف الاشرف، 2005، ص 10.

(76) القديس اغسطين: هو فيلسوف كبير وصاحب فكر ديني متقدم، ويعد من اهم الفلاسفة الدينيين في تاريخ المسيحية، وينتمي للفرق المخالفة للكاثوليكية بعد اعتناقه للافلاطونية، اهم مؤلفاته، مدينة الله، الاعترافات، التثليث في العقيدة المسيحية.

(77) نيقولا ميكيافيلي، الأمير، تعريب أكرم مؤمن، ط1، المكتبة العربية، القاهرة، 2004، ص 39.

(78) فتحي ألعفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة (دراسة في صناعة المستقبل)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد390، اب / اغسطس 2011، ص 152.

(79) وائل محمد اسماعيل، رقعة الشطرنج الشرق اوسطية، مصدر سابق،173.

(80) بيتر غروبر، فن العدوان: الانفعالات والطاقات تقييدها والسيطرة عليها، تقديم روبرت ليه، تعريب نوال الحنبلي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص 21.

(81) مسفر بن علي القحطان، مستقبل الإصلاح في المنطقة في ظل الفوضى الخلاقة، الحياة اللندنية،20 /ابريل/2011، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الاتي: http://www.daralhayat.com/opinion/08e34/story.html

(82) مارسيل بيرلو وجورج ليسكيه، تاريخ الأفكار السياسية، الأهلية للطباعة، بيروت، 1986، ص 342.

(83) جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد ط1، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1983، ص ـ ص 560 وما بعدها.

(84) مارسيل بريلو، تاريخ الأفكار السياسية، الأهلية للتوزيع والنشر، بيروت، 1999، ص 277.

(85) جون ميلنو، الماركسية والحزب، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 20.

(86) السيد عليوة، دروس في تطور الفكر السياسي، مكتبة دار المعارف، القاهرة، 1978، ص، 22 وما بعدها.

(87) وائل محمد اسماعيل، الفوضى البناءة واثرها على المعادلة الأمنية الخليجية، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد الثامن عشر، ربيع 2011، ص 16.

(88) نقلاً عن حسين حافظ وهيب، مستقبل العلاقات العراقية ـ الأميركية في ظل الاستراتيجية الأميركية الراهنة، مركز الدراسات الدولية كلية العوم السياسية جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية، العدد السادس والثلاثون، 2008، ص 133.

(89) المصدر نفسه، ص 133.

(90) وائل محمد اسماعيل، الفوضى البناءة واثرها على المعادلة الامنية الخليجية، المجلة السياسية والدولية، مصدر سابق،.

(91) نبيل البكري، الفوضى الخلاقة: مزيدا من المصطلحات مزيدا من الفشل، مجلة العصر الالكترونية، العدد 39، سبتمبر 2009، ص 74.

(92) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008، ص 58.

(93) برنارد لويس من مواليد 31 مايو 1916 لندن، وهو أستاذ فخري لدراسات الشرق الأوسط في جامعة برنستون وتخصص في تاريخ الإسلام والتفاعل بين الإسلام والغرب، اتسمت آراء برنارد لويس بالسلبية تجاه العرب والمسلمين، للمزيد انظر حسان فتاح، الاستشراق في زمن الهيمنة العالمية، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2006، ص 28 وما بعدها.

(94) وائل محمد اسماعيل، الفوضى البناءة وأثرها على المعادلة الامنية الخليجية، المجلة السياسية والدولية، مصدر سابق، ص 16.

(95) سهيلة عبد الانيس ورعد قاسم صالح، الفوضى البناءة بين المسألة الشرق اوسطية واتجاهات السياسة الخارجية الامريكية، مجلة الحكمة، العدد 45، بيت الحكمة، بغداد، 2007، ص 93.

(96) حسن باوه، المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية والسياسة الامريكية في العراق،بحث منشور على موقع المرصد الاعلامي الحر، بتاريخ 2007/2/1، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي:

http://www.freemediawatch.org35/-010207-88.htm

(97) زبيغنيو برجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة ايميل الشرقي، ط1، الاهلية للنشر، عمان، 1999، ص 48.

(98) زبيغنيو برجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سابق،48.

(99) شريف عبد الرحمن، الفوضى الامريكية الخلاقة أو الاصلاح من خلال الفوضى، من منشورات مركز الحضارة للدراسات الاستراتيجية، 2006، ص 2.

(100) إبراهيم الابرش، علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، منشورات أي ـ كتب، عمان، 2011، ص 298.

(101) عماد الدين الجبوري، المحافظين الجدد وفلسفة القوة، صحيفة العرب الاسبوعي،6/ 2006/7، ص 10.

(102) عادل سعيد بشتاوي، تاريخ الظلم الامريكي وبداية زمن الأفول الإمبراطوري المديد، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2007، ص 30.

(103) ياسر ثامر، الفوضى الخلاقة بين الفكر والممارسة، صحيفة الجمهورية، العدد 15055، 7/ فبراير 2011، ص 6.

(104) ايمن احمد رجب، الاقتراب من حالة عدم اليقين (الفوضى الخلاقة)، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، المجلد 46، العدد 185، يوليو، 2011، ص 8.

(105) ياسر صالح، بعض معالم التحولات في الفكر الاستراتيجي، للولايات المتحدة بعد احداث 11/ايلول، مجلة الحوار المتمدن، النسخة الالكترونية، العدد 2036، 2007.

(106) Adamant Media, Treaties Between the U.S. and china, first edition, Elibron.com, U.S.A, 2001, P.2 and next.

(107) علي عبد المعين سامي، الإدارات الأميركية المتعاقبة ما بين 1945 ـ 2001، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 89.

(108) عثمان عبد العزيز شاوي، مستقبل العلاقات الأميركية الإسرائيلية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 244.

(109) رائد نعيرات، المنظمات غير الحكومية ودورها في السياسة الخارجية الأميركية، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2010، ص 39.

(110) مايكل ليدن هو احد ابرز مفكري المحافظين الجدد، وهو صاحب نظرية التدمير الخلاق، يعد ليدن احد طلاب ليو شتراوس. كوندليزا رايس واخرون، المحافظين الجدد، تعريب: فاضل جتكر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص 23 وما بعدها.

(111) Michael A. Ledeen, Creative Destruction, National Review Online, Publication Date: September, 20, 2001, at: http://www.aei.org/publications/pubID, 13181, filter.all/pub_detail.asp.

(112) Ibid.

(113) نقلاً عن ياسين الحاج صالح، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط من الاستقرار إلى

الفوضى الخلاقة، حوار العرب، مؤسسة الفكر العربي، السنة الاولى، العدد12، 2005، ص 77.

(114) ياسر صالح، بعض معالم التحولات في الفكر الاستراتيجي، للولايات المتحدة بعد احداث 11/ايلول، مصدر سابق،كة المعلومات الدولية).

(115) روبرت ساتلوف هو المدير التنفيذي لمعهد واشنطن منذ عام 1993. خبيراً في السياسات العربية والإسلامية بالإضافة إلى سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.

(116) منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الامريكي: تفسيرات ومفاهيم،مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 325، اذار مارس 2006، ص 23.

(117) سلوى بن جديد، فوضى النظام السياسي الدولي للرأسمالية النيولبرالية، مجلة السياسة الدولية، العدد 182، مجلد 45، اكتوبر 2010، ص 38.

(118) Robert Satloff, Memo to Karen P Hughes, The Weekly Standard, Washington, 28 March 2005: http://www.washingtoninstitute.org/template C.06 php?CID=802

(119) حسين ابو هنية، نظرية الفوضى الخلاقة واستراتيجيات الهيمنة في العالم العربي، 1/ فبراير/2010، نقلا عن موسوعة النوارس، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي:http://www.nwarce.com/mag2009/

(120) كونداليزا رايس، تعزيز الحرية هو الطريق الواقعي للأمن، صحيفة الاتحاد الاماراتية، العدد 2771، 2005/12/13.

(121) كونداليزا رايس، نقلا عن مقابلة لصحيفة الواشنطن بوست الأميركية، بتاريخ 4/9/ 2005، على الرابط الاتي: http://www.washingtonpost.com hln/9/4/2005.

(122) نقلاً عن محمد نجم، الديمقراطية والعنف بعد احداث 11 أيلول 2001، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 247.

(123) رودلف جولياني و جون ادواردز، رؤيتان للسياسة الخارجية الأميركية: جمهورية وديمقراطية، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط 1، العدد 72، 2008، ص 23.

(124) وائل محمد اسماعيل، الفوضى البناءة واثرها على المعادلة الأمنية الخليجية، مصدر سابق، 16.

(125) نقلا عن موسوعة ويكبيديا(النسخة البريطانية) على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.Wikipedia.com

(126) James g.mcgann. think tanks and civil societies program, think tank network publishing foreign policy research institute 2007 , p. 4 - 9

(127) American Think Tanks and their role in US Foreign Policy Donald E Abelon

(128) St Martin Press, Inc New York, 1996, P.1

(129) باسم خفاجي، اثر المراكز الفكرية في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 369، تشرين الثاني نوفمبر 2009، ص 39.

(130) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(131) ايلين ك.هاغوبيان، استهداف العرب والمسلين :الحقوق المدنية في خطر، تعريب محمد البجيرمي، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2006، ص 160.

(132) مصطفى الدباغ، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 90.

(133) محمود حيدر، الفلسفة السياسية للمحافظين الجدد: إيديولوجية الفوضى الخلاقة، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، العدد 318، 2005/7/1، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الرابط الاتي:
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln = ar&id8293

(134) مصطفى البكري، الفوضى الخلاقة ام المدمرة: مصر في مرمى الهدف الامريكي، مكتبة الشروق، مصر، ط1، 2005، نقلاً عن عرض الكتاب على موقع نيل وفرات، شبكة المعلومات الولية (الانترنت) على الرابط الاتي: http://www.neelwafurat.com /itempage.aspx?id = egb505961-59102 & search = books.

(135) عبد الأمير بدران، الفوضى الخلاقة وعصر الانتظار، منشورات مركز الشهيدين الصدرين للدراسات والبحوث، النجف الاشرف، العدد 2011،227، ص 5.

(136) طالب حسين حافظ، تطور الاستراتيجية الأميركية في العراق 2003 ـ 2007، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية، العدد 36، 2008، ص 234.

(137) Peter t. leeson, efficient anarchy, polishing by business media, London, first edition. p.13.

(138) نقلا عن موقع مركز الدراسات الاستراتيجية، فرنسا، بحث منشور بعنوان presentation du controlee. شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي:
http://vivienmallet.net/chaos/controle.php

(139) هادي قبيسي، مصدر سابق، ص 58.

(140) حسن علي سبتي الفتلاوي، السياسة الأميركية تجاه العراق بين دبلوماسية الديمقراطية والعصا الغليظة، ط1، منشورات مجلة دراسات في التاريخ والآثار، بغداد، 2009، ص 18 وما بعدها.

(141) مصطفى البكري، الفوضى الخلاقة ام المدمرة: مصر في مرمى الهدف الامريكي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط 1، 2005، ص 10.

(142) جيل دورنيسو، باحث في الشؤون الاستراتيجية والدولية واستاذ كرسي في جامعة ميشغان، مختص بالجماعات الإسلامية المتطرفة، وله الكثير من الكتابات حول تنظيم القاعدة وتكتيكات العمل داخل المدن واليات التواصل بين افراد هذا التنظيم.

(143) Walid Charara Constructive instability at: http://mondediplo.com07/07/ 2005 instability

(144) اسماعيل ملحم، على رقعة الشطرنج، دمشق، مجلة الفكر السياسي، العدد 26، صيف 2006، ص 66.

Robert Satloff, "Assessing the Bush administration's policy", Washington Institute for Near East Policy, 15 May 2005. Part 2 online at: http://www.metransparent.com/texts/robert_satloff_assessing_bush_administration_policy_of_ constructive_instability_2.htm.

(145) محمد يحيى، مصدر سابق،بكة المعلومات الدولية).

(146) طاهر ابراهيم اللايذ، الشرق الأوسط والفوضى الخلاقة: بحث اجتماعي سياسي في بواعث الحراك الشعبي في المنطقة العربية، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص51.

(147) طاهر ابراهيم اللايذ، مصدر سابق، ص 51.

(148) حسن علي سبتي الفتلاوي، مصدر سابق، ص 18.

(149) طاهر ابراهيم اللايذ، مصدر سابق، ص 51.

(150) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(151) عبد الامير بدران، مصدر سابق، ص 5.

(152) عبد الرحمن برقوق، مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكيرة، الجزائر، العدد 55، صيف 2002، ص 35.

(153) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، مصدر سابق، ص 1295.

(154) روحي البعلبكي، مصدر سابق، ص 1177.

(155) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، مصدر سابق، ص 1295.

(156) اسماعيل بن حماد الجوهري، مصدر سابق، ص 151.

(157) نديم مرعشلي واسامة مرعشلي، تجديد صحاح العلامة الجوهري في اللغة والعلوم، ط1، بيروت، دار الحضارة، 1975، ص 1181.

(158) ياسر ابو شبانه، النظام الدولي الجديد :بين الواقع الحالي والتصور الاسلامي، ط 1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2000، ص 6.

(159) روحي البعلبكي، مصدر سابق، ص 1177.

(160) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، مصدر سابق، ص 283.

(161) نديم مرعشلي و اسامة مرعشلي، مصدر سابق، ص 1163.

(162) المصدر نفسه، ص 1163.

(163) محمد سيف حيدر النقيد، نظرية نهاية التاريخ :وموقعها في اطار توجهات السياسة الأميركية في ظل النظام العالمي الجديد، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2007، ص19.

(164) فوزي حسن حسين، الصين واليابان :مقومات القطبية العالمية، ط 1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 18.

(165) هيدلي بول، المجتمع الفوضوي، مصدر سابق، ص 51.

(166) ممدوح محمود مصطفى، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، ط1، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد 17، 1998، ص10.

(167) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 37.

(168) عبد المعطي محمد، مقدمة إلى علم السياسة، ط 2، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص 162.

(169) هايل عبد المولى طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، المكتبة الوطنية، عمان، 2009، ص 39.

(170) خليل اسماعيل الحديثي، النظام العربي واصلاح جامعة الدول العربية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص 12.

(171) ممدوح محمود مصطفى، مصدر سابق، ص 10.

(172) جمال صليبا، المعجم الفلسفي، ج2، ط 2، مصدر سابق،471.

(173) كمال المنوفي، مقدمة في طرائق ومناهج البحث في علم السياسة، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984، ص 31.

(174) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ط 1، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1987، ص 66.

(175) ممدوح محمود مصطفى، مصدر سابق،11.

(176) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سابق،66.

(177) هيدلي بول، مصدر سابق،53.

(178) هيدلي بول، مصدر سابق، 51.

(179) سلام شاهين، دراسة مقارنة بين المجتمعات الشرقية والغربية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص 151.

(180) Morly H. steev, creative chaos and regime, polished by university of Michigan, first edition, 1999, P. 88- 91.

(181) كيتشي فوجيوارا، انماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبه، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2004.

(182) عمر معروف، الاستراتيجية الامريكية في فترة حكم بوش، ط1،مكتبة العبيكان، الرياض، 2010، ص 94.

(183) هناك خلط كبير من بعض الباحثين أو الكتاب بين مفهومي" التغير" و"التغيير"، اذ ان التغير يعني عملية غير إرادية، بينما التغيير هو عملية تحول في تلك الظاهرة أو ذاك الموضوع.

(184) معجم الوسيط، مجمع اللغة، ط3، ج2، القاهرة، 1985، ص 692.

(185) محمد الحسيني، مصدر سابق،4.

(186) Don f. westerheijdeb, the concepts changing, first edition, university of twente, U.S.A, 2007, p. 9.

(187) عبد العزيز الخضر، بين التغيير ومقاومته، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، عدد9687، 2005/6/6.

(188) احمد بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 382.

(189) محمد الدقس، التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص 19.

(190) حنان محمد عبد المجيد إبراهيم، التغيير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، 2011، ص 105.

(191) احمد عبد الحكيم و هشام مرسي، تعريف التغيير وانواعه، 2007/4/3، نقلا عن موقع اكاديمية التغيير، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي:

http://aoc.fm/site/node/21

(192) عبد المجيد عبد الرحيم، مبادئ التربية وطرائق التدريس، ط 3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1978. ص 39.

(193) يحي برويقات عبد الكريم، تطبيق ادارة الجودة الشاملة في المؤسسة الصناعية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية، رسالة ماجستير منشورة مقدمة إلى جامعة تلمسان، كلية السياسة والاقتصاد، 2002-2003، ص 38.

(194) نقلا عن محمد سعيد، ادارة التغيير التنظيمي والعملي في المؤسسات التجارية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي:

salam-b.blogspot.com/03/2011/blog-post.html

(195) ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، عدد 184، مصدر سابق،9.

(196) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج 1، ط2، مصدر سابق،311.

(197) منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي وادارة التغيير: مقاربة في المقدمات، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، العددان 22/21، 2010، ص3.

(198) إبراهيم الخالدي، معجم الإدارة: موسوعة ادارية شاملة للمصطلحات الإدارية العامة وادارة الاعمال، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 42.

(199) شامل عامر و بشار عبد المعين، التغيير التنظيمي في المؤسسات الحكومية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص 83.

(200) المصدر السابق نفسه، ص 42.

(201) محمد مزيان، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأميركية، 2008، ص 221.

(202) احمد النكلاوي وعالية حبيب وآخرون، دراسات في علم الاجتماع، منشورات كتب عربية، 2006، ص 22.

(203) روبرت بالدوك، ماذا يخبئ لنا المستقبل، تعريب احمد الجمل، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص 174.

(204) احمد النكلاوي وعالية حبيب وآخرون، مصدر سابق،22.

(205) مايكل كاري، التغيير المتواصل: خوض غمار التنافس في عالم التجارة الالكترونية، تعريب فواز زعرور، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص 311.

(206) حنان محمد عبد المجيد إبراهيم، مصدر سابق،95.

(207) روحي البعلبكي، مصدر سابق،404.

(208) هناء عبيد، مصدر سابق،47.

(209) امل حمادة، ابعاد التغيير في السياسة الخارجية خلال مرحلة ما بعد الثورة، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 64، العدد 184،2011، ص 17.

(210) Robert M. Vautaman, explain the origins of the revolution and its consequences, first edition, published Webster, London, 2008, p. 13.

الفصل الثاني

الاستراتيجية الأميركية الشاملة بعد أحداث 11 أيلول 2001

تمهيد

تُعد حادثة 11 أيلول/ 2001 من أبرز الأحداث التي غيرت طبيعة مسار العلاقات الدولية، وما صاحبها ذلك من تغيير في طريقة التعامل والتفاعل بين الدول والفواعل الدولية جميعها، إذ أصبح الحديث عن مرحلة ما قبل 11 أيلول وما بعدها، كما حدث في نهاية القرن العشرين عندما أصبح الحديث عن ما قبل تفكك الاتحاد السوفيتي وما بعده، وأصبحت هذه المرحلة مساراً فاصلاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص وبالنسبة إلى العالم بشكل عام.

لذا سيكون هذا الفصل مخصصاً للبحث في الاستراتيجية الأميركية الشاملة بعد أحداث 11 أيلول 2001، وما خلفته من ثورة ونقلة فكرية راديكالية لدراسة طبيعة العلاقات الدولية ومستقبلها، وما أدت إليه من مدخلات ومعالجات ومخرجات لظواهر نتجت عن أحداث 11 أيلول2001، التي بدورها غيرت الكثير من المفاهيم التي كانت تسود ما قبل هذه المرحلة، وعلى هذا الأساس يتطلب البحث

في الاستراتيجية الأميركية الشاملة استعراض مجموعة من المقومات البنيوية التي ترتكز عليها هذه الاستراتيجية، إذ أن من أهم وأبرز المقومات والركائز التي تشكل الاستراتيجية الأميركية، المقوم الفكري والسياسي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي والعلمي، وبيان أهم التيارات المؤثرة في تبني عقيدة الحرب على الإرهاب، وملاحظة أبرز التحولات التي أصابت الاستراتيجية الأميركية في هذه المرحلة.

المبحث الأول

مقومات الاستراتيجية الأميركية الشاملة بعد أحداث 11 أيلول 2001

كانت الاستراتيجية الأميركية ولا تزال تتبع وتعتمد في صياغتها على مجموعة من المقومات والركائز البنيوية والأُطر الفكرية الإيديولوجية، التي تشكل معالم وصورة الاستراتيجية التي ستتبعها الدولة، مراعيةً أهم التطورات الحاصلة في البيئة الدولية والبيئة الداخلية للولايات المتحدة نفسها، وقدر تعلق الأمر بالاستراتيجية الأميركية ما بعد أحداث 11 أيلول 2001، فإن من أهم المقومات التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية هو المقوم الفكري والسياسي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي والعلمي (المعلوماتي)، وعلى الرغم من تراجع وتقدم بعض المقومات على حساب الأخرى بحسب ما تمليه طبيعة العلاقات الدولية الراهنة واللحظة التي تصاغ بها الاستراتيجية الأميركية، إلّا أنه لا يمكن إهمال دور أي مقوم في صياغة وتكوين ومراجعة وإعادة تقويم هذه الاستراتيجية، وتكمن أهمية هذه المقومات في مختلف المراحل التي مرت بها الاستراتيجية الأميركية لا سيّما بعد أحداث 11 أيلول إلى الآن، إذ إن صعود دور المقوم العسكري في البدايات الأولى من الألفية الجديدة، أدى فيما بعد إلى

إحداث خلل في المقوم الاقتصادي، ومن ثم أدى هذا الأمر أدى إلى ضرورة تقليل الإنفاق العسكري لمعالجة المشاكل الاقتصادية، والاعتماد على الدبلوماسية الشعبية، وكل ذلك نابع من التكيف الفكري للاستراتيجية الأميركية بحسب ضرورات كل مرحلة تمر بها.

المطلب الأول
المقوم الفكري الإيديولوجي

من الصعوبة بمكان أن نحدد جميع الأصول الفكرية التي أثرت في الفكر الاستراتيجي الأميركي، لا سيّما بعد أحداث 11 أيلول2001 وشرحها شرحا مفصلاً، إذ أن تلك المرحلة طغت عليها خطابات وأفكار عديدة، من أهمها الدعوة إلى الانتقام من المعتدين والرد على مصادر الخطر التي تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة، ومحاربة قوى الشر في جميع مناطق العالم، لأنه من الصعوبة بمكان فهم السياسة الخارجية الأميركية في مختلف مراحلها، إلّا إذا عرفنا أهم التيارات الفكرية التي تحركها[1]، وعلى هذا النحو سيتم البحث في أبرز التيارات الفكرية أو المقومات الإيديولوجية، التي ساهمت في صياغة الاستراتيجية الأميركية بعد أحداث 11ايلول 2001، مع عرض ابرز أفكار هذه المرحلة وبشكل مركز.

أولاً : المسيحية الأصولية المعاصرة

تعتمد المسيحية الأصولية الأميركية المعاصرة، على منطلقات دينية لاهوتية بحته، إذ تركز المسيحية الأصولية الأميركية المعاصرة شأنها شأن غيرها من الأصوليات على التفسير الحرفي للنصوص المقدسة، وبدورها كذلك تعتمد المسيحية الأصولية[2]، على التفسير الحرفي

للإنجيل والحضور الحي للمسيح[3]، وهذا التفسير الحرفي يؤكد على أنه يتضمن توجيهات لمجمل الحياة، بما في ذلك الشؤون السياسية والأمور اللاهوتية المستقبلية، كعودة المسيح الثانية وضرورة دعم وقيام دولة (إسرائيل)[4]، ويعتقد أصحاب هذا التيار مثل (القس مايكل ايفانز)، أن الصوت الكنسي الديني هو الأعلى في الولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث 11 ايلول 2001، وأن الرب قد أمر قوى الخير (الولايات المتحدة) وحلفائها بمحاربة قوى الشر (الإرهاب الإسلامي المتطرف)، وعن طريق توظيف هذه الأفكار الأصولية.

ارتكزت الاستراتيجية الأميركية في بعدها الديني بعد أحداث 11 أيلول 2001، لا سيّما في مرحلتي حكم (جورج وكر بوش) الأولى والثانية، على ثلاث قواعد دينية أصولية أولها: تعد أدارة الرئيس (جورج وكر بوش) أكثر أدارة منذ الرئيس الاسبق (جيمي كارتر) ملتزمة بعقيدة (الولادة الثانية) أو العودة الثانية للمسيح، التي تتطلب قيام دولة (إسرائيل)، والقاعدة الثانية: التي تتطلب نشر هذه العقيدة عبر إنشاء أكثر من 200 محطة تلفزيونية فضائية، و1500 محطة إذاعية تبث أفكار ومبادئ هذا التيار الديني، لدفع الأمريكيين إلى الأيمان، وبأن قيادة الولايات المتحدة للعالم وخوضها للحروب هي تفويض ألهي من الرب، والقاعدة الثالثة: التي تقوم على أكتاف وتعاليم وإرشادات قساوسة أمثال (فرانكلين غراهام)، ابن المبشر الشهير (بيلي غراهام) و(جيري فالويل) و(بات روبنسن)، الذين لهم الدور البارز في صياغة وتكوين أفكار الرئيس (جورج وكر بوش)[5].

وتتلخص أهم أفكار المسيحية الأصولية بمجملها بإيمانها المطلق بحرفية العهد القديم والحديث للكتاب المقدس، وأن دعم اليهود هو

واجب ديني مقدس تمهيداً لقيام دولة (إسرائيل)، ومن ثم عودة المسيح، وضرورة محاربة قوى الشر والفساد والطغيان العالمي، ويقول الكاتب البريطاني (ج.ك. شيسترتون) (إن الولايات المتحدة أصبحت بعد أحداث 11 أيلول 2001 أمة كنسية دينية، تقوم على تعاليم لاهوتية متمثلة بالرئيس (جورج وكر بوش) راعي الكنيسة في البيت الأبيض وأتباعه المتدينين في الأدارة الأميركية، والحرب على أفغانستان والعراق لم تكن سوى حرب أمر بها الرب، وكانت بعنايته إلهية وتأسيساً على عقيدة إيمانية راسخة)[6].

ويذكر (جيري فالويل) أن هجمات 11 ايلول2001 تفرض علينا ملاحقة الأرهابيين المسلمين، من أمثال (أسامة بن لادن)، وعلى الإدارة الأميركية أن تعد العدة لحرب ضد هؤلاء الأرهابيين وقتلهم باسم الرب)، ويذكر أيضاً (أن الأنجيل يوصي دائماً بمعاقبة الكافرين من قبل المؤمنين، مستشهدا بذلك بصور من الإنجيل)[7]، وقد نشر(فولويل) مقالاً مثيراً للجدل بعنوان (إن الله مؤيد للحرب)، يشرح فيه سبب غزو أفغانستان والعراق كخطوة أولى للحرب على الإرهاب، والتمهيد لقيام دولة (إسرائيل) الكبرى ومن ثم التمهيد لعودة المسيح، ويزيد على ذلك أن الإنجيل إلى جانب ذكره أن المسيح هو مثال يحتذى به للسلام[8]، إلا أن البعض من معارضي الحرب نسوا وتجاهلوا، أنه يوجد في الإنجيل رواية كاملة في الرؤية التاسعة عشرة، يظهر فيها المسيح وفي يده سيف حاد يحطم الشر ويحكم الأمم[9].

ثانياً: المحافظون الجدد

لا يمكن عد المحافظين الجدد حركة سياسية بالمعنى التقليدي

للكلمة، وإنما يمكن عدهم كخليط من الجناح اليميني في الحزب الجمهوري وقادة من اليمين الكاثوليكي المسيحي، ومن اليسار الليبرالي الذي التحق باليمين في مرحلة حكم (ريغن)، ومن المجموعة التي تتبنى أفكار (تروتسكي وليو شتراوس ونيتشيه وميكافيلي وجابتنسكي)، إذ إنهم مجموعة موزعة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والجامعات ومراكز البحوث وذوي النفوذ الاقتصادي والاجتماعي، ولا يتجاوز عددهم ثلاثين إلى أربعين شخصاً[10].

إذ يصنف البعض هؤلاء المحافظين ويقسمهم إلى مجموعات متنوعة، بحسب طبيعة أعمالهم داخل الإدارة الأميركية، فكان يمثل الجانب الديني (غير المعلن رسمياً) للمحافظين الجدد الرئيس (جورج وكر بوش)[11]، إما الجانب الاقتصادي فكان يمثله (ديك تشيني)، وكان يمثل الجانب (العسكري) (رامسفيلد)، إما جانب الأمن القومي فكانت (كونداليزا رايس)، وفي مجال التخطيط الاستراتيجي والدراسات الاستراتيجية، فقد كان (رتشارد بيرل) متكفلاً بأغلب الأمور الاستراتيجية[12]، إلى جانب طبعاً مجموعة أخرى من المفكرين والأكاديميين وأصحاب الشركات والنفوذ الاجتماعي في الولايات المتحدة (وولفيتز وبارنيت وساتلوف واليوت كوهين وزلماي خليل زاد، وكولن باول واليوت ابرامز ولويس دلبي) وأخرون[13].

بيد أنَ المحافظين الجدد لا سيّما بعد مرحلة الحرب الباردة انقسموا إلى قسمين، الأول يؤيد العودة إلى الاهتمام بالداخل وإجراء الأصلاحات الاجتماعية وفق منظور دولة الرفاه، ويتزعم هذا التيار هو(افرينغ كريستول)، أما التيار الثاني فتتلخص أفكاره حول السياسة الدولية والحروب واستمرار دعم فكرة الهيمنة الأميركية على العالم وفق

منظور إمبراطوري أمريكي، والذي يتزعم هذا التيار (نورمان بوردوتز)[14]، ولكن عموماً أذا ما أردنا أن نوضح مجمل أفكار هذه الفئة، فأنها تدور دائماً حول جملة من الرؤى أهمها، ضرورة استخدام القوة العسكرية للسيطرة لأبقاء التفوق الأمريكي العالمي، وتوظيف موارد الشعوب التي لا تحسن استغلالها، لا سيّما الشعوب التي من الممكن أن تهدد أمن الولايات المتحدة، إذا ما وظفت هذه الموارد وطورت أسلحة نووية، ربما تنتقل في لحظة ما إلى أيدي مجموعة إرهابية، تعمل بها على زعزعة مصالح الولايات المتحدة في العالم[15]، وهم بذلك (المحافظون الجدد) يسوقون لأفكارهم عبر شبكة واسعة من المؤسسات الأكاديمية والبحثية والإعلامية، تعمل على بث ونشر قيمهم الخاصة بهم[16].

وبرز تأثير المحافظين الجدد لا سيّما بعد أحداث 11 أيلول 2001، إذ تعد هذه الحادثة بمثابة السبب الرئيس الذي دفع بالمحافظين الجدد بأعلان أفكارهم الداعمة والمؤيدة (لإسرائيل) على الملأ، ويلحظ تأثيرهم في الاستراتيجية الأميركية بعد أحداث 11 أيلول 2001، عبر إصرارهم على ضرورة ملاحقة وتصفية جميع الأطراف المهددة للولايات المتحدة، عن طريق تغيير بعض الأنظمة الداعمة والمؤيدة والحاضنة للأرهاب[17] كالعراق وأفغانستان وسوريا وكوريا الشمالية[18]، وكل ذلك يكون عن طريق شن الحرب العسكرية المباشرة على هذه الأنظمة وتغييرها[19].

وقد لخصت هذه الأفكار عبر مشاريع ودراسات تقدم للإدارة الأميركية، عن طريق مراكز بحوث تابعة لهم كمؤسسة (اميركان انتربرايزر)[20]، ومؤسسة مشروع القرن الأمريكي الجديد ومؤسسة

واشنطن لدراسات الشرق الأدنى[21]، فالحرب الوقائية والاستباقية والفوضى الخلاقة والقوة الناعمة وغيرها، بل كان لهذه المؤسسات الدور البالغ في بلورة هذه التكتيكات الاستراتيجية، عن طريق مجموعة من الدراسات والأوراق البحثية وتقديمها للأدارة الأميركية[22]، فمشروع احتلال أفغانستان والعراق لم يخرج من فراغ، وإنما ولد في احضان هذه الفئة عن طريق مجموعة من النقاشات والندوات التي تبلورت على شكل مشاريع تبنتها الأدارة الأميركية[23].

ثالثاً: الصهيونية المسيحية[24]

نشأت هذه الفئة مع بروز حركة الأصلاح الديني في أوربا التي أنشأها (مارتن لوثر)، عندما دعا إلى إجلال اليهود وتعظيمهم[25]، فقد كتب (لوثر) عام 1523 كتاباً عنوانه (المسيح ولد يهودياً)، قدم فيه رؤية تأصيلية للعلاقات اليهودية المسيحية من منظور مغاير تماماً لما اعتاده المسيحيون من قبل[26]، وكان مما قال لهم (شاءت الروح القدس أن تنزل كل أسفار الكتاب المقدس للعالم عن طريق اليهود وحدهم، إنهم الأطفال ونحن الضيوف الغرباء، وعلينا أن نرضى بأن نكون كالكلاب، التي تأكل ما يتساقط من فتات أسيادهم اليهود، وان أعادة اليهود إلى أرض الميعاد هو تحقيق للنبوءات الواردة في الكتاب المقدس، وتمهيداً لعودة المسيح الثانية إلى الأرض)[27]، فالصهيونية المسيحية بوصفها مجموعة المعتقدات الصهيونية المنتشرة بين المسيحيين، وخاصة قيادات وأتباع الكنائس البروتستانتية، نشأت في أوربا ومن ثم انتقلت إلى الولايات المتحدة، عندما هاجر الكثير من المبشرين إلى هناك، وتتلخص مجمل أفكار هذه الفئة على تأييد قيام دولة يهودية في فلسطين، بوصفها حقاً تاريخياً ودينياً لليهود، ودعمها بشكل مباشر

وغير مباشر، على اساس أن عودة اليهود إلى الأرض الموعودة هي برهان على صدق التوراة، وعلى اكتمال الزمان، وعودة المسيح الثانية[28].

ويلحظ مدى تأثير هذه الفئة على الساسة الأمريكان لا سيّما بعد أحداث ايلول11 أيلول، عن طريق مناظرة أجريت بين (جون كيري)، مرشح الرئاسة الأميركية من الديمقراطيين، وبين الرئيس (جورج وكر بوش) في 2004/10/4 ضمن الحملات الانتخابية الأخيرة، كان الرهان للطرفين، متوقفاً على مدى الدعم (الإسرائيلي)، ولسياساتها المتبعة ضد الفلسطينيين، ووصف (جورج وكر بوش)هذه السياسة، بأنها سياسة الدفاع عن النفس، والأبرياء (الإسرائيليين)، ضد الإرهاب الفلسطيني، ومن هذا المنطلق يتبين لنا مدى العمق الاستراتيجي، في العلاقة بين (إسرائيل) والولايات المتحدة من جهة، ومدى تأثير اللوبي الصهيوني المسيحي وجماعات الضغط والمنظمات الصهيونية المسيحية، في صنع السياسة الخارجية الأميركية من جهة أخرى[29].

ويمكننا ملاحظة أيضاً أثر تيار الصهيونية المسيحية بعد أحداث 11 أيلول 2001، عن طريق خطابات الرئيس (جورج وكر بوش) التي تحدث فيها عن حرب ضد الإرهاب سماها (الحرب الصليبية) و(المهمة التي أوكلها الرب لنا)، ولكن هذا التوصيف الديني لهدف الحرب كان يضر بعملية بناء التحالف الدولي، لذلك سرعان ما تراجع عنه الرئيس واستعمل تعبير الحرب بين الخير والشر والحرب ضد الشيطان، وأن إطلاقه عبارة العدالة المطلقة أو العدالة بلا حدود، وتبدلها فيما بعد بعبارة الحرية الدائمة على الحملة العسكرية الأميركية، إذ إنه في نظر الصهيونية المسيحية تعد الحرب على الإرهاب ليست

سوى حرب حتمية، تقاتل بها قوى الخير قوى الشر[30]. وفي القرن الحادي والعشرين يمثل الإرهاب الإسلامي المتطرف محور هذا الشر، ومن ثم هذا الأمر يعرقل قيام دولة (إسرائيل) والتمهيد لعودة المسيح الثانية، لهذا تؤكد هذه الطائفة على ضرورة محاربة كل طرف يمنع أو يعرقل قيام دولة (إسرائيل) (أرض الميعاد)[31]. ويمكننا أن نتلمس من كل ما سبق، إن جميع التيارات الفكرية التي عرضناها بشكل موجز، تشترك بعدة روابط وأهداف جميعها يؤكد على ضرورة قيام دولة (إسرائيل) الكبرى، والتمهيد لعودة المسيح ومحاربة الإرهاب وعلى ضرورة استخدام القوة العسكرية، وأن دعم (إسرائيل) هو أمر يؤكده عليه الرب، وينطلق من قاعدة أخلاقية تؤكد أن دعم قيام (دولة إسرائيل) هو واجب ديني مقدس[32]، وتجمع جميع التيارات على عقيدة تقول إن (إسرائيل) قوية ضرورة لنزول المسيح، وبمقتضى هذه العقيدة فهم يعتقدون إن على حكومة الولايات المتحدة أن تجعل من (إسرائيل) قوية جداً عسكرياً واقتصادية وفكرياً، إلى أن يأتي يوم الحساب وأي شيء يقل عن ذلك هو مخالفة لأمر الرب.

المقوم السياسي الدبلوماسي

للولايات المتحدة أساليب ووسائل متعددة ومتنوعة لا حصر لها، تمارسها على الدول الأخرى بحكم مكانتها العالمية والمسيطرة على العالم، سواء حين كان النظام الدولي ثنائي القطبية أو أحادي القطبية، وفي جزء من المرحلة الحالية والتي تغيب فيها صورة واضحة للنظام الدولي، ومن بين أهم تلك الوسائل والأساليب هي الوسيلة السياسية والدبلوماسية، وهذا المقوم تختلف صوره من حالة إلى أخرى، فعلى

سبيل المثال أن الاعتبارات السياسية مسيطرة تماماً على الأمم المتحدة وتحديداً مجلس الأمن، وهذا الأمر واضح للجميع، ولكل طرف في هذا المجلس أساليبه وطرائقه في التعامل مع الطرف الآخر وللولايات المتحدة أسلوبها كذلك، وأيضاً نلاحظ عدم اكتراث الولايات المتحدة ببعض القوانين والمعاهدات الدولية، وتفسر القانون الدولي بالصورة التي تراه مناسباً، والى جانب كل ذلك، نلاحظ التوظيف السياسي لحلفائها في مختلف القضايا حول العالم عبر التهويل من حجم خطر الإرهاب الدولي، فضلاً عن تسويق أفكار العولمة السياسية عبر العديد من القنوات، لذا فأن هذا المطلب سيخصص للمقوم السياسي الدبلوماسي الأمريكي، وكيفية توظيف جميع ما سبق لمصلحة إبقاء الولايات المتحدة قوة مهيمنة على العالم.

أولاً: السيطرة على مجلس الأمن[33]

من المعلوم للجميع أن الولايات المتحدة هي إحدى دول مجلس الأمن الخمس الدائمة العضوية، ومن ثم فأن هذه الدول لديها حق النقض الفيتو (VETO)، على أي قرار ومن بينها الولايات المتحدة، إذ تقوم الولايات المتحدة بالتصويت ضد القرار الذي تراه يضر في مصلحتها والعكس صحيح، ومن ثم فأن ذلك يعني أن أغلب القرارات التي تتخذ تخضع لاعتبارات سياسية، ليس من الولايات المتحدة وإنما من جميع دول المجلس[34]، لكن الفرق يكمن في طريقة تعامل الولايات المتحدة مع الدول الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، إذ تمارس عليهم ضغوطاً لكي يصوتوا لصالح قرار ما أو ضده أو في الأقل الامتناع عن التصويت، هذا فضلاً عن فهم القرارات التي يصدرها مجلس الأمن بحسب ما يحلو للولايات المتحدة، ونتلمس مثالاً عن

ذلك عندما فسرت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن المرقم 1441، بأنه يخول لهم القيام بعمل عسكري ضد العراق، بحجة أن العراق لم يمتثل لقرارات مجلس الأمن، ومن ثمَ يهدد السلم والأمن الدوليين، ومن ثم أن القيام بعمل عسكري من قبل الولايات المتحدة يعد أمر مشروع وفقاً لما فهمته الإدارة الأميركية[35]، وقد تجلت هذه الممارسات لا سيّما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، إذ اعتمدت الإدارة الأميركية مبدأ إضعاف المؤسسات الدولية والإقليمية، لتأمين بسط سيطرتها الأحادية الجديدة، وهو ما انعكس في إتمام السيطرة الأميركية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومؤسساتهما[36].

ثانياً: استغلال القانون الدولي

يقر بعض المدافعين عن الاستراتيجية الأميركية الكبرى، بأنها تتعارض تعارضاً فظاً مع القانون الدولي، لكنهم لا يرون في ذلك أية مشكلة فالولايات المتحدة (بحسب زعمهم)، هي قطب إمبراطوري لا تحتاج إلى قواعد لكي تتبعها، وعلى الآخرين أن يتبعوا هذه القواعد، وقد كتب الباحث القانوني (مايكل غلنون) (إن محاولة إخضاع حكم القوة لحكم القانون أمر يجب إيداعه مرمدة التاريخ، وهي وضعية ملائمة للدولة الوحيدة القادرة على تبني القواعد طالما أنها تتصرف وحدها وبقوتها)، فقد وضحت الولايات المتحدة الأميركية أنها ستبذل كل جهد لكي تحافظ على تفوقها، وأعلنت أيضاً أنها لن تتقيد بميثاق الأمم المتحدة، ولا سيّما بمواد استخدام القوة لطالما كان ذلك يتعارض مع مصلحتها، وقرار الحرب على العراق عام 2003 أكبر دليل على ذلك، إذ يدخل هذا القرار كجزء من الحرب الأميركية على الإرهاب العالمي بعد أحداث 11 أيلول 2001[37]، ويذكر (تشومسكي) (إن الولايات

المتحدة تترجم المادة الموجودة في ميثاق الأمم المتحدة، والمتعلقة بالدفاع التحسبي عن النفس إلى الحرب الاستباقية المشروعة، التي تشنها الولايات المتحدة وفقاً لقواعد الميثاق الاممي، الذي يكفل الدفاع عن النفس)[38]، وقد ورد هذا الكلام في وثيقة الأمن القومي الأميركية لعام 2002، بعبارة تقول فيها (إننا لن نتردد في التحرك بشكل منفرد، ولو تطلب الأمر لممارسة حقنا في الدفاع عن أنفسنا عن طريق توجيه ضربات وقائية)، مما يعني أنها غير أبهة بالقانون الدولي وتفسره بحسب ما يوفره موقع قوتها لها، وكل ذلك تحت شعار الدفاع عن النفس[39].

ثالثاً: التهويل من حجم خطر الإرهاب الدولي

تبنت الولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث 11 أيلول خطاباً هجومياً واسعاً، شنته على جميع الدول والمنظمات الإرهابية أو الراعية للإرهاب[40]، تحت شعار الحرب على الإرهاب وتفعيل سياستها الخارجية التي تقوم على الواقعية في تحديد الأهداف[41]، وسوقت هذا الخطاب إلى حلفائها وأشعرتهم بضرورة الوقوف جنباً إلى جانب مع الولايات المتحدة، في حربها ضد الإرهاب الدولي والدول المارقة، لأن الخطر محدق بالجميع وليس بالولايات المتحدة وحدها، وقد ركزت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002، وخطابات الرئيس (جورج وكر بوش) على هذه العبارات ذات المدلولات والإبعاد السياسية، وعلى عبارات الإرهاب الإسلامي المتطرف الآتي من الشرق الأوسط ودوله الإسلامية كالعراق وإيران وسوريا وليبيا والتنظيمات الإرهابية، كتنظيم القاعدة الذي كان يتزعمه (أسامة بن لادن)، وروجت هذه الوثيقة إلى أن هذا الفئة إذا ما وصلت إليها أسلحة الدمار

الشامل، من الممكن إنها تحدث كارثة عالمية تهدد أمن وبقاء الجميع، ومن ثم على الجميع الاشتراك في التحالف العالمي ضد الإرهاب، ومحاربته تحت قيادة الولايات المتحدة الأميركية، ومن خلال ذلك نلحظ التوظيف السياسي الكبير لمصطلح الإرهاب، وكيف أن الولايات المتحدة استطاعت من زيادة الزخم الدولي (سياسياً)، وروجت لهذا المفهوم عبر أدواتها الدبلوماسية[42].

رابعاً: تسويق أفكار العولمة

تقوم استراتيجية تسويق العولمة السياسية/الفكرية الأميركية عبر عدة قنوات متعددة[43]، إذ تعمل الولايات المتحدة على نشر القيم الأميركية من خلال مجموعة محاور أبرزها على سبيل المثال، القيود الرأسمالية التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة بالاقتراض، إذ تعد هذه المؤسسات بمثابة البوابة الغربية نحو الدول النامية، وهو المنفذ الرئيس لهذه الدول لكي ترتقي باقتصاداتها[44]، إذ تفرض هذه المؤسسات شروطاً (أمريكية) قاسية تشبه الاستعمار القديم، ولكن بصورة اقتصادية وسياسية تحمل بها الدول النامية ديوناً تراكمية، لا تقدر على سدادها فيما بعد، وذلك لأن الولايات المتحدة كما هو معروف مهيمنة على الحصص التصويتية في هذه المؤسسات[45]، ومن ثم تفرض شروطاً إصلاحية رأسمالية اقتصادية وسياسية وتشريعات دستورية داخلية للتحول نحو النظام الرأسمالي، كالتقشف والخصخصة والاستثمار الأجنبي وتحديد الموازنة، وشروطاً أخرى سياسية، كحرية فسح المجال للتعددية الحزبية والسياسية والسماح المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الأمور السياسية الداخلية،

بحيث تسيطر الولايات المتحدة على هذه الدول داخلياً وخارجياً، ويكون أمنها عرضة للتدهور إذا ما امتنعت عن التقييد بأوامر الولايات المتحدة [46].

إذ أصبحت العولمة السياسية شيئاً ملموساً يمكن ملاحظة آثاره على المجتمعات[47]، إلى جانب الوسائل الاجتماعية التي تمارس عبرها الولايات المتحدة عملية تسويق لفكرها عن طريق الزمالات والبعثات الدراسية إلى الولايات المتحدة[48]، وفتح المؤسسات الأميركية العلمية والبحثية كالجامعات والمؤسسات الخيرية في بلدان العالم، وتسهيل وصول شبكات الانترنت وشبكات القنوات الفضائية الأميركية إلى المنازل للترويج للثقافة الاجتماعية الأميركية عبر هذه الوسائل، إذ تتحول هذه الشبكات إلى شبكات قوة للترويج للفكر الأمريكي، وكل ذلك يدخل ضمن فكرة محاربة الإرهاب، عبر بث النموذج الأمريكي الغربي في العيش بالعمل على أيصال فكرة نبذ الشعوب لهذه الحركات الإرهابية، التي تهدد أمنهم قبل أمن الولايات المتحدة[49].

المطلب الثالث
المقوم الاقتصادي

يعد الاقتصاد من أهم مقومات الدولة، وهو الركيزة الأولى في قوتها وتمكنها من القيام بمهامها على الشكل المطلوب، وتزايد قيمة الأهمية الاقتصادية بشكل كبير وملحوظ عما كانت قبله في القرون السابقة، فالقوة الاقتصادية للدولة تعطيها ميزات كثيرة، تختلف عن غيرها من الدول التي تتميز بضعف اقتصادها، وأن الأهمية الاقتصادية أصبحت تسيطر على معظم العلاقات المتبادلة بين دول العالم[50]،

ولا يختلف اثنان على الدور الكبير الذي يؤديه الاقتصاد الأمريكي في العالم، وأثر هذا الدور في التوازنات الإقليمية والعالمية، إذ يمثل الاقتصاد الأمريكي احد أهم الدعائم التي تشكل طبيعة النظام الاقتصادي الدولي، إلى جانب كل من اقتصاديات الصين والاتحاد الأوربي واليابان، ولهذا الدور الكبير أثر بارز سواءً في إنعاش الاقتصاد الدولي عبر جملة من السياسات، التي تنتهجها الولايات المتحدة ضمن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية أو الإقليمية الأخرى، كحرية التجارة وتقليص القيود على السلع الأجنبية[51]، وأثر ثاني سلبي وهو ارتباط الاقتصاديات الأخرى بالاقتصاد الأمريكي، الأمر الذي يجعل من المنظومة الاقتصادية العالمية تتأثر بأي خلل يصيب الاقتصاد الأمريكي، لهذا سوف نبحث وبصورة موجزة في هذا المطلب عن مقومات أو مرتكزات الاقتصاد الأمريكي بشكل عام.

أولاً: المرتكزات الاقتصادية الأميركية على النطاق الدولي

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، بدأت الدول المنتصرة في الحرب، بوضع الأسس الاستراتيجية لطبيعة النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى هذا النحو تم عقد مجموعة من المشاورات والندوات والمؤتمرات العالمية للبحث في مرحلة ما بعد الحرب، ومن ضمن هذه المؤتمرات كان مؤتمر بريتون وودز، الذي أسس على أثره مجموعة من المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي المبنية على فكرة إعانة الدول المغلوبة في الحرب وإعادة إعمارها، وأيضاً مساعدة الدول النامية أو ما يسمى بدول العالم الثالث[52].

(1) صندوق النقد الدولي[53]

يعد اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية من أكبر اقتصاديات العالم، إذ تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي بمقدار ما يعادل 17,6% من إجمالي حصص الدول المساهمة في الصندوق، إلى جانب اشتراك الولايات المتحدة في مقعد خاص من بين خمسة مقاعد مخصصة للدول الأكثر مساهمة في الصندوق، مع وجود أيضاً المقر الرئيس في واشنطن العاصمة[54]، وأرادت الولايات المتحدة الأميركية وهي خارجة منتصرة بعد الحرب، أن تجني ثمار وقوفها بجانب الحلفاء الأوروبيين ونجحت في السيطرة على الصندوق، من خلال إصرارها على أن تكون القيمة التبادلية لعملة أي عضو، معبراً عنها بالذهب كأساس مشترك أو بالدولار الأمريكي، بالحالة التي كان عليها في أول يوليو 1944، وهذا أدى أيضاً إلى مساواة الدولار بالذهب وتحوله إلى عملة ذات إغراء دولي ومصدر للاحتياط، كما نجحت الولايات المتحدة أيضاً في إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية، مما أدى لتجنب صادراتها للقيود والمنافسة وحمايتها من ضوابط النقد والاستيراد ومشاكل تخفيض العملة[55].

والواقع أن لكل دولة عضو بالصندوق، حصة تعكس بشكل عام وزنها في الاقتصاد العالمي، وهذا النظام من الملامح الأساسية للصندوق، ومن نظام الحصص أتيح للولايات المتحدة الاعتراض على أي قرار يصدره الصندوق، ولا يتفق مع مصالحها وأهدافها، ومن خلال ذلك نلحظ الدور البارز الذي تؤديه الولايات المتحدة الأميركية في هذا الصندوق، ومع سيطرتها على مقدار كبير من الحصص التصويتية، وهذا

الأمر الذي توظفه لصالح تمرير أو عدم تمرير قرارات لا ترغب فيها الولايات المتحدة[56].

(2) البنك الدولي[57]

من المعروف أن الولايات المتحدة تسيطر على جملة من المؤسسات الدولية، ومن بين هذه المؤسسات مؤسسة البنك الدولي[58]، إذ عملت الولايات المتحدة منذ نشأة البنك الدولي على فرض هيمنتها على هذا البنك وعولمته، يفرض القيود الرأسمالية التي يشترطها البنك على كل دولة راغبة بالاقتراض[59]، عبر جملة من السياسات كتحرير الأسواق، وخصخصة الأصول، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، ونشر التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية، وتعمل الولايات المتحدة عبر البنك الدولي على فرض هيمنتها عبر حصتها الكبيرة في البنك، إذ تقوم بإغراء الدول الفقيرة بأخذ القروض من البنك وتقنعهم بأنها سوف تأتي هذه القروض بفوائد عظيمة[60].

ومن ثم تقوم بتحميل هذه الدول فوائد تراكمية لكل تأخير عن تسديد هذه الأموال، وبعد ذلك تأتي هذه الدول الفقيرة لكي تعالج فقرها فتجد نفسها غارقة في ديون طائلة، وتقوم الولايات المتحدة بدورها بفرض شروطها على هذه الدول كالهيمنة على أصواتها في المنظمات الدولية، وإجبارها على التصويت لصالح قرار معين في مصلحة الولايات المتحدة، أو إقامة قواعد عسكرية لديها وتوقيع اتفاقيات اقتصادية معها يبيح للولايات المتحدة استثمار مواردها

وغيرها من الطرائق الأخرى، التي تنتهجها الولايات المتحدة عبر هذا البنك، وعلى هذا الأساس تستحوذ الولايات المتحدة على جزء كبير من حصص البنك الدولي، ومن ثم ينبع دورها الرقابي الاقتصادي ينبع من قوتها الاقتصادية الكبيرة، والدليل على ذلك ممارستها لضغوطات الحازمة ليس فحسب على الدول المقترضة، وإنما أيضاً على الأسواق المالية العالمية والتوجهات الاقتصادية للدول، بحيث أصبحت الأسواق العالمية تحت رقابة الولايات المتحدة، وإن كانت بشكل نسبي مع اشتراك فواعل اقتصادية أخرى كالصين والاتحاد الأوربي واليابان، إذ تدفع الولايات المتحدة الشركات الوطنية المقترضة إما إلى بيع نفسها (خصخصتها)، بعدما تعلن إفلاسها أو تعقد تحالف أو شراكة مع طرف خارجي ينتشلها من حالة الإفلاس[61].

(3) منظمة التجارة العالمية[62]

تعد الولايات المتحدة الداعم الأكبر لمنظمة التجارة العالمية ولرسالتها وهدفها[63]، وأن هذه المنظمة أنشئت أساساً لتشجيع تبادل السلع والبضائع بين دول العالم أجمع، وقد وضحت هذه المنظمة رسالتها حول التجارة العالمية وفق رؤية رأسمالية لبرالية بحته، وذلك عن طريق أهم الأهداف التي تؤكدها هذه المنظمة، التي تتضمن تشجيع تبادل السلع ما بين الدول، ورفع القيود الكمركية أو تقليصها أمام السلع القادمة من البلدان الأجنبية[64]، وكذلك تسهيل انتقال رأس المال الاستثماري بين الدول والحد من التضخم ومعالجة الركود، الذي يصيب الاقتصاديات الضعيفة عبر آلية ينظم من خلالها العمل التجاري الحر، وفتح الأسواق العالمية على بعضها، وعن طريق هذه

المنظمة استطاعت الولايات المتحدة أن تعزز مكانتها الرقابية على التجارة الدولية، بجملة أمور أهمها أن العملة الرئيسة المعتمدة هي الدولار، وأن كميات ما ينقل من بضائع وسلع من دولة إلى أخرى كالمنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية الأخرى، تخضع لرقابة أمريكية غير مباشرة عبر تحديد دور كل عضو في المنظمة، ولكي لا يحدث فائض في الإنتاج يؤدي بدوره إلى ركود اقتصادي عالمي(65)، وعلى هذا النحو، وظفت الولايات المتحدة قدراتها الاقتصادية وأموالها عبر هذه المنظمة لكي تربط اقتصادها بالاقتصاد العالمي(66)، إذ أن أي خلل يصيب الاقتصاد الأمريكي يؤثر بدوره على مجمل الاقتصاد العالمي، مع عدم ربط الشركات الأميركية العابرة للقارات أو متعددة الجنسيات ذات الهيمنة الأميركية بمنظمة التجارة العالمية، لأن الولايات المتحدة تعد ذلك تقييداً للتجارة الحرة وحرية الاستثمار العالمي(67).

(4) الشركات الأميركية العابرة للقارات

لقد اختزلت العولمة العالم إلى قرية كونية شفافة، تقزمت فيها الدول وتعملقت فيها الشركات متعددة الجنسيات، التي توشك إلى تحول الدولة إلى لجنة مهمتها الأولى البحث عن الأسواق، وجعلت الدولة أكثر فأكثر تتخلى عن أجزاء من سيادتها لصالح هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة(68)، إذ وصلت مرحلة قوة الاقتصاد الأمريكي إلى لي عنق قوانين التعامل الاقتصادي، وتجاوزت ذلك لتصل إلى مرحلة سن وتشريع القوانين الاقتصادية العالمية(69)، لا يستطيع احد أن يتجاهل دور الشركات الأميركية متعددة الجنسيات التي تطورت بشكل ملحوظ جداً، لا سيّما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ أصبحت هذه الشركات جزءاًمن الفواعل الدولية المؤثرة في طبيعة العلاقات القائمة

بين الدول، وذلك لأثرها البليغ في اقتصاديات العالم، إذ يكون لبعضها ميزانيات تعادل ميزانية مجموعة من الدول وربما أكثر(70).

وتزامن ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمي في أول القرن العشرين، مع ظهور شركاتها التي تعمل في دول أخرى، ولأن هذه الشركات قد ضاعفت ثروة الولايات المتحدة، فقد أصبح لها نفوذاً مؤثراً في دوائر صنع القرار، إذ بات تحديها بمثابة تحدي لأمريكا، وبعد أن حازت تلك الشركات علي نفوذ وحماية سياسية، ولكي نتخيل ثراء هذه الإمبراطورية المالية، فإن هناك 500 شركة قد سيطرت علي 80% من التجارة العالمية ما بين عام 1998 و 2000، فإن أربع شركات أمريكية وهي جنرال موتورز، وول مارت، وأكسون، وفورد، قد فاق دخلها الناتج القومي للدول الأفريقية مجتمعة، ولهذه الشركات نفوذها في البنك وصندوق النقد الدوليين، إذ تمارس مقابل القروض للدول النامية، الضغط لفرض شرط الانفتاح وإعادة هيكلة الاقتصاد، ومن ثم إشاعة التوتر السياسي والاجتماعي نتيجة تصفية مؤسسات القطاع العام وتسريح العمال، وحتى العون المالي الذي تقدمه الحكومة الأميركية للدول النامية، فغالباً ما يكون مرتبط بمصالح تلك الشركات، إذ تشترط الحكومة الأميركية على معظم الدول النامية إنفاق 70% من العون الأمريكي في شراء منتجات الشركات الأميركية، هذا يعني أن هذا المال يتم إعادة تدويره في الاقتصاد الأمريكي، مما يساعد على نموه فضلاً عن فتح أسواق خارجية جديدة(71)، ويذكر التقرير الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1999، أن ثلثي التجارة العالمية يتم إما عن طريق الشركات متعددة الجنسيات أو الفروع التابعة لها(72)، وبذلك تحتكر الشركات الأميركية متعددة الجنسيات جزءاً كبيراً من الاقتصاد

العالمي واقتصاديات الدول الفقيرة التي توجد فيها استثمارات مغرية[73]، بإخضاع السياسات الإقليمية والمحلية لخدمة أغراضها الاقتصادية العابرة للحدود، عبر شبكة متكاملة من السياسات المتعلقة بالاستثمارات الواسعة في مختلف القطاعات[74].

ثانياً: الموارد الاقتصادية الأميركية

(1) النفط والغاز[75]

يّعد النفط مصدراً طاقوياً ذا أهمية قصوى للاقتصاد الأمريكي والاقتصاديات الصناعية الأخرى فهو بمثابة الدم الذي يسير في شريان المؤسسة الاقتصادية الأميركية[76]، لذ تحتكر الولايات المتحدة استثمارات نفطية عملاقة عبر شركاتها المختصة في هذا المجال في مختلف بقاع العالم، إذ تشمل الاستثمارات الأميركية للنفط مناطق عدة في العالم أهمها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط[77]، وفنزويلا وكوبا والمكسيك ومنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين وفي مناطق جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والمنطقة الاوراسية التي تمتد من شرق أوربا إلى حدود الصين[78]، وتستهلك الولايات المتحدة الأميركية ما يعادل 25% من الطاقة العالمية، في حين نستورد ما يقارب من نصف احتياجاتها اليومية من النفط الذي يتجاوز 20 مليون برميل يومياً[79]، هذا فضلاً عن ما تملكه الولايات المتحدة من حقول نفطية عملاقة، واحتياطيات كبيرة وأن كانت تعلن عكس ذلك لأغراض دعائية إعلامية، وهذا الأمر يجعل من الولايات المتحدة أكبر مستورد ومستهلك عالمي للنفط [80]، إن السيطرة على مصادر الطاقة كآلية لضمان الانفراد الأمريكي، إنما تتسق مع الهدف الجوهري وهو السيطرة

على نفط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل نفط الخليج العربي والعراق بالذات الذي يعد مصدر الطاقة العالمية الأكثر أهمية وحيوية للمصالح الأمريكي[81].

ففي عام 1971 قامت الولايات المتحدة بالتخلي عن قاعدة الذهب للتعاملات الدولية واستبدلتها بالدولار، وذلك بسبب أن التعاملات النفطية حول العالم تقوم بالدولار وأن أية عملية بيع وشراء للنفط تتم عبر الدولار، وبذلك ربطت الولايات المتحدة الدولار بالنفط لكي تنعش عملتها من جهة، وتدورها وتسيطر على الأسعار العالمية من جهة أخرى، ووفقاً لإحصائيات منظمة (EWG) الاقتصادية والمعنية بالتنقيب عن النفط، إن العالم يستهلك أكثر من 85 مليون برميل نفط يومياً، وتستهلك الولايات المتحدة وحدها نحو 18% منه، وهذه الأرقام توضح القدر الهائل من النفط الذي تعول عليه الولايات المتحدة في اقتصادها[82].

إن السيطرة على النفط أنما هي استراتيجية تهدف إلى تحقيق وظيفتين اقتصادية وسياسية، فبالنسبة للوظيفة الاقتصادية تتجسد في حاجة الولايات المتحدة الماسة للنفط الخارجي، نتيجة النضوب التدريجي في احتياطها منه مع تصاعد حجم الطلب، أما الوظيفة السياسية فتتمثل في استخدام النفط كورقة ضغط ضد حلفائها وشركائها، مما يمكنها من التحكم ـ ولو بشكل نسبي ـ بالدول الصناعية التي تعتمد على هذا المنتوج، عن طريق التأثير في وتيرة النمو الصناعي وكذلك التحكم في إرادتها وقدرتها السياسية بشأن القضايا الدولية ذات الصلة بالمصالح الأميركية، ولكي تتجنب أيضاً صدمات وخسارة

آلاف الدولارات وما تلاحقه هذه الحالة من ركود وتضخم[83]، وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي.

إن منطقة أسيا الوسطى وحدها تمتلك ما يقارب 40% من احتياطي الغاز العالمي المؤكد، ولطالما حاولت الولايات المتحدة أن تسيطر على هذه المنطقة لكي تتحكم بالأسعار، وكذلك لتغذية شهيتها المتزايدة لاستهلاك الغاز الطبيعي، وقد استطاعت الولايات المتحدة الحصول على استثمارات كبيرة في هذه المنطقة عبر شركات مثل (اماكو واركو وتكساسكو شيفرون ويونوكال)[84].

(2) التجارة والزراعة والصناعات الأخرى

في إطار الهيمنة الاقتصادية تعمد الولايات المتحدة لتعزيز قدراتها الاقتصادية عن طريق تزايد حجم الإنتاج ومشاركتها في التجارة العالمية، أصبحت الولايات المتحدة تنتج أكثر من 25% من حجم الناتج الإجمالي في العالم كله، وتحتكر وحدها أكثر من 20% من التجارة العالمية وكان نصيبها من إجمالي التجارة الدولية (203876) مليار دولار عام 2000 مقارنة إلى (1412538) مليار دولار إجمالي حجم التجارة الدولية، وأصبحت أمريكا تنتج 25% من حجم الناتج الإجمالي في العالم كله وتحتكر 20% من التجارة العالمية، ففي عام 2005 وصل الإنتاج العالمي إلى (35,7) تريليون دولار، منها (8) تريليون دولار من إنتاج الولايات المتحدة[85]، وتعد أوروبا بالنسبة إلى الولايات المتحدة سوقاً لا يمكن الاستغناء عنها، فهي تستأثر بنسبة 21% من الصادرات السلعية الأميركية و30% من الصادرات الخدمة الأميركية لهذا فهي متمسكة بحلف الناتو، لكونه الوسيلة التي تسمح لها بالدخول إلى

الأسواق الأوروبية، وأن الأسواق الصينية أيضاً مهمة للصادرات الأميركية، نظراً لسعتها وحجمها الهائل وأنها تعد سوقاً مناسبة للاستثمارات، إذ توجد حاليا في الصين 24 ألف شركة استثمارية أمريكية ـ صينية، من أهمها شركة موتورولا التي تبلغ مبيعاتها في الصين 7،2 مليار دولار سنوياً وتحتل منتجاتها 70% من سوق الصين لمنتجاتها المماثلة[86].

أما فيما يخص الزراعة فتمثل الولايات المتحدة الأميركية قوة زراعية على المستوى العالمي، سواء من حيث إنتاجها أو صادراتها، فضلاً عن ذلك تتمتع الولايات المتحدة الأميركية بأراضٍ خصبة ومناخ مناسب فإنها تتميز بتصنيع كبير، ومن أهم قطاعات الزراعة هي تربية الأبقار وزراعة الحبوب والذرة والقمح والشعير إلى جانب زراعة النباتات الصناعية، كالقطن الفول السوداني التبغ، وكذلك أن الصيد البحري يعد من أهم القطاعات النشطة في الولايات المتحدة، وفيما يتعلق بالصناعات الأخرى فأن الولايات المتحدة الأميركية تحظى بأهم الإنتاجيات الصناعية على المستوى العالمي، ويعود نجاح الصناعة الأميركية إلى قدرتها على التجديد وصدارتها التكنولوجية وبنيتها التحتية المتعددة[87]، وتنوع المنتجات ووجود اليد العاملة المؤهلة، والولايات المتحدة الأميركية تحتل الصادرات في ميادين عدة، من مثل السيارات وصناعة الطيران والكهرباء ومواد الاستهلاك، لكن الصناعة الأميركية تتقدم أكثر فأكثر نحو التخصص في قطاعات التكنولوجيا الدقيقة المتطورة (الطيران، الفضاء، الإلكترونيك، التسلح، الكيمياء الدقيقة والإحياء والطب)[88].

المطلب الرابع
المقوم العسكري

تملك الولايات المتحدة ترسانة عسكرية هائلة من القوات البرية والبحرية والجوية والتكنولوجيا العسكرية، وكما جرت العادة فإن وثائق الأمن القومي الأميركية التي صدرت بعد أحداث 11 ايلول 2001، راعت دائماً سبل الحفاظ على المكانة الأميركية العالمية، وكل بحسب أسلوبه الخاص سواءً في عهد الرئيس السابق (جورج وكر بوش) أو الرئيس الحالي (باراك اوباما)[89]، على هذا الأساس فإن البحث سيخصص في هذا المطلب بالركيزة العسكرية أو المقوم الاستراتيجي العسكري الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول 2001، ومقدار الإنفاق الهائل على حربي أفغانستان والعراق، وهما السبب الرئيس في طلب الإدارة الأميركية هذه الزيادة في المخصصات المالية لشؤون الدفاع، لكن الحرب على الإرهاب بشكل عام والقواعد العسكرية الأميركية المنتشرة في جميع أنحاء العالم، التي تعتبر الذراع الطولي للولايات المتحدة تمكنها من النيل من أية جهة مارقة، هي الأخرى تبتلع مليارات الدولارات، وذلك عبر البحث في المحاور الآتية:

أولاً: الإنفاق العسكري الأمريكي

تعد الولايات المتحدة الأميركية القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على الشؤون الدولية، بالرغم من وجود قوى صاعدة مثل الصين والاتحاد الأوربي والهند وروسيا، إلّا أنها تعد قطباً عسكرياً مقارنةً إلى قوة عسكرية أخرى نظراً لما تمتلكه من إمكانيات عسكرية هائلة[90]، على هذا الأساس أصدرت وزارة الدفاع الأميركية تقرير (المراجعة

الدفاعية 2010 ـ 2014)، وقد استغرق صياغته عاماً كاملاً، وشارك في إعداده أكثر من (500) شخصية من وزارة الدفاع ومنظومات التسليح ومراكز الدراسات المعنية وخبراء عسكريين بهذا الشأن وأكاديميين وخبراء ومستشارين عسكريين[91]، وتضمنت هذه الوثيقة توسيعاً كبيراً لمسؤوليات الإدارة الأميركية[92] وحدد هذا التقرير إطار العمل الاستراتيجي لوزارة الدفاع بميزانية دفاعية قدرها (553) مليار دولار[93]، وتضمن آلية للإنفاق وكيفية استخدام الموارد لتحقيق النصر في الحرب، ورسم الخطوط العريضة في التعامل مع التهديدات الآنية والوسيطة، وتطوير القدرات العسكرية المختلفة للإخطار القادمة، كما وحدد التقرير قائمة الأهداف الاستراتيجية، وشكل المخاطر والتهديدات المحتملة في الفترة المحددة، وكذلك إدامة زخم الإنفاق العسكري، وتضمن هذا الإنفاق مختلف القطاعات الجوية والبحرية والبرية، وسبل تطويرها وإدامة زخمها في مواجهة الأوضاع المتغيرة على البيئة الاستراتيجية الدولية[94]، وتجدر الإشارة إلى أن مقدار ما كان ينفق على القوات الأميركية في العراق سوف يتم تعويضه في أفغانستان عبر نقل مجموعة من القوات العسكرية لإتمام العمليات هناك. لكن أحداث 11 أيلول 2001 وما سببته من آثار على الإنفاق العسكري الأمريكي وحرب أفغانستان والعراق سجلت أعلى إنفاق عسكري في تاريخ الولايات المتحدة الذي يفوق الإنفاق العالمي للتسلح[95]، إذ تنفق الولايات المتحدة ما يقارب 58% من ميزانيتها الاتحادية على الشؤون العسكرية لا سيّما بعد احداث 11 ايلول[96]، أي أكثر من 6 مليارات دولار شهرياً[97].

اذ ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن الإنفاق العسكري على حربي

أفغانستان والعراق سجل أعلى مستوى للإنفاق العسكري منذ الحرب العالمية الثانية متفوقًا بذلك على حرب فيتنام[98]، فقد ارتفع معدل الإنفاق العسكري الأمريكي من عام 1998 إلى 2002 الى10% بالنسبة إلى الإنفاق العالمي[99]، لكن هناك سبب رئيس في ارتفاع هذه المعدلات للإنفاق الأمريكي على الجانب العسكري وهو وصول المحافظين الجدد إلى الحكم في فترتي (جورج وكر بوش) وأحداث 11 أيلول 2001، إذ لا يمكن لأحد أن يتجاهل الدور البارز للمحافظين الجدد وما يحملوه من أفكار تدعو إلى التركيز على التسلح الدفاعي وضرورة الإنفاق العسكري الكبير لكي تتمكن الولايات المتحدة الأميركية من الحفاظ على مكانتها العالمية بين الدولية وحرب أفغانستان والعراق هما أكبر دليل على ذلك، وإصرارهم على ضرورة رد الاعتبار الأمريكي تجاه العالم، عبر سلسلة من الحروب ضد الإرهاب بدأت في العراق وأفغانستان[100]، وفقاً للرؤية الميكافيلية تقول (إنه عليك أن تخيف الآخرين بدل أن تكسب حبهم لك)[101].

لذلك تقوم استراتيجية الولايات المتحدة على أن تكون رائدة الإنفاق العسكري على مستوى العالم، ويلحظ أنَ هناك فجوة كبيرة جداً بين إنفاق الولايات المتحدة العسكري والدول التي تليها في حجم الإنفاق، مثل الصين على سبيل المثال إذ بلغ إنفاق الولايات المتحدة العسكري في 2010 مبلغ 693,5 مليار دولار، يليها الصين بنحو 120 مليار دولار، أي إن إنفاق الولايات المتحدة العسكري يقارب ستة أضعاف أكبر دولة تليها في المرتبة في الإنفاق العسكري على المستوى الدولي. بل إن نسبة الإنفاق العسكري الأمريكي إلى إجمالي الإنفاق العسكري في العالم تعد مرتفعة للغاية أيضاً، على سبيل المثال يقدر

معهد (Stockholm International Peace Research) إجمالي الإنفاق العسكري في العالم في عام 2010 بنحو 1,630 تريليون دولار، مما يعني أن نصيب الولايات المتحدة بمفردها من هذا الإنفاق في هذا العام يصل إلى نحو 43% من إجمالي الإنفاق العسكري في العالم، وهي نسبة خيالية[102]، لذلك كثيراً ما يوصف هذا الإنفاق بأنه نقطة ضعف على الولايات المتحدة واقتصادها، وذلك لأنها تنفق نسبة كبيرة جداً من ميزانياتها الاتحادية السنوية على الشؤون العسكرية، في حين أوربا على سبيل المثال تنفق على الصحة والتعليم والبنية التحتية أكثر من ما تنفقه الولايات المتحدة على القطاع العسكري، مما يجعل الولايات المتحدة عرضة لانهيار كبير في الإفاق العسكري، إذا ما أصيب اقتصادها بأزمات مالية حادة، وهو يؤدي إلى أعباء جديدة على دافعي الضرائب الأمريكيين[103]، وعلى الرغم من كل ذلك تبقى الولايات المتحدة الأميركية صاحبة الصدارة في أعلى إنفاق عسكري في التاريخ، إذ إنها تنفق أكثر من الدول الأربعة عشر الأخرى التي تليها في ترتيب السلم العالمي للإنفاق العسكري[104].

ثانياً: القدرات التقنية العسكرية

طورت الولايات المتحدة الأميركية القدرات التقنية العسكرية للهيمنة على البشرية والدول والشعوب، عبر زرع المزيد من القواعد العسكرية الأميركية بصورة جيدة وباستخدام أحدث التقنيات وتكنولوجيا الحرب، بأسلوب جديد لا يتطلب استخدام قوات عسكرية وجنود بإعداد كبيرة، وإنما تكوين جيش نوعي يعتمد على التكنولوجيا الدقيقة[105]، الغرض منه تعزيز القدرات العسكرية بمنظومات تسلح متقدمة تقنياً[106]، وتعود مبادرة توظيف التكنولوجيا في الولايات

المتحدة منذ مرحلة الحرب الباردة، وما أطلق من برامج دفاعية مثل مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي تهدف إلى غزو الفضاء الخارجي بمجموعة من الأقمار الصناعية ذات الأغراض العسكرية والمدنية، التي تساعد بدورها القوات الموجودة على الأرض، وتساعد أيضاً في عمليات التجسس وتقديم المعلومات الدقيقة والحيوية عن تحركات العدو[107]، هذا فضلاً عن قدراتها على توجيه الصواريخ العابرة للقارات وتوجيه الطائرات المقاتلة وحاملات الطائرات[108].

فقد استحدثت مجموعة من البرامج والأقسام داخل وزارة الدفاع (البنتاغون)، مهمتها رصد وتوظيف التكنولوجيا وإجراء الاختبارات على صنع أسلحة تكنولوجية فتاكة وصياغة برامج دفاعية، تقوم على أساس الثورة التكنولوجية وتوظيفها عسكرياً، وتطوير المفاهيم العسكرية الجديدة، إذ توجد مجموعة من البرامج داخل وزارة الدفاع الأميركية كمشروع (جيش القرن الواحد والعشرين وبرنامج القوة الجوية (الطاقم الفضائي) ومشروع القوات البحرية المعروف بتنين البحر)، إذ تعمل هذه المشاريع على حشد عدد كبير من المفاهيم المتعلقة بالثورة العسكرية وتطويرها، وصياغتها بصور جديدة وفقاً للتطور التكنولوجي الحديث)[109].

فعلى سبيل المثال وفيما يخص البرامج التي تمولها وتديرها وزارة الدفاع، يلحظ ان 25% من الميزانية المخصصة لوكالة الفضاء (ناسا) يجري إنفاقه على البحوث ذات السمة العسكرية وذات الأبعاد التكنولوجية، لإنشاء شبكات اتصال دائم مع جميع القوات الأميركية المنتشرة في أنحاء العالم عبر الانترنت والاقمار الصناعية، وكل ذلك

سعياً من البنتاغون لعسكرة الفضاء لامتلاك زمام المبادرة، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأميركية أكثر من(1018) جهاز لإطلاق الصواريخ عابرة للقارات و(672) جهاز لإطلاق الصواريخ البعيدة و(518) قاذفة للقنابل النووية، وما يزيد عن (200) سفينة وغواصة مجهزة بصواريخ مجنحة تحمل رؤوساً نووية، يمكن التحكم بها جميعاً عبر الأقمار الصناعية[110]، وتوجيهها بدقة نحو أهداف معينة[111]، فقد طورت الولايات المتحدة ترسانتها العسكرية ولكن ليس فحسب عبر زيادة حجمها وقدراتها وإنما بابتكار مصطلح (الأسلحة الذكية) أو التسليح الذكي، التي تستخدم في الحروب السريعة والخاطفة والحاسمة بفضل دقتها العالية وفعاليتها الكافية لكل أطلاقة أو رشقة والقدرة على إصابة الهدف بدقة كبيرة وإمكانية توجيهها من مكانات بعيدة عبر الأقمار الصناعية[112]، وعلى هذا الأساس يصف (روجيه غارودي) التفوق التقني العسكري الأمريكي بعبارات قال فيها، (إن العالم يعيش مرحلة تمتاز من دون سواها بالهيمنة التقنية والعسكرية الساحقة لإمبراطورية، ليس لها مشروع إنساني يمكن أن يعطي معنى للحياة وللتاريخ)[113].

ثالثاً: الانتشار العسكري الأمريكي

يقوم الدور العسكري للقوة العسكرية الأميركية بشكل عام على حماية وتعزيز القيم والمصالح الخاصة للولايات المتحدة وجميع حلفائها وأصدقائها[114]، لذلك تنتشر القواعد الأميركية (العسكرية وغير العسكرية) في مناطق استراتيجية حيوية عديدة في العالم، أهمها القواعد الموجودة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وأيضاً القواعد الموجودة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، إلى جانب

القواعد الموجودة في كل من الهند وباكستان واليابان وكوريا الجنوبية، مع وجود قواعد عديدة في أوربا كالقواعد الموجودة في ألمانيا وبريطانيا وبلغاريا والبوسنة وكوسوفو، إلى جانب القواعد الأميركية المنتشرة في شمال أفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي، وقواعد أمريكية منتشرة في المكسيك والبرازيل وكوبا، وتشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة تمتلك اليوم نحو 500 قاعدة عسكرية في 140 دولة حول العالم، يتمركز بها نحو 550 ألف جندي و168 ألف موظف مدني تابعين لوزارة الدفاع الأميركية و47 ألف بحار ومشاة البحرية (المارينز) و400 ألف أسرة أمريكية تتبع هؤلاء الجنود(134)، بما يعني أنه هناك ما يقارب مليون أميركي (عسكري ومدني) يعيشون فقط في القواعد المنتشرة حول العالم(115)، هذا فضلاً عن العدد الكلي للجيش الأمريكي الذي يقدر بما يقارب 1,4 مليون جندي(116)، الأمر الذي أدى بدوره إلى الانفراد الأمريكي عسكرياً على الساحة الدولية من خلال امتلاك قدرات التوسيع والانتشار عالمياً(117)، لهذا تتميز القوات الأميركية المنتشرة حول العالم بتنوع مهامها، فعلى سبيل المثال تتنوع هذه القوات من القيام بالواجبات العسكرية المباشرة أو أعمال الدعم والإسناد اللوجستي إلى القيام بعمليات حفظ السلام مع قوات الدول الأخرى تحت شعار الأمم المتحدة (118).

وتتركز القواعد العسكرية الأميركية بصفة أساسية في أوروبا الغربية إذ توجد نحو 26 قاعدة في ألمانيا وثمانية في بريطانيا وثمانية في ايطاليا بالإضافة إلي تسعة مراكز في اليابان، وقد أنشأت الولايات المتحدة نحو أربع عشرة قاعدة جديدة في الخليج العربي وحوله في

السنوات الأخيرة، وكذلك بنت وعززت عشرين قاعدة في العراق كلفت1.1 مليار دولار، كما استمرت المفاوضات بين الولايات المتحدة وعدد من الدول بهدف أنشاء مزيد من القواعد العسكرية أو التوسع في القواعد الموجودة بالفعل، وهي الدول الآتية (المغرب والجزائر ومالي وغانا والبرازيل وأستراليا وبولندا والتشيك وأوزبكستان وطاجكيستان وقرغيزستان وايطاليا وفرنسا)، وقد أثمرت هذه المفاوضات بالنجاح أحياناً، إذ وافقت جيبوتي في العام الحالي علي بناء قاعدة عسكرية أمريكية علي أرضها، ضمن خطة أمريكية لبناء شبكة من القواعد تربط بين الغرب والشرق، امتداداً من كولومبيا في أمريكا الجنوبية مروراً بشمال أفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا وانتهاء بالفلبين.

خامساً: طروحات الدفاع الذكي

تتلخص طروحات الدفاع الذكي من خلال فكرة (دونالد رمسفلد)، التي ترمي إلى بناء جيش احترافي خفيف الحركة، ذو حجم صغير وكفاءة عالية[119]، إذ أصبحت الجيوش الكبيرة تكلف أموالاً طائلة على موازين الدول، وأصبحت بعض الدول تنفق أكثر من 70 ـ 80% من أموالها سنوياً لصالح الأنفاق العسكري[120]، إلى أن استحدثت أطروحات الدفاع الذكي في الإنفاق على الإمكانيات العسكرية، وتشمل كل أطر التكنولوجيا الحديثة والاعتماد على شبكات المعلومات الدقيقة والأقمار الصناعية، والتركيز بشكل أوسع على أطروحات القوة الجوية وملحقاتها التي تنطلق من فكرة أن من يسيطر على الأجواء يستطيع أن يفرض سيطرته على الأرض، وقد تبنت الإدارة الأميركية هذه الأطروحات منذ مجيء الرئيس (باراك اوباما) إلى الحكم

عام 2008، إذ بدأت أطروحات الدفاع الذكي التي هي جزء من القوة الذكية[120]، تظهر معالمها من خلال توظيف التكنولوجيا والمعلومات للمهام الحربية، وتوسيع عمل أنظمة التسليح والمتفجرات الذكية، وركزت على مبدأ التقنين البشري والحربي، وذلك باستخدام الروبوت والمركبات الآلية والطائرات من دون طيار وحرب المعلومات.

ولعل أبرز مرتكزاتها الاستراتيجية هي حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية، ومنع انتشار التسلح النووي والصاروخي وأسلحة الدمار الشامل، وأمن (إسرائيل) وتفوقها العسكري في منطقة الشرق الأوسط، وتوفير الحماية لمنطقة أوروبا مع حلف الناتو، وتعزيز الدور الأمريكي في منطقة الباسفيك، تنمية الاستثمارات في المجالات العسكرية والأمنية للحفاظ على الدور العالمي للولايات المتحدة، وشرح وزير الدفاع الأمريكي الحالي (ليون بانيتا) جوهر الاستراتيجية، وهو الاقتصاد بالقوة والتعامل بنظرية الاستهداف الذكي، وتوسيع خصخصة الحرب أو عسكرة التكنولوجيا، إذ سيتم خفض عديد الجيش البري من 565 ألف حاليا إلى 520 ألف جندي عامل بعد 2014، وربما حتى يخفض العدد إلى 500 ألف، في حين سيتم خفض عدد مشاة البحرية البالغ 202 ألف حالياً بنحو 15 إلى 20 ألفاً، مع زيادة في الإنفاق لصالح تكنولوجيا المعلومات والأقمار الصناعية ورفع كفاءة القوة الجوية وزيادة زخمها.

اذ تؤكد هذه الاستراتيجية إلى أتباع فلسفة (الاستهداف الذكي) المهارشة بالعمليات الخاصة والشبحية، وزيادة عمل الدوائر المخابراتية والمعلوماتية، وكذلك ممارسة سياسة الاحتواء على المدى المتوسط

للأهداف الاستراتيجية، لتلافي حجم التكاليف والإنفاق العسكري المتزايد، مما على يدل أن الأزمات المالية وشكل البيئة الحربية القادمة، هي التي تحدد شكل ونوع وحجم ونمط الوسائط وآليات عمل القوات العسكرية في السنوات المقبلة، وهو يطلق عليه تسمية الدفاع الذكي[121].

ويلحظ في عام 2011 وما آلت إليه التغييرات في المنطقة العربية، وتحديداً في ليبيا ومشاركة الناتو في العمليات العسكرية، وهذا مثال واضح لتوظيف القوى الأخرى من الولايات المتحدة لتحقيق مصالح أمريكية، إذ أن الولايات المتحدة دفعت بالناتو إلى خوض هذه الحرب، وفي حالة فشل الناتو أو انتصاره، فأن ذلك يحقق مكسباً للولايات المتحدة، إذ إن فشل الناتو يعني رسالة من الولايات المتحدة للناتو، بأنها غير قادرة على تحمل المسؤولية لوحدها، وهذا الأمر للعب دور إقليمي (عسكري)، أما في حالة نجاح الناتو (وهذا ما حدث)، فإن تغيير نظام القذافي يدخل من ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي، الذي يهدف إلى تغيير أنظمة دول برمتها، ومن ثم تغير نظام من الأنظمة التي تريد استبدالها الولايات المتحدة، وهذا الأمر أيضاً في مصلحة الولايات المتحدة[122].

سادساً: الأهداف الاستراتيجية من الانتشار العسكري الأمريكي

تتعدد الأهداف المعلنة للتواجد العسكري الأمريكي حول العالم، من حماية مصالح وتأمين وحماية مناطق (كإسرائيل) وتأمين مناطق ذات أهمية اقتصادية (كنفط الخليج)، إلى تحقيق توازن استراتيجي ومكافحة إرهاب (بعد11 ايلول2001)[123]، واحتواء القوى الإقليمية الصاعدة،

ومن أهم المهام التي تقوم بها هذه القواعد هي تامين تدفق النفط في عدة مناطق حول العالم، أهمها منطقة الخليج العربي وبحر قزوين واسيا الوسطى، إذ تتمركز اكثر من 300 قاعدة عسكرية في هذه المناطق، تختلف مهامها من الاحتواء والردع والتوازن الاستراتيجي إلى القيام بعمليات نوعية ودقيقة في بعض الأحيان[124]، وليس هذا فحسب وإنما الهدف الاستراتيجي من هذا التواجد ابعد من مشروع الشرق الأوسط الكبير، ليصل إلى احتواء ومنافسة اقتصادية عسكرية سياسية مع الدول الصاعدة كالصين واليابان والاتحاد الأوربي والهند[125]، التي بدورها تحاول ان ترسم لها أهداف في المنطقة مما يؤدي إلى زعزعة الهيمنة الأميركية على منطقة الخليج العربي ومن ثم الشرق الأوسط عموماً[126]، وتختلف عمليات الانتشار العسكري باختلاف الأهداف المتوخاة منها فتلك الأهداف هي من يحدد حجم القطاعات المشاركة ونوعها والزمن اللازم لتنفيذ واجباتها وتعد هذه العملية من أهم عناصر التخطيط الاستراتيجي الأمريكي[127]، إن الولايات المتحدة تهدف من وراء كل ذلك الانتشار، جملة أمور فعلى الصعيد السياسي تهدف إلى الحفاظ على دورها القيادي العالمي وعلى الصعبد الاقتصادي تتمثل بالهيمنة على منابع النفط والغاز والثروات المعدنية الأخرى وتأمين طرائق نقلها، اما على الصعيد الثقافي فتهدف إلى نشر النموذج الغربي الأفضل والأجدر والأمثل، وأخيراً عسكرياً لردع أية قوة أو طرف يهدد مصالح الولايات المتحدة وأمنها وامن (إسرائيل)[128]، وكذلك فرض الوجود العسكري المباشر والكثيف حول العالم لضمان التفوق الأمريكي العالمي كركيزة أساسية للمشروع الإمبراطوري الأمريكي العالمي[129].

المطلب الخامس
المقومات المعلوماتية التكنولوجية والثقافية

فضلاً عن كل ما تقدم من مقومات تدخل في تكوين البناء الاستراتيجي الشامل للولايات المتحدة، لذا تعمل المقومات المعلوماتية التكنولوجية والثقافية على جعل الولايات المتحدة الأميركية، قوة عظمى لا سيّما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وإعلان النظام العالمي الجديد القائم على أساس انفراد الولايات المتحدة كقطب واحد، وما صاحب ذلك من قفزة تكنولوجية معلوماتية علمية في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، إلى جانب ثقافة العولمة ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقدر تعلق الأمر بالموضوع، فإن مصداقية المقوم الثقافي الأمريكي تراجعت نسبياً لا سيّما بعد أحداث 11 أيلول، وما خلفته مرحلة الحروب الأميركية التي شنتها على أفغانستان والعراق، وتراجع المطالبات بنشر الثقافة الأميركية وانشغال الولايات المتحدة في حروبها ضد الإرهاب، من ثم عادت أسهم المقوم الثقافي الأمريكي بالارتفاع بعد مجيء الرئيس (باراك اوباما)، لكي يحاول إصلاح الصورة التي تشوهت فيما يتعلق بالثقافة الأميركية لا سيما بعد أحداث 11 أيلول 2001، على هذا الأساس سوف يتم في هذا المطلب البحث في المقومات المعلوماتية التكنولوجية والثقافية وأثر كل منها في جعل الولايات المتحدة قوة عظمى.

أولاً: المقوم المعلوماتي ـ التكنولوجي

تعد الولايات المتحدة الأميركية قوة تكنولوجية عالمية لما تملكه

من قدرات تقنية عالية المستوى وفي مختلف الميادين، كجمع المعلومات والتجسس عبر أقمار صناعية دقيقة العمل[130]، وحواسيب وشبكات من الاتصالات المتشعبة أو الجوانب العسكرية والتقنيات الحربية المستخدمة في الجيش الأمريكي أو الجوانب الاقتصادية التي تؤدي إلى الاستثمار للموارد عبر توظيف التكنولوجيا، ومن ثم الاستثمار الأمثل لهذه الموارد، أو في الاستخدامات الطبية وما تشهده الولايات المتحدة من طفرة في مجال الطب ومعالجة الإمراض المستعصية عبر الابتكارات التكنولوجية الحديثة أو مجالات التعليم والطرق الحديثة في التدريس والتجارب العلمية وبراءات الاختراع، إن الولايات المتحدة الأميركية تملك أكبر وكالة فضاء في العالم تدعى بـ (ناسا) وقد حققت نجاحات كبيرة في مجال استكشاف الفضاء[131]، وهذه المحطة ليست فحسب لدراسة الكواكب عبر إطلاق الأقمار الاصطناعية، وإنما لها ادوار أخرى متعددة كإدارة وتحكم بعمل الأقمار الصناعة التجسسية وجمع المعلومات العسكرية فللولايات المتحدة أقمار صناعية متعددة الوظائف منها يعمل على اعتراض المعلومات المتنقلة عبر مختلف الدول وفي داخل الدولة ذاتها، منها أنظمة (إيتشلون) التي تتيح اعتراض جميع طرائق الاتصالات والقنوات المستخدمة في القرن العشرين، وتستطيع هذه الأنظمة تحليل ما يقارب من خمسه ملايين رسالة بريد الكتروني كل دقيقه، وتحليل 35 مليون صوت عبر الاتصالات كل ساعة ومنها ما يفيد القوات الأميركية في اعتراض مختلف الاتصالات بين من تصفهم بالأعداء عن طريق تحليل الرسائل المشفرة عبر نظم فك شيفرات غاية في التطور، أو تحليل أصوات شخصيات معينة غالبيتها في مراكز صنع القرار، أو

معرفة خطط الهجوم أو الدفاع عبر فك ترميز المخططات العسكرية، وفيما يتعلق بتطور التكنولوجيا العسكرية، تملك الولايات المتحدة على سبيل المثال صواريخ، وقنابل توجه بأشعة الليزر، تسمى بالقنابل أو الصواريخ الذكية التي تصيب الأهداف بصورة دقيقة جداً عبر إطلاقها في الجو وتركها تدور إلى ان توجهها حواسيب دقيقة إلى الأهداف المراد تدميرها، وتكون هذه النوعية من القنابل والصواريخ ذات دقة عالية في التدمير، اذ إنها توجه إلى هدف معين وتدمره بمفرده من دون أن تلحق أية ضرر بأي مواقع قريبة منه[132].

وفي هذا الشأن تقول (كوندليزا رايس) في ظل ما يسمى بطروحات الدفاع الذكي، (أن القوات الأميركية ستكون خفيفة وقليلة العدد ومجهزة بأحدث العتاد الإلكتروني، الحديث الذي يعتمد على تكنولوجيا الستيلث (Stealth) سينشأ لها أجهزة متقدمة تعمل في مجالات جمع المعلومات ومعالجتها وتقييمها واستغلالها بسرعة فائقة لاتخاذ القرار وذلك بعد منع العدو من الحصول عليها (أي المعلومات)، ستدور حروب إلكترونية على شاشات الكمبيوتر والانترنت، بالإضافة إلى عمليات قرصنة وتدمير للأقمار الاصطناعية)[133]، وأن توظيف تكنولوجيا المعلومات وتسخيرها عسكرياً سيكون له أثر مستقبلي كبير أشبه بما تركته الثورة الصناعية[134]، وذلك لأنه بفضل التطورات التقنية في مجال الاتصالات والحواسيب والالكترونيات، استطاعت الليبرالية الجديدة أن تنقل العولمة إلى مراحل متقدمة من نموها ونشرها عالميا[135].

فضلاً عن دخول العالم بموجة وطفرة تكنولوجية لم يسبق لها مثيل، اذ يقول كل من (الفن وهيدي توفلر) لوصف الموجة الثالثة التي

تمر بها البشرية (إن العالم اليوم يتجه نحو التغيير السريع والموجة الثالثة، التي نعيش فيها تعتمد على قدر المعلومات والتكنولوجيا التي تمتلكها وتوظفها لصالح بلدك، إن الأكثرية الساحقة من الأمريكان ليسوا مزارعين ولا عمال وإنما يمارسون شكلاً من أشكال العمل القائمة على المعرفة، وأهم الصناعات التي تتقدم في الولايات المتحدة الأميركية وبأقصى سرعة هي الصناعات التي تمتلك الإعلام الأقوى، أي أنها تقتصر الموجة الثالثة على الإعلام المتقدم أو الالكترونيات أو (البيتوتكنولوجيا) أي صناعة الالكترونيات والتقنية البيئية الحيوية والحياتية،

وبفضل التقدم العلمي الحاصل وصل التقدم التكنولوجي إلى أبسط الصناعات المغمورة، وجعلها أكثر جودة وذات كفاه عالية، اذ وظفت التكنولوجيا لصالح قطاعات كثيرة مثل القطاعات المالية والمصرفية وأنظمة الحواسيب المتقدمة وألعاب الكمبيوتر ووسائل الإعلام والاتصالات المتقدمة والخدمات الطبية والاستشارات والتنشئة والتعليم، وكل النشاطات القائمة على أساس العمل العقلي).

ثانياً: المقوم الثقافي[136]

(1) ثقافة حقوق الإنسان

هناك من يشير إلى أن مسالة حقوق الإنسان والديمقراطية ستكون من أهم المفاتيح التي ستوظفها الدول الكبرى والعظمى للتدخل في الدول الأخرى مطلع القرن الحادي والعشرين، ومثلما تخضع المفاهيم الأخرى للالتباس ستشهد مسالة حقوق الإنسان والديمقراطية هي الأخرى نوعاً من الالتباس المفاهيمي المتعمد[137]،

ويرى البعض أن الثقافة على الرغم من التعمد في (نمذجتها من الولايات المتحدة)، هي التي تحدد صورة الدولة وفاعليتها لدى القوى الدولية الفاعلة الأخرى[138]، ويشير توماس كوهين إلى أن لتغيير البيئة الاجتماعية أو الثقافية له تأثير واضح في طبيعة المنظومة القيمية والمعرفية المعبرة عن ثقافة المجتمع من جهة، وتغيير المنظور على مستوى النخبة من جهة ثانية، ولعل الملاحظة البسيطة لتطور المجتمعات البشرية خير دليل على ذلك[139]، وتقول (كونداليزز رايس) (إن سياستنا تستمد قدرتها على الاستمرارية والنجاح ليس فقط من قوتنا وإنما من قيمنا السامية أيضاً، لهذا نلحظ أن الولايات المتحدة لم تلتزم الحياد امام جميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية)[140]، وقدر تعلق الأمر بالبيئة الاجتماعية الأميركية، وما تحمله من قيم حول ثقافة حقوق الإنسان، نجد في إعلان الاستقلال عام 1776، الذي نص أساساً على أن الناس خلقوا متساويين في مجموع الحقوق[141]، ومن ضمن هذه الحقوق هو حق الحياة وحق الحرية وغيرها[142].

واستناداً لهذا المبدأ، نشأت الولايات المتحدة وعملت طوال مدة عزلتها على تطوير هذا المفهوم، إلى أن وصلت إلى مرحلة العالمية وأصبحت قوة لها وزنها الاستراتيجي العالمي، وأخذت بتصدير أنموذجها عبر سلسلة من السياسات المتبعة تجاه الدول الأخرى للأخذ بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، التي تقوم أساساً على أساس المساواة أمام القانون، ويعد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المبدأ السائد في المجتمع الدولي، أما حق التدخل الإنساني، فهو يضع هذا المجتمع أمام اختبارات جدية، والاختبار يتمثل في

التسائل حول إضفاء الشرعية على التدخل العسكري ضد الدول انتهاكاً لمبدأ سيادة الدول حين تقوم بانتهاك حقوق الإنسان بشكل فاضح ضد مواطنيه، أو عند انهيار الحكومة إلى درجة دخولها في حروب أهلية واضطرابات داخلية[143].

وفي هذا الإطار يمكن القول إن قيام الولايات المتحدة على أساس إعلان حقوق الإنسان المنصوص عليه في الاستقلال، قد أعطى طابعاً خاصاً لهذه المبادئ، وأكسب موضوع حقوق الإنسان صدى في التقاليد الثقافية الأميركية، وقد لاحظ الخبراء، تركيز الخطاب السياسي المعاصر على مبادئ أخلاقية قيمية في السياسة الخارجية (يراها الباحث لأغراض، اقناعية، تسويقية، توظيفية)، مما يجعل سؤالاً ما يطرح نفسه ويتعلق بتحديد ماهية مكانة حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأميركية، ففي القرن الثامن عشر نجد زعماء أمريكان مثل (جورج واشنطن) قد تبنوا بأن سعي الولايات المتحدة وراء مثل هذه القيم التي تؤدي إلى التدخل في مناطق أخرى لغرض حماية هذه القيم، ونلحظ هنا على الرغم من أن السجل الأمريكي غير مشرف فيما يتعلق بإبادة السكان الأصليين وقضايا حقوق الإنسان، ألا أنها استطاعت ان تزيل هذا الصورة من عقول الناس وتقنعهم بالمبادئ القيمة التي تتبناها عبر ما أخذته هذه المبادئ من مكانة خاصة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، بإعلان مبادئ ولسن الأربع عشر التي تضمنت هذه الحقوق وحقوق أخرى، وكذلك دور الولايات المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، والدور الواضح للولايات المتحدة في وضع هذه المبادئ القيمة.

ومن ثم أتت الفرصة لكي تبادر الولايات المتحدة بنفسها بفرض

تطبيق هذه المبادئ عبر مكانتها العالمية لا سيّما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، بإعلان النظام العالمي الجديد الذي يقوم على أساس العولمة وحقوق الإنسان والديمقراطية ولكن بالمفهوم والمعنى الأمريكي، فقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها أن تنشر هذه المبادئ عبر تدخلات أسمتها التدخلات الإنسانية عبر تبنيها لشعارات براقة كتخليص الشعوب من طغيان حكامها وبطشهم الذي يمثل انتهاكا لحقوق الإنسان والديمقراطية، والتدخلات في العراق وكوسوفو وصربيا والصومال وهاييتي وليبيا وروواندا والبوسنة غيرها من الدول، هي أكبر دليل على أن هذه التدخلات ليست سوى أداة تستخدمها الولايات المتحدة، لغرض تطبيق استراتيجيتها وتحقيق مصالحها، ونلاحظ من كل ما سبق أن لثقافة حقوق الإنسان دوراً بارزاً ومكانة متميزة في السياسة الخارجية الأميركية، وذلك لتوظيف هذا المفهوم للتدخلات في شؤون الدول الأخرى عبر هذه المسميات التي تطبق بشكل نسبي وبحسب ما تمليه المصلحة الأميركية.

(2) ثقافة الديمقراطية

برزت هذه الفكرة بشكل واضح للعيان لا سيّما بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الكتلة السوفيتية، بالهيمنة العالمية التي فرضتها الولايات المتحدة على العالم، والفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي وظفته الولايات المتحدة الأميركية عبر جملة من السياسات التي تهدف إلى نشر الديمقراطية والثقافة التعددية والاصلاح السياسي حول العالم، إذ سعت الولايات المتحدة في العقد الأخير من القرن الماضي إلى دمج الدول الأوربية، التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي عن طريق منظومة متكاملة من الإجراءات، التي صدرت من خلالها قيم الديمقراطية

وحقوق الإنسان والتعددية السياسية لهذه الدول وتحطيم الدكتاتوريات، وهذا الشعار قد تبناه ورفعه الرئيس الأمريكي السابق (ترومان) عندما أعلن عن مذهبه[144].

على هذا النحو تمثل الديمقراطية في السياسة الخارجية جزءاً حيوياً مهماً تعمل على فرضه على الشعوب والأخذ بأنموذج الرأسمالية الديمقراطية القائمة على أساس التعددية الاجتماعية وتداول السلطة سلمياً، وكان لثقافة الديمقراطية أثر واضح في سياسة الولايات المتحدة الخارجية عبر جملة من المشاريع التي تبنتها لتغيير وتفكيك دكتاتوريات وأنظمة الشرق الأوسط وتحويلها إلى أنظمة ديمقراطية، وما مشروع الشرق الأوسط الكبير إلا مثالاً واضحاً أعلنته الإدارة الأميركية في مرحلة حكم (جورج وكر بوش)[145]، وما تضمنه من جدول أعمال لغرض الترويج لهذا المفهوم[146]، أبرزها إجراء إصلاحات شاملة على السياسات التي تنتهجها دول الشرق الأوسط وضرورة إعطاء الحريات اللازمة لشعوبها عن طريق حرية تكوين الأحزاب وحرية الرأي وحرية الممارسات السياسية وضرورة انتقال السلطة بطريقة سلمية، وأن غياب الديمقراطية في المنطقة العربية يدفع بالولايات المتحدة إلى ضرورة التدخل لإدخال هذه الدول إلى بوتقة الديمقراطية لامتصاص التطرف الديني والإرهاب الذي ينبثق منها[147].

ويؤكد مشايعي الديمقراطية بأنها لا تعطى من دون ضريبة، وإنما على الدول أن تدفع مقابل ذلك جملة من الإجراءات التي يجب أن تقوم بها لكي تماشي مفهوم الديمقراطية بمعناها الأمريكي الحديث، وهي الإصلاحات وتعديل الدساتير وتضمينها نصوص صريحة تكفل تداول السلطة سلمياً وإعطاء حرية الرأي والأحزاب والمساواة بين في

الحقوق بين البشر وعدم التمييز بين الإفراد والحقوق الأخرى، كحق تقرير المصير وحق الصحافة في التعبير وحق المعارضة، وبالنتيجة كل ذلك يصب في مصلحة الولايات المتحدة ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي يهدف إلى تجزئة وإضعاف المنطقة وفقاً لهذه الآليات[148].

المبحث الثاني

الحرب على الإرهاب
بعد أحداث 11 أيلول / 2001

شكلت أحداث 11 أيلول 2001 صدمة عالمية كبيرة غيرت في مجريات طبيعة التفكير الاستراتيجي العالمي بشكل عام والأمريكي بشكل خاص[149]، وأصبحت الرؤية الأميركية للبيئة الدولية مصحوبة برؤية انتقامية تبحث عن رد الاعتبار بأية طريقة، حتى لو كانت هذا على أسس تدخل ضمن تدمير دول مع شعوبها من اجل التصدي للإرهاب العالمي الذي انتشر بعد أحداث 11 أيلول 2001، وجعلت المعايير التقليدية للحرب العادلة شيئاً من الماضي، رداً على ما تعرضت له من هجمات شكلت رؤية جديدة تنادي بضرورة الر: على مصادر الخطر، وكانت هذه الرؤية اكثر قرباً إلى رؤية المحافظين الجدد التي تعول على استخدام القوة في العلاقات الدولية[150]، فكانت أحداث 11 أيلول تشكل فرصة قوية جداً للمحافظين الجدد لكي يوظفوا هذا الحدث، ويفخموه أو يفصلون ويصنعون عدواً تقوم الولايات المتحدة بمحاربته تحت ذريعة الإرهاب[151]، إذ أضيف بعداً جديداً للعولمة ذات الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسياسية، وهو عولمة الحرب أو عولمة الحرب على الإرهاب الدولي.

وفي بواكير القرن الحالي توجهت الأدبيات الأميركية نحو استعمال مصطلح إمبراطورية بدلاً من مصطلح القوة العظمى، وهذا بمثابة إشارة إلى أن الولايات المتحدة ماضية في مشروعها الإمبراطوري ولن تسمح لأي أحد أن يعرقل طموحها، ويمكن رؤية معالم هذا المشروع حتى قبل أحداث 11 أيلول2001، لا سيّما في ما يتعلق بمشروع القرن الأمريكي وما تمخضت عنه من رؤى وتطلعات تدعو إلى السيادة العالمية للولايات المتحدة الأميركية[152]، إذ تشكل حملة الحرب على الإرهاب جزءاً من سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية لمكافحة الإرهاب وفق رؤية تنطلق من أن الاعتداءات التي تعرضت لها الولايات المتحدة أتتها من أراضٍ شرق أوسطية[153].

فقد ردت الولايات المتحدة في مرحلة إدارة الرئيس السابق (جورج وكر بوش) بجملة من السياسات الجديدة كاستحداث مؤسسات جديدة داخل الولايات تعمل داخل وخارج الولايات المتحدة لجمع المعلومات والتخطيط لعمليات نوعية دقيقة، فضلاً عن غزو أفغانستان والعراق الذي يدخل من ضمن خطة الحرب العالمية على الإرهاب[154]، الأمر الذي أدى لتسليط الضوء على مشكلة من نوع أخر وهي سيطرة التنظيمات الارهابية على مقدرات الدول مما جعلها تقع رهينة لهذه التنظيمات[155].

المطلب الأول

دور المحافظين الجدد في تبني استراتيجية الحرب على الإرهاب

أولاً: الخطاب الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول / 2001

برزت بعد هجمات 11 أيلول/2001 تطورات جوهرية ومهمة في

المقاربة الأميركية للسياسة الخارجية، كان محورها أن الولايات المتحدة الأميركية لم تعد بعيدة عن الاستهداف بهجمات إرهابية، إذ اتضح أن ثمة تهديدات فعلية وخطيرة تهدد الأمن القومي الأمريكي، قد تأتي من تنظيمات إرهابية ومن دول مارقة، وأن ثمة احتمالات جدية بحصول الإرهابيين على أسلحة دمار شامل، وكذلك شعرت واشنطن أن هيبتها كقوة عظمى أحادية قد تراجعت، وأنه لابد لها من أن تستعيد الهيبة لقوتها، والانتقام من الإرهابيين والدول التي ترعاهم، وكذلك العمل مع الدول كلها للقضاء على الإرهاب وإضعاف الدول الداعمة له(156).

وعلى هذا الأساس لعب المحافظون الجدد دوراً بارزاً ومهماً في مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول/ 2001، عن طريق استغلال الرعب الناجم عن هذه الكارثة، لاعتناق نظرة عالمية امبريالية صارخة(206)، وما صاحب هذه المرحلة من إعادة رسم لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، فقد تجلت أهم أفكار المحافظين الجدد في وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2002، التي تنص على محاربة الإرهاب وكل الدول الراعية له(157)، عبر جملة من التكتيكات والأساليب التي تجعل من خطر الإرهاب بعيداً عن الولايات المتحدة وعن مصالحها(158)، وبالتأكيد أيضاً مصالح (إسرائيل)، وعلى هذا الأساس ومن خلال تحليل الخطاب الأمريكي الصادر عن الرئيس (جورج وكر بوش) بعد سبتمبر وحتى سبتمبر، يمكن ملاحظة كيف أن الولايات المتحدة عملت على تثبيت هيمنتها واستعادة هيبتها عبر التسويق لطروحات صراع الحضارات، وجعلها متفوقة فكرياً على بقية الأطروحات(159)، والترويج لفكرة أن أي انسحاب أمريكي من العالم في هذه اللحظات، سوف يؤدي بدوره إلى خلق نوع من الفوضى العالمية(160).

وأيضاً عبر قراءة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة التي توجه بها (جورج وكر بوش) إلى الكونجرس في سبتمبر، يمكن تحديد مجموعة من المدركات والتوجهات الاستراتيجية الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية، التي تبلور في مجموعها الاستراتيجية الأميركية العالمية فيما بعد سبتمبر 2001، ويمكن بيان أهم هذه المدركات والتوجهات التي انطوى عليها الخطاب الأمريكي من خلال إن هجمات سبتمبر، عبر ما تبنته من تكتيكات وأساليب جديدة كآلية من آليات الرد المباشر على الهجمات، إذ كانت هذه الهجمات ذات طبيعة مختلفة وجديدة لم يتعرض لها الشعب الأمريكي على هذا النحو من قبل، وهي بمثابة حرب شنها أعداء الحرية ضد الشعب الأمريكي، وفي هذا الاتجاه حرص الخطاب الرسمي الأمريكي على التمييز بين الإسلام والإرهاب، (يراها الباحث أنها من ناحية دعائية إعلامية أكثر من كونها تحركات حقيقية نابعة من نوايا صادقة)، وذلك بوصفها أن الإرهابيين لا يمثلون الإسلام ويحاولون مصادرة الإسلام على حدٍّ تعبير الرئيس (جورج وكر بوش)، وقد برز هذا التمييز أثر الضجة التي أثارها استخدام الرئيس الأمريكي (بوش)، لمصطلح الحملة الصليبية في وصفه للمعركة القادمة مع الإرهاب من جهة، ولتنامي الاعتداءات على العرب والمسلمين المقيمين في الولايات المتحدة من جهة أخرى[161].

وحين تتطرق وثيقة الأمن القومي إلى الحرب على الإرهاب فأنها تؤكد على إنها ستبدأ مع القاعدة، ولكنها لن تنتهي عندها[162]، كما يؤكد الرئيس (جورج وكر بوش) على أنها ستكون حرباً طويلة الأجل ولن تكون معركة واحدة، وسوف يتم تسخير كافة الوسائل المتاحة لكسب هذه الحرب، ويحذر الدول التي تأوي أو تساند الإرهاب بأنها سوف

تعامل بوصفها عدواً للولايات المتحدة الأميركية، ويطلب من جميع الدول أن تتخذ القرار، إما أن تكون مع الولايات المتحدة أو ضدها فلا خياراً ثالثًا ولا طريقاً ثالثاً سيكون مقبولاً[163] .

فقد ذكر الرئيس (بوش الابن) (إن حربنا على الإرهاب، وإن كانت تبدأ مع القاعدة إلّا أنها لا تنتهي عندها، إنها لن تنتهي حتى يتم الوصول إلى كل جماعة إرهابية في العالم وإيقافها وهزيمتها، ومن الآن فصاعدًا فإن أي دولة تستمر في إيواء أو مساندة الإرهاب، سوف ينظر إليها على أنها نظام معاد للولايات المتحدة الأميركية)[164]. وحرصت الولايات المتحدة على تصوير الحرب ضد الإرهاب بوصفها معركة الحضارة، وهو ما يشير إلى إصباغ الطابع الحضاري على الصراع الذي تخوضه الولايات المتحدة ضد الإرهابيين، الذين يهددون الحضارة الغربية عموماً، كما حرصت على تأكيد انقسام العالم في هذه المرحلة الجديدة، إما مع أمريكا أو ضدها، إنه صراع قوى الخير ضد قوى الشر.

ثانياً: الشخصيات المؤثرة في الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 ايلول 2001 (شخصنة الحروب)

عن طريق توضيح الخطاب الأمريكي الذي يتسم بلهجته الانتقامية الواضحة، نستنتج أن هذا الخطاب تكون من خلال مجموعة من الأفكار والنقاشات، وأوراق العمل والرؤى التي قدمتها مجموعة من رجالات المحافظين الجدد، لصياغة استراتيجية امن قومي متكاملة تنطلق من عبارة (جورج وكر بوش)، التي تقول (هذا وقت الدفاع عن النفس، لن نبقى نعتمد على استراتيجية ردة الفعل وإنما سنقوم بالهجوم نحن هذه المرة)، وفي ظل هذه المواجهة جرت عسكره شبه كاملة لمفاهيم الأمن

القومي، وسادت رؤية بأن الولايات المتحدة ستكون هي رأس الحربة لمواجهة الإرهاب(165).

لذا اتفق أغلب المحافظون الجدد على أنه يجب صياغة وثيقة الأمن القومي للعام 2002، على هذا النحو، وقد تم ذلك من نخبة من المحافظين الجدد، وأهمهم هو نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق أو ما يسمى بـ(مهندس الحرب على الإرهاب) (بول وولفيتز)، الذي استمد أفكاره أساساً من فكر (ويليام كرستول وروبرت كيجان) حول الهيمنة العالمية الخيرة التي تدعو إلى انتهاج سياسة خارجية أكثر عدائية تجاه الدول المارقة والدول الراعية للإرهاب وشن الحرب عليها(166)، وأن هذه الحرب قد تكون طويلة فيما نحن في بداياتها المبكرة(167)، وقد أضاف (جورج وكر بوش) سمة أخرى الحرب على الإرهاب، إذ قال في خطاباته العامة وهذا مثبت أيضاً في وثيقة الأمن القومي للعام 2002 أعقاب هجوم 11 أيلول (نحن نحارب في جبهات مختلفة عسكرية واقتصادية وسياسية وفكرية، ونحن واثقون بأننا سننتصر في كل جبهة)(168)، وهنا يشير فضلاً عن الجوانب التقليدية الأخرى في الحرب، جانباً فكرياً جديداً في هذه الحرب وتضمينه لأهم مبادئ المحافظين الجدد في صياغة وثيقة الأمن القومي لعام 2002، فقد نصت الورقة الرئيسة لاستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة للعام 2002، على أن أحد أهم أدوات أمريكا في نشر مبادئها في الشرق الأوسط هو (شن حرب أفكار) مع اللجوء للخيار العسكري عند الحاجة إليه.

ومن جانب أخر نلحظ أن من بين أهم المحافظين الجدد المروجين لفكرة الحرب على الإرهاب (ديك تشيني نائب الرئيس

الأمريكي آنذاك)، والذي دعا إلى غزو أفغانستان والعراق وتجفيف منابع الإرهاب ومعاقبة الداعمين للإرهاب، وفرض عقوبات صارمة على كل دول محور الشر (سوريا وإيران وكوريا الشمالية)، وجميع الدول التي تحتضن الإرهاب وتسمح له بالتنظيم والعمل[169]، وينبغي على أوربا والناتو أن تختار أما الوقوف مع أوربا أو مع الإرهابيين ولا مجال للتهاون، ويوضح (دونالد رامسفيلد) وزير الدفاع السابق في عهد (جورج وكر بوش) رؤيته المتضمنة (حرب الأفكار)، وذلك عندما في صحيفة الواشنطن بوست ـ 2006) (نحن نخوض حرب أفكار، مثلما نخوض حرباً عسكرية، ونؤمن إيماناً قوياً بأن أفكارنا لا مثيل لها)، ويعد (رامسفيلد) أيضاً احد أصحاب فكرة غزو أفغانستان قبل العراق، إذ ذكر في أحدى اجتماعاته مع الرئيس الأمريكي جورج وكر بوش(هل هذا هو الوقت المناسب للهجوم على العراق؟، إذا ما كنا نريد أن نستأصل الإرهاب، فمن المناسب أن تكون الحرب على أفغانستان وعلى القاعدة(اولاً)، لأن الخطر القادم من غير الدول (تنظيم القاعدة) يعد أكبر وأعمق من الخطر الذي يأتينا من الدول (العراق)[170].

وليس بعيداً عن دائرة المحافظين الجدد، إن (كونداليزا رايس وزيرة الخارجية السابقة) تعد هي الأخرى احد أهم دعائم المحافظون الجدد، ومن الذي روجوا وأصروا على شن الحرب على الإرهاب في جميع مناطق العالم ومن ضمنها أفغانستان والعراق، وكانت دائماً تؤدي دور الوسيط وتقريب وجهات في مجلس الحرب[171]، وعللت ذلك بقولها (إن الولايات المتحدة أمام خطر كبير يجب تحجيمه وإنهاء وجوده، والمهمة الآن أصعب بكثير من ما كنا عليه في مرحلة الحرب الباردة، لأن عدونا كان أمام أعيننا، أما الآن فالعدو يعيش بيننا، ولا نعرفه)،

ونسب إليها الفضل في زيادة البعد الفكري على سمة الحرب على الإرهاب، ومشددة على أهمية الفكر والعقل والابتكار.

المطلب الثاني

عقيدة جورج وكر بوش والحرب على الإرهاب

أطلق الرئيس السابق (جورج وكر بوش) في الخطاب الذي ألقاه في (ويست بوينت)، الخطوط العريضة للاستراتيجية المستقبلية التي ستعتمدها أميركا لدرء خطر الإرهاب عنها، فقد أعلن أن المفاهيم القديمة التي قامت على الردع والاحتواء، لم تعد تجدي نفعاً لوحدها[172]، ولم تعد بإمكانها الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي، وقال أعداء الأمس أصبحوا أصدقاء اليوم، والصورة الجيو استراتيجية قد تبدلت جذرياً، وأن المعاهدات التي كانت ترعى النظام العالمي السابق لم تعد قائمة، حتى إنها لم تعد صالحة للوقت الحالي، باختصار يمكن عد خطاب (ويست بوينت) وما تبعه من تصريحات وكأنها العملية التأسيسية لعقيدة (جورج وكر بوش)، إذ أطلق عقيدته المتعلّقة بالحرب الكبرى على الإرهاب، والتي تقوم على شعار (من ليس معنا فهو ضدنا سوف تضرب أميركا كل من يؤوي أو يدرب أو يمول الإرهاب كائناً من كان)[173].

إذ قال (بوش) في خطاب آخر له في يناير 2002، وهو يشرح تفاصيل عقيدته التي تبنها وسوف يطبقها في سياسة الولايات المتحدة الخارجية (لن انتظر على الأحداث فيما يداهمنا الخطر، ولن أقف متفرجاً فيما تقترب منا التهلكة أكثر فأكثر، إن حربنا على الإرهاب قد بدأت فعلاً، ولكنها ما تزال في بداياتها، إن هذه الحملة قد لا تنتهي في زمننا، ولكنها يجب أن تشن في زمننا)[174]، وقد ساهمت أحداث

11ايلول 2001 أيضاً، في التأثير وبشكل واضح على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2002، التي تنطلق من فكرة الحرب الوقائية الدفاعية تجاه الدول المارقة والدول الإسلامية المتطرفة الراعية للإرهاب[175]، وبذلك يلحظ أن فكرة الحرب في (عقيدة بوش) تقوم على أساس ديني بحت، إذ إن تصوراته تجاه هذه الحرب كانت منطلقة من إنها حرب قوى الخير والطرف الساعي للسلام مع قوى الشر[176]، التي تحاول أن تدمر العالم.

وأوضح بوش أكثر من مرة أن الرب قد اختاره لكي يقود هذه الأمة، كما اختار الرب النبي موسى عليه (السلام) لكي يقود بني (إسرائيل)[177]، وأن يد الله هي التي تهدي الرئيس (بوش)[178]، وبات تغيير النظم غير الموالية للولايات المتحدة الأميركية، العقيدة الأساسية التي يحاول (جورج وكر بوش) أن يطبقها من خلال عسكرته للسياسة الخارجية، عبر تطوير الولايات المتحدة الأميركية قدراتها على شن هجمات بأسلوب وقائي[179]، على أية دولة تشكل خطر على أمن الولايات المتحدة، وإن العالم بأسره يعد ساحة قتال بالنسبة للولايات المتحدة[180]، كما تؤكد عقيدة (بوش) أن هناك ثلاثة أشكال من التهديد على الولايات المتحدة، أولها الإرهاب المنظم بوسائل عالمية، والدول الضعيفة التي يتخذها الإرهاب قواعد وموانئ، والإرهاب من غير الدول المتخطي للحدود القومية.

وقد أنتجت عقيدة (جورج وكر بوش) مفاهيماً لم تكن مألوفة في مرحلة ما قبل أحداث 11 أيلول 2001، إذ يقول (جورج وكر بوش) (إن الإرهاب العالمي منتشر في كل مكان، لهذا يجب علينا إن نذهب إلى المعركة بأنفسنا، ولا نجلس ننتظرها لكي تأتي إلينا)[181]، وهذا ما

ترجم إلى ما يسمى بالضربات الاستباقية والوقائية عبر التوظيف السياسي لها وشرعنتها، بدافع الدفاع عن النفس ونتيجة لهذه الديناميكية التي أصابت الفكر الاستراتيجي الأمريكي، أصبح لدينا مفاهيم جديدة، ومن أهمها التصنيفات التي أطلقتها الولايات المتحدة الأميركية كالدول المارقة ومحور الشر[182]، ومنابع الإرهاب والعدو المحتمل وغيرها الكثير من المفاهيم، التي تصب في مصلحة التدخلات العسكرية على أساس الضربات الوقائية والاستباقية[183]، وقد قال (جورج وكر بوش) في إحدى خطاباته عام 2002 إنه (يتوجب علينا القضاء على الإرهاب الدولي قضاء مبرماً، وحتى نفعل ذلك، فإننا لا نحتاج إلى الإجهاز على الإرهابيين وشبكاتهم فحسب، بل على من يحميهم أيضاً)، وكذلك أكد الرئيس جورج وكر بوش بشكل متكرر بأنه (إذا تلكأت الولايات المتحدة في ضرب أولئك الذين يشكلون تهديداً، فإن العواقب قد تكون وخيمة، علينا أن ندمر معاقل الإرهاب ونقضي على مموليه، وكل من يرعاه عبر حرب عسكرية كبيرة)[184].

المطلب الثالث
الوقائية والاستباقية في الاستراتيجية الأميركية بعد أحداث 11 ايلول 2001 في تطبيقاتها الشاملة

إن كل من مصطلحات الوقائية والاستباقية والاجهاضية، ربما قد تعطي للوهلة الأولى دلالة عسكرية أكثر من كونها شاملة، بسبب تداولها للمرة الأولى في الاستراتيجية العسكرية، ولكن التطور الكبير الذي حدث في مفهوم الاستراتيجية، يشير إلى أن الأعمال الوقائية لم تقتصر على الجانب العسكري، بل تعدت ذلك لتشمل الإعمال الوقائية على المستوى الشامل، إذ أصبح هذا المفهوم يوظف في المجال

السياسي والدبلوماسي والاقتصادي، فضلاً عن المجال العسكري، لكن أحداث 11 أيلول وما خلفته من أخطار كبيرة وتداعيات، أدت إلى تصوير هذا المفهوم على أنه ذو استخدامات عسكرية بحتة.

إلا أن هذا المصطلح بعد تطور مفهوم الاستراتيجية، لم يعد مصطلحاً عسكريا بقدر ما أصبح مصطلحاً استراتيجياً شاملاً، إذ وجدت الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول 2001، إن الخطر عليها في مصدره وطبيعته قد تغير عن المخاطر السابقة التي تعرضت لها الولايات المتحدة، وقد ورد في وثيقة الأمن القومي (للعام 2002)، ما يدل على تبني الولايات المتحدة لمبدأ الفعل الوقائي، إذ تقول الوثيقة (إن على الولايات المتحدة أن تحتفظ وتظل محتفظة بقدرتها، على إحباط كل مبادرة يقوم بها أو يفكر في القيام بها، أي عدد من أعدائنا للنيل من قوتنا، سواء أكان هذا العدو دولة أم غيرها كالشبكات الإرهابية، وأن ننتزع منه القدرة على فرض إرادته علينا، أو على حلفائنا أو أصدقائنا في العالم، بل ستبقى قوتنا القوة الكبرى التي تروع جميع خصومنا وتشل قدراتهم، سواء أكانوا خصوماً بالفعل أم خصوماً محتملين، أم من أولئك الذين يسعون إلى التسابق إلى التسلح، ليصبحوا معادلين لنا أو أقوى من قوة الولايات المتحدة)[185]، فالإرهاب والجماعات والدول التي تؤويه وأسلحة الدمار الشامل المنتشرة بالعالم، أصبحت هي الخطر، لذا أسلوب تفادي هذا الخطر يجب أن يتغير هو الآخر، من أجل تفادي حدوث كارثة مثلما حدثت في 11 أيلول 2001.

فوجدت الولايات المتحدة في الحرب أو الضربة الوقائية والاستباقية، هي الوسيلة الأمثل للقضاء على أعدائها، وكان وزير الدفاع

الأمريكي السابق (دونالد راميسفلد)، أكثر وضوحاً في انتهاج الولايات المتحدة لهذا الأسلوب، إذ قال (إن الدفاع عن الولايات المتحدة يتطلب الوقاية والدفاع الذاتي أحياناً، والمبادرة في العمليات، وقد يتطلب الدفاع ضد الإرهاب وغيره من المخاطر البارزة في القرن الحادي والعشرين، ونقل الحرب إلى أرض الأعداء، ففي بعض الأحيان يكون الهجوم أفضل أشكال الدفاع)، ففي الحادي عشر من سبتمبر 2001، حدث تحول آخر بعد دخول الإرهاب كبعد ثالث، لا يقل أهمية في المعادلة الاستراتيجية التقليدية والنووية، فتبنى مفكرو الاستراتيجية الأميركية مبدأ الضربات الوقائية والاستباقية لمكافحة الإرهاب العالمي، قبل أن يشكل هذا الإرهاب آفة لا يمكن علاجها، إذا ما ترك من دون عقاب[186].

فقد واجهت إدارة الرئيس (جورج وكر بوش) تحدياً مماثلاً لما واجهه المخططون الاستراتيجيون مطلع العصر النووي، وتمثلت هذه المواجهة في صياغة نوعية جديدة من الاستراتيجية لمواجهة الإرهاب العالمي، الذي لا يمكن مواجهته بصورة مباشرة، فكانت استراتيجية الأمن القومي لعام 2002، القائمة على مفهوم الضربة الاستباقية، أو ما يطلق عليه (عقيدة بوش) هي السياسة الدفاعية، التي جرت صياغتها في البداية للتعامل مع هذه البيئة الجديدة ثلاثية الأبعاد[187].

ويذكر (وليام ج. بيري) وزير الدفاع الأمريكي السابق في عهد (كلنتون) في كتابه الموسوم (الدفاع الوقائي)، أنه يمكن ترتيب المخاطر التي تهدد الأمن الأمريكي (بحسب الفكر الاستراتيجي) إلى: النوع (أ) التي تشمل المخاطر التي تهدد وجود الولايات المتحدة الأميركية، كالتهديد الذي مثله الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة، والنوع (ب)

التي تشمل المخاطر التي تشكل تهديداً للمصالح الأميركية، لكنها لا تمثل تهديداً للوجود الأمريكي أو طريقة الحياة الأميركية، كالأزمات المتكررة في الخليج العربي وشبه الجزيرة الكورية، التي تمثل أساس التخطيط والميزانية لدى البنتاغون، والنوع (ج) وهي الأحداث المهمة التي تؤثر في أمن الولايات المتحدة بشكل غير مباشر، كما إنها لا تهدد المصالح الأميركية تهديداً مباشراً [188].

أولاً: الفعل الوقائي الأمريكي على المستوى العسكري (أفغانستان أنموذجاً)

تبنت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة بعد أحداث 11 أيلول 2001، ترتكز في استخدام القوة العسكرية تحت مسمى الضربة الوقائية، (وهو تكتيك يمثل الدفاع بصيغ الهجوم)، في مواجهة تحديات الإرهاب في مطلع القرن الجديد[189]، وأعلنت الحملة الأميركية ضد الإرهاب في الانتقال إلى مرحلة جديدة طبقاً للاستراتيجية الشاملة، التي أشار إليها الرئيس السابق (جورج وكر بوش) أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الكونجرس والشيوخ الأمريكي يوم 20 سبتمبر 2001، بعد تسعة أيام من الهجمة الإرهابية المدمرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة، إذْ ترتكز هذه الاستراتيجية على محورين رئيسين هما الاستمرارية والشمول[190]، فقد أصر كل من (رمسفيلد وديك تشيني وكونداليزا رايس)، على ضرورة أن تكون الحرب ضد الإرهاب هجومية بصيغ دفاعية وقائية، تبدأ من أفغانستان للوقاية من أي هجوم جديد ممكن أن يشنه (بن لادن)، أو تنظيم القاعدة على الأمن القومي للولايات المتحدة ومصلحها حول العالم.

فقد باشرت الولايات المتحدة أول عملياتها العسكرية ضد الإرهاب من أفغانستان في السابع من أكتوبر 2001، وكانت هناك بعض الصعوبات التي تركزت في الطبيعة الجغرافية لأفغانستان، وبهدف الوصول إلى خيار مناسب لسيناريوهات الحملة العسكرية، طرحت القيادة السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة على بساط البحث عدداً من الخيارات، الأول: الاكتفاء بالحملة الجوية وتوجيه ضربة كاسحة من صواريخ الكروز والمقذوفات الموجهة الدقيقة بالطائرات القاذفة مثل B52 و B2، وميزة هذا الخيار أنه يجنب الولايات المتحدة التعرض لخسائر بشرية، لكنه لا يحقق هدف الوصول إلى (بن لادن)، إلّا إذا قام طالبان بتسليمه تحت وقع الضرب الجوي.

والثاني: غزو أفغانستان واحتلالها بالكامل باستخدام القوات البرية والجوية معاً، وكان واضحاً أن هذا الخيار يحتاج إلى أعداد كبيرة من الجنود وإقامة قاعدة أمريكية داخل الحدود الأفغانية والتخطيط للدفاع عنها، والثالث: الاعتماد بشكل رئيسي على قوات الجبهة الموحدة لتحالف الشمال عدوة طالبان الأساسية، وعلى هذا الأساس تم اعتماد الخيار (الثاني) خيار (الضربة الوقائية) على أفغانستان، بأهداف ودوافع معلنة وغير معلنة منها الحرب على الإرهاب، ومنها للعب دور استراتيجي أوسع في أسيا الوسطى، وكذلك لكي يكون للولايات المتحدة موطئ قدم في الإقليم الأوراسي، والتقرب من الصين وروسيا وكذلك إيران، هذا الأمر الذي أدى بالنهاية إلى إعلان الحرب على أفغانستان، وكذلك إعلانها دولة داعمة للإرهاب، ومن هذا المنطلق قامت الولايات المتحدة بعمليتها بدافع حماية الأمن

القومي الأمريكي من خطر الإرهاب لا سيّما بعد أحداث 11/أيلول 2001[191].

ثانياً: الفعل الوقائي الأمريكي على المستوى الدبلوماسي[192]

دائماً ما كانت الدبلوماسية الأميركية هي السلاح الأول الذي تستخدمه مع حلفائها وأعدائها، إذ تمتلك الولايات المتحدة إمكانيات هائلة على كافة المستويات، تكمن في قدرتها على فرض شروطها واملائاتها على أغلب الدول، عبر دبلوماسيتها بصورتها الاعتيادية أو بصورتها الوقائية[193]، وبفضل ما توفره إمكانياتها الاستراتيجية الأخرى من هامش حركة وثقة كبيرة، فيما يتعلق باتخاذ القرارات الحاسمة كالحرب والحصار العقوبات الأخرى، سواء أكانت مباشرة من الولايات المتحدة أو عبر مجلس الأمن، وما يستصدره من قرارات أممية (بهندسة وتوظيف أمريكي)، وعلى الرغم من أن الدبلوماسية الوقائية، ليست فعالة ولا تأتي ثمارها دائماً، لأنها لا تقدم حلول جذرية، إلّا أنها ضرورة ملحة يجب الأخذ بها كخطوة أولى في علاج أية قضية من المحتمل أن تتطور إلى صراع، يؤدي إلى إضرار بالمصالح الأميركية، وقدر تعلق الأمر بالدبلوماسية الوقائية الأميركية التي تمارسها في العالم اجمع لا سيّما بعد أحداث 11 أيلول، وما تتطلبه هذه المرحلة من تحركات لتحشيد دول العالم للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في مواجهتها الشاملة ضد الإرهاب العالمي، وهذا ما حدث فعلاً، فنلاحظ أنها تفرض نفوذها (دبلوماسياً بصورة مباشرة وغير مباشرة).

وفيما يتعلق بالدبلوماسية الأميركية الوقائية المباشرة، التي تعني قيام الرئيس أو وزير الخارجية أو أي مبعوث بزيارة دول معينة أو بدعوة

لزيارة الولايات المتحدة، لإجراء مباحثات أو الدعوة لمؤتمر إقليمي أو دولي لبحث أمر معين، كضرورة إبقاء أو تصعيد أو إنهاء أمر معين عبر سلسلة من الاجتماعات، التي تعقد مع مجموعة من القادة والمعنيين في أمر ما[194]، أو عبر شراكات الولايات المتحدة الأميركية مع حلفائها في العالم، وتفعيل دورها في القضايا الإقليمية، عن طريق أيضاً ما تدعو إليه الولايات المتحدة أيضاً من فتح وإنشاء منظمات لحقوق الإنسان، والتوعية الديمقراطية والتنشئة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الداعية للسلام.

وبدت الدبلوماسية الوقائية الأميركية بعد 11 أيلول 2001، على أوضح صورها في منطقة الشرق الأوسط ولما تمثله هذه المنطقة من بؤرة كبيرة للازمات الحادة والمزمنة وطبيعة المخاطر الكبيرة [195]، مما يؤدي إلى ضرورة نشاط ومضاعفة الفعل الدبلوماسي الوقائي الأمريكي[196]، وذلك لما تتطلبه هذه المنطقة من حذر وتركيز وتفكير عميق بالتعامل مع القضايا التي تتطور بصورة سريعة جداً[197].

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية غير المباشرة، فتمارسها الولايات المتحدة الأميركية عبر وكلائها الإقليميين، والذين يقومون بأعمال بالإنابة عن الولايات المتحدة، كتركيا وقطر والسعودية والأردن ومصر، وخير مثال على ذلك ما قامت به مصر والأردن في إدارة الصراع في المنطقة، وتقريب وجهات النظر ومفاوضات ومباحثات مع الأطراف الأخرى، لتهيئة الأجواء بين الأطراف المتنازعة[198]، كما حدث عندما قامت مصر بدور كبير بين حركة فتح وحماس من جهة وبين (إسرائيل) من جهة أخرى، لخلق بيئة لوقف الاعتداءات من الطرفين والاستحكام للغة الحوار والمفاوضات تحت الرعاية الأميركية، وأيضا ما تمارسه قطر

الآن من دور إقليمي في المنطقة العربية (بضوء أخضر من قبل الولايات المتحدة الأميركية)[199].

فيرى البعض أن الدور القطري حاضراً وبقوة، سواءً أكان في أزمة السودان ومشكلة دارفور ومشكلة دولة (جنوب السودان التي استقلت في عام 2011)، والمحاولات لتهدئة الأجواء وحلحلة الأمور بإرضاء جميع الأطراف عبر المبادرات التي قدمتها، أو ما يحدث في سوريا من تصعيد بين المجلس الانتقالي السوري والنظام السوري الحالي، فنلاحظ أن قطر تؤدي دوراً دبلوماسياً وقائياً مرسوماً ولكنه بالإنابة، والغرض منه توجيه هذه القضية نحو مسار ترغب به الولايات المتحدة، وهو الإبقاء على أكبر قدر ممكن من الأمن (لإسرائيل) والحفاظ على المنطقة المحيطة (بإسرائيل)، ذات بعد أمني مستقر (إلى جانب الدبلوماسية الأميركية المباشرة في هذا الموضوع، عبر مجلس الأمن والاتحاد الأوربي والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على النظام السوري)[200].

المطلب الرابع
الفوضى الخلاقة كتطور للوقائية والاستباقية في الاستراتيجية الشاملة

تتميز الاستراتيجية الأميركية بأنها ذات خصائص متعددة، كبعد مداها وشمولها واستمراريتها وتقسيمها إلى مراحل متعددة، بحسب ما تمليه بيئتها الاستراتيجية، فاستراتيجية الولايات المتحدة بعد أحداث 11 ايلول 2001، انبثقت من عقيدة الحرب على الإرهاب، وتم

تقسيمها إلى مراحل تسمى في علم الاستراتيجية بالتكتيك (أي تحقيق الهدف الجزئي المرحلي الذي يصب في مصلحة تحقيق الهدف الشامل)، فبعد ما تبنت الإدارة الأميركية مبدأ الضربات الوقائية والاستباقية في مستهل حربها على الإرهاب (كتكتيك جزئي)، أجريت مراجعة (مرحلية) على هذا التكتيك، فأنتج العقل الأمريكي نتيجة لهذه المراجعة تكتيكاً (مرحلياً) آخر، بوصفه تطوراً لمبدأي الاستباقية والوقائية، وهو تكتيك (الفوضى الخلاقة)، إذ إن الادعاء الأميركي بالحق في الهجوم الوقائي واستباق الخطر يولد البلبلة والفوضى في العلاقات الدولية، لكن إدارة (جورج وكر بوش) الثانية (ولايته الثانية) حاولت تصحيح الأخطاء والسلبيات الناجمة عن ممارساتها السابقة، التي تضمنت الإفراط الكبير في الإنفاق العسكري وعسكرة العالم ومواجهة التهديدات مباشرة عبر القوة العسكرية، وترك كافة طرائق التعامل الأخرى مع الإرهاب، و(ولاية بوش الثانية) حاولت فهم طبيعة الأخطاء وتصحيحها عبر تجميد العمليات العسكرية (ولو بشكل جزئياً)، عبر تفعيل التناقضات بين الدول أو داخل دولة معينة، كتفعيل الفوارق الطبقية والدينية والصراعات المذهبية والعرقية والقومية[(201)].

وكان هذا التغيير في استراتيجية الأمن القومي التي صدرت عام 2006، بمثابة المراجعة التي اعادت التوازن لجميع المقومات الاستراتيجية الأميركية[(202)]، أي إن الولايات المتحدة تحولت من الفعل القائم على التفرد العسكري، الذي بني أساساً على الأفعال الوقائية والاستباقية العسكرية، إلى استراتيجية شاملة تقوم على تبني جميع الحلول من بينها العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[(203)]، وهذا عن طريق تجدد الدعوة لضرورة الإصلاح

الديمقراطي، والتأكيد على أن الديمقراطية والأخذ بها، هي بمثابة الحل السلمي لمكافحة الإرهاب، لأن الديمقراطية سوف توصل الأطراف المؤمنة بالعمل السلمي، التي تعي تماماً أن الإرهاب هو أكبر خطر يهدد وحدة واستقلال الدول.

ومن هنا غدت أولوية إدارة (جورج وكر بوش) الثانية إلى كسر حال الجمود، وتسريع الدمقرطة على سبيل المثال في الشرق الأوسط وتحديدا (العالم العربي)، عبر اعتماد مخططات لزرع الفوضى وإيجاد حالة من اللاإستقرار، تزعزع به ركود الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة العربية بشعارات التغيير والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات، إذ إن هز الجمود (الستاتيكو) وكسر حلقة النظام القديم سيشجعان على قيام نظام آخر جديد تلقائياً، إذ إنها عقلية السوق الحرة المطبقة على الجغرافية السياسية، بمعنى أن إزالة القيود أمام الاقتصاد تسمح مباشرة وبشكل آلي بتنظيم السوق وتأمين المصالح الخاصة والجماعية، إذ يعتقد أصحاب تبني هذه الأفكار من منظري استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام 2006، بأن خلق حالة من الفوضى واللاإستقرار سوف يؤدي حتماً إلى بناء نظام سياسي جديد يوفر الأمن والازدهار والحرية، أي العلاج بالصدمة (صدمة الفوضى التي سوف تؤدي إلى خلق الاستقرار)[204]، وهذا الشمول يعد بمثابة إعادة التوازنات لجميع المكونات البنيوية للاستراتيجية الأميركية الشاملة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، فالغاية التي تحتل المرتبة الأولى في الأهداف الاستراتيجية الأميركية هي الحفاظ على التفوق الأميركي، ولذلك هي تسعى بأي ثمن ووسيلة إلى توفير الاستقرار والازدهار والأمن للمجتمع الأميركي أولاً ومن ثم للحلفاء، وإغراق الآخرين

بالفوضى والتخلف والحروب الأهلية، وعلى وفق هذا سوغت الولايات المتحدة لنفسها عدم التقيد بآليات الأمم المتحدة، حتى يكون تدخلها الإستباقي مباحاً وأكثر ردعاً وسرعة وتطابقاً مع مصالحها القومية[205]، فحرب العراق في جانبها وبعدها التطبيقي مهدت لخلق نوع من الفوضى العارمة على هذا البلد، وهذه الفوضى بدورها كانت بمثابة الخطوة الأولى لزعزعة الاستقرار في المنطقة العربية، للتحول في هذه المنطقة من حالة الجمود الاستاتيكي إلى حالة من الفوضى، التي تؤدي إلى الاستقرار[206]، وأن التواجد الأمريكي في المنطقة ليس بجديد، بل هو يعود للعام 1991 وهو أساساً لإدارة الصراع عن قرب عبر الفواعل الإقليميين، وعبر نفوذها الاقتصادي والعسكري الملموس على أرض الواقع[207].

إذ مهدت الحرب الوقائية التي شنتها الإدارة الأميركية، في خلق نوع من أنواع الفوضى المنظمة والمسيطر عليها، وفق آليات الحرب الطائفية والعرقية وتشجيع الانقسامات والفتن والنزاعات الداخلية، فقد كان من النتائج الاجتماعية للحرب على العراق، هو أن الولايات المتحدة الأميركية جعلت الطائفية هي محور الضغط والسيطرة على العراق والمنطقة عموماً، وهو ما حصل فعلاً بعدما أكملت الولايات المتحدة الأميركية حربها الوقائية على العراق واحتلاله، وما نتج عن هذه الحرب من تبعات فوضوية أدت إلى مرحلة من الدمار والقتل والتشريد والتهجير العرقي والطائفي، وهنا نلحظ كيف أن الحرب الوقائية مهدت أساساً لتبني الفوضى الخلاقة في العراق، عبر ما وفرته من بيئة ملائمة واحتقان طائفي وقومي وعرقي وديني، الأمر الذي جعل توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في العراق متحققاً.

المطلب الخامس
عقيدة اوباما ودورها في تطور استراتيجية الحرب على الإرهاب

طرح (باراك أوباما) الذي كان حينها مرشحاً عن الحزب الديمقراطي شعار التغيير، ودعا إلى إحداث تحول حقيقي في سياسات واشنطن، وتعهد بتحسين العلاقات مع العالم الإسلامي وإغلاق معتقل غوانتانامو وسحب القوات الأميركية من العراق[208]، ولم يعد مصطلح الحرب على الإرهاب متداولاً على الإطلاق لا بالنسبة إلى الرئيس نفسه، ولا إدارته بشكل عام، وعندما سئلت وزيرة الخارجية (هيلاري كلنتون) عن إسقاط مصطلح (الحرب على الإرهاب)، قالت إن (إدارة أوباما توقفت عن استخدام هذه العبارة)[209]، وأوضح (اوباما) جملة من السياسات التي سينتهجها في طريقة تعامله مع الأزمات العالمية، كالإرهاب والفقر وانتشار الأسلحة النووية والإنفاق العسكري الكبير والبيئة والأسرة والبطالة والاحتباس الحراري، ويمكن توضيحها بالآتي:

أولاً: شعار التغيير[210]

إن الشعار الذي اطلقه (اوباما) في حملته الانتخابية هو التغيير، لكن هذا الشعار ما لبث أن أصبح جزءاً من عقيدته التي أعلنت في استراتيجية الأمن القومي لعام 2010[211]، التي تضمنت جملة من السياسات التي تتعلق بوضع الولايات المتحدة الأميركية المتدهور عالمياً[212]، وقصد به جملة من الأمور والسياسات سواءً على مستوى السياسة الخارجية الأميركية تجاه العالم، كتقليص حجم القوات الأميركية المنتشرة في العالم وتقليل النفقات العسكرية وأمور أخرى،

يرى البعض (أنها تشمل التغيير الذي حدث في المنطقة العربية)، أو التغيير الذي يشمل الداخل الأمريكي من إصلاحات اقتصادية ومالية، وإصلاح نظام التعليم والنظام الضريبي والصحة والتأمين الاجتماعي[213].

وقد ركز (اوباما) في الأشهر الأولى من توليه منصب الرئاسة، كجزء من عقيدته الذي توعد بتنفيذها على جملة من الأمور أهمها الأزمة الاقتصادية، والانسحاب من العراق وتقليص الأنفاق العسكري، فقد وضح (اوباما) خطته منذ وصوله إلى البيت الأبيض ورسم فيها المعالم الأساسية لطريقة تعامل الإدارة الأميركية داخلياً وخارجياً، وأصبح الحديث عن أمور ـ علناً ـ غابت لثلاثة عقود في الأقل، مثل دور الدولة في مواجهة الركود وضبط انفلات السوق وتدخل الدولة لحل الأزمة الاقتصادية، مع أفول دور مراكز البحث اليمينية (كمركز مشروع القرن الأمريكي) و(مركز كاتو) لصالح مراكز ليبرالية مثل مركز (التقدم الأمريكي) المنتظر أن يزيد دوره في بلورة خيارات إدارة (أوباما) الاقتصادية والاجتماعية[214]، مع تميز الخطاب الاعتذاري (بصورة غير مباشرة) الذي انتهجه (اوباما) تجاه العالم ليحاول تلطيف الأجواء، لأنه أصبح ينظر إلى الولايات المتحدة على انها سفاح القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي جعل من صورة الولايات المتحدة أكثر قبولاً لا سيّما بعد أن توعد بسحب قواته من العراق وتعزيز القوات الأميركية في أفغانستان، إذ كان يرى أن الحرب على العراق خطأً كبيراً، ورأى أن الحرب في أفغانستان هي حربٌ عادلة[215].

وبهذا فإن (اوباما) وعبر انتهاجه لسياسة جديدة تجاه العالم أسقطت الكثير من المفاهيم، التي كان يستعملها ويروج لها سلفه

(بوش)، إذ إن فكرة الديمقراطية ونشرها لم تعد من أولوياته، لا في حملته الانتخابية ولا في المرحلة التي تشكلت فيها عقيدته بعد صدور وثيقة الأمن القومي2010، وليس هذا فحسب وإنما قال حرفياً في إحدى خطاباته (إن الشعوب أدرى بما يناسبها، دعوا المسلمين لحالهم، الديمقراطية لا تناسبهم وعلينا احترام ذلك)[216]، فأن التغيير الفكري الإيديولوجي للتعامل مع الأحداث اختلف عن مرحلة حكم الرئيس (بوش)، ففي مرحلة حكم (بوش) جرت عملية تطويع واقع البيئة الدولية والتهويل من خطر الإرهاب، لكي يتلائم مع اليوتيوبيا الإيديولوجية التي جاء بها (بوش) في مواجهة الحرب على الارهاب، على العكس من الرئيس (اوباما) الذي جعل الحقائق والواقع هو الأساس في التعامل مع جميع القضايا، وأكد (رؤية العالم كما هو لا كما نسعى إلى جعله).

ثانياً: توظيف المنظمات الدولية والشراكة الجماعية تحت القيادة الأميركية

يرى (تشارلز كوبشان) أن (اوباما) عبر ومنذ أيامه الأولى لتوليه الرئاسة في الولايات المتحدة، أنه عازم على احترام كل المواثيق والقوانين الدولية بما يضمن للجميع حقوقهم، إذ انطلق (اوباما) من فكرة أن المنظمات الدولية والقانون الدولي، هما اللذان سيعيدان التوازن للنظام الدولي الذي أصبح أكثر تطرفاً في ظل ولايتي الرئيس السابق (جورج وكر بوش)، إذ أن (اوباما) يسعى إلى بناء تحالفات للتصدي لمراقبة التسلح والتغييرات المناخية والإرهاب والتنمية، وغير ذلك من التحديات، وأنه يسعى إلى أعادة استثمار وتفعيل دور

المؤسسات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن، وحلف شمال الاطلسي ومجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوربي، وباقي المنظمات الأخرى، التي من الممكن أن تحقق نوعاً من الشراكة الداعمة للاستقرار، التي تعزز من ضمان تطبيق قواعد القانون الدولي [217].

ويقول (علاء بيومي) أن (أوباما) يهدف إلى تقوية التحالفات عن طريق المؤسسات الدولية، ودعوة دول العالم المختلفة إلى تحمل مسؤولياتها تجاه القضايا العديدة، وتركز الولايات المتحدة على مجلس الأمن الدولي لاتخاذ الاجراءات تجاه كل الدول التي يراها أنها تمتلك مشاريع وأطماع تهدد مصالح الدول الأخرى، فعلى سبيل المثال أصدر مجلس الأمن مجموعة قرارات في مرحلة حكم (اوباما)، تساوي ضعف القرارات التي أصدرها في مرحلة حكم (بوش)، وجل هذه القرارات كانت تتمحور حول قضايا حيوية إقليمية ودولية، كالبرنامج النووي الإيراني والبرنامج النووي الكوري، ومجموعة العقوبات التي فرضها المجلس (على سوريا جراء الأحداث الأخيرة الراهنة)، ويذكر (معتز سلامة) أن جوهر وقلب استراتيجية (اوباما) تتمثل بالمؤسساتية والدستورية والنظامية.

فالرؤية الأميركية (ادارة اوباما) أن انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والعنف والتطرف والأزمة المالية العالمية والبيئة، وبقية المشاكل العالمية، لا يمكن إصلاحها وحلها إلّا من خلال التعاون الدولي المشترك والقائم على مشاركة الجميع، وأجراء تحالفات دولية تحت القيادة العالمية الأميركية[218]، إذ يحاول (اوباما) أن يجعل قوة الولايات المتحدة الذكية، عبر دمج ما هو (ناعم) وما هو (صلب) من

إمكانيات أمريكية سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، فضلاً عن القوة العسكرية لإعادة الهيبة الأميركية المفقودة، عبر جملة خطابات وعبارات مختارة، الغرض منها خلق أجواء ايجابية عالمية، وإعادة الولايات المتحدة إلى سابق عهدها، عبر التشديد على أهمية تعدد الأطراف والالتزام الدبلوماسي، لإقامة التحالفات التي تحقق مصالح الجميع تحت القيادة الأميركية[219].

وفي دراسة أعدها مركز (council of Europe standards)، تقول أن الإرهاب لم يكن يهدد أمن وسلامة الولايات المتحدة فحسب، وإنما العالم كله، بدأ من أوربا ومروراً بالشرق الاوسط الذي ما يلبث أن يهدئ ليعود للاحتراق من جديد، و(اوباما) لا يمكنه الاستغناء عن الصفة البرغماتية، فهو يدرك جيداً بأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تؤمن العالم من الارهاب من دون الشركاء الدوليين، لذلك فهو يعطي للآخرين مساحة محددة في ادارة الشؤون العالمية وحل المشاكل تحت القيادة الأميركية، على عكس ما كان ينتهجه (بوش) في طريقة تعامله مع المشاكل العالمية ومعالجتها بصفة فردية.

فإن إشراك الخصوم والتحاور معهم عبر الدبلوماسية، هي الطريقة المثلى للوصول إلى حل الكثير من المشاكل العالقة كانتشار الأسلحة النووية والإرهاب، لكن (اوباما) لم ينفي أبداً أنه لا يمانع استخدام القوة العسكرية، تجاه أي طرف يحاول زعزعة الأمن والسلم الدوليين، ولكن الدبلوماسية تقع في سلم أولوياته[220]، وهذا ما يؤكد استمرارية الدور الأمريكي المؤثر على المستوى العالمي[221]، إذ تميزت مرحلة حكم (اوباما) بالانفتاح تجاه الجميع، ومن بينهم روسيا والصين وإيران وسوريا وكل الدول المنافسة والمتصارعة والمتعاونة مع الولايات

المتحدة[223]، وعلى هذا النحو أخذ (اوباما) يروج لشعار الأممية والعالمية أكثر من الترويج لشعار العولمة ونشر النموذج الأمريكي، عبر الدعوة المستمرة للآخرين للحوار والاشتراك في إدارة المشاكل العالمية من خلال القيادة الأميركية له[224]، إذ إن شعار العالمية يمثل الجيل الجديد من العولمة، عبر أساليب وطرائق تعامل جديدة، يتم فيها تفعيل أدوار بقية الفواعل في النظام الدولي، إذ من الصعب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن مشروعها الإمبراطوري، وهو ما تطلب أن يغير (اوباما) جميع الشعارات وطرائق التعامل مع الآخرين لاستعادة التوازن من جديد [225].

مصادر ومراجع الفصل الثاني

(1) بير هانس، وجوستان فاييس، واشنطن والعالم: معضلة القوى العظمى، تعريب قاسم مقداد، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2008، ص 7.

(2) المسيحية الأصولية هي مذهب فكري بروتستانتي ظهر في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأميركية، يشدد هذا المذهب على الحقيقة الحرفية للكتاب المقدس، تمكنت من التغلغل في الحياة السياسية الأميركية، وأصبحت طرفاً نافذاً في اليمين المسيحي الأمريكي، ومن أبرز الأفكار التي تتبنها وتؤمن بها هي فكرة هرمجدون: نقلا عن فائز صالح محمود، الفكر السياسي المعاصر، مصدر سابق، ص 133.

(3) حسني عايش، أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأميركية، ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص 23.

(4) يوسف الحسين، البعد الديني في السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص10.

(5) فائز صالح محمود، المحافظون الجدد: المجموعة الأميركية المتصهينة، نشرة اوراق سياسية، جامعة الموصل كلية العلوم السياسية، العدد 1، السنة الأولى، اذار 2007، ص 4.

(6) عادل المعلم، مقدمة في الأصولية المسيحية في أمريكا، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ص 34.

(7) Susan friend harding, the book of jerry falwll: fundamentalist language and polics, first edition, published by Princeton university press, new jersey, 2000, p. 85.

(8) Jerry falwell, building dynamic faith, first edition, published by world publishing, Washington, U.S.A, 2005, p. 57.

(9) رائد العزاوي، أمريكا والإسلام والإرهاب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009، ص 21.

(10) وليد عبد الحي وبرهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الاقليمية الجديدة، مراجعة وتقديم علي محافظة، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2005، ص 50.

(11) Danny cooper, neo-conservatism and American foreign policy: a critical analysis, simultaneously published in the USA and Canada by routledge, first edition, 2011, 42.

(12) شادي فقيه، من يحكم امريكا: اللوبيات الحاكمة واليات صنع القرار، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بلا تاريخ.

(13) رائف نجم وابراهيم الدقق واخرون، القضية الفلسطينية وتحديات الوجود والهوية، مراجعة وتقديم منذر الشرع، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2005، ص 167.

(14) جوشوا مورفايشك، المحافظون الجدد، تعريب شاهر عبيد، مجلة العالمية الثقافية، الكويت، اغسطس 2011، ص 78.

(15) ست جالي وجيرمي ايرب، اختطاف الكارثة: 11 سبتمبر الخوف والترويج لإمبراطورية امريكية، تعريب عبد اللطيف موسى ابو البصل، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 124.

(16) ستيفن سلايت، العنصرية المعادية للعرب في الولايات المتحدة الامريكية: منشؤها وما تعنيه اليوم، تعريب فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص190.

(17) خليل احمد خليل، سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني في الشرق الاوسط المعاصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2005، ص 85.

(18) نعمان عبد الرزاق السامرائي، امريكا والعراق: عشق دائم ام طلاق بائن، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 96.

(19) عبد العظيم محمود حنفي، الشرق الاوسط صراع ومصالح: المتغير الامريكي والعلاقات التركية الايرانية، مؤسسة الكتاب، القاهرة، 2011، ص 75.

(20) عبد الحي زلوم، ازمة النظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.

(21) Daalder.Ivo H. amercan unbund: the bush revolution in foreign policy,first edition, library of congress, 2003, p.104.

(22) بوب ودورد، خطة الهجوم، تعريب فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص 38.

(23) الصهيونية المسيحية هو الاسم الذي يطلق عادةً على معتقد جماعة من المسيحيين المنحدرين غالباً من الكنائس البروتستانتية الأصولية، وتعني (كل مسيحي يعتنق الأفكار الصهيونية وليس بالضرورة ان يكون يهودي الدين)، للمزيد انظر خضر عواكره، الصهيونية المسيحية من الداخل، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.

24) خلف الجراد، ابعاد الاستهداف الامريكي للعرب في الفكر والسياسة، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العددان 18 و19، ربيع وصيف 2003، ص 26.

25) محمد بن مختار الشنقيطي، المسيحية الصهيونية والسياسة الامريكية، نقلا عن مركز دراسات الجزيرة معرفة، 2004/10/3.

26) نقلاً عن محمد اسماعيل المقدم، خديعة هيرمجدون، ط1، دار بلنسية، القاهرة، 2009، ص 8.

27) يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الصهيوني: دراسة في الحركة المسيحية الاصولية الأميركية، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 12.

(28) رودريكز ل. فاتليل، دور المنظمات اليهودية في الانتخابات الرئاسية الأميركية، تعريب عبد الفتاح المزين، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ص 41.

(29) فريدون صالح حمه، تحليل السياسة الخارجية الامريكية من منظور المدرسة الواقعية: ادارة جورج دبليو بوش انموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، 2008، ص 283.

(30) منير العكاش، تلمود العم سام: الأساطير العبرية التي تأسست عليها أمريكا، ط 1، مطبعة رياض الريس للكتاب والنشر، القاهرة، 2004، ص 113.

(31) سهام القحطاني، العذراء والرب: قراءة في الخطاب السياسي الامريكي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007.

(32) غريس هالس، يد الله: لماذا تضحي الولايات المتحدة بمصالحها من اجل (إسرائيل)، تعريب محمد السماك ط 1، دار الشروق، القاهرة، بلا تاريخ، ص 75.

(33) من المعلوم ان مجلس الامن يتكون من خمس عشرة عضو، خمس دائمين وهم (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وروسيا، والصين، وفرنسا)، بينما تكون الدول العشر الأخرى غير دائمة وإنما يتم تجديدها كل سنتين ويراعى في ذلك التوزيع على القارات، وتمتلك الدول الخمس الدائمة حق النقض (VETO)، إذ يكفي اعتراض أي من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ليتم رفض القرار وعدم تمريره نهائياً، نقلاً عن: لمى عبد الباقي محمود العزاوي، القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي في حال حماية حقوق الانسان، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

(34) فؤاد البطاينة، الامم المتحدة :منظمة تبقى ونظام يرحل، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 85.

(35) محمد نعمان جلال، الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول: بين الاسلام والمجتمع الحديث، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 46.

(36) محمد احمد النابلسي، قراءة سيكولوجية لاستراتيجية اوباما الجديدة، بحث منشور على موقع شبكة المركز العربي للدراسات المستقبلية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي: http://www.mostakbaliat.com/?p=7219

(37) نعوم تشومسكي، الهيمنة ام البقاء: السعي الأمريكي للسيطرة على العالم، تعريب سامي الكعكي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 21.

(38) نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتهديد على الديمقراطية، تعريب سامي الكعكي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت،2007، ص 105.

(39) The national security strategy of the U.S.A, The white house Washington, September 2002, p. 3 and next.

(40) walter H. leach, American call to islam in meddle east: the information war, by strategy research project 18 march 2005, p. iii.

(41) فؤاد بطاينة، المشهد الاردني: من ارث الثقافة إلى مفهوم الدولة، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 2005، ص 138.

(42) George w. bush, president Up United states delivered to a joint session of congerss and the American people, Washington D.C. September 20, 2001, vital speeches of to day.

(43) سليم المعوش و طلال ابو غزالة واخرون، النظام العربي والعولمة، مراجعة علي محافظة، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2004، ص 68.

(44) زياد بن عبد الله الدريس، مكانة السلطات الابوية في عصر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص47.

(45) بول كيركبرايد، العولمة: الضغوط الخارجية، تعريب رياض الابرش، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص 50.

(46) توماس ل. فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، تعريب ليلى زيدان، مراجعة فايز حكيم، ط 2، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 554.

(47) محمد حسين ابو العلا، دكتاتورية العولمة، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 10.

(48) Sergio diaz and Briquets Charles, biomedical globalization: the international migration of scientists, first edition, published by transaction, new jersey U.S.A, 2002, p.125.

(49) فيكتور ماير شونبرغر وديبورا هيرلي، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير جوزيف س. ناي و جون د. دونهايو، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص 212.

(50) خليل محمد خليل أبوعلان، توزيع القوى الاقتصادية في العالم الولايات المتحدة الأميركية والصين وروسيا الاتحادية واليابان كقوى اقتصادية عظمى، نقلاً عن موقع الجمعية الجغرافية السعودية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

(51) ضياء الدين سردار و ميريل وين ديفيز، لماذا يكره العالم أمريكا، تعريب، معين الامام، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص150.

(52) طارق السيد خاطر، انكل سام والإسلام، ط1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2005، ص 16.

(53) أنشئ صندوق النقد الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما اجتمع أعضاء وفود 44 بلداً في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير في يوليوز 1944 في سياق السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقرارا وتجنبا لأخطاء العقود السابقة التي أسفرت عن خسائر فادحة.

(54) تقرير التجارة والتنمية الصدار عن الامم المتحدة، 2006، ص 84.

(55) عبد الحي زلوم ونبيل حشاد واخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2008، ص 17.

(56) عادل حسين، نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 140.

(57) البنك الدولي وهو نتاج اتفاقية بريتون وودز بولاية نيو هامبشير الأميركية عام 1944. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

(58) روبرت س. مكنمارا و جيمس ج. بلايت، شبح ويلسن: تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين، تعريب هشام الدجاني، ط 1، مكتبة العبيكان، 2003، ص 115.

(59) محمد حسن البرغوثي، الثقافة العربية والعولمة: دراسة سيسيولوجية لآراء المثقفين العرب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص 69.

(60) نعوم تشومسكي، الدول المارقة :استخدام القوة في الشؤون العالمية، تعريب اسامة اسبر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص 217.

(61) محمد مقدادي، امريكا وهيكلة الموت، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 124.

(62) هي الوريث الحقيقي لاتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة)، التي نشأت عام 1947. لتبدأ عملها في 1995/1/1م باسم منظمة التجارة العالمية (WTO).

(63) حسين علي، نهاية التاريخ ام صدام الحضارات، ط 1، دار النفائس، بيروت، 2002، ص 204.

(64) جيمس برشر وتيم كيستيلو واخرون، العولمة من تحت: قوة التضامن، تعريب اسعد كامل الياس، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص 262.

(65) فاندانا شيفا، الحصاد المسروق: سرقة مصدر الغذاء العالمي، تعريب ابتسام محمد الخضراء، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص 137.

(66) Mansbach Rhodes, global politics in a changing world, forth edition, publishing, Houghton Mifflin harcourt publishing, U.S.A, 2009, p.p 180- 182.

(67) جورج سوروس، جورج سوروس والعولمة، تعريب، هشام الدجاني، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص 75.

(68) شاكر النابلسي، محامي الشيطان: دراسة في فكر العفيف الأخضر، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص 145.

(69) ديبان جوليوس، قوة الولايات المتحدة الاقتصادية هل هي في صعود ام في هبوط،

تعريب رالي صالح خضر ابو ناصر، مجلة الثقافة العالمية، الكويت العدد 162، سبتمبر اكتوبر 2011، ص 18.

(70) بسام محمد ابو عليان، الانحراف الاجتماعي والجريمة، ط1، منشورات أي ـ كتب، عمان، 2007، ص 154.

(71) بابكر عباس الامين، النفوذ السياسي للشركات متعددة الجنسيات، شبكة الواح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

(72) احمد هاشم اليوشع، عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة التجربة البحرينية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 26.

(73) بوب غاريت، اثنا عشر مقدرة تنظيمية: تقويم الإفراد أثناء العمل، تعريب هاشم الدجاني، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص 207.

(74) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة: سلوك الانسان في عالم عمر للدول، تعريب، فاضل جتكر، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص 683.

(75) يرى الباحث انه من الصعب التوسع في هذا المحور لأنه مهما قمنا بتوسع وشرح هذا القطاع، فإننا لا نستطيع ان نحتويه في عدد قليل من الصفحات، لذا يشير الباحث للمزيد حول الموضوع انظر الآتي: عبد الحي زلوم، ازمة النظام الرأسمالي، مصدر سابق،187.

(76) جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي: الأزمة المالية، ط1، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، 2011 ص 38.

(77) Lawrence korb, the gulf and us national security strategy, first edition, the emirates center for strategy studies and research, abo daby, 2005, p.p 6 - 10.

(78) R. Michel Jackson, the oil in world, first edition, institute of ncson, U.S.A, 2010, p57.

(79) عمرو عبد العاطي، الولايات المتحدة ومازق البحث عن الطاقة البديلة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 175، المجلد 44، يناير 2009، ص 246.

(80) عبد الحي زلوم، البترول واقتصاد المقامرة والمشروع الامريكي: خطط غزو العراق واحتلاله وضعت العام 1979، نقلاً عن موقع مركز الصقر للدراسات الاستراتيجية على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت).

(81) رولاند جاكسون، الكيمياء في خدمة الانسان، تعريب ابراهيم علي الجندي، ط، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2007، ص 14.

(82) opec, monthly oil market report, January, 2012, p.p 2 - 4.

(83) سعد حقي توفيق، مستقبل تأثير النفط في العلاقات الدولية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العددان 23 و 24، المجلد الرابع،2011، ص 46.

(84) نعوم تشومسكي و ويليام بلوم واخرون، الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية، تعريب نور الاسعد، ط 1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص 101.

(85) نقلاً عن تقرير الامم المتحدة، الاتجاهات الاقتصادية المساعدة الخارجية والتنمية للمنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ـ الاسكوا، العدد الرابع، جنيف، جانيوري 2007، ص 13.

(86) عماد مؤيد جاسم المرسومي، توظيف فكرة العدو في الاستراتيجية الأميركية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى مجلس كلية علوم السياسية، جامعة النهرين، 1999، ص 88.

(87) محمد الجوهري، البنية التحتية الامريكية: مخاطرة محتملة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 175، المجلد 44، يناير 2009، ص 252.

(88) شمعون سركيسيان،دور التجارة والصناعة في تحقيق الهيمنة الأميركية على العالم،ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008، ص 7.

(89) قراءة في التقرير الاستراتيجي العربي : التغيير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، صادر عن مركز الاهرام / الدراسات السياسية والاستراتيجية، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

(90) عامر هاشم عواد، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 114، اذار 2011، ص 2.

(91) نقلاً عن موقع البيت الابيض، تقرير منشور من وزارة الدفاع الامريكية الصادر حول الموازنة العسكرية لعام 2012، على شبكة المعلومات الدولية.

http://www.whitehouse.gov/omb/factsheet_department_defense

(92) مايكل كلير، دم ونفط: امريكا واستراتيجيات الطاقة إلى اين؟، تعريب احمد رومو، ط 1، دار الساقي، بيروت، 2011، ص 140.

(93) تقرير منشور من وزارة الدفاع الامريكية الصادر حول الموازنة العسكرية لعام 2012، مصدر سابق،كة المعلومات الدولية).

(94) تقرير مراجعة الدفاع الرباعية 2010 ـ 2014، تعريب سيف الدين ناصر، مجلة شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، العدد الثاني، اذار 2011، ص 33.

(95) عماد فوزي شعيبي، الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الامريكية الجديدة: موقع العراق كساحة عمليات فيها، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 117.

(96) وليام بولك، التحديات التي تواجه الرئيس اوباما، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 358، السنة الحادية والثلاثون، كانون الاول 2008، ص 9.

(97) ليندا بيلمز و جوزيف ستيجلتز، التكاليف الاقتصادية لحرب العراق، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 68، ط 1، 2008، ص 12.

(98) نقلاً عن تقرير منشور على موقع صحيفة النيويورك تايمز الأميركية بتاريخ 1/2/2012على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

(99) برهان غليون و محمد ابو ابراهيم شاكر واخرون، المتغيرات الدولية والادوار الاقليمية الجديدة، مراجعة علي محافظة، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، 2005، ص 97.

(100) فؤاد جرجس/ اوباما والشرق الاوسط : مقاربة بين الخطاب والسياسات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 154، بلا تاريخ، ص 12.

(101) محمود حيدر، فلسفة التدمير الخلاق: المباني المعرفية السياسية للمحافظين الجدد، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 17، خريف 2002، ص 7.

(102) بوب ك. جيمس، الانفاق الدولي على التسلح: انهيار اقتصاديات الدول الكبرى، تعريب فاضل جتكر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2011، ص 28 وما بعدها.

(103) السيد امين شلبي، الولايات المتحدة: صعود ام انحدار؟، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 173، المجلد 43، يوليو 2008، ص 222.

(104) عمرو عبد العاطي، الاحادية الامريكية بين الاستمرارية والزوال، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 173، المجلد 43، يوليو 2008، ص 226.

(105) عبد الحي زلوم، امريكا بعيون عربية، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص 263.

(106) ملامح الاستراتيجية الامريكية في العراق، الملف السياسي، حلقة نقاشية عقدها قسم الدراسات الاستراتيجية بمركز الدراسات الدولية، العدد 42، تشرين الاول 2008، ص 8.

(107) Edward m. morris, the importance of space connerce to national power, the journal for air force space command, march, 2007, p2.

(108) فهد العرابي الحارثي، المعرفة قوة وحرية أيضاً: المستقبل ليس هدية المستقبل انجاز، ط 1، مركز اسبار للدراسات والبحوث و الإعلام، الرياض، 2010، ص 521.

(109) ابريل تيرفولد، رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد 13، بلا تاريخ، ص 29.

(110) ان القمر الصناعي التجسسي (ك هـ ـ 11) التابع لوكالة الاستخبارات الأميركية مثلاً، يستطيع تصوير أشياء لا تتجاوز أقطارها بضعة سنتيمترات، وهناك أقمار ومركبات ومحطات فضائية تجسسية مزودة بمختلف الأجهزة و الأشعة وبكاميرات دقيقة جداً تصل قدرة تمييزها أحياناً إلى عدد من المليمترات، أي تستطيع قراءة ما نكتب.

(111) ابراهيم اسماعيل كاخيا، الأسلحة الذكية المستخدمة في حرب العراق، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 17، خريف 2002، ص 39.

(112) روجيه غارودي، حفارو القبور، الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها تعريب عزة صبحي، ط 3، دار الشروق، عمان، 2002. ص 36.

(113) سوسن العساف، استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، ط 1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص 170.

(114) احسان عدنان، العراق وإستراتيجية خلق الحلفاء في منطقة الشرق الاوسط، نشرة قضايا إستراتيجية، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، بغداد، عدد 23، اذار 2011، ص 5.

(115) محمد السيد غانم، القواعد العسكرية الأميركية في العالم العربي، بحث منشور على موقع مركز دراسات الجزيرة معرفة في تاريخ 2006/9/8، على الرابط الاتي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4EA39E27-CA8B-4F9B9458-19D1ACF B8886.htm

(116) ريتشار هاس، الفرصة: لحظة امريكية لتغيير مجرى التاريخ، تعريف اسعد كامل الياس، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 27.

(117) وليم وولفورث، استقرار عالم القطب الواحد، سلسلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي العدد 36، ط 1، 2001، ص 22.

(118) نقلاً عن موقع البيت الأبيض، تقرير منشور من وزارة الدفاع الامريكية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي: /http://www.defense.gov

(119) Thomas w. shinder and Thorsten behens, the best damn firewall book period, publishing by syngress, Washington dc, 2007, p. 99.

(120) ينوه الباحث إلى ان الفصل الرابع من هذه الدراسة مخصص لدراسة القوة الناعمة والصلبة والذكية مع نماذجها تطبيقية لكل حالة.

(121) Ted galen, smart power: toward a prudent foreign policy for American, first edition, ted galen carpentr, Cato institute, Washington dc, 2008, P 193 - 199.

(122) نقلاً عن تقرير منشور على موقع مجلة (فورن بلسي) على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي، http://www.foreignpolicy.com/articles/02/02/2012/finish_him_assad_syria

(123) نصرة عبد الله البستكي، امن الخليج: من غزو الكويت إلى غزو العراق، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 182.

(124) انور ماجد عشق، الاحتلال الأمريكي للعراق: من خلال كتابات المفكر الاستراتيجي انور ماجد عشق، تقديم عبد الحكيم طحاوي، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 39.

(125) Daniel Twining, amerce grand design in asia, csis, 2007, p.p 79 - 81

(126) ناصر الدين الاسد ومحمود امين العالم واخرون، النهوض العربي ومواكبة العصر، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2005، ص 82.

(127) واثق محمد براك، استراتيجية الانتشار العسكرية الامريكية بعد الحرب الباردة، حلقة نقاشية لمركز الدراسات الاقليمية جامعة الموصل، للمزيد انظر النص الكامل على موقع مركز الدراسات الاقليمية جامعة الموصل على شبكة المعلومات الدولية.

(128) صبحي فاروق توحلة، الاستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية الامريكية لمنطقة الشرق الاوسط، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل مركز الدراسات الاقليمية، العدد 23 السنة الثامنة، تموز 2011، ص 178.

(129) كوثر عباس الربيعي، العراق في المنظور الامني الامريكي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد السادس والثلاثون، 2008، ص 31.

(130) تنتشر الأقمار الصناعية الأميركية على مدارات متعددة، تبدأ من ارتفاع 175 ميلاً، وحتى 60 ألف ميل، ومنها ما يقوم بالدوران حول الأرض مرتين في اليوم، ما يؤمن مراقبة المنطقة الجغرافية التي يمر من فوقها كل 12 ساعة، ومنها ما يركز على منطقة معينة، حيث تؤمن مراقبة على مدار الـ24 ساعة فوق مركز محدد، وهو ما يعرف باسم أنظمة الـ (جي بي إس).

(131) غراهام داولينغ، تكوين سمعة الشركة: الهوية والصورة والاداء، تعريب وليد شحاتة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 2003، ص 448.

(132) نقلاً عن عمر عوني، التكنلوجيا العسكرية الأميركية الحديثة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009، ص 82.

(133) دراسة أصدرتها وكالة المخابرات الامريكية تستشرف احوال العالم في عام 2015، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد الاول، السنة الاولى، اذار 2003، ص 98.

(134) غالب ابو صالح، النظام العالمي ورياح التغيير، ط 1، دار الفارابي، بيروت، 2011، ص 11.

(135) الفن وهيدي توفلر، إنشاء الحضارة الجديدة: سياسة الموجة الثالثة، تعريب حافظ الجمالي، ط 1، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1998، ص 77.

(136) ابراهيم ابو خزام، اقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الامريكية من مطلع القرن العشرين حتى الان، ط 1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغازي، 2005، ص 213.

(137) احمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 20، 2008، ص133.

(138) تومس كوهين، بنية الثورات العلمية، ط 1، تعريب شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، 1992، ص 65.

(139) كونداليزا رايس، اعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكا من اجل عالم جديد، تعريب، ط 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، سلسلة دراسات عالمية يصدرها المركز، العدد 77، 2008، ص 8.

(140) ينوه الباحث إلى وجود تناقض فيما يخص المذابح التي حصلت في مرحلة ما قبل اعلان الاستقلال الامريكي للهنود الحمر (السكان الاصليين) للولايات المتحدة، للمزيد ينظر: منير العكش، الابادة الجنسية، دار رياض الريس، بيروت، 2012.

(141) فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني، ط 1، دار الحامد، الجزائر، 1999، ص 45.

(142) فرهاد جلال مصطفى، الامن ومستقبل السياسة الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، 2008، ص 139.

(143) إبراهيم بن ديانه، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأميركية: فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير منشورة على موقع جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق/

قسم العلاقات الدولية، الجزائر، مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر (جمهورية الجزائر)، 2009، ص 76.

(144) احمد قريع، السلام المعلق، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2005، ص 246.

(145) سهام القحطاني، مصدر سابق، ص 97.

(146) احمد بهاء الدين شعبان، الديمقراطية المغدورة في الشرق الاوسط، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2005، ص 41.

(147) محمود علي الخطيب، الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، ط 1، منشورات كتب عربية، دمشق، 2006، ص 62.

(148) نعمان عبد الرزاق السامرائي، مصدر سابق،137.

(149) علي محمد حسين العامري، السياسة الامنية الأميركية تجاه منطقة الشرق الاوسط، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية، بغداد، العدد 16، 2010، ص 65.

(150) شاهر اسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأميركية: بعد احداث 11 ايلول 2001، ط 1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص 25.

(151) عيسى اسماعيل العبادي، الاستراتيجية الأميركية الجديدة في افغانستان: الملامح الجديدة، الملف السياسي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 56، نيسان 2009، ص 13.

(152) ايرك هوبزباوم، العولمة والديمقراطية والارهاب، تعريب اكرم حمدان ونزهت طريب، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 115.

(153) سليم كاطع علي، محددات السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الاوسط بعد احداث 11 ايلول 2001، المرصد الدولي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاقليمية، بغداد، العدد الخامس، كانون الاول 2007، ص 69.

(154) محمد احمد النابلسي، في مواجهة الامركة، ط 1، دار الفكر، دمشق، 2004، ص 17.

(155) فرانيس فوكوياما، بناء الدولة: التنظيم العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، تعريب مجاب الامام، مكتبة العبيكان، الرياض 2007، ص 166.

(156) Alan Gitelson and Robert Dudley and other, American Government, first edition, cengage learning, U.S.A, 2011, P 457.

(157) ارون ستيلزر و توني بلير واخرون، المحافظون الجدد، تعريب فاضل جتك، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص 19.

(158) James p. pfiffner and mark phythian, intelligence and national security policymaking on iraq: Brtiish and American perspectives, first edition, Texas a and university press, U.S.A, 2008, p34.

(159) Charles - philippe David and David grondin, hegemony or empire?: the redefinition of US power under w bush, first edition ashgate publishing limited, U.S.A, 2006. p 16.

(160) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الامريكية ـ الاوربية على قضايا الامة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2007، ص 263.

(161) زبيغنيو برجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم؟، تعريب عمر الايوبي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 28.

(162) Brian R. Dirck, wagin war on trial, first edition, abc - clio, inc, U.S.A, 2003, p 290.

(163) Melvyn p. leffler and Jeffrey e. lego, to lead the world, first edition, oxford university press, new York, 2008, p 22.

(164) Michael has, George w. bush war criminal: the bush administration liability for 269 war crimes, first edition, greenwood publishing group, U.S.A, 2009, p252.

(165) Tom Lansford and Robert p, Watson and other, Ameren's war on terror, second edition, ashgate publishing limited, U.S.A, 2009, p. 37 - 40.

(166) Hall Gardner, American global strategy and the war on terrorism, first edition, ashgate publishing limited, U.S.A, 2005, p. 58.

(167) فؤاد جرجس، اوباما والشرق الاوسط : مقاربة بين الخطاب والسياسات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، العدد 154، 2010، ص 10.

(168) رودلف جولياني و جون ادواردز، رؤيتان للسياسة الخارجية الامريكية: جمهورية وديمقراطية، ط 1، سلسلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد 72، 2008، ص 7.

(169) The national security strategy of the U.S.A, 2002, Op. cit, p 3 and next.

(170) Ibid, p 3 and next.

(171) جون نيكولز، ديك تشيني، الرئيس الفعلي لأمريكا، تعريب محمود برهوم و رغدة محمد حسين عزايزة، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص 93.

(172) نقلاً عن كوثر عباس الربيعي، تطور مفهوم الامن القومي الامريكي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة بغداد، العدد 35، 2002، ص 46.

(173) Gloria Blakely, Condoleezza rice: African - American leaders, first edition, library of congress, 2004, p 105.

(174) غسان الغريب، مازق الامبراطورية الامريكية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 197.

(175) نقلاً عن نصير عاروري، جورج دبيليو بوش: الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة ارهاب الدولة، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز الوحدة العربية، بيروت، العدد 297، السنة السادسة والعشرون، نوفمبر 2003، ص 13.

(176) منذر سليمان، قراءة في في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأمريكي على المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 377، السنة الثالثة والثلاثون، تموز يوليو 2010، ص 27.

(177) نقلاً عن بوب وودوارد، مصدر سابق،156.

(178) نقلاً عن علاء بيومي، عرض كتاب، ستيفن مانسفيلد، عقيدة جورج دبيليو بوش على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي:
http://www.islamdaily.org/ar/general/1143.article.htm

(179) عبد علي كاظم المعموري، انهيار الإمبراطورية الامريكية، ط 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص 95.

(180) ينوه الباحث إلى ان اسلوب الضربات الوقائية والاستباقية في الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد 11 ايلول سيتم توضيحه وعرضه في المطلب القادم (المطلب الثالث).

(181) نعوم تشومسكي و ويليام بلوم واخرون، الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية، مصدر سابق، ص 121.

(182) سوسن إسماعيل محمد العساف، استراتيجية الردع في ظل العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة واثرها في استقرار النظام الدولي، اطروحة دكتوراه منشورة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،2008 ص،190.

(183) في سبتمبر 2002 كشف عن وثيقة مهمة وهي تلك الخاصة باستراتيجية الامن القومي

للولايات المتحدة، وقد أيدت الوثيقة مبدأ الضربة الوقائية، لوقف الدول المارقة «Rogue States» (ومن ضمنها دول محور الشر: العراق، ايران، كوريا الشمالية) للمزيد ينظر: The national security strategy of the U.S.A, 2002, Op. cit, p 3 and next

(184) سيف الدين محمد الراشدي، عولمة الحروب: قراءة في فكر المحافظين الجدد، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 2، 2011، ص 47.

(185) Robert G. Kaufman, In Defense of the Bush Doctrine, first edition, University press of Kentucky, U.S.A, 2007, p. 1.

(186) The national security strategy of the U.S.A, 2002, Op. cit, p 3 and next

(187) Keith Hearnden and Alec moore, the hand book of business security, second edition, institute of directors, 2007, p. 200.

(188) Karl. p Mueller and jasen j. Castillo and other, striking first: preemptive and preventine attack in U.S national security policy, first edition, published bu institute of rand, 2006, p.p 3 - 4.

(189) واثق محمد براك السعدون، عقيدة الحرب الاستباقية في الاستراتيجية الأميركية، نقلاً عن منشورات مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الآتي: http://www.regionalstudiescenter.net

(190) ان المفهوم الأمريكي للوقائية: يعني المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، لا سيّما إذا تمكنت أجهزة المخابرات من أكتشاف نيات مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية، للمزيد انظر: فران ج. كاستل، كيف يجب ان ترد الولايات المتحدة على الارهاب، تعريب فواز قشطنطيني، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 81.

(191) عادل سليمان، الحملة الأميركية ضد الإرهاب خارج أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد (148)، أبريل2002، ملخص منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي:

http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahram/1/4/2002/Mili2.htm.

(192) Henry R. west, the Blackwell guide to mill's, first edition, instetuote of blckwell to publishing, U.S.A, 2006, P.P 255 - 256.

(193) تعني الدبلوماسية الوقائية: مجموعة الإجراءات أو الترتيبات التي يتعين اتخاذها لمنع نشوب النزاعات، أو منع تصاعدها وتحويلها إلى صراعات مسلحة، أو وقف انتشارها إلى إطراف أخرى والعمل على حصرها في حدود إطرافها الأصليين. المصدر:

اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة :مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية واعلامية: منشورات كتب عربية، القاهرة، ط 1، 2006.

(194) Kevin M. chill, preventive diplomacy: stopping wars before they start, second edition, publishing by the center for international helth and cooperation, New York, 2004, p.p 30 - 35.

(195) Albrecht Schnabel and David carmeent, conflict prevention from rhetoric to reality, first edition, published by Lexington book, U.S.A, 2004, p. 24 - 24.

(196) Daniel Benjamin, American send the world in age of terror: a new landape in international relation, first edition, csis U.S.A, 2005, p.p 183 - 187.

(197) ان ما قامت به الولايات المتحدة الأميركية قبل حربها على العراق عام 2003 من تحشيد عربي (شرق اوسطي) وعالمي وترويج لحربها القادمة ضد العراق، يمثل إحدى أهم المهام الدبلوماسية المباشرة التي قامت بها الادارة الأميركية على مستوى الشرق الاوسط.

(198) john komrnblum and james steinberg, U.S foreign policy agenda: American perfectives conflict resolution, first edition, December 1996, U.S.A, P.P 5 - 8.

(199) احمد نجيب الفاروق، الشرق الأوسط ما بين الصراع والسلام، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 91.

(200) مازن وهبه، حرب غزة وتبعاتها الاقليمية على المنطقة العربية، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص 74.

(201) ناظم الهسياني، توزيع الأدوار الإقليمية الجديدة على خارطة الشرق الاوسط الكبير، ط 1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011، ص 18.

(202) سميث ج. هاردلي، الاقتصاد الرأسمالي: الطريق نحو الهاوية ام البقاء في القمة، تعريب باسم فغالي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010، ص 19.

(203) Spire yearbook 2007: armaments disbarment and international security, Stockholm international peace research institute, first edition, publishing in U.S.A, 2007, p 24.

(204) Ganda and Berry and other, the challenge of democracy, first edition, published by institute of associated press, 2008, p.p 209 - 510.

(205) Nathan j. brown and emad el din shahin, the struggle over democracy in the

middle east: regional politics and external policies, first edition, library of congress, U.S.A, 2010, p 8.

(206) Bert chapman, military doctrine, first edition, publishing by institute of greenwood group, 2009, p.p 69 - 70.

(207) Yehouda enzel and Amotz agnon and other, new frontier in dead sea paleoenviromental research, first edition, publishing by institute of the geological society of America, U.S.A, 2006, p 58.

(208) Alan r. taylor, the super powers and the middle east, first edition, publishing by syacuse press syrcuse, U.S.A, 1991, p 49.

(209) عقبة الاحمد، هل تخلت ادارة اوباما عن الحرب على الارهاب، مقال منشور على مركز الجزيرة للدراسات على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

(210) نقلاً عن فاروق العاص، ادارة اوباما والارث الثقيل من حرب الولايات المتحدة على الارهاب، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2010، ص 83.

(211) يلحظ الباحث ان البعض يرى بأن شعار التغيير قد كان مجرد شعار دعائي لغرض تلطيف الاجواء العالمية التي نالت ما نالته من ويلات وحروب ودمار في مرحلة حكم الرئيس(جورج وكر بوش).

(212) Nikolas tzifakis, international politics in times of change, first edition, published by institute for democracy seers on European and international affairs, London, spring 2011, p.p 33 - 36.

(213) Tom Lansford, 9/11 and the wars in Afghanistan and Iraq, first edition, published by abc - clio.llo, U.S.A., 2012, p.p 177 - 178.

(214) Rosemary Gibson and Ja..ardan singh,the battle over health care: what Obama's reform means for America's future, first edition, published by rowman and littfeld publishcrs.inc, U.S.A., 2012, p 17 and next.

(215) سمير التنير، اوباما والسلام المستحيل: معركة المصير، ط 1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011، ص 169.

(216) عبد الحميد الانصاري، ما النظرية السياسية لادارة اوباما بعد مرور سنة على ولايته، مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابوظبي، العدد 4، مارس/ابريل 2010، ص38.

(217) نقلاً عن المصدر السابق، ص 38.

(218) نقلاً عن معتز سلامة، مصدر سابق، ص 11.

(219) خضر عباس النداوي، تأثير العامل النفطي في السياسات الامريكية ازاء منطقة الشرق الاوسط، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد 25، 2011، ص 191.

(220) سيد ابو ضيف احمد، باراك اوباما: الرئيس الاسود في البيت الأبيض، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009، ص201.

(221) شادي حامد، عندما تصبح الأهداف اهم من الوسائل، مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابوظبي، العدد 4، مارس/ابريل 2010، ص 39.

(222) اسامة غزالي حرب و بطرس بطرس غالي واخرون، العولمة والنظام الدولي: جدلية اللحظة الراهنة (مائدة مستديرة)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 175، المجلد 44، يناير 2009، ص 108.

(223) احمد دياب، اوباما واعادة صياغة العلاقات الامريكية الروسية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 176، المجلد 44، ابريل 2009 ص 229.

(224) ماتان شوريف، الازمات تشكل المذاهب، مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابوظبي، العدد 4، مارس/ابريل 2010، ص 40.

(225) عبد الستار قاسم، اوباما يتبنى العالمية لا العولمة، مجلة افاق المستقبل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد 4، مارس/ابريل 2010، ص 40.

الفصل الثالث

البيئة الاستراتيجية للشرق الأوسط في الأدراك الاستراتيجي الأمريكي

تمهيد

تعد منطقة الشرق الأوسط مهمة وحيوية جداً في الأدراك الاستراتيجي الأمريكي، وذلك لما تحمله من صفات جغرافية واقتصادية وإبعاد عسكرية واجتماعية وثقافية، يمكن توظيفها استراتيجياً لتحقيق أهداف واسعة، إذ كانت ولا تزال هذه المنطقة محط صراع القوى العظمى والكبرى، لما تملكه من مقومات تدفع جميع القوى التي ترغب في إبقاء مكانتها الدولية أن تعمل على إيجاد موطئ قدم لها في هذه المنطقة، بعد أن خضعت هذه المنطقة لمختلف القوى، وما صاحبها وعلى مر القرون من تغيير جغرافي على نطاق ترسيم الحدود أو تغيير ديمغرافية المنطقة فيما يتعلق بانتقال السكان من مكان إلى آخر، وأيضاً ما صاحبها من حروب ونزاعات وأزمات كانت وما تزال تشكل السبب الرئيس في تواجد الدول العظمى والكبيرة فيها، كطرف يحاول أن يراعي مصالحه في هذه المنطقة.

على هذا الأساس فإن البحث في هذه التفاصيل كلها يتطلب

التعريف بالمنطقة واستعراضها استراتيجياً، أي ما تشكله من أهمية ومكانة في الإدراك الأمريكي الاستراتيجي، إذ تولي الولايات المتحدة اهتماما كبيراً لهذه المنطقة لما تحتويه كما ذكرنا أعلاه من مقومات تجعل من يسيطر - وإن كان حسم هذا الأمر يعد من الأمور الصعبة جداً - ويهيمن على المنطقة اقتصادياً وعسكرياً، يسيطر على جزء كبير من موارد العالم.

المبحث الأول

المدرك الأمريكي المعاصر للشرق الأوسط
(بدلالة مشروع الشرق الأوسط الكبير)

إن البحث في موضوع معقد ومتشابك من حيث المفهوم بصورة كبيرة كموضوع الشرق الأوسط، يلزم الباحث الرجوع إلى أصول تسمية هذا المصطلح والبحث فيها وتوضيحها، وجعلها بمثابة توطئة للبحث في البعد المعاصر للشرق الأوسط ومكانته في الإدراك الأمريكي، لذا سيتم البحث في هذا المطلب عن أصول تسمية الشرق الأوسط وكيفية انبثاق فكرة التسمية ومصدرها، ومن ثم الوصول إلى تعريفها وتوضح معالمها الجغرافية والسياسية وتبيان أهم مواصفات وحدود هذه المنطقة، وما تشمله وتحويه من دول كانت معظمها ولا تزال جزءاً من الشرق الأوسط والشرق الأوسط الكبير، وأيضاً توضيح أهم الدلالات الإدراكية لهذه المنطقة (منطقة الشرق الأوسط) في الاستراتيجية الأميركية ولا سيّما في بعدها المعاصر.

المطلب الأول
التعريف بالشرق الأوسط الكبير

كمدخل لدراسة الشرق الأوسط الكبير والاطلاع عليه، سنتعرف

على مصطلح الشرق الأوسط بمفهومه التقليدي على النطاق السياسي والجغرافي، وهذا الأمر يمهد للدخول في توضيح ما هو مقصود من مصطلح مشروع الشرق الأوسط الكبير وتفاصيله الأخرى بدلالات التغيير والتفكيك وإعادة الترتيب.

أولاً: التعريف بالشرق الأوسط

(1) على النطاق الجغرافي

يكاد تجمع الغالبية العظمى من الباحثين، أن أصل تسمية الشرق الأوسط أتت من خارج هذه المنطقة، إذ يعد هذا المصطلح من المصطلحات المتداولة كثيراً، والتي تشير إلى المنطقة العربية فضلاً عن تركيا وإيران[1]، ويبدو أن هذا التعبير سياسياً أكثر من كونه جغرافياً، كما ظهر في أثناء الحرب العالمية الثانية[2]، فهو عرضة للتغيير المستمر، ففي بعض الأدبيات تضم مصر إلى دول جنوب غرب آسيا المشكلة لمنطقة الشرق الأوسط[3]، وفي أدبيات أخرى تضاف ليبيا إليه، وفي أحيان أخرى تضاف أفغانستان وباكستان وشمال غرب الهند، فهذا المصطلح جغرافياً تعرض للتغيير بحسب تغيير موازين القوى وطبيعة الهيكلية الدولية، لذا يستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية، إذ سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم، وهي مهد الحضارات الإنسانية ومهد الديانات السماوية[4]، وهذا المصطلح متعدد التعريفات ومتداخل ومتشابك كثيراً مع مصطلحات أخرى كالشرق الأدنى، والشرق الأقصى[5]، فهناك اختلافات عديدة حول تحديد المنطقة التي يشير إليها مصطلح الشرق

الأوسط جغرافياً، فيحددها معهد الشرق الأوسط بواشنطن بشكل يجعل حدودها الجغرافية تتطابق مع العالم الإسلامي، أي من اندونيسيا في الشرق إلى المغرب في الغرب، في حين يعرفها المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية، بأنها المنطقة التي تشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص[6].

وتعرف الجمعية (الإسرائيلية) للدراسات الشرقية بأن الشرق الأوسط يضم المنطقة الممتدة من تركيا شمالاً إلى أثيوبيا والصومال والسودان جنوباً، ومن إيران شرقاً إلى قبرص وليبيا غرباً، وفى الإصدار السنوي لمجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصادر من لندن، تشمل منطقة الشرق الاوسط كل من تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب و(إسرائيل) وشبه الجزيرة العربية والعراق ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان وتونس والمغرب والجزائر، ويلحظ أن هذه البلدان الثلاثة الأخيرة تدخل بوصفها من منطقة أخرى وهي شمال إفريقيا، ليتداخل هنا مصطلحين وهما الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منطقة واحدة، وهذا يوضح مدى سيولة مصطلح الشرق الأوسط وتغيره المستمر والدائم[7].

لكن الأدبيات الحديثة تشير إلى أن منطقة الشرق الأوسط، تمثل المساحة الجغرافية التي تتوسط الشرق الأدنى والشرق الأقصى، وأصبحت محطة أنظار العالم منذ قديم الزمان، وهذه المنطقة كإقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم القارات الثلاث أسيا وإفريقيا وأوروبا، وفي بداية استعمال هذا المصطلح كان يعني الجزء المتوسط من الطرائق البرية والبحرية للهند[8].

(2) على النطاق السياسي

تشير الدراسات السياسية والتاريخية إلى أن مصطلح الشرق الأوسط[9]، تم تداوله أول مرة عام 1902 من المؤرخ والمفكر الاستراتيجي الأمريكي الفريد ماهان، في مقالة له نشرت في المجلة اللندنية الفصلية National Review بعنوان: (الخليج الفارسي والعلاقات الدولية)، ولم يذكر الكاتب البلاد التي يشملها هذا الاسم، ثم استخدم هذا المصطلح من تشرشل وزير المستعمرات البريطاني عندما أنشأ إدارة الشرق الأوسط عام 1921 لتشرف على شؤون فلسطين والأردن والعراق، وزاد استعماله بعد الحرب العالمية الثانية لإنشاء مركز قيادة وتموين الشرق الأوسط للحلفاء[10].

ويتضح من تعدد التعاريف أن الشرق الأوسط ليس من الأقاليم الجغرافية محددة المعالم والمتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يتحدد ويتغير تبعاً للمصالح الغربية، فمن الواضح من التعريفات المتعددة لهذا المصطلح أن الغرض منه إدخال دول غير عربية مثل (إسرائيل) وتركيا وإيران إلى المنطقة وإخراج دول عربية مثل دول المغرب العربي من المنطقة، فبذلك يكون الهدف من هذا المصطلح اختراق المنطقة العربية وبعثرة الهوية الواحدة بخلط ما هو قومي وديني ومذهبي مع بعضه البعض، وهذا الخلط يعد الأساس الذي تقوم عليه ما يسمى بالفوضى الخلاقة، ولطالما تعرضت هذه المنطقة إلى تغيرات من حيث امتدادها وشمولها واتساعها وتقلصها لمناطق معينة تارة وإخراج منها مناطق تارةً أخرى[11]، إذ أن هذه المنطقة كانت ولا تزال عرضة للشد والجذب والتغيير بحسب ما تتطلبه تحقيق المصالح الاستراتيجية للدول الفاعلة التي لها نفوذ

ومصالح في الشرق الأوسط، ولأن المنطقة تغيير معالمها بشكل مستمر ودائم وفق أهواء ورغبات الدول التي تمتلك مصالح استراتيجية فيها[12]، ويشير بعض الباحثين إلى أن مفهوم الشرق الأوسط سياسياً وجغرافياً يعد من المفاهيم الفاقدة للتماسك والمصداقية، فهو لا يمثل منطقة جغرافية واضحة المعالم، ولا يعبر بالضرورة عن عدد من الخصائص المتماثلة بين دولة، ولا هو يشكل وعاءً وأنموذجاً ناجحاً للتفاعل السلمي[13]، أخيراً يمكننا القول إنَ هذا المصطلح في طبيعته ونشأته واستخداماته مصطلح جغرافي سياسي أكثر منه تاريخي، فهو مزيج من الدول ذات الهوية الثقافية والدينية واللغوية المختلفة[14]، وهذا المصطلح يشير إلى مجموعة كبيرة من الدول، منها جزء من أوربا كتركيا وقبرص، ومنها جزء من آسيا كإيران وأفغانستان وباكستان بالإضافة إلى الدول العربية، ومنها جزء من إفريقيا كمصر وليبيا والمغرب والسودان[15]، واتفق كثير من الباحثين على أن هذه التسمية لا ترتبط بخصائص المنطقة البشرية والحضارية والثقافية والطبيعية، وإنما تشير إلى علاقة الأخر بالمنطقة[16]، وينظر إلى منطقة الشرق الأوسط على أنها منطقة فسيفسائية تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية، ومن ثم إضفاء صفة التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل ما يسهل السيطرة والهيمنة وفقاً لاستراتيجيات الدول الكبرى[17].

ثانياً: التعريف بمشروع الشرق الأوسط الكبير

طرح الرئيس الأميركي (جورج وكر بوش) الابن مشروع الشرق الأوسط الكبير[18]، في شهر فبراير/ شباط 2004، أي بعد عام تقريباً من احتلال العراق، في قمة مجموعة الثماني، وبعد سلسلة مبادرات

ومواقف كانت الإدارة الأميركية قد قدمتها بعد هجمات 11أيلول/2001[19]، إذ انعقدت في شهر يونيو عام 2004 أربع قمم للدول الثماني[20]، لبحث قضية واحدة ومناقشتها وهي: الشرق الأوسط الكبير، فالتقى الأمريكيون بحلفائهم الأوربيين في مقاطعة (نورماندي) اولاً، ثم (سي لاند) ثانياً، ثم في ايرلندا واسطنبول ثالثاً ورابعاً[21]، لتعطي الولايات المتحدة طابعاً دولية على المشروع[22]، ومن ثم توالت التصريحات والعبارات التي كانت بمثابة إعلان رسمي لبداية عصر جديد للاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط[23]، والمغرب العربي وانبثاق وتداول هذا المصطلح[24]، اذ يقول (رتشارد هاس) وهو يصف عملية التحول التي تمر بها المنطقة (بأنها بداية حقبة جديدة في التاريخ الحديث للمنطقة)[25]، وقالت(كوندليزا رايس) في 7 اغسطس2006 (إنَ الشرق الأوسط الجديد يتخلق الآن من رحم الأزمة اللبنانية)[26]، وكل ذلك يعد بمثابة التمهيد لمبادرة الشرق الأوسط الكبير التي عبرت عن التطلعات وأهداف الدول الثماني الكبرى[27]، ومن بينها الولايات المتحدة (الراعي الرسمي للمشروع) التي تنوي تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط، عبر جملة من الخطوات والإصلاحات التي شملت قطاعات سياسية واقتصادية واجتماعية[28].

(1) تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح

توجد فجوة كبيرة بين بلدان الشرق الأوسط والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة السياسية، ويسبب هذا الأمر إرباكاً كبيراً من شأنه أن يعزز أموراً عديدة، أهمها الإرهاب المستشري في المنطقة[29]، لذا ومن وجهة نظر أمريكية، فإن الديمقراطية وفسح مجال الحريات ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية ومكافحة الإرهاب

سلمياً، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير[30]، فالولايات المتحدة ترى أنه من المهم إعادة هيكلة المنطقة على وفق أبرز مقومات التحضر المدنية الحديثة، عبر منهجية متكاملة وشاملة من التغييرات الاقتصادية والسياسية الرامية للوصول إلى الحد الكافي من الديمقراطية وحقوق الإنسان[31].

إذ يجب أن تمرَ الهياكل والترتيبات الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط بنقلة ذات أبعاد جديدة، عبر منظومة متكاملة من التحولات المترابطة والشاملة وإعادة هيكلة جذرية منظمة[32]، على هذا النحو، ترى الولايات المتحدة أنها يقع على عاتقها تنفيذ مجموعة إصلاحات أذا ما كانت تريد الإبقاء على مكانتها في هذه المنطقة الجيو استراتيجية، التي تتعلق بمبادرات كثيرة أطلقتها الإدارة الأميركية كمبادرة العمل السياسي الحر[33]، التي تركز حول الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة[34]، وتغيير الأنظمة الشمولية اذا تطلب الأمر،(العراق على سبيل المثال)[35]، ومبادرة الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني، ومعاهدة التدريب على القيادة الخاصة للنساء، ومبادرة المساعدة القانونية للناس العادين، ومبادرة وسائل الإعلام المستقل، ومبادرة مكافحة الفساد السياسي وإرساء الشفافية[36]، وتنطلق التوجهات الأميركية لإنشاء مشروع شرق أوسطي كبير في العمل على تغيير الواقع السياسي للنظم السياسية القائمة، على عكس المرحلة السابقة التي سعت إبانها الإدارات الأميركية إلى تثبيت استقرار الواقع السياسي في المنطقة[37]، إذ تعد إدارة (جورج ووكر بوش) أول إدارة لا تبحث عن استقرار الشرق الأوسط، على عكس الإدارات السابقة جميعها[38].

(2) بناء مجتمع معرفي

تشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها منطقة الشرق الأوسط ونزف الأدمغة المتواصل، تحدياً لآفاق التنمية المعرفية فيها، ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1,1 % من الإجمالي العالمي، ويهاجر ما يقارب ربع خريجي الجامعات، فضلاً عن الافتقار إلى الأساليب الحديثة في التعليم والمناهج العصرية التي من شأنها أن ترتقي بالمستوى والواقع العلمي بشكل عام في المنطقة[39]، لذا على صعيد المجتمع المعرفي وضعت الإدارة الأميركية بالتعاون مع دول الثماني، سلسلة مبادرات لدعم التعليم الأساسي ومحو الأمية[40]، وسد النقص في الكتب المنهجية التعليمية وإصلاح برامج ونظم التعليم، ونشر أدوات الاتصال الحديثة (الانترنت)[41]، والشروع في العمل لمبادرات الزمالة الدراسية، والدراسة في الولايات المتحدة المسماة بـ (فولبرايت)،زيادة على برامج قادة الغد والتعليم الأكاديمي في معاهد وجامعات الولايات المتحدة[42]، وبث القيم التي تدعو إلى احترام الحقوق والحريات وحقوق الإنسان لزيادة الألفة وأسلوب الحوار السلمي البناء بين شعوب المنطقة وأبنائها[43]، والدعوة لإعطاء المرأة دوراً قيادياً في المجتمع عبر تمكينها وتدريبها وإعطائها نفس الفرص التي يتلقاها الذكور في هذا المجتمعات[44]، لكي تستطيع أن تنال قدر كافٍ من حقوقها المسلوبة في هذه المنطقة[45].

(3) توسيع الفرص الاقتصادية

تشكل مبادرة تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير التي تكون مفتاح التحول في إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، لا

سيّما مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل التي تصب بمصلحة نمو الطبقة المتمرسة في مجال الأعمال، لتكون عنصراً مهماً لغرس مبادئ الديمقراطية والحرية، ومن أهم هذه الأمور هي التركيز على أن الديمقراطية تسير جنباً إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادي، أي أن التطور السياسي والتقدم الاقتصادي هما وجهان لعملة واحدة، كما أن دولاً عديدة في المنطقة أقدمت على إصلاحات اقتصادية كبيرة، ليس أقلها إعادة تشكيل هياكلها الاقتصادية وترشيد إنفاقها وإفساح المجال للقطاع الخاص، كي يأخذ دوره في تطوير الاقتصاد الوطني وربط عجلة التنمية باستثمارات ومشاركة أجنبية[46]، وأيضاً هناك مبادرة النمو والتمويل والإقراض التي تهدف إلى تقوية فاعلية القطاع المالي، كعنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلى من النمو وخلق فرص العمل[47]، وإنشاء بنك التنمية الشرق أوسطية لمساعدة الدول الساعية للإصلاح على تحقيق التنمية، وتفعيل الشراكة الأميركية الشرق أوسطية وتسهيل انضمام دول الشرق الأوسط لمنظمة التجارة العالمية[48]، وإنشاء مناطق تبادل تجاري حر لتسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال وتداولها إقليمياً، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تفعيل الانفتاح ونقله إلى دول الشرق الأوسط كافة[49]، هذا فضلاً عن مبادرة منتدى المستقبل الذي يعقد على مستوى وزراء خارجية ومالية لتعزيز الشركات الاقتصادية ومبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمبادرة، التي تشجع الاستثمار التابعة لمنظمة (IFC) الدولية لتشجيع التجارة والتنمية ومبادرة تطوير قوة المهارات الخاصة بالاستثمار.

المطلب الثاني
الأهداف الاستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير

من أهم النقاط التي يمكن تثبيتها وملاحظتها حول أهم الأهداف الاستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، هو عملية تكوين نظام اقليمي جديد يدمج الكيان غير الطبيعي (الإسرائيلي)، ويجعله جسم أو كتلة طبيعية تؤثر وتتأثر وتتفاعل مع المحيط العربي وغير العربي في المنطقة[50]، ومن منطلق أن العرب جربوا مدةً طويلة القيادة المصرية للمنطقة، فليجربوا الآن القيادة (الإسرائيلية) لها[51]، على هذا يمكن ملاحظة ذلك عن طريق توسيع رقعة الشرق الأوسط المطاطية التي لا تعرف حدوداً ثابتة [52]، وضمها لدول خارج نطاق مفهوم الشرق الأوسط التقليدي الذي كان يشمل تركيا واليونان وقبرص وسوريا و(إسرائيل)، ولبنان وفلسطين والأردن والعراق ومصر والسودان وليبيا والسعودية والكويت واليمن وعمان والبحرين وقطر محمية عدن (آنذاك) وإمارات الخليج، ثم تنامت الأحداث واتسعت رقعة الدائرة ليضم إليها تونس والجزائر والمغرب، ومن ثم أفغانستان وباكستان ودول أخرى تحسب تارة، وتارةً أخرى لا تحسب من ضمن رقعة الشرق الأوسط الكبير، فالمصطلح يعد من بين المصطلحات غير المتماسكة والمتغيرة، على هذا أصبح لدينا رقعة الشرق الأوسط الكبير والضامة لمختلف الثقافات والأديان والأعراق والقوميات[53]، وبذلك يمكننا توضيح أهم أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير، وفقاً لما جاء به نص المشروع حول أهم النقاط التي يركز عليها في نسخته الأصلية (أي الأهداف المعلنة)، اضافةً إلى ذلك، سنستعرض الأهداف غير المعلنة من المشروع، بأستنباط الباحث للواقع الملموس للمنطقة التي يقول

عنها كثير من الباحثين الآخرين والمختصين، إلى أنها تدعو إلى تقسيم الشرق الأوسط وتجزئته.

أولاً: الأهداف المعلنة من مشروع الشرق الأوسط الكبير

من الطبيعي لأي مخطط أن يحتوي على أهداف استراتيجية مطلوب تحقيقها في جملة من القطاعات أو المجالات الاستراتيجية، وقدر تعلق الأمر بمشروع الشرق الأوسط الكبير فأن أهدافه المعلنة تتمحور حول جملة من النقاط، سنحاول عرضها عبر تقسيمها إلى أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وثقافية، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يذكر نص المشروع الأصلي فيما يتعلق بالأهداف العسكرية أي توضيح، لكن التحركات على أرض الواقع تشير إلى عكس ذلك، عبر قراءة الباحث واستنباطه لأبعاد هذا المشروع الاستراتيجي الإقليمي ذي الدلالات العالمية.

(1) الأهداف السياسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير

إن أهم الأهداف التي أعلنتها الولايات المتحدة من تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير في المنطقة، مكافحة الجماعات المتطرفة عبر إعلان الحرب على الإرهاب المستشري والمنتشر في المنطقة، بسبب التخلف الواضح في مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليم والصحة، إذ ترى الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون أنَ الأنظمة التي تتصف بغياب الديمقراطية والحريات الشخصية والخيار السياسي والشفافية في إدارتها للحكم(54)، وعدم توافر الفرص الاقتصادية، والفقر الشديد لدى الأكثرية، والقمع

والاستبداد والفساد، وتزايد العنف والجريمة والحروب والنزاعات والأمراض النفسية والأزمات الاجتماعية، كلها تخلق حالة من الاضطراب في الموازين لدى المجتمعات في تلك الدول، وتهيئ الأرضية المناسبة لكي تتحول إلى حاضنات للتنظيمات الإرهابية[55].

لذا فعلى واشنطن أن تكثف العمل وتعمل بحكمة لتحقيق هدف التكامل الإقليمي وإشراك جميع الأطراف الفاعلة في صياغة عملية الإصلاح[56]، لتحقيق عملية الاندماج مع (إسرائيل) ضمن النسيج الإقليمي للمنطقة وإقامة التبادل التجاري والدبلوماسي معها[57]، فضلاً عن تحقيق المنافع الاقتصادية والتجارية والاستفادة من الموارد والثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط، الذي تزخر به دول عديدة في المنطقة كدول الخليج وإيران والعراق وليبيا[58]، وفيما يخص أهم الأهداف السياسية، تبحث الولايات المتحدة عن خلق بيئة سياسية للتفاعلات عبر التداول السلمي للسلطة، وهي تعي تماماً أنه لا يمكن لأية ديمقراطية أن تطبق في منطقة من دون إعادة هيكلة عدد كبير من القطاعات المكونة للدولة[59]، أي إن هذا المشروع يساوي بين الديمقراطية والحكم الصالح[60]، الذي يتطلب أجراء إصلاحات سياسية شاملة تتعلق بالنظم الانتخابية وآلية الترشيح ربما تتطلب مراحل ليست بقصيرة[61]، لهذا نجد أن الولايات المتحدة دائماً ما عبرت عن كل ما يجري من تحولات في الشرق الأوسط، وإن كانت فوضوية فإنها بالنهاية ستؤدي إلى خلق استقرار على ركام الفوضى السابقة[62]، أي أن المشروع الشرق أوسطي هذا يهدف إلى وضع الركائز السياسية وتثبيت أسسها ودعائمها، على الرغم مما تلاقيه هذه العملية من عواقب[63].

(2) الأهداف الاقتصادية لمشروع الشرق الأوسط الكبير

فيما يخص الشق الاقتصادي من مشروع الشرق الأوسط الكبير، أعلنت الولايات المتحدة أنها تهدف من هذا المشروع

إلى خلق بيئة اقتصادية استثمارية حرة، تقوم على أساس توظيف الموارد الموجودة في المنطقة كافة أجنبياً ومحلياً، عبر ربط شعوب المنطقة بالتجارة والمال والأعمال والتبادل المشترك[64]، وفتح الأسواق التجارية الإقليمية وربطها عالمياً، عبر دعم الاقتصاديات الناشئة، بواسطة القروض التي تقدمها البنوك التي افتتحت خصيصاً لغرض دعم العملية الاقتصادية وجعلها منفتحة مع جميع دول المنطقة ومن بينها (إسرائيل)[65]، وتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة للمستثمرين عبر تحديث الخدمات المصرفية وإزالة الحواجز الكمركية، وإقامة مناطق في إقليم الشرق الأوسط الكبير يكون دورها مخصصاً لتشجيع التعاون الإقليمي على تصنيع وتصميم وتسويق المنتجات، وعبر مبادرة منبر الفرص الاقتصادية في الشرق الأوسط الكبير، الذي يحضى بدعم دول الثماني الكبار[66].

فالاقتصاد يشكل أهم المقومات التي يجب أن يقف عليها هذا المشروع في تفعيل الشراكات الإقليمية مع الولايات المتحدة وأوربا والعالم، لما تمتلكه المنطقة من إمكانيات هائلة غير موظفة، سواءً بالمعادن كالنفط والغاز، أو كموقع جيو اقتصادي يربط إقليم أسيا وإفريقيا وأوربا[67]، إذ تقوم كل تلك المبادرات وفق منهجية اقتصاد السوق الحرة الشرق أوسطية تدعم التبادل الحر وحرية التجارة داخل وخارج إقليم الشرق الأوسط الكبير، وكل ذلك تحت راعية الولايات المتحدة إلى جانب مجموعة الثماني[68].

(3) الأهداف العسكرية لمشروع الشرق الأوسط الكبير

فيما يخص الأهداف العسكرية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، فإن من أولى أولويات هذا المشروع هو إيجاد منطقة معزولة وخالية من أسلحة الدمار الشامل[69]، لا سيّما أن دول المنطقة تعد من أكثر الدول في العالم استهلاكاً للأسلحة وذلك لكثرة النزاعات والأزمات التي تكاد أن تكون مزمنة[70]، لأنه اذا ما وصلت أسلحة الدمار الشامل (بحسب وجهة النظر الغربية) لأيدي مجموعات متطرفة، يمكن أن تقوم بعمل إرهابي يهدد امن وسلامة العالم أجمع، لذا فإن من أولويات هذا المشروع، نزع أسلحة الدمار الشامل من كل الدول التي من المحتمل أنها لا تستطيع الحفاظ عليه، واقتصارها على البرامج النووية السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى الرغم من أن المشروع لم يذكر صراحةً هذه الفقرة، لكن الأفعال التي التمست على أرض الواقع تشير إلى ذلك[71]، وهذا الأمر لا يخلو من استثناءات (حصرية) (لإسرائيل) الحليف التقليدي للولايات المتحدة، على الرغم من عدم إعلانها (إسرائيل) بأنها تملك السلاح النووي بشكل رسمي.

(4) الأهداف الاجتماعية والثقافية لمشروع الشرق الأوسط الكبير

فيما يتعلق بالأهداف الاجتماعية والثقافية الأخرى، تحاول الولايات المتحدة من هذا المشروع المتكامل ربط المنطقة بعجلة الحداثة والتطور الغربي، عبر خلق حلفاء من داخل المنطقة نفسها لإعادة تشكيل الإطار المعرفي للعقل العربي وفرض مفاهيم جديدة[72]، الأمر الذي يحتاج إلى جانب جميع المبادرات على المستوى الاقتصادي والسياسية إلى تكوين مبادرات على النطاق

الاجتماعي والثقافي، ومن خلال برامج تدريب المرأة وتطوير برامج التعليم عن بعد وبرامج الزمالات الدراسية في الولايات المتحدة، والتركيز على خلق طبقة مثقفة شابة في عقد واحد[73]، فضلاً عن دعم الولايات المتحدة وتمويل حملة ترجمة مجموعة من الكتب الأدبية والفلسفية والفنية والثقافية، التي تروج لحقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين المرأة والرجل، من خلال مشروع الشراكة الأميركية الشرق أوسطية الذي يهدف إلى بث أهم القيم الأساسية للممارسات الاجتماعية[74]، ومن خلال أيضاً مشروع قادة الغد ومشروع التنمية البشرية للطاقات الشابة، ومبادرات التعليم الأساسي والتثقيف المدني[75]، وكل ذلك تراه الولايات المتحدة يساعد على امتصاص الاحتقان الموجود في المنطقة، إضافةً إلى حل الأزمات المنتشرة نتيجة التطرف والعنف المفرط من بعض الجماعات[76]، والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة والى جانب مجموعة الثماني، قد رصدت مبالغ كبيرة لمنظمات المجتمع المدني لغرض إعادة هيكلتها وتطورها وتدريب كوادرها الشبابية، لكي يتمكنوا من تأدية دور بارز في تنظيم المجتمع من جديد، واحتواء كل الطاقات الشابة وتوظيفها وتسخيرها لغرض خدمة المجتمع[77].

ثانياً: الأهداف غير المعلنة لمشروع الشرق الأوسط الكبير

من الجدير بالإشارة أن الولايات المتحدة ليست مؤسسة خيرية تقوم بتوزيع الديمقراطية وحقوق الإنسان على العالم من دون مقابل، على هذا وبعد الاطلاع على أبرز الأفكار التي يتضمنها مشروع الشرق الأوسط الكبير، وما جاء أيضاً في نص المشروع، فإنَ كل قارئ عادي

لنص المشروع الأصلي يلحظ أن هذا المشروع بمثابة إعادة بث الروح في المنطقة، وإن بيئة الشرق الأوسط الاستراتيجية ستنهض وتزدهر أسوةً ببقية أقاليم العالم، لكن إذا ما نظرنا إلى واقع الحال، وعبر التمحيص والتدقيق في نصوص المشروع وأثاره التطبيقية على ارض الواقع، لوجدنا أن اغلب ما أعلن في المشروع لم يطبق أساساً، والجزء الذي طبق منه هو لغرض إدامة الهيمنة الأميركية على المنطقة وعلى العالم بشكل عام، ولا يتعارض مع مصالحها، وإن المنطقة برمتها تشهد حالة من حالات التغيير الممنهج والمرسوم في أجهزة الحكم والدساتير والممارسات السياسية، والذي يصب في مصلحة الإدارة الأميركية وليس في مصلحة المنطقة[78]، على هذا النحو سنعرض أهم الأهداف غير المعلنة من وراء هذا المشروع على وفق لما يأتي:

(1) الأهداف السياسية غير المعلنة لمشروع الشرق الأوسط الكبير

أهم ما يمكن تثبيته فيما ما يتعلق بالأهداف السياسية لهذا المشروع عملية تغيير المعالم والحدود السياسية المرسومة بين الدول إلى جانب تغيير أشكال النظم السياسية، لذلك إذا ما نظرنا إلى الخارطة الجغرافية والسياسية للشرق الأوسط منذ مائة عام، لوجدناها تغيرت جذرياً عن ما هي عليه الآن، فقد برزت دول واختفت دول وأضيفت مناطق إلى دول أخرى واستقطعت مناطق من دول أخرى وغيرت أنظمة وبقيت أنظمة أخرى، وكل ذلك كان بمشاريع تشبه مشروع الشرق الأوسط الكبير فيما يخص الحدود والنظم السياسية[79]، وقدر تعلق الأمر بمشروع الشرق الأوسط الكبير ففي مطلع القرن

الحادي والعشرين، فإن إعادة رسم الحدود من جديد وتقطيع المنطقة دينياً وقومياً ومذهبياً من الأهداف الرئيسة التي يكمن من ورائها هذا المشروع[80]، من خلال خلق كيانات ودول جديدة تستطيع عبرها (إسرائيل)، أن تقيم علاقات معها بشكل أوسع عن ما هو الوضع عليه قبل تطبيق المشروع[81].

فعلى سبيل المثال تمتلك (إسرائيل) علاقات مع مجموعة قليلة من دول الشرق الأوسط، وبعد تكوين دول وكيانات جديدة ربما تستطيع (اسرائيل) أن ترفع عدد اصدقائها في المنطقة إلى الضعف وربما أكثر[82]، ومن الطبيعي أيضاً أن هذه الكيانات الجديدة التي سوف تنشئ، هي كيانات قائمة على أسس مذهبية ودينية وقومية، الأمر الذي سيؤدي إلى ذوبان فكرة أن الكيان الصهيوني هو كيان ديني عنصري[83]، على هذا الأساس تكمن أهم الأهداف السياسية للمشروع في زيادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية لدول الإقليم الشرق أوسطي مع (إسرائيل) لجعل عملية التفاعل صحية في المنطقة[84]، عبر فتح سفارات (إسرائيلية) في الدول التي لا تملك علاقات مع (إسرائيل) وإقامة علاقات دبلوماسية[85].

ومن ذلك ستتمكن (إسرائيل) من تحييد أصدقائها الشرق أوسطيين الجدد وأضعاف الدور (الشعبي) المتبقي في المطالبة في قضية الأمة العربية الأزلية فلسطين[86]، هذا من جانب، أما من جانب آخر، فتشكل قضية إعادة ترتيب أوضاع المنطقة لتقبل الأنموذج اللبرالي في الشأن السياسي من أولويات الإدارة الأميركية، عبر تصدير التجربة الديمقراطية الغربية وزرعها في بيئة غير صالحها لها وتصديرها

إلى المنطقة بالتعاون مع (إسرائيل) (الحليف التقليدي للولايات المتحدة في المنطقة)[87]، ومن ثم فإن من نتائج الديمقراطية الجديدة هي حق الشعوب في تقرير المصير والانفصال بموجب الاستفتاء الشعبي الذي تكفله هذه الديمقراطية المفرغة من محتواها ـ جنوب السودان مثالاً على ذلك وإن لم يكن الاستفتاء هو الذي حسم الامر، لكن هناك ظروفاً اخرى دفعت إلى استقلال هذه الدولة عام 2011[88]، وذلك بداعي تخفيف الاحتقان والاقتتال الدائر في المنطقة وإعطاء كل طائفة وقومية حقوقها التي تستحق، وليس هذا فحسب وإنما يطالب هذا المشروع بإجراء تعديلات جذرية على الكثير من دساتير الدول في هذه المنطقة، ومن أهمها هو عدم ذكر الدين الإسلامي كدين رسمي أو أساسي للدولة، بدافع أنه لا يتماشى مع مقومات الدولة العصرية الحديثة، ويبث التفرقة والغبن لبعض الإفراد[89]، إذ أن الولايات المتحدة تؤدي دور القاضي العالمي الذي يقول بأن هذا البلد ديمقراطي، وهذا البلد غير ديمقراطي ويحكم عليه بالإصلاح والتدخل في شؤونه السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية[90].

(2) الأهداف الاقتصادية غير المعلنة لمشروع الشرق الأوسط الكبير

من أهم الأهداف الاقتصادية التي يراد لها أن تتحقق من هذا المشروع، هي العمل على إدامة الهيمنة الأميركية على المنطقة عبر إحكام قبضتها على موارد ومقدرات الشعوب[91]، عبر مجموعة من الشركات والبنوك الاستثمارية للنفط والغاز والمعادن الأخرى[92]،

وتهيئة المنطقة للعولمة ودخول الشركات الغربية الرأسمالية في أسواقها لزيادة الاستثمار والاحتكار لغرض حل مشاكل الفائض من الإنتاج الغربي وتسويقه في المنطقة عبر السوق الشرق أوسطية المشتركة[93]، وكذلك العمل على تطبيع العلاقات بين (إسرائيل) ودول المنطقة بخلق الشراكات التي تروج للتكامل الاقتصادي، عبر تكوين منطقة تجارية حرة تشمل جميع بلدان المنطقة، وفق قيادة إسرائيلية لها مع وجود سوق سوق مشتركة مفتوحة[94].

فالفوضى الخلاقة في نظر الإدارة الأميركية ومعها (إسرائيل) تفضي إلى تفتيت الشعوب والدول العربية جزيئات متنابذة ومتصارعة، لتبقى (إسرائيل) الكيان الوحيد غير المفتت، فتكون هي الأقوى والأمنع في المنطقة، ومن ثم يكون ذلك سبيلاً (لإسرائيل) للهيمنة على المنطقة برمتها[95]، وعن طريق حلف جديد غير مرتبط بهوية أو ديانة أو قومية، الأمر الذي يؤدي إلى نسيان القضية الفلسطينية[96]، إلى جانب ما تحققه البنوك من أرباح والتي أنشأت في المنطقة لغرض الدعم المالي، إذ إن منطقة الشرق الأوسط غنية بالموارد الخام ويقدر عدد سكان المنطقة بنحو 600 مليون نسمة، يمثلون 9,7% من سكان العالم (يشكل سكان البلدان العربية نصف هذا العدد تقريباً)[97]، وهذه المنطقة تحوي تقريباً على أكثر من 65 إلى 70% من النفط والغاز العالمي، مما يعني أن من يهيمن على المنطقة ومواردها يبقى على هرم القطبية الدولية، ومن ثم فأن من أهم الأهداف الاقتصادية الأخرى منّ هذا المشروع، هي تأمين استمرارية تدفق الموارد إلى الغرب وتأمين الطرائق المناسبة لها، الأمر الذي يمهد لترتيبات وتواجدات أمنية جديدة[98].

(3) الأهداف العسكرية غير المعلنة لمشروع الشرق الأوسط الكبير

تجدر الإشارة إلى أن أبرز الأهداف العسكرية لهذا المشروع الشرق أوسطي الكبير، هو إيجاد ترتيبات أمنية اقليمية جديدة تحت ما يسمى بمبادرات الدفاع المشترك، التي أصبحت شيئاً تكاملياً لابد منه، تبغي الولايات المتحدة عن طريقها بعد تحقق الشراكة الاقتصادية بين دول المنطقة، الوصول إلى تكاملية في الاستراتيجية المتبعة تجاه المنطقة[99]، بحيث يكلل التعامل والتعاون الاقتصادي الشرق أوسطي باتفاقيات تعاون دفاعية مشتركة تؤمن للمنطقة مرحلة مستقرة وهادئة[100]، لكن إذا ما تمعنا قليلاً في هذه المبادرة، لوجدنا أن الولايات المتحدة تحاول أن تنقل حالة عدم الاستقرار الأمني (الإسرائيلي) والأزمة الأمنية الكبيرة التي تعيشها من محيطها العربي والإسلامي، إلى حالة تهدف بالأساس لتأمين الوجود (الإسرائيلي) وضمان بقائها مهيمنة على المنطقة[101].

هذا من جانب، أما من جانب آخر، فتمثل القواعد العسكرية الأميركية التي أنشأت بعد أحداث 11 أيلول/ 2001 في أفغانستان ومن ثم العراق ومنطقة الخليج، أحد أهم الركائز العسكرية لمحاولة استدامة استراتيجية الهيمنة العسكرية على العالم، عبر احتواء كل الأطراف الدولية المنافسة للولايات المتحدة في المنطقة كروسيا والصين وحتى الاتحاد الأوربي الطرف المشارك في بلورة المشروع على أرض الواقع[102]، وبهذا فان ضمان الأمن (الإسرائيلي) في المنطقة وتتويجها كقوة عسكرية لا تضاهيها قوة أخرى في المنطقة، هو ما

يسعى تحقيقه هذا المشروع الشرق أوسطي، على هذا فإن هذا المشروع الإقليمي ذو أبعاد دولية تعزز مكانة ودور الولايات المتحدة عالمياً[103].

(4) الأهداف الثقافية والاجتماعية غير المعلنة لمشروع الشرق الأوسط الكبير

من ضمن أهم الأهداف الثقافية والاجتماعية لهذا المشروع هو إعادة تعريف وهيكلة الهوية الشاملة للمنطقة على وفق معايير وأسس طائفية ودينية وقومية[104]، فتذويب الثقافة العربية والإسلامية في بوتقة الأمركة والاسرلة التي تعد من أهم الأمور التي تريد تحقيقها الولايات المتحدة في المنطقة[105]، على وفق برنامج سياسي إيديولوجي امبريالي عولمي لتخريب منظومات وقيم الثقافة العربية والإسلامية[106]، فالإسلام في نظر الغرب هو خطر آني مستمر وعملية المواجهة المباشرة مع شعوب المنطقة الإسلامية تزيد من تطرفها وعنفها واحتقانها، على هذا فان عملية تغذية وتفعيل التناقضات الموجودة بين فرق الإسلام المتعددة وتحشيد وتقوية طرف ضد طرف آخر، ومحاولة هيكلة المنطقة وفق أسس جيوسياسية جديدة تؤدي بالنهاية إلى طمس الهوية القومية العربية[107]، التي تعد من أخطر الطرائق والأساليب التي تستعملها الولايات المتحدة لمحو الهوية الإسلامية وتفتيت الدين من الداخل[108]، وعبر استدامة الصراع الذي خلقته الولايات المتحدة وحليفتها التقليدية في المنطقة (إسرائيل)، لكي تحارب شعوبها وتجزئها مذهبيا وقوميا ودينيا ولكي تهدد وحدتها الوطنية[109].

فبعد حرب أهلية دامت خمسة عشر عاماً في لبنان بين المسيحيين والمسلمين، ها هي الآن تطبق نفس التكتيك القديم مع تغيير اللاعبين من الإسلام والمسيحية إلى الشيعة والسنة، إذ أصبحت منطقة الشرق الأوسط الآن، وبالتحديد المنطقة العربية، مقسمة وإن لم تقسم رسمياً على الخرائط[110]، وهنا يأتي دور الديمقراطية وتحديداً نقطة حق تقرير المصير التي تدفع أبناء البلد الواحد إلى الرغبة بالانفصال عن بلدهم الأم، عبر الترويج إلى أن الانفصال هو الحل الوحيد لهذه الأزمات، ومن ثم وصلت هذه النقطة إلى أبعد حدودها في التطبيق ولم يبقى سوى الإعلان الرسمي للانفصال[111]، بحيث غرزت الولايات المتحدة ومعها (إسرائيل) بذرة الكره الطائفي في صميم أبناء المنطقة، وذلك لأن الاستراتيجية الأميركية تعمل دوماً على تحقيق أهدافها وفق رؤية الغاية تبرر الوسيلة[112]، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى، فتعد وسائل الاتصال والترويج الإعلامية والفضائية والانترنت والوسائل الأخرى المسموعة والمرئية والمقروءة في الشرق الأوسط، عبارة عن أدوات في يد جهات تعمل على بث أفكار معينة وتسقط أفكار الجهة المعارضة لها، وذلك لغرض السيطرة على كل بلدان الشرق الأوسط ونهب ثرواتها[113].

المطلب الثالث

الأدوات الاستراتيجية لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير

من الطبيعي أن يكون لمشروع الشرق الأوسط الكبير أدوات خاصة لتنفيذه، وذلك لشموليته واستيعابه لتفاصيل كثيرة ذكرت بعضها في نص المشروع الرسمي، ولم تذكر بعضها آخر في نص المشروع، لكنها وجدت طريقها وطبقت على أرض الواقع، ولغرض عدم تكرار وإعادة ما

ذكرناه في شرحنا السابق، سنستعرض أهم الأدوات التي وظفتها الولايات المتحدة الأميركية لغرض تنفيذ مشروعها في منطقة الشرق الأوسط، وسنركز على الأداة الفكرية والإعلامية، لكن هذا لا يعني إهمال الأدوات الأخرى، ولضرورات علمية تتطلبها الدراسة لعدم إعادة ما شرُح، على هذا ستكون الأولوية في الترتيب للجزء الذي لم يشرح ويوضح من هذه الدراسة وكما يأتي:

أولاً: الأداة الفكرية

عبرت الإدارة الأميركية (تحديداً إدارة جورج وكر بوش) ولمرات عدة، أنها تعتمد في مهمتها العالمية وحربها على الإرهاب (الإسلامي) استراتيجية شاملة ومتكاملة، تقوم على أساس استعمال ما يمكن استعماله من أدوات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية وفكرية، لغرض تحقيق التفوق الأمريكي في حربها الكونية ضد الحداثة وضد الفكر الذي يرفض التسامح[114]، ولطالما ردد مسؤولون كبار في الإدارة الأميركية عبارات الحرب الفكرية والصراع الحضاري والحرب الأيديولوجية، التي تعدها الولايات المتحدة من ضروريات التكامل الاستراتيجي لحملتها ضد الإرهاب.

من منطلق صدام الحضارات، لتتجه دوائر كثيرة في الغرب إلى خلق صورة من الصراع مع الإسلام[115]، فإن مواجهة الفكر المتشدد والمتصلب يحتاج إلى تغذية فكرية معاكسة، لغرض احتواء هذا التطرف الفكري الذي تلاقيه الولايات المتحدة في حربها العالمية ضد الإرهاب، لا سيّما أنها تعرضت لهجوم إرهابي (إسلامي على حدٍّ تعبير الأمريكيين) من قبل أشخاص (إسلاميين)، ينتمون لبيئة الشرق الأوسط

وتدعمهم دول شرق أوسطية، على هذا فإن ابرز محاور ومرتكزات الأداة الفكرية التي توظفها الولايات المتحدة في تنفيذها لمشروعها الإقليمي ذي الإبعاد العالمية، هي الأداة الفكرية القائمة على التغذية الطائفية والدينية والعرقية والقومية والمذهبية، لغرض تشويه العقيدة الإسلامية عبر تفعيل التناقضات المختلف عليها (في ظل غياب للحوار الإسلامي)، سواء من الناحية المذهبية المتعلقة بالدين الإسلامي نفسه أو من الناحية الدينية ما بين الإسلام والمسيحية، (العراق أنموذجاً لكل الحالات)[116].

لذا استطاعت الولايات المتحدة أن ترادف ما بين كلمة الإسلام وكلمة الإرهاب، وخلطت الأوراق ببعضها وأصبحت المنطقة عبارة عن تفاعلات معقدة ليس من السهولة فهمها وتفسيرها[117]، إذ وجدت الولايات المتحدة خطة لدعم الأقليات المتواجدة في العالمين العربي والإسلامي، لا سيّما تلك التي تنسب نفسها إلى الإسلام[118]، ليسهل تأثر المسلمين بها وتعاطفهم معها، ومن ثم شق الصف الإسلامي والصف العربي[119]، وعلى أكتاف هذه الأقليات يعاد تقسيم العالمين العربي والإسلامي إلى دويلات صغيرة تسهل السيطرة عليها، وبهذا يتحقق الحلم الصهيوني العالمي بالسيطرة على العالم أجمع، وتنعم (إسرائيل) بالأمن والسلام[120].

وعلى أثر أطروحات (بيرنارد لويس) و(رالف بيترز صاحب مقال حدود الدم)، التي شددت على ضرورة أن يتم التقسيم على أساس طائفي أو مذهبي أو عرقي، كان طبيعياً أن يجري البحث عبر دراسات استشراقية دقيقة عن الطائفة أو المذهب أو العرق الأنسب للقيام بمهمة التفتيت المنشود صهيونياً في المنطقة[121]، هذا من ناحية، إما

من ناحية أخرى فتكتيك تفكيك الإسلام من داخل الإسلام هو من اخطر الأدوات الفكرية التي تغذيها وتدعمها الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة[122]، ففي ما يتعلق بعبارة الإسلام السياسي التي ابتدعتها الإدارة الأميركية وصدرتها للمنطقة، فأن المتمعن والباحث في مضمون ما يسمى بالإسلام السياسي سيجد ويلحظ أنه لا يجد في الإسلام أساساً إسلام سياسي، وإنما توجد سياسة إسلامية[123]، وهناك فرق شاسع وكبير بين المصطلحين، إن كل ممارسات الإسلام السياسي في المنطقة (من دون اقتصار المثال على فرقة معينة)، لا تطبق الإسلام بحذافيره ونصوص القرآن والأحاديث النبوية الشريفة، وإنما تطبق الحد الأدنى من الشريعة الإسلامية بما يتماشى مع أهدافها والتي لا تهدد مصالحها[124]، وأن هذه الفئة هي التي تعد من اخطر الفئات على الإسلام نفسه، لا سيّما بعد ولادة مصطلح الإسلام المعتدل أو الإسلام الوسطي الذي يعد هو أيضاً إحدى المفاتيح التي أنتجها العقل الأمريكي بعد تشويه سمعة الإدارة الأميركية عالمياً بصورة صارخة[125].

لهذا لجأت الإدارة الأميركية إلى تكتيك جديد (لا سيّما في نهاية المرحلة الثانية من حكم جورج وكر بوش ومرحلة حكم اوباما)، وهو تفعيل دور الحركات الإسلامية أو حركات الإسلام السياسي والإسلام الوسطي المعتدل، وإيصالها إلى الحكم، لنلحظ أن الكثير من الحركات الإسلامية غيرت وخرجت عن تعاليم منظريها الأساسية، وأحدثت تغييراً جوهرياً في مضمونها وتحولات جرت برعاية أمريكية، لغرض تلطيف وتهدئة أجواء في المنطقة عبر أيهام الشعوب عن طريق نظرية أن الشعب هو الذي اختار حكامه في زمن الديمقراطية[126].

والنقطة المهمة في أن مثل هكذا حركات، لا تطبق الشريعة الإسلامية عندما تصل للحكم، وهنا تكمن المعضلة في أن هذه الحركات تدعي الإسلام، لكن لا تطبقه بحذافيره، وبعد أن تعمل الولايات المتحدة على إيصال هذه الفئة إلى الحكم (وهذا ما يحصل الآن في الشرق الاوسط)، ستعمل أيضاً على إسقاط هذه الفئة الأمر الذي سيؤدي من ثم إلى شعور الشعوب التي انتخبتها إنها فشلت ولم تحقق المطلوب، ومن ثم ستدرك هذه الشعوب أن الإسلام لا يصلح للحكم أساساً، وسيعزف الكثيرين في المرات القادمة عن انتخاب المرشحين الإسلاميين، ومن ثم فأن فشل هذه الحركات (التي تحت الرعاية والرقابة الأميركية) سوف يقرن بفشل الإسلام نفسه، وهذا ما تريده الولايات المتحدة الأميركية بالتحديد في حربها الفكرية ضد الإسلام عبر تكتيك تفكيك الإسلام من داخل الإسلام.

ثانياً: الأداة السياسية

من أهم أدوات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير (هي الأداة السياسية)، التي تعني تغيير الأنظمة الحاكمة الفاسدة والدكتاتورية في المنطقة بدافع أنها غير ديمقراطية، هذه الأنظمة التي تصنف من ضمن الدول التابعة للولايات المتحدة لمراحل طويلة، فالنظم السياسية العربية الحاكمة قد أصبحت قديمة وترهلت، على الرغم من عمالتها الواضحة طوال السنين السابقة[127]، لذا فان الولايات المتحدة تسعى إلى تجديد الوجوه وأوراق اللعب في المنطقة بما يتلائم مع مقولة (كونداليزا رايس) الشهيرة، حين ذكرت (أن الولايات المتحدة عملت طوال السنين الماضية على كسب عمالة الحكام، أما الآن فنحن نعمل

على كسب عمالة الشعوب)[128]، وهنا يتضح التحول الخطير في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بما يتلائم مع تغيير الأنظمة الفاسدة والدكتاتورية التي اصبحت تشكل عبئاً على الولايات المتحدة ومضارها اكثر من منافعها[129]، وكل ذلك للوصول إلى الحكم الديمقراطي ودمقرطة المنطقة (على الرغم من خفوت شعار الترويج للديمقراطية)، الذي يعني تحديداً، -حق تقرير المصير وفي أقل تقدير إتباع النظام الفيدرالي-، الذي يعني أيضاً تقسيم المنطقة إلى دويلات ومناطق ومقاطعات طائفية عرقية قومية دينية، وجنوب السودان مثالاً واضحاً لذلك.

ثالثاً: الأداة الإعلامية

لغرض إعطاء صورة براقة عن الولايات المتحدة الأميركية ولغرض خدمة مصالحها لتنفيذ مشروعها الشرق أوسطي[130]، في ظل موجة كونية عاصفة من التكنولوجيا الحديثة التي اخترقت المنطقة العربية برمتها، بادرت الولايات المتحدة بتمويل حملات إعلامية علنية وخفية لا سيّما بعد أحداث 11 ايلول 2001، وما صاحب حرب العراق من دعايات بأن القوات الأميركية ستأتي محررة لكي تخلص الشعب العراقي من الطغيان، ولكي تنشر الديمقراطية والحرية في العراق الجديد، الأمر الذي أدى إلى تمويل وفتح قنوات فضائية (فضائية الحرة وراديو سوا على سبيل المثال)، وتمويل محطات أخرى وتسهيل وصول شبكات الانترنت والموبايل، لغرض الترويج لأفكار العولمة والليبرالية الجديدة والتبعية الفكرية، التي تسعى الولايات المتحدة لتصديرها إلى المنطقة عن طريق عولمة الإعلام وأمركته[131].

فالمواقع الالكترونية الأميركية كالفيس بك وتويتر، على سبيل المثال يعدان من أهم الأدوات الإعلامية التي كان لها الدور البارز والأساسي في تغيير الأنظمة العربية عام 2010 ـ 2011، ولا يستطيع أي أحد أن يتجاهل ذلك، فضلاً عن القنوات التي دعمت وروجت لهذا التغيير التي يتهمها البعض بتبعيتها للولايات المتحدة[132]، ففي القرن الحادي والعشرين أصبح الإعلام من اخطر الأدوات التي تحرك الشعوب، فالحدث الآن لا تقتصر صناعته على الحكومات فحسب، وإنما اخذ الإعلام دوراً واسعاً في عملية صناعة الأحداث، لا سيّما أن الطبقة المتلقية سوادها الأعظم من الفئات التي لا تستطيع تحليل الأخبار وفهما جيداً، في ظل معركة إعلامية عالمية ملونة بالعولمة الأميركية[133]، لذا فالكثير من القنوات الفضائية والصحف والمجلات والإذاعات تروج لفكرة العولمة وفكرة الديمقراطية والحرية والليبرالية التي لا يعرف مصدر تمويلها، واضعةً واجهات ورقية توحي بأنها مستقلة وخارجة عن كل الأطر المهنية النظرية للعمل الإعلامي[134].

رابعاً: الأداة العسكرية

لا يقتصر مشروع الشرق الأوسط الكبير على جملة من المبادرات تتعلق بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بل يتعدى ذلك ليصل إلى تغيير أنظمة حكم قائمة، بدوافع أنها أنظمة استبدادية دكتاتورية، وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة أعلنت عن المشروع في عام 2004 بشكله الرسمي الا انه من الخطأ اعتبار أن هذا المشروع لم يبدأ منذ حرب الولايات المتحدة على الإرهاب بعد عام 2001، باحتلالها لأفغانستان ـ التي أضيفت إلى دول الشرق الأوسط الكبير ـ

وتغييرها لنظام طالبان بقوة السلاح[135]، وكذلك بغزو العراق (الذي لم يكن له صله بالإرهاب أصلاً) وبداية (دومينو) سقوط الأنظمة السياسية في المنطقة.

إذ إن أول حجر من أحجار الأنظمة السياسية العربية التي سعت إلى تغييرها الولايات المتحدة، هو النظام العراقي السابق باستخدام القوة العسكرية، التي تعد من أهم أدوات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، لذا وعلى الرغم من اقتصار استخدام القوة في هذين المثالين، إلّا أن هذا الأمر لا يعني توقف العمل بهذا الاتجاه، فقد استحدثت الولايات المتحدة الأميركية تكتيك الحرب بالإنابة عبر وكيلتها الإقليمية في المنطقة (إسرائيل)، ومن خلال حرب لبنان عام 2006 التي استهدفت لبنان في محاولة لإسقاط أو على أقل تقدير إضعاف وتحجيم (حزب الله اللبناني)، وأيضاً حرب غزة عام 2008 التي وإن دلت على شيء، فأنها تدل على التفوق العسكري (الإسرائيلي) في المنطقة لدرجة أنها كانت المبادرة في توسيع نطاق الأعمال المسلحة وإيصالها إلى مستوى حرب، وإذا ما توسعنا اكثر في شرح تكتيك الحرب الأميركية بالإنابة، لوجدنا أن المثال الواضح في مرحلة التغيير عام 2011/2010، كانت ليبيا التي شن (الناتو) عليها حرباً لغرض تغيير النظام الحاكم في ليبيا، وعبر تمويل الثوار بأسلحة ومعدات وآليات عسكرية، ومن توفير الغطاء الجوي للثوار الليبيين، استطاع الناتو من إسقاط حجر جديد من أحجار الدومينو في المنطقة عبر استخدام القوة العسكرية التي كانت بدعم ورعاية أمريكية.

خامساً: الأداة الاقتصادية

تسيطر الولايات المتحدة على استثمارات النفط والغاز والمعادن الأخرى في أغلب دول منطقة الشرق الأوسط، وذلك لأهميتها الجيو استراتيجية الحيوية، فالنفط يعد بمثابة عصب حياة المنطقة، وأن الولايات المتحدة عملت على جعل الدول المالكة له ذات اقتصاد أحادي الجانب، عبر دعمها الكبير للقطاع النفطي في هذه الدول[136]، عن طريق تمكين ودعم المؤسسات المالية الداعمة للاستثمار والتي من خلالها توفر الأموال لإقامة المشاريع في المنطقة، الأمر الذي يعطي للولايات المتحدة قدرة التحكم بالأسعار عن طريق الخفض أو الرفع، ومن ثم السيطرة على الاقتصاديات الشاملة للدول[137]، هذا من جانب، أما من جانب آخر، فتتاجر الولايات المتحدة مع دول المنطقة في مختلف القطاعات الغذائية والتكنولوجية والصناعية والعسكرية، فضلاً عن تعزيز الشراكات الاستراتيجية (التبعية والتقييد) بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، مما يؤدي إلى إخضاع دول المنطقة إلى تبعية الولايات المتحدة الاقتصادية، الأمر الذي يعزز مكانة (إسرائيل) في المنطقة، لا سيّما لما ترسمه من مخططات أهمها مخطط (إسرائيل) 2020، وهذا يعني التحكم بالأمن الاقتصادي العام لدول الشرق الأوسط، ومن خلال هذا الأمر تستعمل الولايات المتحدة الأميركية الأداة الاقتصادية، لكي تمارس نفوذها وضغوطاتها على هذه الدول، عبر ما تسميه الولايات المتحدة أو ما يسمى بالعالم المتحضر بأسره، القائم على الفردانية (أو الفرد الحر)، الذي يؤدي دور الطرف الأجدر بالدعم، والأكثر جدوى، من كل الأنظمة التسلطية الشرق أوسطية، وفقاً لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يهدف إلى تكوين منطقة جيو اقتصادية حرة[138].

سادساً: الأداة الاجتماعية والثقافية

إن أي باحث في مجال الشرق الأوسط لا يستطيع أبداً تجاوز التنوع الكبير الموجود على النطاق الاجتماعي والثقافي واللغوي والعرقي والديني والقومي والمذهبي[139]، فكل دولة من دول منطقة الشرق الأوسط تحتوي على تعددية دينية وقومية ومذهبية، تشكل في بعض الأحيان نقاط ضعف توظف من قبل أطراف خارجية أخرى، ففي عصر ما بعد الحداثة واختراق التكنولوجيا لخصوصيات الشعوب، نجد أن الولايات المتحدة أصبحت فيما بعد انتهاء الحرب الباردة قوة كونية، ليست سياسية واقتصادية وعسكرية فحسب، وإنما ثقافية أيضاً[140]، وقدر تعلق الأمر بمشروع الشرق الأوسط الكبير وبأبعاده الاجتماعية والثقافية، فإن الولايات المتحدة توظف هذه النقاط لكي تمارس ضغطها على دول المنطقة، إذا ما سلكت سلوكاً مغايراً لما هو مطلوب منها.

فعلى سبيل المثال تدعم الولايات المتحدة الأقليات الموجودة في أغلب دول الشرق الأوسط، مع دعمها أساساً لدول هذه الأقليات، وبذلك تقوم بالسيطرة على الطرفين، وتحرك أي طرف ضد الآخر إذا ما امتنع عن تنفيذ ما تطلبه الإدارة الأميركية[141]، ولكي تبعثر النسيج الوطني لدول الشرق الأوسط واستقرارها النسبي، فإن الولايات المتحدة تعمل على ضرب قومية بقومية أخرى ودين بدين آخر ومذهب بمذهب أخر حتى تصل الشعوب في نهاية المطاف إلى نوع من الشعور بأن التعايش السلمي المدني قد انتفى[142]، لتأتي لاحقاً الولايات المتحدة بالحلول عبر التقسيم بمشاريع مختلفة كالفدرالية واستفتاءات

تقرير المصير وإعطاء الحكم الذاتي والانفصال بعد أن روجت لأفكار عبر الغزو الثقافي الذي تغلغل لكل مفاصل الحياة[143].

وبهذه الطريقة تقوم الولايات المتحدة بوضع أولى لبنات التقسيم الطائفي والقومي للمنطقة، عبر تشجيعها للحركات الانفصالية على النطاق القومي والمذهبي والديني، لا سيّما اذا ما كانت الدولة الأم على خلاف مع الولايات المتحدة، لتكون ثقافة جديدة تبثها في المنطقة تعد بمثابة السلاح الخفي الذي يبعد الأفراد عن عقيدتهم وولائهم ودينهم[144]، هذا من جانب، أما من جانب آخر، فالولايات المتحدة تسوق ثقافياً جملة من الأفكار، من خلالها تمهيد لإقامة نظام لبرالي قائم على فكرة الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان وتشجيع المبادرات الفردية الحرة، عبر عولمة الشعوب وأمركتها عن طريق مجالات عديدة ، وهذه الثقافة تقوم على نسف وتمزيق القيم الإسلامية وتشويه مفاهيمها (كمرادفة مفهوم الجهاد مع الإرهاب).

المطلب الرابع
معوقات مشروع الشرق الأوسط الكبير

من الطبيعي أن يلاقي مثل هكذا مشروع يهدف إلى تعزيز الهيمنة الأميركية الجشعة على منطقة الشرق الأوسط، صعوبات تتعلق بالداخل الشرق أوسطي والمتمثلة بشعوب المنطقة وسكانها على مختلف تنوعهم والمقاومة الذاتية، التي تبديها هذه الشعوب، إضافةً إلى المقاومة من قبل الخارج الذي يتنافس لا بل يتصارع على هذه المنطقة، لاستحصال موطئ قدم ونفوذ فيها لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، كدول الاتحاد الأوربي مجتمعة أو منفردة مثل فرنسا

وألمانيا، والصين واليابان وروسيا الاتحادية، فضلاً عن التنافس الإقليمي على المنطقة من قبل دول المحيط الإقليمي كإيران وتركيا و(إسرائيل)، التي ربما تتعارض سياساتها مع سياسية الولايات المتحدة، وإلى حد ما السعودية ومصر سابقاً، والهند وباكستان، لذلك سنبحث في هذا المطلب عن معوقات المشروع الشرق أوسطي من منظور داخلي وخارجي.

أولاً: المعوقات الداخلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير

تكمن الصعوبات الداخلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير بالممانعة الذاتية الشعبية الإسلامية بشكل عام والعربية القومية بشكل خاص، فضلاً عن المقاومة غير العربية لهذا المخطط الذي بدأت فعلاً الولايات المتحدة تنفيذه ليشمل منطقة متنوعة قومياً ودينياً ومذهبياً[145]، وذلك عبر جملة من الآليات (التي سبق شرحها)، هذه الممانعة التي تعبر عن رفض شعوب المنطقة للممارسات الأميركية العلمانية(من وجهة نظر إسلامية)، التي تكمن في إذابة العقيدة الإسلامية وإعادة هيكلة وصياغة بعض المفاهيم العقائدية والشرعية كمفهوم الجهاد في سبيل الله ومفهوم حرية المرأة ومفهوم الحكم الصالح والحريات التي لا تعرف لها حدود[146]، التي تمزق وحدة الأمة الإسلامية والعربية وتشتتها وتشرذمها وتفرقها إلى صنوف متعددة[147]، هذا من جانب، أما من جانب آخر، فتمثل بعض الأنظمة المعارضة في المنطقة من أهم المعوقات لهذا المشروع، فالنظام العراقي السابق، كان يعد من أخطر العقبات الأميركية في طريق مشروعها الشرق أوسطي، فضلاً عن وزنه الإقليمي في المنطقة وتأثيره

على المحيط العربي الخليجي وحتى المحيط غير العربي[148]، لذا فقد عملت الولايات المتحدة الأميركية إلى تغيير هذا النظام المعادي لمصالح الولايات المتحدة و(إسرائيل) في المنطقة، وتعهدت بإقامة ودعم نظام ديمقراطي حر قائم على أساس المشاركة السياسية لجميع أطياف الشعب العراقي، وفقاً لأطروحات العراق الجديد والمحرر[149].

ومن ثم نجد أن العراق ومن بعد عام 2003 فقد هيبته ومكانته الإقليمية، وانشغل بمشاكله وأزماته الداخلية التي شلت الدور العراقي الإقليمي[150] ، ومن جهة ثانية يمثل النظام الأيراني ثاني أكبر معوق للولايات المتحدة في المنطقة، بعد زوال النظام العراقي السابق، فإيران التي تريد تعميم تجربتها في المنطقة إلى جانب تعارض مصالحها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة لا سيّما في منطقة الخليج العربي، فإن إيران على الرغم من مشاكلها الأزلية مع دولة المحيط العربي ونزاعاتها مع دول الخليج[151]، فإن التغيير الذي يحدث لا تحبذه بشكل مطلق، لأن القيادة الإيرانية تعي تماماً أنها جزء من هذه المنطقة، وإن رياح التغيير قد تصل إلى الداخل الإيراني في أي وقت[152].

بل أن البعض يشير إلى ان تغيير الأنظمة العربية الذي حدث نهاية العام 2010 وبداية العام 2011، تعد خطوة أولى باتجاه تكتيك الاحتواء وتطويق الولايات المتحدة إلى أيران[153]، لذا فإن شعارات الإصلاح الديمقراطي والحكم الصالح (على الرغم من تفريغها من محتواها) لكن بالنتيجة اذا ما فرضت على إيران فأنها تهدد مصالحها داخلياً وخارجياً، فضلاً عن تهديد أمنها القومي داخلياً وإقليمياً، لذلك

فمن الطبيعي أن تسلك إيران سلوك مضاداً (برنامجها النووي على سبيل المثال)، لهذا المشروع الذي يحاول إعادة تشكيل وترتيب المنطقة الشرق أوسطية جيوبلتيكياً وقلبها رأساً على عقب، وهذا الأمر من المؤكد انه يضر بمصلحة إيران، لذا من الطبيعي أن تنتهج إيران سياسات إقليمية تزعج الولايات المتحدة وتعوق مشروعها الشرق أوسطي، ولا تقتصر مقاومة المشروع الأمريكي للمنطقة ورفضه على ما سبق، فهذا المشروع يلاقي رفضاً عنيفاً من (الأنظمة الحالية) المتبقية التي تصارع شعوبها لغرض الإبقاء على نفسها، فهذه الأنظمة شعرت أنها استهلكت فأخذت تقاوم رغبات شعوبها بالتغيير والاصلاح من منطلق أنه جزء من مشروع أمريكي لإعادة هيكلة الشرق الأوسط، وفقاً لطروحات الفوضى الخلاقة التي تهدف

إلى إدخال الشعوب في دوامات صراع جديدة وليس كما تدعي الولايات المتحدة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، على هذا الأساس فإن المشروع الأمريكي بالعموم، لايلاقي الدعم والترحيب لا من الأنظمة الفاسدة والديكتاتورية ولا من الشعوب وبقطع النظر عن اختلافها مع أنظمتها[154].

فضلاً عن ذلك، تمثل تركيا وإيران قوتين إقليميتين(من داخل الشرق الأوسط) تربطهما مصالح مشتركة واستراتيجية في المنطقة، لدرجة انه دائماً ما يؤكد رجب طيب اردوغان واحمدي نجادي مقولات مثل (ان الشرق الأوسط لن يستقر الا بفضل وبدعم إيران وتركيا)[155]، ولا يمكن لأي أحد تجاهل هذين اللاعبين الإقليميين أبدًا، لا سيّما إذا ما أرادت أية قوة كبرى أو عظمى ان تجد لنفسها مصالح في المنطقة، فأن عليها ان تمر من خلال احد البلدين)، وان كانت العلاقات يشوبها

نوعاً من الفتور والضبابية من مرحلة إلى أخرى ألا أنهما على اتفاق شبه مستمر على التعاون المشترك في شؤون المنطقة.

ثانياً: المعوقات الخارجية ـ الدولية ـ لمشروع الشرق الأوسط الكبير

مثلما للمشروع الأمريكي معوقات وصعوبات يواجهها من داخل منطقة الشرق الأوسط، كذلك يواجه هذا المشروع معوقات تعمل على عرقلة تنفيذه من الخارج، على الرغم من أنه مشروع نظر له أمريكياً بالتعاون مع مجموعة الثماني الدولية[156]، إلا أن الولايات المتحدة انفردت تقريباً في تطبيقه، وإن استعانت قليلاً ببعض الشركاء الأوربيين فيما يتعلق بحرب أفغانستان والعراق (فيما يتعلق بإرسال قوات الدعم)، على سبيل المثال، وأيضاً في حرب الناتو على ليبيا التي كانت بموافقة أمريكية، لان الولايات المتحدة شعرت بالغبن عندما أخذت على عاتقها زمام المبادرة في حربها عام 2001 على أفغانستان وعام 2003 على العراق، ومن ثم جنى الأوربيون منافع سياسية واقتصادية كبيرة إلى جانب الأموال الطائلة التي أنفقتها الولايات المتحدة على هذه الحرب[157]، لذا ترى الولايات المتحدة، ومنذ حرب ليبيا أنه لا يوجد منافع تحصل عليها أوربا أو بقية الدول من دون مقابل، ومن ثم المقابل كان هو اشتراك الأوربيين في حرب ليبيا، ودخل الأوربيين على اثر هذا الاشتراك أزمة اقتصادية تهدد وحدة الاتحاد[158]، فضلاً عن تنامي الدور الصيني، في مرحلة كانت الولايات المتحدة فيها تكافح الإرهاب الذي أرهقها اقتصادياً وعسكرياً، الأمر الذي أدى إلى نمو كبير ومتسارع في الناتج القومي الإجمالي للصين[159].

وقدر تعلق الأمر بالمعوقات الخارجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، فإنه يكمن في تنافس الدول الكبرى على هذه المنطقة كالصين وروسيا والاتحاد الأوربي، فمثلما تبحث الولايات المتحدة عن مصالحها في الشرق الأوسط وترسم لنفسها استراتيجية لتحقيق هذه المصلحة، فإن الدول الأخرى لديها طموحات لتحقيق الكسب الممكن من هذه المنطقة التي يقدر نفطها بما يقارب ثلثي نفط العالم، فعلى سبيل المثال تعمل الصين على زيادة شراكاتها الاقتصادية مع دول المنطقة بشكل لافت للنظر، فالصين لها شراكات استراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام ومع السعودية بشكل خاص[160]، هذا فضلاً عن الشراكة الاستراتيجية بين الصين ومصر بوصفها تمثل البوابة الإفريقية التي عن طريقها سوف تدخل الصين إلى القارة الإفريقية، وأيضاً العلاقات الاستراتيجية الصينية الإيرانية لا سيّما فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، وتشير وزارة الطاقة الأميركية إلى أن ثلثي نفط الشرق الأوسط سوف يباع لآسيا (بكميات كبيرة للصين)بحلول العام 2020، وهذا الأمر يهدد من المؤكد مكانة الولايات المتحدة عالمياً.

وإلى جانب المصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط تمثل المصالح الروسية وتنافسها لاستعادة نفوذها القديم في مرحلة الاتحاد السوفيتي السابق[161]، على بعض دول المنطقة ولا سيّماما في الخليج العربي[162]، فالروس يملكون حلفاء استراتيجيين مهمين في المنطقة كسوريا وإيران والجزائر، وتمثل منطقة الشرق الأوسط عمقاً استراتيجياً لتجارة السلاح الروسي، إذ حصلت تجارة السلاح الروسي على زخم كبير وازدهرت في السنوات العشرة الأخيرة، لا سيّما مع سوريا والجزائر وإيران ليصل حجم الصفقات إلى المليارات من

الدولارات سنوياً، بل أن روسيا شطبت جميع ديون سوريا عام 2005 مقابل إنشاء قاعدة عسكرية روسية في مينائي اللاذقية وطرطوس، فروسيا ولا يخفي على احد ترغب في العودة إلى مكانتها السابقة، وفرض نفوذها على الشرق الأوسط وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، وأيضاً أن الصين وروسيا تمثلان داعم دولي واستراتيجي لمعظم أنظمة المنطقة، وهذا تحديداً ما لا يروق للولايات المتحدة في مشروعها لتغيير الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط، وكل هذا يعد بمثابة المعوقات التي تجعل الولايات المتحدة تلاقي صعوبات في تنفيذ مشروعها الشرق أوسطي، وما الدعم الروسي والصيني لسوريا وإيران إلّا مثلاً يعبر عن التعارض الصيني والروسي لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وإلى جانب كل ذلك، تمثل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد الأوربي امتداداً استراتيجياً لمصالح أوربا الشرق أوسطية [163]، فنجد الكثير من المشاريع الأوربية والمخططات والدراسات المستقبلية تجاه المجال الحيوي الشرق أوسطي لشمال أفريقيا والمنطقة العربية والشرق الأوسط[164]، إذ احتل مشروع المتوسطية أو المشروع المتوسطي مكانة بارزة في الإدراك الأوربي، لا سيّما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والمؤتمرات التي عقدت على نطاق أوربا (مؤتمر برشلونة لشراكة المتوسطية مثلاً)، وصولاً إلى الوقت الحالي[165].

وعبر مشروعها المتوسطي لإقامة منطقة أوربية أسيوية افريقية تجارية حرة، باشتراك مصر وسورية ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن و(إسرائيل)، في عملية تكامل إقليمي تؤيدها الجماعة الأوروبية وتهدف إلى دعم التسوية السلمية في المنطقة، فضلاً عن

التعاون الأمني والسياسي والعسكري وكل ما يتعلق بشؤون الطاقة[166]، وهذا من الطبيعي يتعارض مع ما تريده الولايات المتحدة في تنفيذ مشروعها الشرق أوسطي، على هذا يمثل كل ما سبق المعوقات التي تواجه الولايات المتحدة في مشروعها الشرق أوسطي، الذي يشمل منطقة إقليمية فيها لاعبون فاعلون، وكذلك فيها مصالح لدول كبرى تريد أن تحققها، فليس من السهل على الولايات المتحدة أن ترضي جميع هذه الأطراف، وليس من المعقول توافق مصالح جميع هذه الأطراف تجاه المنطقة، لذا من المؤكد أنها سوف تلاقي صعوبات ومعوقات تجاه مشروعها الإقليمي ذي الإبعاد العالمية.

المبحث الثاني

تحليل البيئة الاستراتيجية الشرق أوسطية

للبيئة الاستراتيجية الشرق أوسطية ميزات تجعلها تختلف عن بقية أقاليم العالم، فهذه البيئة تتصف بتنوعها وامتزاجها وتداخلاها وتجانسها وعدم تجانسها في آن واحد، إذ لا تكاد تخلو دولة واحدة من دول الشرق الأوسط بتنوعها الثقافي والاجتماعي والديني والمذهبي والاقتصادي والعسكري والسياسي، وهذا التنوع يصفه البعض بأنه معقد لدرجة يطلق مجموعة من علماء السياسة والاجتماع السياسي على البيئة الشرق أوسطية بالمستنقع الذي من الصعب بمكان احتواء تفاصيله وتفاعلاته وشرحها بالتفصيل، وقدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة، فإن الباحث سيحاول ومن وجهة نظر استراتيجية تحليل هذه البيئة المعقدة استراتيجياً، وفقاً لمجموعة من المحاور التي ستعتمد عن طريق سياق هذا المطلب في تحليل البيئة الاستراتيجية الشرق أوسطية.

المطلب الأول
طبيعة البيئة السياسية الشرق أوسطية

لغرض إعطاء صورة متكاملة عن المشروع الأمريكي الذي يتعلق

بتغيير أنظمة الحكم في الشرق الأوسط (بعد أن كانت داعمة لها لمرحلة من المراحل)، ولغرض الترابط المنهجي للموضوع، فإننا نبتغي في هذا المطلب استعراض أهم النقاط التي تمارس من خلالها النظم السياسية في الشرق الأوسط أعمالها السياسية، وكيف تعمل على إبقاء سلطتها في الحكم عبر تحليل أهم الممارسات السياسية التي عن طريقها بقيت طوال السنين الماضية في الحكم.

أولاً: طبيعة النظم السياسية الحاكمة

يصنف الكثير من الباحثين والمختصين طبيعة الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط، بأنَ غالبيتها ذات سمة استبدادية، وتتنوع من حكم عسكري إلى حكم ديني وحكم علماني، وفي محصلتها النهائية (على الرغم من تناقضاتها) تعمل جميعها على إبقاء امتيازاتها وتعزيز مكانتها في الحكم وتوريث السلطة لأبنائها أو أحزابها عبر فرض نفسها بقوة على شعوبها، على هذا فتمثل النظم السياسية الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط أنموذجاً لدراسة الأنظمة الاستبدادية بتنوعاتها وتقسيماتها التقليدية الملكية والجمهورية التي تقوم على تعظيم وتاليه الفرد الحاكم الواحد عن طريق أنموذج الفكر الواحد أو الفكر القائد، فأغلبية الأنظمة الشرق أوسطية تجاوزت عشرين عاماً أو اكثر في الحكم (عدا بعض الأنظمة التي تقوم بتبديل الوجوه فحسب)، وهذه الأنظمة السياسية تمثل مدى استمرارية القمع والكبت المتواصل لشعوبها، إذ إنها تمنع وتقمع أي فكر مضاد لفكر القائد الواحد أو الحزب الواحد، وعلى الرغم من التنوع والتعدد الموجود في كل دولة من دول الشرق الأوسط، فإن هذا التنوع ينصهرَ ويذوب في بوتقة الدولة وبشخص رئيس الدولة

صاحب الفكر والرأي الواحد، الذي ينطلق من بوابة الدفاع عن العروبة من الغزاة الطامعين بثروات هذه الشعوب وتجيش الشعوب وتكريس السلطة المركزية (فيما يتعلق بحكام العرب)، إذ تتركز السلطة الحاكمة في مكان واحد قد يكون (الفرد) الذي يحتل موقعاً رفيعاً في السلطة أو مجموعة صغيرة من الأفراد يشكلون نخبة متماسكة ويعمل المركز الذي يسيطر على السلطة بشكل مستمر على منع ظهور أية قوة منافسة أو معارضة حقيقة[167]، وفي حال وجدت مثل تلك القوة فانه يعمل على إضعافها وقمعها وإنهاء دورها، لإبقاء هيمنة حكم الفرد/الأفراد، والقيادة غير منتخبة، وعلى الرغم من إجرائها لانتخابات فإنها غالباً ما تكون صورية ومزورة، وفي الحالتين يصعب تغيير القائد أو القادة المستبدين، لذا يلحظ وجود دساتير وقوانين في هذه الأنظمة السياسية الشرق أوسطية ولكنها لا تحد من سلطة المركز المهيمن ولا تضمن الحقوق السياسية أو الحريات المدنية التي تعمل على إضعاف غالبية المجتمع لحساب فئة قليلة منه[168]، وتقوم الأنظمة السياسية المذكورة مع اختلاف في الدرجة على تركيز السلطة وعدم توزيعها في المجتمع باضطهاد الغالبية العظمى من شعوبها، وحتى إذا وجد دستور يحد من السلطة فأنه لايتم الالتزام بذلك الدستور[169]، ويختلف النظام (التوتاليتاري) عن النظام الاستبدادي، فالنظام الاستبدادي يسيطر على الحكومة أو الجانب السياسي في المجتمع في حين أن النظام التوتاليتاري يسيطر على المجتمع بشكل عام بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والثقافة، فالدولة في النظام التوتاليتاري تحدد للفرد ما يلبس وما ينتج وما يعمل وكيف يسلك في المناسبات، وكما هو مبين في الجدول (1).

(جدول ـ 1) مقارنة بين النظام التوتاليتاري والنظام الاستبدادي

وجه المقارنة	التوتاليتارية	الاستبداد
نطاق السيطرة	المجتمع	الحكومة
الحياة الخاصة	تنظمها الدولة	تعددية في الحياة الخاصة
خصائص القائد	كاريزما عالية	كاريزما منخفضة
الإيديولوجية	مطورة شاملة	غير مطورة وجزئية
الدعم الاجتماعي للنظام	عام غير مشروط	مجتمع غير مسيس
القدرة على الحشد	عالية	محدودة
العددية والمعارضة	لا يجد معارضة	معارضة في إطار حدود يرسمها النظام

المصدر: علي عبد اله نهواني، الطاغوت العربي وآليات استمرارية الحكم الدكتاتوري، ط1، مكتبة الزهراء، بيروت، 2008، ص 256.

ثانياً: طبيعة الحياة السياسية والمجتمع المدني

انمازت الحياة السياسية الشرق أوسطية ومنذ ما يقارب أكثر من ثلاثين عاماً الماضية باستقرارها على نطاق الحكم وتعطيل تداول السلطة بطريقة سلمية وغير سلمية[170]، وذلك عبر بقاء غالبية الأنظمة الحاكمة في السلطة لمراحل طويلة، وغياب عملية التداول السلمي وغير السلمي للسلطة[171]، وهذا يعود إلى جملة من الأمور أهمها قمعها لكل أصوات المعارضة التي تخرج أو تحاول الخروج عن الخط الواحد المرسوم لها[172]، فأساليب هذه الأنظمة القمعية تكمن في تزويرها لانتخابات تشرف بنفسها عليها وتعديلها للدساتير التي تمنح الحكام أبدية البقاء في الحكم[173].

ولا تزال دول الشرق الأوسط (العربية بالأخص) دول (استقلال) قامت أنظمتها الحاكمة بقمع شعوبها وهيمنت على السلطة ومنعتها من التغيير، عبر حرمانها من حقوقها المدنية والسياسية ومنع شعوبها من إقامة الهيئات والمنظمات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية التي تمارس الرقابية على السلطة الحاكمة، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل وصل إلى مرحلة عسكره الشعب وإقامة جيوش تحمي النظام السياسي وتكون أداة له، فضلاً عن وجود دول تمنع قيام الأحزاب السياسية ولا يوجد فيها أي حزب(من تحزب فقد خان) السعودية مثلاً وليبيا سابقاً، وإن وجدت هذه الأحزاب فدورها ضعيف جداً ولا يكاد يؤثر على سلطة النظام الحاكم[174]، فغالبية الأنظمة الحاكمة ثبتت نظام حكم الحزب الواحد، وفي أفضل الحالات نظام الحزب القائد الذي لا يعطي مجال لأي حزب آخر من تحقيق أغلبية تذكر في المجالس التشريعية[175].

أخيراً يمكن القول بأن جميع الأنظمة العربية الحاكمة عملت طوال السنوات السابقة على تعزيز سلطتها، وحصلت على دعم قوى خارجية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق مثلاً)، وأثبت التاريخ أن هذه القوى تتخلى عن الأنظمة الاستبدادية القامعة لشعوبها حين ترى فرصة مناسبة أخرى تحاول توظيفها لكي تحقق مكاسب أفضل من مكاسبها السابقة، فواقع الحال بعد عام 2010 وما صاحب منطقة الشرق الأوسط من تغيير في الأنظمة السياسية العربية، أثبت صحة هذا التحليل من خلال تخلي الولايات المتحدة لعملائها (عن شخوص وأنظمة كانت تدعمها) وتم تغييرها واستبدالها بأخرى جديدة تتقبلها شعوب المنطقة، لكن هذا الأمر لم يغير كثيراً كل ما سبق من ممارسات

وأفعال سبق شرحها في هذا المطلب وإن تغيرت بعضها لكن ليس في الاتجاه الأفضل، فالسلاح مازال منتشراً في شوارع ليبيا، ومصر تعيش صراع بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية، فضلاً عن الصراع المدني على السلطة، وتونس تدخل في طريق ليس من الصعب التنبؤ بمستقبله ولا يعرف متى ينتهي، وسوريا تعيش حالة من الفوضى واللاستقرار، واليمن مهددة بأخطار كثيرة ومنها التقسيم.

المطلب الثاني
طبيعة البيئة الاقتصادية الشرق أوسطية

تتمتع البيئة الاقتصادية في دول الشرق الأوسط بامتلاكها للعديد من جوانب القوة، تتمثل في الموارد الطبيعية الوفيرة، فضلاً عن الموقع الجيوبلتيكي المتميز والمنفذ السهل لعدد من أهم أسواق العالم، مع توفر قوى عاملة ديناميكية وشابة[(176)]، لذا بشكل عام تتميز البيئة الاقتصادية الشرق أوسطية على أنها تعتمد اعتماداً كلياً على صادرات النفط والغاز والزراعة والصناعات الخفيفة[(177)]، وأن أغلب دول منطقة الشرق الأوسط هي من الدول ذات الاقتصاد الأحادي (تعتمد على مورد واحد أو موردين في اقتصادها)، فإما النفط أو الغاز أو كلامها مشتركين[(178)].

فلا يوجد في الشرق الأوسط صناعات ثقيلة كصناعة الطائرات والسيارات والأسلحة والالكترونيات، وأغلب دول المنطقة فيما يتعلق بالصناعات الالكترونية والثقيلة تكون مواردها مستوردة من الخارج[(179)]، ودول الشرق الأوسط في مجملها العام هي دول استهلاكية غير منتجة، وهذا ما تشيره تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك

الدولي، لذا سيعنى هذا المطلب بالتحليل والبحث في طبيعة المنطقة الاقتصادية وأبرز الموارد التي تعتمد عليها دولها[180].

أولاً: النفط

تنبع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بسبب وجود النفط فيها ويقدر احتياطِ النفط في الشرق الأوسط بما يقارب 66% من احتياط النفط العالمي، وفي نهاية القرن العشرين أنتج الشرق الأوسط ما يقارب ثلث الإنتاج العالمي من النفط[181]، إذ تعد هذه المنطقة المزود الرئيس للعالم المتطور بالنفط وخاصةً أوروبا، الولايات المتحدة الأميركية، روسيا واليابان، وهذا أعطى لبعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية أثّرت كثيراً على شعوب المنطقة (واتت عليها بويلات وحروب ونزاعات)[181]، فالنفط الشرق أوسطي موجود بكثرة في منطقة الخليج العربي، وعلى هذا الأساس تحاول الدول الكبرى أن تسيطر على المنطقة، واليوم تهيمن الولايات المتحدة الأميركية على المنطقة، فالنفط في الشرق الأوسط ذو كلفة واطئة في استخراجه وإنتاجه، فمن كل بئر نفط تستخرج الولايات المتحدة كميات كبيرة ولا حاجة لحفر آبار كثيرة وعميقة[182].

إذ تصدر بلدان منطقة الشرق الأوسط مجتمعة 18 مليون برميل من النفط يومياً، فضلاً عن مجموعة أخرى تعتمد على الواردات البترولية من جيرانها، وليس أدل على ذلك من أن اقتصاد المملكة العربية السعودية البالغ 440 بليون دولار يطغى على اقتصاد اليمن بأكثر من 14 ضعفاً، أما ما تتشاطره هذه الدول فهي المقدرات والإمكانيات غير المستغلة، التي يمكن لها إذا ما سخرت أن توفر فرصاً اقتصادية

أوسع لشعوبها، وتكمن أهم مناطق وحقول النفط الحيوية في الشرق الأوسط في منطقة الخليج العربي، وأهمها في العراق وإيران والمملكة العربية السعودية والكويت، وتأتي في المرتبة الثانية دول مثل قطر والبحرين والإمارات وعمان[183]، وتبلغ كمية احتياطي نفط الخليج العربي إلى ما يعادل أكثر من نصف الاحتياطي العالمي[184]، يمثل العراق والسعودية جزءً كبيراً منها[185]، وتتمركز أيضاً حقول النفط في مناطق أخرى من الشرق الأوسط التي تكمن في ليبيا والجزائر وسوريا وتركيا[186]، وإذا ما توسعنا إلى منطقة الشرق الأوسط الكبير لوجدنا أن دول بحر قزوين من المناطق الاستراتيجية التي تحتل مكانة بارزة في الإدراك الأمريكي، لذلك يمثل نفط الشرق الأوسط بشكل عام أهم المصادر الاستراتيجية والمؤثرة في الاقتصاد العالمي، وهذا ما يعزيه البعض إلى عدم استقرار هذه المنطقة بسبب كثرة صراعات الدول الكبرى عليها[187].

ثانياً: الغاز الطبيعي

يصعب الوصول إلى تقديرات فعلية لكميات الغاز الموجودة في الشرق الأوسط، بسبب صعوبة معرفة الاحتياطي الطبيعي لمخزونات الغاز الطبيعي، ولأن إنتاجه مقترن بحقول النفط وإنتاجياته والية استخرجه[188]، وأيضاً سوء استغلال وإهمال هذه المادة من بعض الدول، فتاريخ الاهتمام بالغاز الطبيعي واستخراجه واستثماره حديث نسبياً في المنطقة، لذا يعد استثمار هذه المادة من الأمور الصعبة التي تحتاج إلى دقة بالعمل واستخدام تكنولوجيا قد لا تتوفر لدى بعض الدول[189]، وقدر تعلق الأمر بحجم وكميات الغاز الطبيعي والاحتياطيات فإن منطقة الشرق الأوسط تحتوي على 42% من

احتياطي الغاز العالمي ويبلغ 2585 تريليون قدم مكعب وأغلبية هذا الاحتياطي في كل من قطر وإيران، وتحتل كل من قطر وإيران والسعودية المراتب الأولى في تصدير الغاز من منطقة الشرق الأوسط إلى العالم[190]، ومن ثم تليها كل من الإمارات والجزائر والعراق والكويت ومصر واليمن وسوريا والبحرين والسودان وتونس و(إسرائيل) وتركيا والأردن والمغرب ولبنان[191]، وبحسب هذه التقديرات تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق الحيوية من حيث احتياطيات وتصدير الغاز الطبيعي للعالم.

ثالثاً: التجارة والصناعة والزراعة

بشكل عام ومنذ القدم، تشكل التجارة والصناعة والزراعة في الشرق الأوسط المصدر الرئيس لعيش الشعوب في هذه المنطقة، وتختلف من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، فبعض الدول تتاجر مع محيطها الإقليمي وبعضها يتاجر مع دول لا تنتمي للشرق الأوسط (في الغالب تستورد ولا تصدر)، وأن اغلب البضائع والسلع المنقولة هي البضائع الغذائية والألبسة والصوف والجلود والمنتجات الغذائية والصناعية الأخرى[192]، فدول الشرق الأوسط وإن وجدت في بعضها كميات كبيرة من النفط، إلّا ان سكان هذه الدول مازالوا يعتمدون على الزراعة المحلية، على الرغم من أنها لا تسد الحاجة الداخلية في أغلب الأحيان، وإن صدرت فإنها تصدر إلى دول مجاورة[193].

وقدر تعلق الأمر بموضوع الزراعة والصناعة والتجارة، فأبرز الدول التي تملك أراضي واسعة وصالحة للزراعة في منطقة الشرق الأوسط هي تركيا وإيران وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق والأردن ومصر وتونس

والجزائر وليبيا، وتجدر الإشارة إلى وجود أيدي عاملة وفيرة في منطقة الشرق الأوسط، لكن المشكلة تكمن في توزيعها الديمغرافي، إذ تكون كثيرة وغير موظفة في بعض الدول، وتكون قليلة وغير موظفة في دول أخرى[194].

هذا من جانب أما من جانب آخر فتمثل منطقة الشرق الأوسط ولاسيماً منطقة الخليج العربي سوقاً لتداول العملات والأسهم المالية وتجارة العقارات[195]، فقد ازدهرت منطقة الخليج العربي ليس فحسب عبر تصديرها للنفط والغاز الطبيعي وإنما عملت على تعزيز مكانتها الإقليمية عبر مجلس التعاون الخليجي بتعزيز دور التجارة ما بين دول الخليج وتطوير أسواق المال والأسهم، التي ترتبط بقوى إقليمية أخرى كتركيا وإيران، وأيضاً تربطها بقوى عالمية أخرى تستثمر في المنطقة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان وروسيا والصين[196]، وهذا الأمر بدوره عزز من مكانة الشرق الأوسط الاقتصادية الإقليمية والعالمية، لما توفره من بيئة اقتصادية لغرض إجراء التبادلات النقدية، بحيث أصبح هناك ربط ما بين الاقتصاد الإقليمي(الخليجي) الشرق أوسطي والاقتصاد العالمي[197].

المطلب الثالث
طبيعة البيئة العسكرية ـ الأمنية

تشير التقارير التابعة للمنظمات الدولية وغير الدولية إلى أن منطقة الشرق الأوسط تعد من أكثر مناطق العالم استيراداً للسلاح، وذلك بسبب بيئتها الأمنية غير المستقرة، إذ تكاد تكون البيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط مصابه بأزمات مزمنة تهدد دوماً استقرار وأمن هذه المنطقة تجعلها من أكثر مناطق العالم اضطراباً[198]، وهذا

الأمر هو من الأسباب الرئيسة التي تدفع إلى جعل المنطقة الشرق أوسطية من أكثر مناطق العالم توتراً وغلياناً، واستيراداً للأسلحة، فضلاً عن أنموذج الحكم الشمولي الذي تتبعه أنظمة الحكم في المنطقة لترهيب شعوبها، فضلاً عن أن انتشار ظاهرة الإرهاب الذي تقول الولايات المتحدة بأن منبعه هو دول الشرق الأوسط والأصوليات القابعة في عقول بعض شعوب المنطقة، كل هذا يدفع إلى عسكرة ـ غلبة الطابع العسكري الأمني البوليسي ـ الأمن وجعله مقترناً بالبقاء في السلطة تحت ذريعة مكافحة التطرف والإرهاب.

أولاً: ظاهرة عدم الاستقرار الأمني في الشرق الأوسط

تكاد تكون ظاهرة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حالة شبه دائمة، لا سيّما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فالمنطقة بمجملها العام تضم نسب كبيرة من مخزونات الطاقة العالمية، وهذا الأمر زاد من حدة التنافس الدولي عليها[199] ، من ثم فإن زيادة العنف وعدم الاستقرار الأمني الحاصل هو انعكاس لذلك التنافس الدولي للحصول على أكبر قدر من الموارد غير المستغلة، وهذا يعني أن عدم الاستقرار العسكري أو الأمني في بيئة الشرق الأوسط الاستراتيجية يعد امتداداً للتحولات في النظام السياسي الدولي، إذ إن كل تغيير يصيب النظام الدولي حتى وأن لم يغير من طبيعته ومعالمه رسمياً، إلّا أن هذا الأمر ـ والفوضى التي يخلفها ـ يؤثر عكسياً على منطقة الشرق الأوسط وبالذات انعكاسات التوازنات العالمية على أمن واستقرار المنطقة[200]، ففي مرحلة الحرب الباردة كان الشرق الأوسط مشتعلاً بنيران حروب لا يمكن عدها وشرحها هنا، وأبرزها الحرب العراقية الإيرانية التي تمثل انعكاساً للصراع الدولي حينه

بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة، التي كانت ربما تنتقل إلى باقي الدول العربية وتؤثر في أمنها الإقليمي، ومن ثم تفكك الاتحاد السوفيتي، فخرج العالم بنظام دولي جديد أهم مؤشراته توظيف مجلس الأمن لتشكيل تحالف دولي ضد العراق وقيادة الحرب لإخراج القوات العراقية من الكويت عام 1991، مما يعني ويؤكد هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي[201].

وبعد أحداث 11 أيلول/2001، نجد أوضح صور عدم الاستقرار الأمني موجودة في مثال حرب الولايات المتحدة على الإرهاب بشكل عام وعلى أفغانستان والعراق بشكل خاص، والحرب (الإسرائيلية) اللبنانية عام 2006، والعدوان (الإسرائيلي) على غزة عام 2008[202]، ومن ثم فإن الصراع على نطاق البيئة الدولية (العالمية) يترجم جزء منه على ساحة الشرق الأوسط الأمنية، أي تمثل هذه المنطقة مناخاً جيداً لتصفية الحسابات واستعادة توازنات، هذا من جانب، أما من جانب آخر فيتفق الكثير من الباحثين على أن وجود الكيان الصهيوني في المنطقة، يمثل احد اهم العوامل المؤثرة في بلورة ظاهرة عدم الاستقرار الأمني والعسكري، بخلقها لحالة العدو الدائم في المنطقة[203]، (فإسرائيل) واقعة في قلب منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية (النفطية)[204]، فبعد الحرب العالمية الثانية وبعد تأسيس (إسرائيل) بقرار أممي، كانت (إسرائيل) وعلى النطاق العالمي تسوق فكرة خطر العروبة والقومية العربية على (إسرائيل) وامن (إسرائيل)، ومن ثم هذا الأمر صعد من وتيرة الصراع العربي (الإسرائيلي)، نتيجة التغذية العالمية من القطبيين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق[205].

وأدى احتدام الصراع حتى وصل الأمر إلى المواجهة المباشرة في عام 1956 (العدوان الثلاثي على مصر)، ومن ثم حرب 1967 ومن ثم حرب عام 1973، وما صاحب ذلك من تبعات أدت إلى سلسلة اتفاقيات ومعاهدات سلام عام 1978 بين (إسرائيل) ودول عربية، من ضمنها الجانب الفلسطيني نفسه والمتمثل بسلطته الرسمية الحاكمة في تلك المرحلة (منظمة التحرير الفلسطينية)[206]، وهنا تحول تكتيك صناعة العدو تجاه العراق عبر استغلال سلوك النظام العراقي السابق، الذي كان يميل إلى معالجة الأزمات ـ على الصعيد الداخلي والخارجي ـ بالتهديد العسكري والدخول في حروب، كما حدث في الحرب العراقية الإيرانية ودخول العراق للكويت 1990، ومن ثم فمن الضروري (من وجهة نظر الولايات المتحدة الأميركية) تغيير هذا النظام (النظام العراقي السابق)، حتى لو كان هذا الأمر بعمل عسكري، واستمرت الصراع على هذا الشكل إلى ان وصل ذروته في عام 2003، حين سقط النظام العراقي وأصبحت (إسرائيل) اكثر امناً[207].

ومن ثم انتقل تكتيك صناعة العدو إلى إيران، إذ دائماً ما تروج (إسرائيل) لفكرة أن النوايا النووية الإيرانية ليست في صالح استقرار أمن وسلامة المنطقة، ودائماً ما تروج إعلامياً لحرب قريبة يكون طرفها إيران والغرب، لنزع السلاح النووي الإيراني وجعل المنطقة أكثر استقراراً، عبر تحشيد الولايات المتحدة ودفعها إلى تعزيز التمركز العسكري في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في المحيط الإيراني القريب، لخلق حالة من التوازن الذي بدوره سوف يؤمن الوجود (الإسرائيلي)، ويوفر الأمن للمنطقة (من وجهة نظر إسرائيلية)[208].

ثانياً: معدلات الإنفاق العسكري واستهلاك الأسلحة في الشرق الأوسط

في شهر أبريل 2011 أصدر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، تقريراً شاملاً له حول الإنفاق العسكري العالمي في العام 2010، أظهر فيه ارتفاع الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط من 78,2 مليار دولار في العام 2001 إلى 111 مليار دولار في العام 2010، وقد بلغت الزيادة في الإنفاق العسكري في الفترة بين 2001 ـ 2010 ما نسبته 35%[209].

وقدر تعلق الأمر بدول الشرق الأوسط،(بحسب ما صنفها التقرير) فقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية (باستثناء قطر) 67,85 مليار دولار في العام 2010، صعوداً من 44,43 مليار دولار عام 2001، وعلى الرغم من تنامي إنفاقها العسكري، فإن دول الخليج لم تبلور حتى اليوم مفاهيم واضحة للردع والعقيدة العسكرية الواضحة، من جهتها سجلت دول الشرق الأوسط مجتمعة إنفاقاً عسكرياً قدره 111 مليار دولار في العام 2010، صعوداً من 78,2 مليار دولار عام 2001، أي بزيادة قدرها 35% وكان هذا الإنفاق قد بلغ 89,5 مليار دولار عام 2005، و101 مليار دولار عام 2007، وهذا يعني أن أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد استحوذت عام 2010 على نحو 70% من إجمالي الإنفاق العسكري للشرق الأوسط، وفي المجمل ـ مقارنةً مع قارات وأقاليم العالم ـ ساهم الشرق الأوسط بما نسبته 7% من الإنفاق العسكري العالمي مقابل 2% لأفريقيا، 4% لأميركا اللاتينية، 19% لآسيا والأوقيانوس، 23% لأوروبا و45% لأميركا الشمالية، وعلى صعيد القدرة العسكرية

الإجمالية، أو قوة النيران (Firepower) في دول الشرق الأوسط، حلت تركيا في المركز السادس عالمياً، و(اسرائيل) في المركز العاشر، وذلك وفقاً لمؤشرات العام 2011، وتعد مصر أقوى دولة في القارة الأفريقية على صعيد القوة العسكرية الإجمالية، إذ احتلت المركز السادس عشر عالمياً، ثم الجزائر بالمركز الثامن والثلاثين وليبيا في المركزالتاسع والثلاثين.

ويؤكد تقرير نشره موقع ديفينس توك العالمي مطلع العام 2011، زيادة الإنفاق العسكري ومشتريات السلاح المستقبلية لدول الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس القادمة، ويوضح التقرير أن ميزانية الدفاع في منطقة الشرق الأوسط وبخاصة دول الخليج سترتفع، وأن الإنفاق على الدفاع سيزيد بنسبة 14% وستشهد برامج تحديثات عسكرية طموحة، وتصنف المؤسسات الدولية المنطقة بأنها عالمية ورائدة في مشتريات السلاح لا سيّما دولتي الإمارات العربية والسعودية، وبحسب نفس المصدر، من المقرر أن ينفق العراق 12,5 مليار دولار حتى العام 2015 ليواجه التحديات الداخلية والخارجية، ويعالج الخلل الحاصل في ميزانيته التي يذهب جزء كبير جداً منها إلى النفقات العسكرية بتفرعاتها كافة [210].

ثالثاً: طبيعة الجيوش (الدور السياسي للجيوش) في دول الشرق الأوسط

بعد عرض أبرز الأرقام حول الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط، وما تشكله هذه المنطقة من أهمية استراتيجية عبر مواردها، فإن المؤسسات الأمنية في دول منطقة الشرق الأوسط لها دوران

أساسيان: الاول تحقيق التوازن أو التفوق العسكري مع دول المحيط الإقليمي، لكي تقدر على لعب دور بارز وتحقق مصالحها عبر هذه الأداة الرادعة، والثاني إيقاف واخماد أي حراك داخلي (داخل الدول نفسها) ويقمع كل من يحاول أن ينقلب أو يتآمر على النظام القائم[211]، وفي بعض الأحيان تمتد عمليات القمع إلى دول أخرى بحجة ارجاع وتثبيت الأمن، (مثل التواجد العسكري السابق للجيش السوري في لبنان والتدخل السعودي العسكري في اليمن والبحرين)[212]، فالجيش في دول الشرق الأوسط التي تصنف من ضمن دول العالم الثالث، هي جيوش سلطة أكثر من أنها جيوش وطنية، فهذه الجيوش تخضع لتجاذبات سياسية وتسير من القائمين والماسكين بالحكم[213]، فقليلاً ما يلحظ وجود جيش مهني يعمل ويقوم بواجباته الأساسية وهي حماية الدولة من أي تدخل خارجي والدفاع عنها، والأمثلة كثيرة على دور الجيش السياسي في دول الشرق الأوسط.

ففي تركيا على سبيل المثال، يؤدي الجيش التركي بقياداته، دوراً بارزاً في عملية خلق التوازن بين جميع الأطراف، وينطلق هذا الدور من ركيزة دستورية، تقول أن الجيش هو حامي للسلطة وللمؤسسات من أي تعسف[214]، فتكاد تصل إلى درجة انه لا تشكل حكومة ولا تقال حكومة إلّا بعد الرجوع إلى أراء كبار ضباط الجيش التركي، لدرجه يصف البعض القوات العسكرية التركية باللوبي العسكري داخل تركيا[215].

وفي دول أخرى من دول الشرق الأوسط، إيران على سبيل المثال هذه الدولة التي لها وزنها الاستراتيجي الإقليمي في المنطقة، تحوز فيها المؤسسة الأمنية والعسكرية (وتحديدا الحرس الثوري الإيراني

والباسيج وبقية المؤسسات) دوراً بارزاً في نجاح وبقاء الحكومات في إيران[216]، فالمؤسسة العسكرية الإيرانية لديها ارتباطات وثيقة جداً مع المرشد الأعلى للثورة الإسلامية (علي خامنئي)، والرئيس (احمدي نجادي)، بحيث لا يحضى أي رئيس أو أي شخص مرشح لنيل منصب مهم في إيران، إلّا بموافقة عدة جهات من بينها المؤسسة العسكرية أو المؤسسة الأمنية الإيرانية بجميع تشكيلاتها[217]، وقدر تعلق الأمر بالدول العربية وجيوشها، فأن اغلب جيوش المنطقة العربية هي جيوش أنظمة وليست جيوش دولة.

المطلب الرابع
طبيعة البيئة الاجتماعية ـ الثقافية الشرق أوسطية

تعد الحضارة هي تراكم تاريخي للجهد والإبداع القيمي المعنوي والمادي، لذا يمكننا تصنيف الدين والثقافة ضمن الإرث المعنوي التاريخي هذا، بحيث يعد كل من الدين والثقافة من أهم القيم التي حددت نمط التفكير والحياة المشتركة فيما بين الإنسان والإنسان الآخر[218]، لذلك فإن الثقافة هي معيار مستوى الفكر الذي يعرف الحياة، وهي مرتبطة بتنظيم الحياة الاجتماعية، وقد ظهرت بظهور المجتمع، إذ تشكل الثقافة منبع الحضارة الإنسانية، وهي التي تضع الحلول لكل مشاكلها، ولذلك تعد اللغة عنصراً أساسياً من عناصر الثقافة، بسبب دورها المهم في تنظيم الفكر وحياة الإنسان، وهي من أهم الوسائل التي نقلت الحضارة بثقافتها من جيل إلى جيل آخر، وساهمت في وضع الأسس المتينة لبناء حياة المجتمع الجديد[219]، وقدر تعلق الأمر بشعوب منطقة الشرق الأوسط، وما تملكه من مقومات حضارية تاريخية دينية ثقافية، تجعلها تحتل مكانة بارزة في

كونها أول مكان عرف فيه الإنسان الكتابة والقراءة، على هذا سنبحث في هذا المطلب أهم القيم الدينية والثقافية للمنطقة وما تحتويه من ارث حضاري عمره عمق التاريخ البشري.

أولاً: التوظيف الحضاري للعامل الديني في الشرق الأوسط

كما هو معرف لدى جميع علماء الاجتماع السياسي، أن الدين ركن أساسي من أركان أي مجتمع، ويكون له الدور الفاعل في صياغة طبيعة العلاقات والتفاعل ما بين أفراد هذا المجتمع، وللأديان أثر كبير في بلورة رؤى ومواقف يتبناها الفرد تجاه القضايا التي تواجهه خلال حياته[220]، فالدين يعد بمثابة البارومتر الذي يقيس فيه الإنسان مدى صحة أو عدم صحة أمر معين يرغب القيام به (وهي قاعدة نسبية لا تسري على الجميع)، من ثم فالدين يحوز على مكانة مهمة في نفسيات الشعوب على مختلف معتقداتهم[221]، وقدر تعلق الأمر بالأديان السماوية، فأغلبية شعوب منطقة الشرق الأوسط تعتنق ثلاث أديان سماوية وهي اليهودية والمسيحية والإسلام، وهذه الأديان نزلت في هذه البقعة الجغرافية، وانبثقت وانتشرت لاحقاً إلى بقية بقاع العالم.

ولطالما شكلت هذه النقطة (الأديان وتوظيفها) محور نقاش، وهذا النقاش انتقل إلى دراسات طبقت في المنطقة، فالتنوع الموجود أدى دوماً إلى عدم استقرار المنطقة واضعف تماسكها، لذا يعزي البعض سبب حدوث النزاعات أساساً في هذه المنطقة الأديان، فمنذ فجر السلالات والمنطقة عرضة للشد والجذب من الإغريق والفرس والروم والعثمانيين والبريطانيين والأمريكان أو الغرب بشكل عام[222]، وكل من حاول أن يحصل على منافع في هذه المنطقة لعب على وتر

الدين ووظفه في تحقيق اطماعه، فالروم على سبيل المثال، وظفوا الدين المسيحي وحشدوا أهالي المنطقة ضد الإسلام، وكانت غزواتهم للمنطقة بداعي حماية القدس وحماية الأقلية المسيحية فيها، والعثمانيين على سبيل المثال استخدموا الدين لغرض توسيع رقعة إمبراطوريتهم بدافع نشر الإسلام، والأمريكان حالياً، ينطلقون من مبدأ حماية مصالحهم وحلفائهم في المنطقة، بتمكينهم لليهود ودعمهم ضد الإسلام والمسلمين[223].

وهذا ما يتجلى من طرح الكثير من المبادرات والطروحات، التي تؤكد توظيف الدين في تحقيق المصالح في هذه المنطقة، وأخرها كانت طروحات المفكر الأمريكي (صاموئيل هنتنغتن، صدام الحضارات)، التي تعبر عن ذلك من خلال جعل أخر نوع من أنواع الصراع في هذه المنطقة، هو الذي سوف يكون في مواجهة بين الغرب والإسلام، وبالطبع يتنبأ (هنتنغتون)، بفوز وانتصار حضارته (الحضارة الغربية)، وهنا نلحظ التوظيف الديني لشعوب المنطقة بشكل خاص (الشرق الأوسط) والشعوب في العالم اجمع، لدرجة يصل الكاتب هنا إلى مرحلة تصفية كافة الحضارات، ليبقي من ثم الحضارة الإسلامية في الشرق الأوسط تجاه الحضارة الغربية التي سوف تنتصر في النهاية.

ثانياً: البيئة الثقافية الشرق أوسطية

على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط هي مهد للحضارات والثقافات الإنسانية (والتشريعية الأولى)، التي ارتكزت عليها شعوب العالم أجمع، عن طريق توظيفهم واستغلالهم للإيجابيات التي قدمها الإرث الثقافي لمجمل شعوب الشرق الأوسط وعلى مر القرون[224]،

إلّا أن شعوب المنطقة شهدت حالة من حالات الجمود الفكري والتراجع الحضاري منذ بداية القرن الرابع عشر، ومع بداية عصر النهضة الأوربية إلى الآن[225]، فالثقافات الشرق أوسطية تتميز وعلى الرغم من خصوصيتها بصفة التغيير، إذ إنها دائماً ما كانت عرضة للتغيير والتلاعب والتكوين من جميع القوى التي سيطرت على المنطقة[226].

فعلى سبيل المثال أدخل العثمانيون (على الرغم من أنهم جزء من الشرق الأوسط)، إلى المنطقة الكثير من الممارسات والعادات والتقاليد التي لا تنتمي للشعوب التي سيطرت عليها، فضلاً عن اللغة والملبس وكل ما يتعلق بالأمور الأخرى الحياتية، فقبلت شعوب المنطقة هذا التغيير وتفاعلت معه وبقي أثره إلى هذه اللحظة[227]، من ثم جاء الاحتلال الفرنسي والانكليزي لأغلب دول المنطقة، و أدى إلى تغيير طبيعة المنطقة الديمغرافية واكسبها أبعاداً أُخر غير الإبعاد التي كانت تتصف بها[228]، فدول شمال أفريقيا على سبيل المثال تعد من أكثر الدول المتأثرة بالاحتلالات التي مرت عليها، وخير مثال على ذلك اندثار أغلب شعوب دول منطقة شمال إفريقيا للغتهم العربية وتراجع الكثير من العادات والقيم الحضارية، هذا فضلاً عن تراجع ملحوظ للقيم الإسلامية على المستوى الشعبي، وعبر استبدالها بقيم ثقافية جاءت مع قدوم الاحتلالات المتعاقبة لهذه المنطقة وبقيت على الرغم من رحيل هذا الاحتلال[229].

لذا كانت المنطقة دائماً عرضة للتجاذب والتغيير الثقافي والحضاري، والآن ومنذ نهاية العقد الأخير للقرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، بدأت المنطقة تتعرض لغزو ثقافي جديد أثر وفي مدة قصيرة على الطبيعة الثقافية للمنطقة برمتها، وهي العولمة

الأميركية ببعدها الثقافي، فالكثير يتبنى الآن مختلف الأفكار التي تقوم على أساس اللبرالية والعلمانية والحرية الفردية، فعلى الرغم من أن هذه الأفكار لا يمكن حصرها بالولايات المتحدة، لأنها أساساً أفكار أقدم من الولايات المتحدة نفسها، لكن المقصود هنا هو اللبرالية الأميركية التي تقوم على أساس فكرة عولمة العالم وأمركته وفقاً للأنموذج الحر الأمريكي[230]، فلا أحد يستطيع إنكار أثر الثقافة الأميركية في شعوب المنطقة وما تولد عنه من مقاومة وصراع مع قيم أساسية في المنطقة[231]، لهذا فالشرق الأوسط كما يسميه(المؤرخ اليهودي الأمريكي الجنسية برنارد لويس)، عبارة عن فسيفساء متناغمة، تستطيع أي قوة تستند إلى قيم حضارية عصرية قوية، أن تحدث تغييراً في معالم المنطقة وتتلاعب بها كيف ما تشاء، بسبب ضعف الانتماء الثقافي لشعوب هذه المنطقة، وقلة ولاءاتهم وتمسكهم بمورثهم الحضاري[232].

المبحث الثالث

المكانة الجيو استراتيجية للشرق الأوسط في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي

تمثل مكانة الشرق الأوسط الاستراتيجية في الإدراك الأمريكي نقطة مهمة في صياغة كافة طروحات الاستراتيجية الأميركية (وثائق الأمن القومي)، لما تحمله هذه المنطقة من مؤهلات (غير موظفة)، وتستحوذ على مساحات شاسعة في فكر كل رئيس يتولى الحكم في الولايات المتحدة[233]، إذ تمثل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى الفكر الاستراتيجي الأمريكي، بتعقيداتها ومشاكلها المزمنة، منطقة ذات أهمية كبيرة جدا، بحيث يصنفها البعض بمثابة قلب العالم، والذي يسيطر على هذا القلب يسيطر على بقية أجزاء (العالم)، كنايةً عن النظرية الماكندرية، ولكن ليست القديمة، بل الماكندرية الأميركية بأطروحاتها الجديدة، لهذا فإن دراسة هذه المنطقة وتوضيح أهميتها يعد من المتطلبات الأكاديمية للبحث، ولكي يستطيع الباحث أن يتوصل إلى صورة واضحة المعالم لما يبغي توضيحه من خلال الموضوع على هذا، فأن الباحث سوف يتطرق للمكانة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأميركية، وفقاً لمحاور أساسية سوف يتم عرضها في سياق المبحث.

المطلب الأول
المكانة السياسية للشرق الأوسط في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي

يعد الشرق الأوسط بالنسبة إلى الاستراتيجية الأميركية امتداداً خارجياً للمصالح الأميركية لها، ويرتبط بأمنها القومي بأبعاده الشاملة[234]، فقد اهتمت جميع الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الآن، بشؤون الشرق الأوسط ومشاكله وموارده وسكانه وطبيعته السياسية[235]، على هذا سيتم شرح مكانة الشرق الأوسط السياسية في الإدراك الأمريكي عبر محورين أساسيتين وهما: المكانة السياسية للشرق الأوسط في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي من حيث الاهتمام البحثي الرسمي وغير الرسمي، ومكانة الشرق الأوسط السياسية في الإدراك الأمريكي من حيث ما تشكله هذه المنطقة من أهمية على أمن الولايات المتحدة القومي، وتكمن المكانة السياسية للشرق الأوسط في الاستراتيجية الأميركية، من حيث الاهتمام البحثي عبر مستويين أساسيين، وهما المستوى الرسمي وما تعبر عن الإدارة الأميركية من مشاريع وممارسات فعلية تجاه المنطقة، والمستوى غير الرسمي الذي يتمثل بالمراكز البحثية والمفكرين والمختصين، وقدر تعلق الأمر بالمستوى الرسمي، فيمثل ما تقدمه دوائر التخطيط في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع (البنتاغون) و(الكونغرس الأمريكي)، والمؤسسات الأخرى الرسمية من دراسات وتقارير وأبحاث ومشاريع وأوراق عمل، أعدت خصيصاً لغرض تحقيق أهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط جانباً من جوانب الإدراك الأمريكي للشرق الأوسط، فوزارة الخارجية تخصص ملايين

الدولارات سنوياً وتنفقها على دراسات تستهدف المنطقة عبر مراكز بحثية تابعة للوزارة، وبقية المؤسسات الرسمية كذلك[236].

إذ تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي تهتم بها الإدارة الأميركية بمستواها الرسمي وبمؤسساتها الحكومية، عبر ما تقدمه هذه المؤسسات من دراسات ومشاريع تتعلق بالأمن والطاقة والشؤون العسكرية والحربية لهذه المنطقة[237]، فتعد وزارة الخارجية الأميركية، بمثابة غرفة العمليات التي تعالج الأمور المعقدة وأيضاً يتم فيها ولادة الكثير من المشاريع التي تتعلق بشؤون الشرق الأوسط والمناطق الأخرى، إذ لوزارة الخارجية بفروعها وهياكلها البحثية، نشاطات واسعة فيما يخص شؤون الشرق الأوسط الاستراتيجية، فتكون هذه الدراسات والمشاريع بمثابة الوقود الذي يحرك ويدير عمل بعثاتها الدبلوماسية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط[238]، هذا من جانب، أما من الجانب غير الرسمي فتتمثل بالعدد الكبير من المفكرين والباحثين المتخصصين الذين يقدمون عشرات بل مئات الدراسات والمشاريع والبحوث والمقالات للإدارة الرسمية حول الشرق الأوسط ومشاكله المزمنة، إذ إن هناك مراكز بحثية (مراكز فكر أو خزانات الفكر)، قد لا تكون تابعة لجهة رسمية، ولكن صوتها يعد من الأصوات المسموعة والمؤثرة في صناعة القرار الأمريكي[239].

وتسعى الولايات المتحدة بشكل دائم إلى جعل نفسها قوة دبلوماسية وسياسية فاعلة إلى جانب قوتها وإمكانياتها العسكرية والاقتصادية[240]، لذا فالولايات المتحدة تعي تماماً ما هي منطقة الشرق الأوسط وما هي أهميتها بالنسبة لتعزيز مكانتها العالمية وإبقاء هيمنتها الكونية[241]، على هذا وبشكل عام يمكننا تقسيم وتصنيف

الخبراء والمعنيين بالشرق الأوسط في الولايات المتحدة إلى ثلاثة أصناف رئيسة، أولها هم مجموعة من المستشارين الذين كانوا يشغلون مناصب عليا في الولايات المتحدة والذين يصبحون مستشارين للإدارات الأميركية المتعاقبة للاستفادة من خبراتهم السابقة في التعامل مع شتى القضايا[242]، أما الصنف الثاني فهم الأكاديميون العاملون والمتخصصون في دراسات الشرق الأوسط والعلاقات الخارجية في الجامعات والمعاهد الأميركية[243]، أما الصنف الثالث والأخير، فهم الباحثون والخبراء والمختصون والعاملون في مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية، وهم خليط بين أساتذة وتدريسيين والمسئولين السابقين في الإدارات الأميركية المتعاقبة[244]، ويعد هنري كسينجر وزير الخارجية الأميركية الأشهر ودينيس روس المنسق السابق لعملية سلام الشرق الأوسط ومارتن أنديك مدير مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط، من المرجعيات الأساسية التي يستشيرها صانعو السياسية الأميركية ولجان الكونجرس عند مناقشة قضية من قضايا الشرق الأوسط خاصة الصراع العربي (الإسرائيلي).

وبشكل عام، ارتبطت أسماء المتخصصين الأكاديميين في دراسات الشرق الأوسط مدة طويلة بحركة الاستشراق، ويعد (برنارد لويس)، من أهم المهتمين بقضايا الشرق الأوسط وأزماته وتعقيداته[245]، وهو من بين عدد كبير من الدارسين والمفكرين الذين ينتمون إلى هذه الفئة من خبراء قضايا الشرق الأوسط، ولاسيما وأن معظم المؤسسات الأكاديمية والمعاهد لديها مراكز وبرامج تتعلق بشؤون وقضايا الشرق الأوسط[246]، وعلى هذا لا تقتصر الدراسات والأبحاث المتعلقة بالشرق الأوسط على مراكز الفكر الأميركية الحكومية

وغير الحكومية، وإنما تتعدى هذا الأمر لكي تصل إلى الكثير من الباحثين المستقلين والصحفيين، وكتاب العواميد وبرامج البحوث الأكاديمية في أهم الدوريات والفصليات والمجلات والصحف ومحللي القنوات الفضائية الأميركية المشهورة[247].

ومن جهة ثانية تعد منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للإدراك السياسية الأمريكي، من أهم المناطق العالمية التي تتشابك وتتعقد فيها المصالح الإقليمية والدولية، فهذه المنطقة تعد منطقة أزمات مستدامة[248]، وهذا الأمر يحتاج إلى قدرات هائلة لاستيعاب جميع هذه المشاكل والمتغيرات السريعة للأحداث[249]، وقدر تعلق الأمر بالإدراك السياسي للمنطقة وما تشكله من أهمية وفرصة وتهديد للأمن القومي الأمريكي، فالولايات المتحدة تتعامل مع أزمات المنطقة بطرائق مختلفة ومتعددة ولكل حالة خصوصيتها وأساليبها السياسية الخاصة الضاغطة، وعبر دبلوماسيتها المعززة والمستندة إلى قوتها العسكرية ومكانتها الاقتصادية[250]، فمن ابرز مشاكل الشرق الأوسط لا سيّما بعد أحداث 11 أيلول 2001، مشكلة الإرهاب المنتشر في المنطقة، والمؤثر على مصالح الولايات المتحدة ومصالح حلفائها الاستراتيجيين[251]، فقد دخل العامل السياسي والدبلوماسي(السلمي) في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول نفقاً مظلماً، لا سيّما عندما غلبت الولايات المتحدة قوتها العسكرية على الدبلوماسية في حرب أفغانستان والعراق[252]، ومن ثم ما لبثت إلى أن عادت من جديد لكي تفعل الدور السياسي والدبلوماسي لا سيّما بعد عام 2008، والمتمثل بوصول الرئيس اوباما مع إبقاء الخيار العسكري مطروح[253].

فالزيارات المتكررة والمتعاقبة للرئيس الأمريكي ولوزراء الخارجية والدفاع وللمبعوثين وللمستشارين المعنيين بشؤون الشرق الأوسط تكاد تكون دورية وشبه مستمرة، لغرض تعزيز الدور السياسي الأمريكي عن طريق دفع دول المنطقة لمحاربة وإنهاء الإرهاب في المنطقة، وعبر دعم هذه الدول لغرض الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة في المنطقة، ومن الأزمات الأخرى التي تؤرق الساسة الأمريكان في منطقة الشرق الأوسط هي مشكلة البرنامج النووي الإيراني، إذ تعمل لجان دبلوماسية مختصة بتنسيق المفاوضات المستمرة مع إيران من جهة، ومع الغرب من جهة أخرى تحت القيادة الأميركية لهذا الملف.

فالولايات المتحدة ومنذ بداية المفاوضات تعمل على إنهاء هذه الأزمة عبر دبلوماسيتها وعبر دفع حلفائها في المنطقة لاتخاذ تدابير حازمة ضد البرنامج النووي، فكثيراً ما صدرت عقوبات دولية تتعلق بإيران، كانت ثمرة لجهود دبلوماسية قامت بها الولايات المتحدة، فتتحرك الولايات المتحدة في سياستها تجاه الملف النووي الإيراني مع حلفائها الإقليميين والفاعلين الدوليين على اعتبار ان هذا البرنامج هو برنامج عسكري ولا يقتصر على الأغراض السلمية للاستخدامات النووية، أدى ذلك إلى إصدار حزمة من قرارات وعقوبات من قبل مجلس الأمن في هذا الشأن، تعمل الولايات المتحدة على تطويق واحتواء البرنامج الإيراني النووي، عبر تكتيك العزل والتجريد من الحلفاء[254].

فسوريا على سبيل المثال، احد أهم حلفاء إيران في المنطقة، وما يحدث في سوريا من اضطرابات يعزيه البعض إلى دعم الغرب والولايات المتحدة، لإنهاك النظام السوري وإتعابه وإيقاف مساندته

لحزب الله الذي تدعمه إيران عبر سوريا بالأسلحة وبالمعونات الاقتصادية والعسكرية[255]، وإذا ما تطرقنا إلى الصراع بين العرب و(إسرائيل)، فتمثل الولايات المتحدة وبإداراتها المتعاقبة ـ وعبر مساعيها التي تعلنها ونواياها في تسوية النزاع، أهم اللاعبين السياسيين في هذه القضية، عبر دعمها الكبير (لإسرائيل) في سياساتها التي تتبعها في المنطقة العربية، عن طريق المساعدات المقدمة لها أو من خلال المحافل الدولية ومنع أو الاعتراض على أي قرار ضد (إسرائيل)، هذا يمكن أن يتخذ بالضد منها.

فالدور السياسي الدبلوماسي الأمريكي في هذه القضية يمثل أوضح صورة من صور أهمية ومكانة حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أما على الجانب الدولي، فتمثل روسيا والصين أكبر المنافسين السياسيين للأمريكان في الشرق الأوسط، فلو لاحظنا أنَ أي نظام يمثل عدوا للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، نراه صديق وشريك استراتيجي من جهة ثانية لروسيا والصين، وإيران وسوريا مثالين واضحين، لهذا تتسم عملية التفاعل السياسية في الشرق الأوسط من الأمور المعقدة والمتشعبة التي تحتاج لكوادر دبلوماسية مختصة بالمنطقة وبكل مجالاتها[256].

المطلب الثاني
المكانة الاقتصادية للشرق الأوسط
في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي

طالما أكد القادة والمسؤولون في الإدارات الأميركية المتعاقبة عن أن الشرق الأوسط بموارده ونفطه، يمثل بعداً استراتيجياً حيوياً بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، لدرجة أن الرئيس السابق جيمي كارتر ذكر

(في مرحلة حكمه للولايات المتحدة)، إن منطقة الخليج العربي تعد امتداداً لأمن الولايات المتحدة الأميركية القومي، فالولايات المتحدة لن تتردد أبداً في استخدام القوة العسكرية المباشرة، في وجه أي تهديد لضمان استمرار تدفق النفط للولايات المتحدة، إذ تستثمر الولايات المتحدة من الشرق الأوسط كميات كبيرة جداً من النفط والغاز الطبيعي، مما يجعلها المستورد الأكبر في العالم من هذه المنطقة، على هذا سنبحث في مكانة الشرق الأوسط الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، وماذا يشكل الشرق الأوسط بموارده الاقتصادية بالنسبة للاستراتيجية الأميركية، وكما ذكرنا في موقع آخر من هذا البحث، وتحدثنا عن وجود النفط والغاز، والموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تعمل الولايات المتحدة للسيطرة عليها وفق منهجية واليات تكتيكية(شرحت سابقاً) تحقق من خلالها هيمنتها الإقليمية على المنطقة وتحجم في الوقت نفسه نفوذ الدول المنافسة الأخرى.

لذا تدرك الإدارات الأميركية المتعاقبة جيداً أهمية المنطقة بمواردها ومخزوناتها الاستراتيجية، وعبر عقد شراكات استراتيجية تشمل قطاعات مختلفة أهمها الجانب الاقتصادي والاستثماري الأمريكي في المنطقة، وخير مثال على ذلك الشراكات الاستراتيجية الأميركية الخليجية التي تتعلق اغلبها بالاستثمار في مجال النفط والغاز، وفي تجارة الأسلحة والمعدات الحربية وأيضاً الشراكة الأميركية التركية والشراكة الأميركية (الإسرائيلية)، لذا فإن السياسة الخارجية الأميركية وكما هو معروف، تدرك تماماً ضرورة تأمين مستقبل السيطرة الأميركية على منطقة، لما تمثله وتأثره هذه المنطقة في التوازنات العالمية لكونها منطقة غنية ومغرية للاستثمار ولما تحويه من خزين للطاقة، فضلاً عن

الموقع الجيواستراتيجي بالنسبة لقارات العالم وطرائق النقل والمواصلات الدولية، لهذا فإن إحكام قبضة الولايات المتحدة على مصادر الطاقة فيها سوف يمكنها من التحكم في إمدادات الطاقة اللازمة لجميع اقتصاديات الدول المنافسة لها ولاسيما الصين واليابان وأوروبا عالمياً، وذلك سيمكن الولايات المتحدة أن تجنب نفسها مستقبلاً الدخول في مواجهات اقتصادية وسياسية وربما عسكرية مباشرة، مع تلك القوى الدولية التي تتحدى هيمنتها وتفردها، عبر إبقائها تحت تحكمها وفي مستوى متدني عن تهديد سيطرتها الأحادية على العالم أجمع، لذا وعبر مشاريع مختلفة تطبقها الإدارة الأميركية وحليفتها الاستراتيجية (إسرائيل)، وأدوات وتكتيكات تستخدمها للضغط على دول المنطقة، تعمل الولايات المتحدة لإعادة تشكيل وهيكلة اقتصاديات المنطقة وربطها بالعولمة بمختلف مجالاتها(257).

فالإصلاح والتنمية والاستثمار وحرية نقل رأس المال وفتح الحدود والتجارة الحرة من دون قيود كمركية ولا تعريفات ضريبية، تمثل من أهم الأفكار التي تركز عليها الإدارة الأميركية في المنطقة وعبر تقديم المعونات لدول المنطقة تصب جميعها بالمحصلة في بوتقة المصالح الأميركية(258) إذ إن الولايات المتحدة عندما تقوم بدعم دولة ما من دول الشرق الأوسط اقتصادياً، فإن ذلك يعني تقديم الدولة مقابل هذا الدعم أضعاف ما قدمته الإدارة الأميركية (بالمحصلة هي عملية تجارة ومصالح)(259)، لهذا وعبر أهمية هذه المنطقة يدخل الشرق الأوسط في حسابات وإدراك الفكر الاستراتيجي الأمريكي كرقم يحقق تفوقاً وتقدماً يساعدان في إبقاء حالة الهيمنة الأميركية على العالم لمراحل مقبلة، فانعكاسات البيئة الاقتصادية الشرق أوسطية المعولمة

(والخليجية تحديداً)، تعزز من فرص إبقاء الهيمنة الأميركية على العالم، لكن هذا الأمر يؤدي إلى دخول المنطقة بمشاكل وتدخلات خارجية، لهذا فأن الكثير من الباحثين(ومن بينهم الأمريكيين)، يعزون سبب تدهور المنطقة إلى وجود حالة من الصراع أو التنافس الدولي بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم، كالصين واليابان والاتحاد الأوربي وروسيا.

المطلب الثالث
المكانة العسكرية للشرق الأوسط
في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي

يمكن ملاحظة المكانة العسكرية للشرق الأوسط عبر استعراض عدة محاور ومحطات، أهمها التواجد الأمريكي العسكري في المنطقة عن طريق القواعد المنتشرة في كثير من مناطق الشرق الأوسط، التي تختلف مهماتها من الردع والاحتواء والتدخل السريع إلى القوات الدفاعية وقوات الدعم اللوجستي[260]، فقد أدرك صناع القرار الأمريكي أهمية وحيوية هذه المنطقة، لا سيّما بعد الحرب العالمية الثانية وما تمخض عنه من صراع بين القطبين الغربي والشرقي، الذي ألقى بظلاله على العالم كله والشرق الأوسط تحديداً، إذ إن الولايات المتحدة دخلت بنزاعات مباشرة مع دول عدة في هذه المنطقة كالتدخل العسكري الأمريكي في كل من الصومال وأفغانستان والعراق، وهذا الأمر يوضح مدى الأهمية الاستراتيجية لضرورة تأمين وإبقاء هذه المنطقة الإقليمية تحت النفوذ الأمريكي[261]، لا سيّما و أنها تشكل إحدى أهم جبهات الصراع والتنافس الدولي، فتنطلق الولايات المتحدة من فكرة ان التواجد العسكري في الشرق الأوسط، يمثل احد

أهم أهداف إبقاء الهيمنة الأميركية من جهة وحماية حلفاء ومصالح الولايات المتحدة من جهة ثانية، فحرب الخليج الثانية تمثل صورة واضحة من صور الإدراك الأمريكي لأهمية التواجد العسكري في هذه المنطقة[262].

ويرى بعض الباحثين أن قيام النظام العراقي السابق بقصف (إسرائيل) عام 1991، كان سبباً اتخذته الولايات المتحدة كذريعة لكي تعزز وجودها في المنطقة، ومن ثم تؤمن لنفسها التواجد في المنطقة وهو حماية مصالحها أولاً، وحماية (إسرائيل) حليفتها ثانياً، ولحماية دول الخليج وأنظمتها التي وظفت نفسها من اجل تحقيق المصالح الأميركية[263]، وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية، تمكنت الولايات المتحدة في مرحلة ليست بطويلة من زرع قواعد عسكرية جديدة مختلفة المهام والواجبات في كل منْ السعودية والكويت وقطر والإمارات، ومن ثم أمنت مسوغ التواجد في المنطقة وكذلك لإدارة مصالحها عن قرب، من جانب آخر تمثل أهمية تواجد قواعد عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، جزء من عملية الاحتواء الإقليمي للدول ذات الأطماع والمشاريع التوسعية (من وجهة نظرِ أمريكية)، فكانت عملية احتواء النظام العراقي وحماية وتأمين وجود (إسرائيل)، أبرز القضايا التي تواجه الولايات المتحدة لا سيّما بعد خروج العراق من الكويت.

فقد استطاعت الولايات المتحدة عن طريق تواجدها في الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص تحجيم وحصر الرغبات المناوئة لمصالحها ومصالح حليفتها (إسرائيل)[264]، واستمر هذا الوضع منذ انسحاب العراق من الكويت ولغاية احتلال العراق وسقوط

النظام العراقي عام 2003، وبذلك انتقلت عملية الاحتواء الاستراتيجي والردع إلى إيران ولغرض التكيف مع الوضع الإقليمي الجديد (عبر فكرة عدم القدرة على العيش من دون عدو) وبغياب حالة من التوازن الاستراتيجي، لا سيّما بعد خروج العراق من المعادلة الإقليمية[265]، أصبحت إيران بالنسبة إلى الولايات المتحدة خطراً يجب احتواؤه، وعبر ما تعتمده إيران من سياسات وبخاصة فيما يخص دعمها للخط الممانع (سوريا ـ حزب الله ـ حركة حماس)، في محاولتها لاحداث توازن ما بين خط التساوم والتطبيع والانهزام وخط الممانعة والمقاومة،[266]، لذلك نلحظ أهمية التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وتتضح صور الإدراك العالي للفكر الاستراتيجي لضرورة العمل على ممارسة الضغوطات على إيران، لكي يتم تحجيم دورها وحسر نفوذها إقليمياً[267].

أما على الصعيد الدولي، فلا تختلف مهمة وأهداف التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة عن الأهداف الإقليمية الرادعة والاحتوائية، فلكل دولة كبرى مصالح وحلفاء في المنطقة، تدعمهم وتقف إلى جنبهم بقضاياهم المختلفة (ليس عملاً خيرياً وإنما المصالح هي الأساس)[268]، فالدول الكبرى تبحث لنفسها عن سوق وتجارة وتحالفات وشراكات استراتيجية، هذه الشراكات قد تؤثر سلباً في مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ومن ثم فأن الصراع الدولي في هذه المنطقة سوف ينحسر ويحسم بنسب كبيرة لصالح الولايات المتحدة، بسببِ نفوذها العسكري وإدراكها لاستراتيجية المنطقة[269]، الأمر الذي سوف يؤدي إلى خلق حالة من حالات عدم التوازن العالمي في عملية توزيع مناطق النفوذ بين القوى الكبرى، أي أن الطرف الذي

يتحرك ويحافظ على مصالحه يتعزز بتواجد عسكري هو الذي يستطيع ضمان استمرارية وصول الطاقة له، والولايات المتحدة فعلت ذلك لتؤمن، توفر عامل الردع العسكري واحتواء القوى الصاعدة كالصين وروسيا بالتوزيع العسكري للقوات الأميركية ليصل إلى حدود روسيا بالقرب كثيراً من الصين والهند وباكستان[270].

وقد برزت مهمات جديدة أخرى للقوات الأميركية في المنطقة لا سيّما بعد أحداث 11ايلول، وهي مهمة الحرب على الإرهاب العالمي، فالكثير من دول الشرق الأوسط عدت (أمريكياً دولاً راعية وحاضنة وممولة للإرهاب في العالم[271]، ومهمة التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط ليحجم دور هذا العدو الذي ليس له كيان يمكن مواجهته مباشرةً، إن الولايات المتحدة تدرك تماماً وعلى المستوى الشامل ضرورة وجود قوات عسكرية منتشرة في منطقة الشرق الأوسط، لأغراض الاحتواء والردع والدخول في مواجهات عسكرية مباشرة إن لزم الأمر، للحفاظ على مكانتها العالمية وضمان أمنها القومي انطلاقاً من هذه المنطقة)[272].

المطلب الرابع
المكانة الاجتماعية والثقافية
في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي

للشرق الأوسط مكانة اجتماعية مهمة في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي نظراً لما تتضمنه المنطقة من تنوع ثقافي وطائفي وعرقي ولعل أهم مؤشرات هذه المكانة، ما يقدمه الفكر الاستراتيجي الأمريكي من أطروحات ومشاريع لها أبعاد اجتماعية وثقافية بحته[273]، وإذا ما

تحدثنا عن أبرز هذه الطروحات فيجدر بنا أن نذكر صاحب أهم مشروع لإعادة ترتيب الشرق الأوسط اجتماعياً وثقافياً وقومياً ودينياً ومذهبياً وهو المستشرق (برنارد لويس)[274]، إذ تمثل مشاريعه المتعلقة بتقسيم الدول العربية والإسلامية إلى مقاطعات أو دويلات تقوم على أساس طائفي ومذهبي وقومي بمثابة الخريطة الجينية التي تبحث عن تطبيقها كل من الولايات المتحدة و(إسرائيل)[275].

ويعزى أسباب ودوافع هذه التقسيمات إلى أن سكان هذه المنطقة(بحسب برنارد لويس) هم شعوب رعاع فاشلين ولا يستطيعون النهوض بأنفسهم ولا استغلال مواردهم، فالعرب والمسلمون بشكل عام (والوصف له) لا يستطيعون ان يكونوا شعوباً متقدمة ومواكبة للحضارة، وهذه هي النقطة التي يجب أن يستغلها الغرب[276]، عن طريق استغلال ضعفهم والسيطرة عليهم وعلى مواردهم وينبغي إصلاحهم وتثقيفهم بالثقافة الغربية القائمة على أساس الفردانية والحرية الرأسمالية، وتتم هذه العملية عبر تجزئة المنطقة وتقطيعها إلى كانتونات يسهل إدارتها والتحكم بها[277].

واذا ما تطرقنا إلى رؤى أخرى فإن أبرز من سار على خطا المستشرق برنارد لويس، هو (صامئيل هنتنغتن)[278]، في طروحاته حول ما يسمى بصدام الحضارات، التي استمد فكرتها أساساً من مقالة كتبها برنارد لويس[279]، فعلى الرغم من أن هذه الطروحات تشمل العالم اجمع بحضاراته وقومياته وأديانه، لكن المواجهة المباشرة (بحسب هنتنغتون) بالأخير سوف تكون بين العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة والدول التي أخذت بالنظام الرأسمالي، والحضارة

الشرقية المتمثلة بالعالم العربي والإسلامي، بحيث تنتهي هذه المواجهة بانتصار الحضارة الغربية على الإسلامية وسواد النموذج الرأسمالي الأمريكي اللبرالي على بقية الحضارات.

ولا تغيب عن الأذهان المقولات الفكرية ذات الإبعاد الثقافية والاجتماعية التي تتبناها السياسة الأميركية الحالية، إذ تحدثت (الإدارة الأميركية)، بحسب ما سماه (هنتنغتون)، عن صراع الحضارات، التي تلخص إلى نتيجة مهمة هي أن الحضارة الأميركية هي الحضارة القوية، المخول لها ـ بناء على هذه المقولة ـ أن تنصر كل الحضارات وتدحرها، أو في أقل الدرجات أن تقولبها على قالب يتناسب مع الفكر الأمريكي والرؤية الأميركية والرغبة الأميركية، وهذا بالضبط ما ألمح إليه الرئيس الاسبق جورج بوش الأب في عام 1992، بعد أن أنجزت الولايات المتحدة الأميركية مهمة إخراج القوات العراقية من الكويت، إذ قال (إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأميركية والسلوك الأمريكي ونمط الحياة والثقافة الأميركية)[280].

على هذا لا يقتصر الحديث عن المكانة الاجتماعية للشرق الأوسط فحسب على الأطروحات الفكرية والأيديولوجية وإنما يشمل خطوات فعلية اجتماعية ثقافية تدخل من ضمن أولويات السياسة الخارجية في هذه المنطقة، وكما ورد سابقاً في هذا الفصل، حول ابرز واهم الأدوات الاجتماعية والثقافية التي توظفها الولايات المتحدة في بلورة سيطرتها على المنطقة، فمبادرات تعميم القيم الثقافية وإصلاح المجتمعات وتقويم مسارها هو من أبرز المحركات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في نجاح مشروعها الشرق أوسطي.

أخيراً يلحظ الباحث من كل ما سبق أن الشرق الأوسط يمثل عمقاً استراتيجياً حيوياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة وذلك لما تحتويه هذه المنطقة من موارد ومخزونات نفطية، وموقع استراتيجي عالمي يؤثر حتى في هيمنتها على العالم، إذ أن الولايات المتحدة أدركت وعلى مدى سبعة عقود ماضية أن هذه المنطقة، تمثل بعداً جيو استراتيجياً للأمن القومي الأمريكي، بل في مرحلة من المراحل تعد أجزاءً من هذه المنطقة (الخليج العربي تحديداً) امتداداً للأمن القومي الأمريكي، وأن الولايات المتحدة كانت على استعداد تام للدخول في مواجهة عسكرية مباشرة ضد أية قوة تحاول زعزعة مصالحها في هذه المنطقة، وهذا الأمر واضح عبر تدخل الولايات المتحدة في إدارة جميع أزمات هذه المنطقة، وعلى مر أكثر من نصف قرن مضى، فقد اهتم الفكر الاستراتيجي الأمريكي بهذه المنطقة اهتماماً واسعاً وهذا الأمر يمكن ملاحظته عن طريق الأطروحات الفكرية والمشاريع الاستراتيجية التي دائماً ما كان يقدمها مفكرو الولايات المتحدة حول هذه المنطقة التي توضح فيها آلية السيطرة على مقدرات هذه المنطقة واستغلالها وتوظيف مواردها، وهذه المشاريع كانت دائماً تمثل الخرائط التي يسير عليها كافة الرؤساء الذين يحكمون الولايات المتحدة، لذا نلاحظ صفة الاستمرارية وبعد المدى في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.

مصادر ومراجع الفصل الثالث

(1) كمال مظهر احمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط، ط 1، منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، 1978، ص 9.

(2) هنالك رأي يقول بأن فكرة مصطلح الشرق الأوسط تعود إلى مرحلة الحرب العالمية الثانية التي شهدت مع مطلع الأربعينيات إنشاء بريطانيا (مركز تموين الشرق الأوسط) ومقره في القاهرة، وإعلان بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية كل على حدة عن تشكيل قيادة عسكرية مستقلة لكل منهما في القاهرة الأولى عرفت باسم (مركز قيادة الشرق الأوسط) التي كانت تشمل صلاحياتها المنطقة الممتدة من مصر وليبيا غرباً إلى بغداد والبصرة شرقاً، انظر كمال مظهر احمد، المصدر نفسه، ص 9 وما بعدها.

(3) عادل شفيق، الشرق الاوسط مصطلح قديم بأطماع حديثة، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 17.

(4) حسام الدين جاد الرب، خطة اعادة رسم الشرق الاوسط، ط 1، رؤية جيوبوليتكية أمريكية، دار النشر الالكترونية، القاهرة، 2011، ص 6.

(5) الشرق الأدنى هو مصطلح غربي ظهر في القرن الخامس عشر، وقصد الغرب به الإقليم الأقرب لأوربا والادنى لجنوبها والممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي ويستخدمه علماء الآثار والجغرافيون والتاريخيون، ويستخدم بدرجة أقل من قبل الصحافة، اما الشرق الأقصى فإنه يشكل منطقة اقليمية مطلة على المحيطين الهندي والهادي وتضم شرق وجنوب شرق اسيا، انظر يحيى احمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، ط1، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 141.

(6) احمد محمد ابو عجيزة، مصطلح الشرق الأوسط واختراق المنطقة العربية، نقلاً عن موسوعة الجغرافية / المجلة الجغرافية، على شبكة المعلومات الدولية.

(7) اكرم عبد الرحيم عوض، السوق الشرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك، ط 1، مركز الحضارة العربية، جامعة ميشكان، الولايات المتحدة، 2000، ص 13.

(8) يحيى احمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، مصدر سابق،141 وما بعدها.

(9) يعد الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم التوتر أمنياً وسياسياً، إذ شهد أكثر من 10 حروب في أقل من نصف قرن، منها الحروب العربية (الإسرائيلية) والحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكويت واحتلال العراق 2003.

(10) مصطفى عبد الغني، اوراق السنين: زيارة إلى القرن العشرين، دار النشر الالكترونية، القاهرة، 2007، ص 272.

(11) عبد السلام عجلون وسلوان السفياني، الحدود الوهمية للشرق الأوسط، دار الكتاب العربي، بيروت،2007، ص 28.

(12) نور الدين سعيد البوطي، الشرق الأوسطية وأثارها الاقتصادية: دراسة في تكاملية السوق الخليجية، ط ا، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2009، ص 33.

(13) علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، دار النشر الالكترونية، القاهرة، 2006، ص 39.

(14) jack francis and Stanley Dbrunn and other, cities of world: world regional urban development, first edition, published by rowman and Littlefield, U.S.A, 2003, p.256.

(15) Michael E.bonine and Abbas Amanat and other, is there a middle east?: the evolution of a geopolitical concept, first edition, Stanford university press, U.S.A, 2012, p.p 43 - 45.

(16) سرمد عبد الستار امين، رؤية استراتيجية جديدة للأمن في الشرق الاوسط، سلسلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، كانون الأول ـ ديسمبر 2005، ص 73.

(17) Bernard Lewis, the end of modern history in the middle east, first edition, hoover institution press, 2011, p.p 41 - 45.

(18) يجسد المشروع الأمريكي الذي سمي بمشروع الشرق الأوسط الكبير، رؤية الإدارة الأميركية لدفع منطقة شاسعة تمتد جغرافياً من باكستان شرقاً إلى موريتانيا غرباً ومن تركيا شمالاً إلى الصومال جنوباً تجاه تطبيق حزمة من الإصلاحات المتعددة تبدأ بتشجيع الديمقراطية وتنتهي بالتعاون الاقتصادي انظر: علي عبد المنعم، خريطة اقليمية جديدة تحت التنفيذ، ط2، دار الساقي، بيروت، 2010، ص 221.

(19) ماجد كيالي، مشروع الشرق الاوسط الكبير: دلالاته واشكالياته، ط 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي العدد 122، 2007، ص 11.

(20) ضمت جميع قمم دول الثماني التي عقدتها وحضرت لهذه القمة بعض الدول العربية والإسلامية، ولكن تغييب الدول المحورية: مصر والمغرب والسعودية وسوريا وباكستان ويظهر من تحليل البيانات التي صدرت عن القمة «الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا»: انظر علي عبد المنعم، مصدر سابق، ص 147.

(21) سعيد الاوندي، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، ط 1، شركة النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 15.

(22) ماجد كيالي، مشاريع الاصلاح في المنطقة: تنافسات خارجية وتجاذبات اقليمية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 119، خريف 2004، ص 52.

(23) ذكر الشرق الأوسط الكبير كمفهوم بحلقة تطور الشرق الأوسط في التقرير الاستراتيجى السنوى لعام 1995 (1995 Strategic Assessment)، الذي يصدره مركز معهد الدراسات الاستراتيجية القومية (INSS) التابع لوزارة الدفاع الأميركية.

(24) احمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الاوسط: الابعاد السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 158، المجلد 39، اكتوبر 2004، ص 44.

(25) رتشارد هاس، الشرق الاوسط الجديد، تعريب سميرة ابراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد38، اذار بلا ت، ص 1.

(26) اسامة غزالي حرب، أين الشرق الأوسط الجديد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام،القاهرة، العدد 168، المجلد 42، ابريل 2007، ص 8.

(27) عبد العظيم العازوري، وضياء شلش، الشرق اوسطية والدور (الاسرائيلي)الجديد: دراسة في تحول المنطقة وتداعياتها، ط 2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 91.

(28) مسفر الخالدي، الديمقراطية الناشئة في الوطن العربي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص 58.

(29) كينث بلولاك، الولايات المتحدة واستراتيجية متكاملة في الشرق الاوسط: رؤية امريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 175، المجلد 44، يناير 2009، ص 31.

(30) سليم كاطع علي، محددات السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الاوسط بعد احداث 11/سبتمبر 2001، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 5، كانون الأول 2007، ص 69.

(31) عبد القادر رزيق المخادمي، الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة، ط1،دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 13.

(32) فيرنر فاينفلد و يوزيف يانغ واخرون، التحولات في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات امام أوربا وشركائها، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد 17، بلا ت، ص 9.

(33) طرح المشروع تقديم مساعدات (تقنية) للبلدان التي تنوي اجراء انتخابات بحيث تكون هذه الانتخابات حرة ومنصفة من قبيل انشاء وتعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى، وأن يتم التركيز على صياغة التشريعات وتطبيق الاصلاح القانوني والتشريعي، وزيادة التمويل للمنظمات المدنية وغير الحكومية التي تعمل في مجال حقوق الانسان.

(34) انتوني كوردسمان، لعبة التقدم: استراتيجية لإعادة تشكيل السياسة الامريكية في العراق والشرق الاوسط، تعريب ستار جبار الدليمي، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 1997، ص 25.

(35) نص مشرع الشرق الاوسط الكبير، نقلاً عن موقع (CNN) على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

(36) سامر ياسين العلي، الشرق الاوسط الكبير: المبادرات والتحولات والنتائج، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2008، ص 54.

(37) فواز عبيد و عبد الحميد الدوسري واخرون، قراءة في حرب العراق واثرها في التمهيد لمشروع الشرق الاوسط الكبير، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص 43.

(38) نص مشروع الشرق الاوسط الكبير، مصدر سابق،بكة المعلومات الدولية).

(39) فتحي رشيد، الديمقراطية والاصلاحات المطلوبة لبناء الشرق الاوسط الكبير، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 20، خريف 2004، ص 9.

(40) احسان عدنان، العراق واستراتيجية خلق الحلفاء في منطقة الشرق الاوسط، سلسلة قضايا استراتيجية، نشرة يصدرها قسم الاستراتيجية في كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، بغداد، العدد 23، اذار 2011، ص 3.

(41) نقلاً عن موقع السفارة الامريكية في القاهرة على شبكة المعلومات الدولية.

(42) تقرير اليونسكو العالمي بعنوان الاستثمار بين التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات: رؤية عربية، 2008، ص 45.

(43) ابراهيم خليل العلاف، مشروع الشرق الاوسط الكبير ـ الفكرة ـ والتطبيق، سلسلة تحليلات استراتيجية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، السنة الاولى، العدد 15، 28 شباط 2006، ص 11.

(44) سمير الغضبان و وحيد عمراني، الاستراتيجية الأميركية في تحولاتها التاريخية واثرها على منطقة الشرق الاوسط، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 201، ص 28.

(45) الامم المتحدة، نقلاً عن تقرير للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ـ الاسكوا:

الاتجاهات الاقتصادية واثارها والمساعدات الخارجية والتنمية في المنطقة العربية،منظمة الامم المتحدة العدد 4، 2007، ص 55.

(46) سمير قطيفان، التنمية الاقتصادية في الشرق الاوسط والابعاد الاقليمية والدولية لمشروع الشرق الاوسط الكبير، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص 53.

(47) احسان عدنان، العراق واستراتيجية خلق الحلفاء في منطقة الشرق الاوسط، سلسلة قضايا استراتيجية، مصدر سابق، ص3.

(48) Mchell K.Admerckl, economies of the middle east, first edition, institute of mchell k. admerck, U.S.A, 2009, p.p 77 - 78.

(49) ماجد كيالي، المشروع الشرق اوسطي: ابعاده ـ مرتكزاته ـ تناقضاته، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 13، ابو ظبي 1998، ص 7.

(50) Ltamar rabinovich and Jehuda reinharz, Israel in the middle east: document and ridings on society, politics and foreign relations pre - 1948 to the present, second edition, bardies university press, U.S.A. 2008, p.p 270 - 273.

(51) روجت (اسرائيل) للنظام الشرق أوسطي من خلال مستويين، أحدهما: فكري، والآخر رسمي، وربما كان الأب الشرعي للفكرة هو تيودور هرتزل، الذي طرح فكرة إنشاء كومنولث شرق أوسطي، وكان المنظر الصهيوني جابوتنسكي من أوائل الزعماء الصهاينة الذين نادوا بفكرة «المشروعات الكونفدرالية» لمنطقة الشرق الأوسط، انظر: عماد الدين الفتاح، الصراع الاقليمي على قيادة الشرق الاوسط، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008، ص243.

(52) Judith s.yaphe, the middle east in 2015, the impact of regional trends on U.strategic planning, first edition, national defense university press, U.S.A, 2002, p.p 107 - 109.

(53) Katarina dalacoura, Islamism terrorism and democracy in the middle east, first edition, cabbage university press, U.S.A., 2011, p.p 2 - 4.

(54) Anthony sciolu and Henry B.biller, hop in the age of anxiety: a guide to understanding and strengthening our most important virtue, first edition oxford university press, U.S.A, 2009, p.p 59 - 62.

(55) سرمد العبيدي، رؤية الادارة الامريكية الجديدة لحل الازمات في الشرق الاوسط: الملف

الايراني، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 56، نيسان 2009، ص 5.

(56) رشيد الخالدي، القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لاقامة دولة، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008، ص 236.

(57) حلمي الشعراوي، تحديات المشروع الصهيوني ومواجهة العروبة، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 27.

(58) Craig. Lockard, societies networks and transitions, second edition, library of congers, U.S.AÛ, 2011 p.p 803 - 808.

(59) ستار الدليمي، الاصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل مشروع الشرق الاوسط الكبير، سلسلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 34، اكتوبر 2007، ص 10.

(60) عبد الفتاح الجمل، صعود وسقوط الإمبراطورية الامريكية، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2008، ص 16.

(61) Jillian scheduler and Deborah J.gerner, understanding contemporary middle east, first edition, library of congers, U.S.A, 2008 p 28 and next.

(62) احمد نعيم النرجسي، رؤى عربية حول الشرق أوسطية الامريكية: قراءة في المشروع الامريكي الصهيوني تجاه المنطقة، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ص 188.

(63) احمد يوسف احمد و محمود عبد الفضيل وآخرون، متطلبات الاصلاح في العالم العربي، مراجعة طاهر حمدي كنعان، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2006، ص 158.

(64) محمد صالح، حوارات في قضايا عربية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص192.

(65) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 199.

(66) ماجد كيالي، مشروع الشرق الاوسط الكبير: دلالاته واشكالياته، مصدر سابق،7.

(67) M.parvizi amineh, the greater middle east in global politics: social science perspectives on the changing geography of the world politics, first edition, library of congers, U.S.A, 2007, p 291.

(68) مكتب الاعلان التابع لمجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، الصين ـ مصر، ط1، الصين، 2004، ص 153.

(69) نقلاً عن تقرير صادر عن الامم المتحدة بعنوان حولية نزع السلاح، المجلد 31، 2006، ص 12.

(70) ناريمان فؤاد و يعرب سالم، الحلم(الاسرائيلي)في تحقيق منطقة شرق اوسطية خالية من اسلحة الدمار الشامل، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، 2009، ص 109.

(71) شوقي جلال، الحضارة المصرية: صراع الأسطورة والتاريخ، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2005، ص80.

(72) Bshgat Korany, the changing middle east: a new look at reginal dynamics, first edition, American university in Caro, Cairo, 2010, p 137.

(73) Report the origination of OECD, united nation, 2007, 54.

(74) نادر سيف الدين الأحمدي، خفايا مشروع الشرق الاوسط الكبير، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010، ص 18.

(75) صافي البستاني و خالد عبد الحميد النجداوي، الازمات المزمنة في الشرق الاوسط بعد احداث ايلول 2001: خروج من النفق ام البقاء في الظلام، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص 74.

(76) حازم صاغية، مأزق الفرد في الشرق الاوسط، ط 1، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص 22.

(77) يستنبط الباحث من خلال قراءته لتطبيقات المشروع على ارض الواقع جملة من الاهداف التي لم تعلن عنها الادارة الامريكية ولا دول الثماني الكبرى في نص المشروع الذي تضمن الامور التي تعطي صورة براقة وجميلة ومصاغ بعبارات لا يمكن للأشخاص العاديين ان يفهموا مضمونها وابعاده واثارها المستقبلية، لذا فأن كل ما ورد حول اهم اهداف مشروع الشرق الاوسط الكبير غير المعلنة هو من اجتهاد الباحث وتفكيره، ولا توجد هكذا تقسيمات أساساً في نص المشروع.

(78) شاكر النابلسي، لماذا: اسئلة العرب في مطلع الالفية الثالثة، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص 226.

(79) محمد سوروجي، ليالي الشرق العربية المظلمة: مشروع أمريكي أوربي صهيوني، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص 51.

(80) فادي شاكرلي، القضية الفلسطينية من التسويف التذويب، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، 2010، ص 122.

(81) قاسم حلبي و لؤي عنبر، احتلال العراق والمشروع الكبير: رؤية تاريخية ومستقبلية لحالة الشرق الاوسط، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ص 49.

(82) نعيم سالم، الترويج للديمقراطية والحكم الصالح بدا من العراق، ط 1، دار الساقي، بيروت، 2010، ص 127.

(83) عبد الرحمن العريان، الطموحات العربية والمشاريع الصهيونية في الشرق الاوسط، ط1،دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 37.

(84) عبد الله ابراهيم زيد الكيلاني، السياسة الشرعية: مدخل إلى تجديد الخطاب الاسلامي، ط 1، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 171.

(85) عاطف عودة الرفوع، الاعلام الاسرائيلي ومحددات الصراع: الصحافة انموذجاً، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 79.

(86) يحيى ابو زكريا، الغارة الامريكية الكبرى على العالم الاسلامي، ط1،مكتبة ناشري الالكترونية، الكويت، 2009، ص 21.

(87) احمد بهاء الدين شعبان، الديمقراطية المغدورة في الشرق الاوسط الكبير، ط1،منشورات كتب عربية، القاهرة، 2005، ص 11.

(88) عارف الورداني ونعيم عكاشه، الهوية العربية بين العولمة والاسلام السياسي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ص 27.

(89) فريد فودة، اللاطلسية والشرق اوسطية: مشاريع قيد التنفيذ، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009، ص 47.

(90) محمد صالح المسفر، أحاديث في السياسة والفكر والسلام والتعليم، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص58.

(91) محمد احمد النابلسي، اوهام الشرق الاوسط الكبير، ط 1، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 2007، ص 18.

(92) جورج توفيق العبد و حميد رضى داودي، تحديات النمو والعولمة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ط1، منشورات صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الامريكية، 2003، ص 24.

(93) بلال الحسن، قراءات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات واوسلو وحق العودة والغاء الميثاق، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008، ص 131.

(94) صقر ابو فخر، الحركة الوطنية الفلسطينية: من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 161.

(95) سليم الشامي، الترتيبات الاقليمية الجديدة في ظل نظام احادي القطبية، ط 1دار الكتب العلمية، بيروت، 2006، ص 214.

(96) شعبان رفعت دسوقي، من اوسلو إلى خارطة الطريق، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص 114.

(97) سام ج.روبناك، السوق الاوربية الشرق اوسطية، ط 1، مكتبة العبيكان، تعريب شاكر منير، 2009، ص 122.

(98) جمعة الخماش و نبيل سينساني، مبادرة الشرق الاوسط الكبير بين تمكين المراة والمجتمع العلمي والمعرفي وتشجيع الديمقراطية، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 83.

(99) علي نبيل و سناء ربيع التوسع الامريكي في الشرق الاوسط :المبررات والاهداف، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 58.

(100) خالد الشعلان، الولايات المتحدة الامريكية ومشروعها الإمبراطوري العالمي، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010، ص 27.

(101) خلدون سعودي، احداث 11 ايلول واثرها الاقليمي والدولي على استراتيجيات الدول الكبرى، ط1، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص91.

(102) رانديز س. كوربي، كيف تفكر امريكا، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1،2006، ص 57.

(103) شامل زعرور، القيادة الاسرائيلية للمنطقة: حلم اسرائيلي بتنفيذ امريكي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص 18.

(104) قيصر شوماني، الحركات الاحتجاجية في الشرق الاوسط: استحقاقات التغيير وضبابية البدائل، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2011، ص 37.

(105) مجدي احمد حسين، لا، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2006، ص147.

(106) ناصر الدين الاسد و علي عقلة عرسان، النهوض العربي ومواكبة العصر، تحرير صلاح جرار، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2005، ص 142.

(107) ماجد كيالي، مشروع الشرق الاوسط الكبير، دلالاته واشكالياته، مصدر سابق،70.

(108) اسرائيل شاحاك، المشروع الصهيوني للشرق الاوسط والذي صاغه ثيودور هرتزل والحاخام فيشمان، تعريب علاء عبد الرزاق، سلسة تقارير مترجمة، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، العددان 60 و 61، كانون الثاني ـ شباط، 2011، ص 4.

(109) طارق البشري حول الأوضاع الدستورية والسياسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 311، كانون الثاني 2005، ص 90.

(110) قاسم ابو نخلة، شبح الحرب الاهلية يعود من جديد، مجلة الغد المشرق، بيروت، العدد 47، السنة الرابعة، 2006، ص 27.

(111) حميد حمد السعدون، سايكس ـ بيكو جديدة ام تنظير عبثي، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد الثاني، تشرين الثاني ـ كانون الاول 2006، ص 23.

(112) يوسف المراشدة، العولمة واثرها على العالم العربي: مشروع الشرق الاوسط الكبير، دار الكندي للنشر والتوزيع،الاردن / اربد، ط 1، 2008، ص 173.

(113) محمود يوسف السمسايري، فلسفات الاعلام المعاصر في ضوء المنظور الاسلامي، ط 1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا الولايات المتحدة، 2008، ص168.

(114) كمال حبيب، تحولات الحركة الاسلامية والاستراتيجية الامريكية، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 174.

(115) عبد العزيز قاسم، نهاية التاريخ تحت المجهر الفكر العربي: حوار فوكوياما بمرآة المثقفين العرب، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص98.

(116) حسن موسى صفار وعبد العزيز قاسم، المذهب والوطن، ط 1، مكتبة العبيكان، 2006، ص 211.

(117) سمير نواف البخاش، الارهاب الامريكي في حربها على الارهاب، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 14.

(118) عبد الرحمن جبراني، الاسلاموية والحداثة، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص 59.

(119) عبد الحميد سليم و منصور عبيد، المخططات الخفية لتجزئة المنطقة، مجلة المعرفة الالكترونية، العدد 128،2006.

(120) قاسم الخالدي، الحلم الإسرائيلي من النيل إلى الفرات: بدايات التطبيق وردود الافعال، سلسلة دراسات عربية، تصدر عن جامعة كركوك، العدد 25، 2007، ص 183.

(121) خالد ملحو، التفتيت الصهيوني للوطن العربي، ط 1، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2009، ص 148.

(122) سمية فؤاد خلدون، العولمة الجشعة وهلاك الشعوب، ط1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2008، ص51.

(123) نجيب فاروق، الاسلام السياسي إلى اين، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 27.

(124) شاكر النابلسي، سجون بلا قضبان: يحدث في العالم العربي الان، ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 61.

(125) فؤاد قلعجي، التحول العقائدي في فكر حركات الاسلام السياسي، مجلة الحضارة، دمشق، العدد 97، يناير 2008، ص 73.

(126) عمر مرشدي، الاسلام الامريكي المعتدل، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص84.

(127) نجيب فاروق حكيم، امريكا تمسك العصا الغليظة ضد عملائها العرب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009، ص58.

(128) سليمان بن صالح الخراشي، حقيقة اللبرالية وموقف الاسلام منها، مكتبة الكتب الاسلامية، القاهرة، 2011، ص130.

(129) عزة عزت، صورة الرئيس في الغرب، ط1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2005، ص 6.

(130) فاروق ابو زيد، انهيار النظام الاعلامي الدولي، ط 1، عالم الكتب، بيروت، 2005، ص 168.

(131) علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص 30.

(132) مصطفى عبد الغني، مستقبل الرواية العربية، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 107.

(133) عبد الله كندي، تغطية الصحافة العربية للحروب: دراسة فلسفة التغطيات ومضامينها في حربي الخليج الثانية والثالثة، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص10.

(134) محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، مؤسسة الانتشار العربي، القاهرة، 2003، ص 18.

(135) اقتصاديات الدول الغرب اسيوية، مجلة الغد العربي المشرق (النسخة الالكترونية)، العدد 189، سبتمبر 2009، ص 27.

(136) خالد احمد خالد، الكوميديا السياسية: وجوه في مرآتي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص766.

(137) علي عبد حسن القريني، مجلس التعاون الخليجي امام تحديات، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص150.

(138) خليل احمد خليل موسوعة اعلام العرب المبدعين ف القرن العشرين، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، الجزء 3، 2003، ص1390.

(139) ناريمان مصطفى، اثر مشروع الشرق الاوسط الكبير في دساتير المنطقة، سلسلة دراسات قانونية، جامعة كركوك، العدد 57، ابريل 2009، ص 73.

(140) علي محمد الدرويش، ازمات اللغو والترجمة والهوية في عصر الانترنت والفضائيات والاعلام الموجه، شركة رايستكوب المحدودة، ملبورن، ط1، 2004، ص 99.

(141) غازي عبد الرحمن القصيري، الغزو الثقافي ومقالات اخرى، ط 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص 7.

(142) سهيل صابان، تطور الاوضاع الثقافية في تركيا: من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية، ط1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، 2010، ص10.

(143) سامي خشبة، نقد الثقافة، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2004، ص 21.

(144) خالد حنوني، الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط، ط 1، دار الفارابي، بيروت، 2009، ص 22.

(145) محمود مورو، ماذا بعد الهزيمة الامريكية في العراق، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 59.

(146) شاهين منصور وعبد الجليل البكري، المشروع الامريكي الصهيوني لتفتيت الاسلام، دار النفائس، بيروت، 2004.

(147) صلاح نصراوي، فوق الانقاض: نهاية المشروع الامريكي في العراق، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2008، ص 10.

(148) ياسر حسين ومحمد بسيوني، الحروب المقدسة: امريكا والمسيحية الصهيونية خفايا الخريطة الجديدة للشرق الاوسط و الخطة الجديدة لاقامة اسرائيل الكبرى، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2007، ص 4.

(149) التجاني بولعوالي، الموت على طريقة الكابوي، ط 1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2008، ص 112.

(150) من المؤكد ان ايران تريد الحفاظ على بقائها وتعزيز مكانتها الاقليمية، ومن الطبيعي ايضاً ان تقف بالضد، ضد أي مخطط يهدف إلى زعزعة امنها واستقرارها ومصالحها الحيوية في المنطقة، لذا فأيران تمثل عقبة كبيرة تقف امام الولايات المتحدة ومخططاتها في منطقة الشرق الاوسط خصوصاً.

(151) جسام مرشد عنبكي، الامن الخليجي ما بعد سقوط النظام العراقي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص 314.

(152) محمد نعمان جلال، مصدر سابق،105.

(153) مضر نبيل فاروق، ولادة ميتة لمبادرة الاصلاح العربي، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2011، ص94.

(154) نهاد شاشماز، تركيا تبني نفسها من جديد، تعريب فاروق سرحان، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص47.

(155) سليم فاروق ناجي، الوجود الامريكي في الشرق الاوسط: تراجع اجباري ام تكتيكي، ط 1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2008، ص 83.

(156) Gorge K.strarter, the partnership between American and united union, first edition, institute of rand, U.S.A, February 2012, p.p 13 - 15.

(157) Danel F. Honseen, NATO operation in Libya, first edition, mchfraet institute, U.S.A 2012, p 47.

(158) صندوق النقد الدولي، الاقتصاد العالمي وافاقه بعد عام 2004: تعزيز الاصلاحات الهيكلية، 2010، ص90.

(159) حسن راشد الصباغ، سفير عربي في الصين: يوميات ومشاهدات، ط1، دار السويدي للنشر والتوزيع، ابو ظبي، 2004، ص 138.

(160) عادل سليمان جلال، مقالات الاستاذ محمود محمد شاكر، مكتبة الخناجي، القاهرة، الجزء الاول، 2007، ص479.

(161) بير بارنيس، القرن الحادي والعشرين لن يكون قرنا امريكيا، تعريب مدني قصري، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 51.

(162) عبد الله التركماني، العرب وحوار الثقافات في عالم متغير، مؤسسة المنشورات الالكترونية، القاهرة، 2011، ص111.

(163) ناظم المهراني، العلاقات العربية في ظل مشروع المتوسطية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض،2010، ص 27.

(164) منشورات الامم المتحدة، استعراض انشطة التنمية المستدامة والانتاجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ـ الاسكو، الامم المتحدة، نيويورك، العدد الرابع، 2006، ص 41.

(165) مصطفى عبد الله الكفري، الشراكة المتوسطية، الحوار المتمدن، النسخة الالكترونية، العدد 945، 2004/9/3.

(166) زاهر ناصر زكار، النظم السياسية المعاصرة وتطبيقاتها، ط1،منشورات أي ـ كتب، عمان، 2009، ص 78.

(167) طلال ابو غزالة وسالم المعلوش واخرون، النظام العربي والعولمة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2004.

(168) علاء اسواني، شيكاكو، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2007، ص 18.

(169) شاكر النابلسي، محامي الشيطان: دراسة في فكر العفيف الاخضر، مصدر سابق،22.

(170) ابراهيم الدقاق و عدنان السيد حسن واخرون، القضية الفلسطينية تحديات الوجود والهوية، تحرير منذر الشرع، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2005، ص 64.

(171) احمد يوسف احمد و محمود عبد الفضيل واخرون، متطلبات الاصلاح في العالم العربي، مرجعة طاهر حمدي كنعان، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2006، ص 158.

(172) شاكر النابلسي، الشارع العربي: مصر وبلاد الشام دراسة تاريخي سياسية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 12.

(173) خلدون الجبلي و محمد حلوم، الديناميكية السياسية العربية بعد عام 2011، ط1،مؤسسة الحياة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص 237.

(174) شاكر النابلسي، صعود المجتمع العسكري العربي في مصر وبلاد الشام (1948 ـ 2000)، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 88.

(175) كريستين لاغارا، العربية السعودية فاعلا اقليميا دوليا، مقال منشور في موقع الصندوق على شبكة المعلومات الدولية.

(176) نقلاً عن تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية: استعراض النقل البحري، الامم المتحدة، جنبيف 2009، ص6.

(177) محمد رضى العدل و نبيل الشحات وآخرون، الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، 2007، ص 103.

(178) نزار فاضولي، الاقتصاديات العربية بين مطرقة الانفتاح والازمة المالية العالمية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 213.

(179) نقلاً عن تقرير التجارة والصناعة السنوي الخاص بالأمم المتحدة: واقع التجارة والصناعة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2010، ص 72.

(180) صفوان ذو الفقار، الذهب الاسود نعمة ام نقمة، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص 118.

(181) سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضراً، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2007، ص 67.

(182) عبد الرحمن منيف، اعادة رسم الخرائط، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص 136.

(183) علي علاوي، احتلال العراق ربح الحر وخسارة السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2009، ص447.

(184) علي بن حسن القرني، مجلس التعاون الخليجي امام تحديات، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص 68.

(185) شاكر النابلسي، تهافت الاصوليات: نقد فكري للأصوليات الاسلامية من خلال واقعها المعاش، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2009، ص 193.

(186) زغلول رمضان مدحت، العلاقات المصرية العربية في زمن العولمة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص151.

(187) ابراهيم الصحاوي، العراق: حرب اخرى من اجل النفط والهيمنة، ط1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2006، ص42.

(188) حمد بن محمد ال شيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، ط 1، مكتبة العبيكان، 2007، ص 84.

(189) ستيف بندرتاتووس، عمالقة الاقتصاد العالمي، تعريب منذر صواني، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص 317.

(190) برايت اوكوغر، الشرق الاوسط وشمال افريقيا في سوق نفطية متغيرة، من منشورات صندوق القند الدولي، 2003، ص 15.

(191) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية: استعراض النقل البحري، الامم المتحدة، مصدر سابق، ص 97.

(192) ادهام الدم و دانيال غوفمان واخرون، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب: حلب ـ ازمير ـ اسطنبول، تعريب رلي ذبيان، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 266.

(193) نقلاً عن تريشنا وحلم الماء والنماء، برنامج الامم المتحدة للبيئة، من منشورات الامم المتحدة، جنيف، 2006، ص25.

(194) منذر جلال، تاريخ الطبقة العمالية في الشرق الاوسط، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2007، ص 28.

(195) Smeck w.watson, economy countries of the Persian gulf, first edition, institute of steev nelson, U.S.A, 2009, p 87.

(196) محمد عبد العزيز القرشي، التحول الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي: الامارات وقطر انوذجا، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010، ص 341.

(197) مهند اكرم و اشرف مروان وآخرون، الاستثمار الأجنبي في دول حوض الخليج العربي، تحرير فؤاد منير، ط1، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2005، ص 34.

(198) احمد يوسف احمد و احمد جويلي واخرون، متطلبات الاصلاح في العالم العربي، مراجعة طاهر حمدي كنعان، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2006، ص 80.

(199) نقلاً عن منشورات اليونسكو، تاريخ افريقيا العام: افريقيا منذ العام 1935، اشراف علي مزروعي و ك وندجي، الامم المتحدة، اليونسكو (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة)، المجلد الثامن، 1993، ص 308.

(200) برهان غليون و وليد عبد الحي واخرون،المتغيرات الدولية والادوار الاقليمية الجديدة، تحرير علي محافظة، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2005، ص 48 ـ 55.

(201) طلال ابو غزالة و السيد ياسين واخرون، النظام العربي والعولمة، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2004، ص143.

(202) قاسم عبد العزيز، العدوان الاسرائيلي على غزة وتدعياته الاقليمية على المنطقة، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 53.

(203) حسين حسنين، البرنامج النووي الايراني: القنبلة النووية الشيعية، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2005، ص 12.

(204) وهيب عبده الشاعر، واقع الاقتصاد الاردني وافاقه: الاطار السياسي والاجتماعي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2007، ص 10.

(205) محمد نعمان جلال، الواقعية الجديدة في الفكر العربي: المشروع الفكري للانصاري نموذجا، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص 67.

(206) اسماعيل صبري مقلد، دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مراجعة تحديات الأمن والتعاون: دراسة حالة، ط1، ابو ظبي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بلا تاريخ، ص634.

(207) رامي لحود، التوازن الاقليمي العربي بعد الحرب على العراق، ط 1، دار النفائس، بيروت، 2007، ص 217.

(208) انعكاسات التطور الاقليمية والدولية على العلاقات العربية الاسرائيلية، ط1، مركز دراسات الشرق الاوسط، بيروت، 2006، ص 114.

(209) نقلاً عن التقرير الصادر من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)2011، على شبكة المعلومات الدولية.

(210) نقلاً عن موقع ديفينس توك العسكري، الولايات المتحدة على شبكة المعلومات

الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي: -http://www.defencetalk.com/military
modernization-middle-east-defense-growth-31401/

(211) عبد الخبير فوزان الادوار السياسية للمؤسسة العسكرية في دول عالم الثالث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 294.

(212) Marten w.kollmch and joseef n.fcson, Arab spring and its impact on arms, first edition, institute of isoda, U.S.A, 2012, p 407.

(213) شاكر النابلسي، بالعربي الفصيح :محاولات صريحة لفهم ما لم يفهم، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008، ص 170.

(214) مخلوف سليمان، المؤسسة العسكرية التركية: رصد ودراسة تحليلية، ط1، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 2001، ص 24.

(215) علي الصراف، جمهورية الموت الحرية الشهيرة في عراق ما بعد صدام حسين، منشورات أي ـ كتب، عمان، 2007، ص 47.

(216) خالد محمد بسيوني و محمد بهاء الدين غمري، التحول العاصف في ايران، ط1، دار الاحمدي للنشر، الرياض، 2006، ص 12.

(217) نجيب الارضاوني، ارث حضاري كبير ومجتمعات متفككة من الداخل، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص 81.

(218) جيان هيفي، التفكك الحضاري للأمم، ط2، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1999، ص 117.

(219) عبد الحق نور الدين فاضل و محمد سلان سعيد، في مفهوم الثقافات العربية وتنوعاتها: دراسة تحليلية للبعد الثقافي العربي في العصر الحديث، ط1، مكتبة مدبولي، 2002، ص 248.

(220) خليل سعيد سماك، مشكلة العرب ليست بالاسلام، ط2، مكتبة الايمان،(مصر) المنصورة، 1997، ص 429.

(221) سميراميس مرشد، قانون الحكم والسلطة في بلاد الشام وشمال افريقيا من عام 1500 إلى 1800، ط1، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1995، ص 74.

(222) خالد سعدي جداوي، تاريخ السيطرة البيزنطية على القبائل العربية، ط1، مطبعة الصافي بيروت، 1990، ص 19.

(223) فائق عبد السميع تويجري، الاسس القانونية انبثقت من هنا، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص 57.

(224) احمد الدوسري، امل دنقل: شاعر على خطوط النار، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 154.

(225) محمد عثمان كشميري، مقدمة في اصول التربية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص 27.

(226) دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700 ـ 1922، تعريب ايمن رامانزي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص 40.

(227) قيس فرات باباتي، تاريخ المنطقة العربية في القرن العشرين، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004، ص 347.

(228) خلدون داغستاني، الإرث الاستعماري الثقيل واثره في بلورة الشخصية العربية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2007، ص 137.

(229) زيد بن عبد الله الدريس، مكانة السلطات الابوية في عصر العولمة، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 24.

(230) قحطان سمير الشهراني، المشروع الامبراطوري الامريكي في عالم متحول، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010، ص 415.

(231) شامل الزيدان، الشرق الاوسط بين مشاريع الماضي والحاضر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ص 87.

(232) فريد س.ماكنوليل، حول المشروع الروسي لاستعادة التوازن في الشرق الاوسط، تعريب فتحي شورك، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض،2009، ص 239.

(233) عبد الحي زلوم وعصام الجلبي واخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، مصدر سابق، ص 28.

(234) حلمي الخطابي، الرؤية الأميركية للغزو العسكري للعراق: قراءة في مستقبل الاحتلال، ط 1، دار الاحمدي، الرياض للنشر، 2004، ص 25.

(235) peter Nolan, integting china: towards the coordinated market economy, anthem press, first edition, United king doom, 2007, 182.

(236) Henre Delanghe and U.Muldur luc soete, Europe science and technology policy, first edition, published by Edward eglar publishing limited, U.S.A, 2009, p.p 201 - 205.

(237) فاروق عبد المجيد الزيركي، المؤسسات التنفيذية في الولايات المتحدة، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص 48.

(238) سحر نجم ال عمر، الولايات المتحدة الأميركية تعلم العالم التحضر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 259.

(239) موسى عابدين، الهيمنة الأميركية وزوالها المبكر، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص 143.

(240) فيصل نبيل الاغاوني، الصراع العربي الاسرائيلي: من متغيرات السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الاوسط، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2008، ص 18.

(241) منال فوزي و عبد العزيز العليان، دور مؤسسة الرئاسة في صنع وتنفيذ سياسة الولايات المتحدة الخارجية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 239.

(242) علي سعد خلدون، جماعات الضغط الأميركية: المؤسسات البحثية انموذجاً، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ص 148.

(243) ليث موسى شاكرلي، عولمة الافكار، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيوت، 2009، ص97.

(244) Bernard lewis and American enterprise, first edition, institute for public research, eurp and Islam, American enterprise institute for public research, U.S.A. 2007, p28.

(245) نعيم خالد الفضولي، تاريخ الاستشراق، المؤسسة العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2002، ص 57.

(246) Andy p. astntroy, American researcher centers, rand, U.S.A, 2007, p 76.

(247) احمد يوسف احمد واحمد جويلي واخرون، مصدر سابق،34.

(248) Till Geoffry, sea power : a guide for the twenty -first century, second edition, Taylor and Francis, U.S.AÛ, 2007, p.p 254.

(249) Robert j. art and Kenneth neal walts, the use of force: military power and international politics, first edition, rowman and Littlefield, U.S.AÛ, 2004, p 79.

(250) ابراهيم ابرش، علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية، مصدر سابق،256.

(251) مرشد خليفة الرميحي، القوة العسكرية الأميركية بعد 11 ايلول، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص24.

(252) محمد شرف الدين، شعوب تحت الاختبار، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2009، ص 57.

(253) حسين علي، هل ستصبح ايران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها، ط1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 108.

(254) شهاب سمير، سوريا على الصفيح الساخن، مجلة شؤون اقتصادية دولية، بيروت، العدد 128، 2011، ص 47.

(255) علي عبد المعين خاوي، التوجه الصيني تجاه الشرق الاوسط: اصطدام التنين الصيني بالصقر الامريكي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009، ص 213.

(256) سعدون عبد المجيد الرشادي، قوة الخليج الاقتصادية في معالجة الازمة المالية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص 59.

(257) صافي البستاني و خالد عبد الحميد النجداوي، مصدر سابق،88.

(258) فرج عادل ياسر، اسرلة الشرق الاوسط، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص 193.

(259) عبد الحي زلوم، ازمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق، مصدر سابق،96.

(260) Ishim pressman, the U.S. military in the middle east, institute of RAND, 2009, p.p 37 - 40.

(261) فراس السواح، وجمال الشلبي واخرون، نحو قراءة عربية للتاريخ والحاضر، مراجعة وتقديم علي محافظة، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2007، ص 106.

(262) عبد العال باقوري، وعد بوش.. بلفور الجديد: الحصاد المر للساداتية، ط1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2006، ص154.

(263) نوار باسم الخالي، ترابطية العلاقة ما بين إيران وحزب الله، ط1، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 2009، ص 96.

(264) انعكاسات التطورات الاقليمية والدولية على العلاقات العربية الاسرائيلية، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2005، ص 168.

(265) صفوان الغازي، تطوير ايران للطاقة النووية: امر واقع ولعب بالنار، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008، ص 183.

(266) Mondy W.kaensy, political and military system in Iran, first edition, institute of necson, U.S.A. 2008, p.p. 99 - 100.

(267) ايمن رعد و نور الدين حمزاوي، الصراع الدولي على اقاليم العالم، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص 157.

(268) Dwaed. s. Hopson, Mechanism the international system, first edition, library of Albert fronty, U.S.A, 2010, p. 59.

(269) عبد المجيد العمري، الساعات الاولى من الحادي عشر من ايلول، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص 138.

(270) عامر نجيب عازوري، العنف الامريكي بعد احداث 11 ايلول 2001، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص 138.

(271) Nicola Migliorino, re constructing Armenia in Lebanon and Syria : ethno - cultural diversity and the state in the aftermath of a refugee crisis, first edition, berghahn books, U.S.A, 2008, p.p 3 - 7

(272) مجدي شنودا، حدودكم يا عرب، ط1، الدار المصرية للنشر والاعلام، 1993، ص 71.

(273) عزت عبيد، الكهنوتية في السياسة الخارجية الامريكية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 168.

(274) وضاح الصاوي، تحكيم الشريعة و دعاوى الخصوم، دار الاعلام الدولي، 1994، ص24.

(275) احمد الخالدي، النظام العالم: اشكالياته وابعاده الاقليمية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2011، ص 217.

(276) في صيف عام 1993م نشرت مجلة فورين أفيرز "Foreign Affairs" الأميركية مقالاً لصاموئيل هنتنغتون بعنوان «صدام الحضارات» أثار جدلاً استمر ما يقرب من ثلاث سنوات. انظر: Marta Dyczok and Oxana Gaman - Golutvina, Democracy and freedom: the post - communist experience, first edition, peter Lang, U.S.A, 2009, P128.

(277) عبد الله علي العليان، حوار الحضارات في القرن الحادي والعشرين: رؤية إسلامية للحوار، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 251.

(278) نقلاً عن عدي صافي، الادارة الثانية لجورج بوش الابن: صقور البنتاغون الكاسرة، ط1،مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2007، ص 193.

الفصل الرابع

توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة ومستقبلها بعد أحداث 11/أيلول 2001

تمهيد

تعد فكرة الفوضى الخلاقة من الأفكار التي تم توظيفها في منطقة الشرق الأوسط كغيرها من الأفكار الأخرى، من مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى الواسع في الشرق الأوسط أو على المستوى الضيق وتحديداً في العراق، بعد احتلاله من قبل القوات الأميركية عام 2003، فقد تم اعتماد هذا التكتيك الاستراتيجي على المستوى الواسع لأغراض عديدة أهمها استكمال مشروع الشرق الأوسط الكبير وفق آليات غير عسكرية تعمل على تقسيم وتجزئة المنطقة، وانطلاقاً من الأنموذج العراقي باتجاه تعميم هذا التكتيك على نطاق الشرق الأوسط بأكمله لا سيّما بعد عام 2011، وما حدث من عمليات إسقاط للأنظمة التي عد بعضها حليفاً للإدارة الأميركية وعلى مر السنين السابقة، لهذا فليس من السهل الحكم على حالة التغيير في الشرق الأوسط في مطلع العام 2011 بهذه السهولة، وذلك بسبب تداخل هذه المنطقة وارتباطاتها واستراتيجيات وبرامج عمل خارجية لدول عظمى وكبرى، تتقاطع وتتلاقى فيما بينها في بعض النقاط.

لهذا من الصعب القول إن ما يجري في المنطقة من حالة تغيير للأنظمة العربية هو أمر مخطط له من الخارج من دون أن يقرن هذا الكلام بدلائل وبراهين تثبت صحة هذا الكلام، وأن من يقول بأن التغيير الذي جرى في المنطقة هو أمر خططت له قوى خارجية، من دون أن يثبت ذلك ببراهين وأدلة، فأنه ينسف كل ما قامت به الشعوب العربية من عمليات خروج للشوارع والميادين العامة وما قدمته هذه الشعوب كانت نتائجها سقوط وتغيير هذه الأنظمة، فلا احد يستطيع أيضاً أن ينكر بأن الشعوب عانت لسنوات طويلة من قمع وتهميش وإرهاب هذه الأنظمة، والشيء المؤكد أن لهذه الشعوب رغبة في تغيير هذه الأنظمة وإسقاطها بعدما لاقته منها من قمع وترهيب طوال السنين الماضية، أي أن رغبة التغيير هذه كانت ذات تحرك عفوي وذاتي إلى حد ما، ومع تصاعد التخوف من صعود أطراف غير مرغوب فيها للحكم أو حتى بقاء الأنظمة نفسها بسبب فشل عملية التغيير، قامت الولايات المتحدة في بداية مرحلة التغيير (متعمدة) بالتخبط في أسلوب تعاملها مع هذه الحالة وفي سياستها التي يجب أن تتبناها مع مطالبات التغيير الشعبية الجامحة في أنحاء الدول العربية، فاعتمدت الإدارة الأميركية في بداية الأمر إلى انتهاج نهج ذي مسارين، يتلخص بعدم التخلي المباشر عن النظام الذي يلاقي خطر الزوال، مع الإعلان الدائم عن الحيادية حتى تصل الإدارة الأميركية لإدراك تام بأن الأمر سوف يحسم لطرف معين، من ثم تدعمه، وهذا ما تلخصه كلمة (ارحل) التي أطلقتها الإدارة الأميركية على العديد من الأنظمة، في إشارة منها إلى أنها تخلت عن هذا النظام لصالح دعمها للقوى الأخرى التي أسقطت النظام.

وهذا ما عبر عن الرئيس الأمريكي وإدارته بإعلان أوباما، أن مصالح الولايات المتحدة ليست معادية لآمال الشعوب، وهو ما يتوهم (البعض) أنه تحولاً حقيقاً في المواقف الأميركية، والاستعداد لتحمل بعض المخاطر من فقدان المزايا الأمنية على المدى القصير، لصالح تشجيعها وضمانها على المدى الطويل.

المبحث الأول

مكانة الفوضى الخلاقة بدلالة التغيير في الفكر الاستراتيجي الأمريكي

أحدثت حالة التغيير في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً الجزء العربي منه، تحولات هيكلية كبيرة، لم تشهد المنطقة العربية مثلها، إلّا في مراحل تاريخية فاصلة، أولها كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو عام 1917، وثانيها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانطلاق حركات التحرر العربية، وثالثها كان في مرحلة ما بعد عام 1967 التي شهدت تحولاً خطيراً في طبيعة الصراع العربي (الإسرائيلي)، ورابعها جاء بعد عام1973 واستعادة التوازن المفقود في المنطقة، ومن ثم توقيع اتفاقية السلام المصرية (الإسرائيلية) عام 1979، وخامسها كان في عام 1980 والمتمثل في الحرب العراقية الإيرانية، وسادسها جاء في عام 1990 واحتلال العراق للكويت وما تبعها من تداعيات لحرب الخليج الثانية، وسابعها كانت أحداث 11 أيلول 2001 وما أثرته هذه الأحداث في العالم ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، واحتلال أفغانستان ومن ثم العراق، وصولاً إلى التحول الثامن وهو موجات التغيير العربية عام 2011[1].

وقدر تعلق الأمر بحالة التغيير العربي، تبرز مكانة الفوضى الخلاقة بدلالة التغيير في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، عبر تطبيقات الاستراتيجية الأميركية الشاملة على نطاق بيئة الشرق الأوسط، وما حدث من حالات لتغيير الأنظمة العربية مطلع العام 2011 تمثل إحدى جوانب هذه التطبيقات، إذ لم تكن الإدارة الأميركية بعيدة عن آلياته وعن الدفع باتجاه إسقاط الأنظمة[2]، الأمر الذي اثبت صحة (وبنسبة عالية) جميع الأطروحات الأميركية التي كانت تشير إلى ضرورة تغيير البيئة الاستراتيجية الشرق أوسطية، وتحول الأنظمة الدكتاتورية في هذا المنطقة إلى أنظمة صالحة وديمقراطية، أو في أقل تقدير تجري إصلاحات داخلية تفسح فيها المجال لجميع الأطراف التي تهدف للعمل السلمي المشروع[3]. مع الأخذ بالحسابات خصوصيات بعض الأنظمة، وضرورة إبقاء الوضع فيها على ما هو عليه ولو إلى حين، فالفكر الاستراتيجي الأمريكي أنتج تكتيك الفوضى الخلاقة وشرع في تطبيق هذا التكتيك المرحلي للوصول إلى الهدف الرئيس، وهو تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى دويلات مقسمة قومياً ودينياً وطائفياً، يسهل إدارتها والتحكم بها، لذا فان دوافع تطبيق الفوضى الخلاقة تعزى لمجموعة أسباب أهمها، التغيير الذي يجريه الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد كل مرحلة من مراحل تطبيق الاستراتيجية الأميركية الشاملة[4].

المطلب الأول

دوافع تطبيق الفوضى الخلاقة في منطقة الشرق الأوسط

لطالما انماز الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعملية التحديث والتقويم والتعديل والتصحيح لمسارات الأفكار والتكتيكات والاستراتيجيات

والمبادئ، التي ينتجها ويستحدثها هذا العقل، ويطبقها صناع القرار[5]، وهذه التحديثات أو التعديلات تختلف من حيث آليات تطبيقها ودلالات نتائجها ودوافعها، فقد تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي لا سيّما بعد انتهاء الحرب الباردة، وتحول من أسلوب التخطيط المباشر تجاه العدو السوفيتي واضح المعلم، إلى أسلوب التخطيط غير المباشر الذي لا يوجد فيه عدو واضح المعالم، فالإدارة الأميركية ابتدعت مصطلحات ومفاهيم جديدة وطورت مفاهيم قديمة، وخرجت برؤى وطروحات فكرية مفصلة تقسم إلى مراحل وتدعى في الفكر الاستراتيجي بالتكتيكات المرحلية[6]، وقدر تعلق الأمر بموضوع الفوضى الخلاقة وبدوافع تطبيقها في الشرق الأوسط، استُحداث هذا التكتيك نتيجة لأسباب ودوافع يعزي البعض، أنها أجبرت العقل الأمريكي لانتهاج هذا النهج بسبب الخسائر الاقتصادية وعسكرية، ويعزي البعض الآخر أنها من ضمن الأمور الطبيعية والتحديثات والتعديلات الدورية، التي يجريها العقل الاستراتيجي الأمريكي بصورة مستمرة.

وبذلك ينطلق تحليل دوافع تطبيق تكتيك الفوضى الخلاقة من نقطة أساسية أولية ومبدئية، تقوم على أن نمط التفكير الاستراتيجي الأميركي كان ولا يزال (جمهورياً أم ديمقراطياً)، يعتمد في منطلقاته وآلياته على مبدأ توظيف الصراعات والأزمات، وافتعال الخلافات وإدارتها في العالم وبمختلف أشكالها، والتحكم بها وضبطها والسيطرة عليها إن كانت قائمة، وخلقها وإذكائها إن كانت ساكنة، لا سيّما أن الشرق الأوسط كان دائماً منطقة غير مستقرة ـ بالنسبة لدول وشعوب المنطقة-، فآلية التعامل وتحقيق الأهداف ليست ثابتة مع جميع مناطق

هذا الإقليم الشرق أوسطي، لذا يلحظ استخدام الأدوات الصلبة في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى يتم اعتماد الأدوات الناعمة[7]، فالإدارة الأميركية لديها جدول عمل تسير عليه وتطبقه كافة الإدارات المتعاقبة، لكن الأمر الذي يميز كل إدارة عن سابقتها، هو اختلاف وتنوع آليات تطبيق الاستراتيجية والأدوات المستخدمة في هذا التطبيق، وفيما يخص دوافع تطبيق تكتيك الفوضى الخلاقة في منطقة الشرق الأوسط، فيعزيه بعض الباحثين إلى حدوث خلل في موازين الإنفاق العسكري والدفاعي والزيادة الملحوظة في نفقات الحرب على الإرهاب، بمعنى أن ابتداع تكتيك الفوضى الخلاقة كان دافعه هو محاولة لتقليل العمليات العسكرية المباشرة، التي أثقلت الميزانية الأميركية وأدخلت الولايات المتحدة ومعها العالم بأزمة مالية، أثرت كثيراً في مكانة الولايات المتحدة العالمية[8].

إذ إن تكتيك الفوضى الخلاقة عوض الولايات المتحدة وحلفاءها عن دخولها في حروب ونزاعات مع دول أخرى وإنفاقها لأموال تثقل ميزانيتها، في ظل أزمة مالية قاسية تعصف في اقتصاديات العالم، ومن ثم تكمن قوة الفوضى الخلاقة وفاعليتها ومكاسبها تكمن في أن هذا التكتيك لا يحتاج إلى نفقات هائلة وكبيرة على القطاع العسكري والدخول في مواجهات مباشرة واحتلالها لدول، مثلما حصل في حروب الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق[9]، فكل ما في الأمر أن الإدارة الأميركية قامت بتوظيف خلافات ونزاعات، قائمة وموجودة أساساً في منطقة الشرق الأوسط، وعملت على تغذيتها وتعبئتها وأدلجتها، وأقنعت كل طرف من أطراف النزاع المذهبي أو الديني أو القومي، بأن الطرف الآخر هو عدو لمذهبه ودينه وقوميته، وبهذا الأمر

جعلت الإدارة الأميركية أطراف النزاع هم أداة تتحكم بها وتحركها كما تشاء، بسبب فقدان الثقة بين تلك الأطراف[10].

إنَ تقلبات نمط التفكير الاستراتيجي الأميركي، الذي يبحث في بواطن العقول لكي يخرج بمخرجات شاملة استراتيجية أو جزئية تكتيكية، وبدافع التجديد والتحديث وتقويم التكتيكات السابقة، قد خرج بتكتيك الفوضى الخلاقة، لكي يسد ثغرات ممكن أن تحدث في حال حدوث تقليص أو عجز في الإنفاق العسكري الأمريكي، وتقليل دخولها في مواجهات وحروب، لذا فإن الدافع الرئيس لتبني مختلف التكتيكات الاستراتيجية في العراق والشرق الأوسط، ومن ضمنها الفوضى الخلاقة، هو سد الفراغات والثغرات والصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في حرب العراق، لا سيّما ما آلت إليه هذه الحرب من إنفاق هائل على الشؤون العسكرية وتطويرها، ومن ثم أن جل هذا التكتيك الاستراتيجي تكون نتيجة لعملية مستمرة من التحديثات والتعديلات على الاستراتيجية الأميركية، وإعادة صياغة مفاهيم تعمل أساساً على تحقيق مصلحة الإدارات الأميركية المختلفة، للوصول إلى أهدافها بالاعتماد على هذه التكتيكات المرحلية، وعبر آليات وأشكال مختلفة من الأداء الاستراتيجي[11]، وهذه التكتيكات مجتمعة شكلت ما يمكن تسميته بالمقولات الإجرائية أو كما دعاه الساسة الأميركيون بالمبادئ، ولعل من المناسب الإشارة في هذا الشأن إلى مبدأ ملء الفراغ فيما يخص الشرق الأوسط في خمسينيات القرن الماضي، القائم على تكتيكات وتفرعات تحاول أن تبقي الهيمنة الأميركية وترسخها في الشرق الأوسط والعالم[12]، ومن ثم ظهر في القرن الحادي والعشرين تكتيك الحروب الاستباقية الذي رسخه المحافظون الجدد بعد

أحداث11 أيلول/2001، مع ما رافقه من تنظير إيديولوجي وتوظيف لطروحات نهاية التاريخ وصراع الحضارات، التي ظهرت في العقد الأخير من القرن العشرين، في محاولة للارتقاء بهذا التكتيك إلى مستوى النظرية ومحاولة التأسيس النظري، فقد استتبعت في الوقت الراهن محاولة خرق مفهوم السيادة للدول عن طريق إباحة التدخل في الشؤون الداخلية لها، تحت ذرائع شتى بدءً من البلقان إلى أفغانستان والعراق وليبيا، وما يعنيه ذلك من محاولة لتأسيس نظام جديد للشرعية الدولية قائم على الاستباحة عوضاً عن السيادة[13]، فتكتيك الفوضى الخلاقة طبق بدافع إحاطة الشعب بمشكلات مزمنة وأزمات داخلية وخارجية حادة متعاقبة ومستمرة، تجعل نمط التفكير البشري مقيداً ضمن حدود واطر حل هذه الأزمات وإيجاد حلولاً لها، مما يؤدي إلى القبوع والبقاء في نفس المكان، وربما التراجع إلى الوراء بالنسبة لهذه الشعوب، وأن عملية افتعال الحروب وتغذية الصراعات الكامنة والمعلنة وإشاعة العنف والدموية بين فئات قومية دينية عرقية يمثل احد أهم الدوافع الرئيسة لهذا التكتيك، الأمر الذي يجعل هذه الشعوب غير قادرة على الفهم الصحيح لحيثيات الأمور وشل تفكيرها.

ومن جانب آخر وفيما يخص تحديداً نمط التفكير الاستراتيجي الأمريكي، برز تكتيك الفوضى الخلاقة كأحد أبرز حقول تطبيق نمط التفكير الاستراتيجي في ضبط الصراعات والتحكم بها، لكن دافع تطبيق الفوضى الخلاقة جاء تلبية للحاجة الاستراتيجية والعمل الهادف والمدروس المنضبط، في إطار بيئة استراتيجية معقدة وسريعة التفاعل، وأثر عجز عسكري أمريكي لمسك الأرض والحفاظ عليها، لا سيّما في المناطق المحتلة الساخنة، كالعراق (قبل خروج القوات الأميركية)

وأفغانستان على سبيل المثال[14]، على هذا تم استحداث هذا التكتيك لتخفيف زخم العنف ضد القوات الأميركية وتحويله إلى الشعوب المقاومة نفسها، فالفوضى الخلاقة تقترب بهذا المعنى من المؤامرة، إذ تصبح أقنية الفعل الاستراتيجي وقنوات التواصل واتخاذ القرار مدروسة مسبقاً، لكن شروط إنجازها مرهونة بفضاء من الفوضى وبشروط الاستجابة من خلال البيئة المطبقة عليها، والتي تتحكم بمقدرات وقدرات المستهدفين بغية شل هذه القدرات عن اتخاذ القرار الذي لا يخدم مصالح مراكز التحكم الخارجية.

ومن جهة أخرى يكمن أهم دافع للإدارة الأميركية في تطبيق تكتيك الفوضى الخلاقة، عدم قدرتها الخوض والدخول في حروب مباشرة واحتلالات عسكرية، بسبب أن صورة الولايات المتحدة عالمياً، قد أصبحت سوداء في أذهان الشعوب، وأن كراهية الشعوب للولايات المتحدة أصبحت ظاهرة ملموسة، وهذا ما يتنافى مع ما ترغب فيه الولايات المتحدة من تصدير الأنموذج اللبرالي الرأسمالي الحر، ومع قوة الولايات المتحدة الناعمة التي تقوم على نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في أقل تقدير، لكي تكون ذات مصداقية على الرغم من برغماتية الفكر الرأسمالي الأمريكي، وأيضاً الخسائر التي تكبدتها القوات الأميركية في البلدان التي تحتلها سواءً مادياً أو معنوياً أو الخسائر البشرية، فإن هذا الأمر (وإن لم يؤثر في الإدارة الأميركية الحاكمة لأن مصلحتها وأهدافها فوق الجميع)، لكنه زاد من الضغوطات الشعبية الداخلية في الولايات المتحدة وجعلها تنتهج هذا التكتيك غير المكلف مادياً ومعنوياً وبشرياً، وامتص سخط الشعب الأمريكي الدافع للضرائب التي تمول هذه الحروب[15].

المطلب الثاني
أهداف تطبيق الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط

تختلف الأهداف التي تستدعي تطبيق تكتيك الفوضى الخلاقة عن الدوافع التي أدت لتبني هذا التكتيك، فأبرز الأهداف التي تبغي الولايات المتحدة الأميركية تحقيقها من تطبيق هذا التكتيك، هو إضعاف شعوب ودول المنطقة بشكل عام، وإبقائها غارقة في أزماتها الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية[16]، والفوضى الخلاقة (كما سبق شرحها) بنظر المفكر الأمريكي صموئيل هنتنغتون، تمثل فجوة الاستقرار (هي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر فاتساعها يولد إحباطاً ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي، لا سيّما إذا ما انعدمت الحرية الاجتماعية والاقتصادية، وافتقدت مؤسسات النظام القابلية والقدرة على التكييف الإيجابي، فتتحول مشاعر الناس في أية لحظة إلى مطالب ليست سهلة للوهلة الأولى، وأحياناً غير متوقعة، وتراكمها هو الذي يولد الاحتقان، مما يفرض على مؤسسات النظام ضرورة التكيف عن طريق الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة السياسية، واستيعاب تلك المطالب)[17].

إن النظام يجري إصلاحات شكلية ويفسح المجال أمام الحريات التي يراها لا تؤثر في وجوده ومصالحه، لذا دائماً ما كانت تلك المؤسسات محكومة بالنظرة الأحادية، وغالباً ما تكون الاستجابة صعبة لأية مطالب إلّا بالمزيد من الفوضى، التي ستقود في نهاية الأمر إلى تدخل قوى خارجية تحت شعارات التغيير والحرية والحماية الإنسانية

للمواطنين، ومن ثم استبدال قواعد اللعبة واللاعبين، تحت مسمى مشروع الإصلاح الكامل في الشرق الأوسط[18]، لتتمكن من استغلال تناقضات المجتمعات الذاتية والبينية، وتوظفها من أجل إنهاك المجتمعات وتركيع أنظمتها، فكما توظف الخلافات الحدودية، ستوظف التباينات الطبقية والمذهبية، وتفاقمها إلى أن تصبح انشقاقات سياسية ذات آلية مدمرة تصل آثارها ودلالاتها على المجتمع، من ثم تتيح للقوى الخارجية فرص التدخل المباشر، وتوجيه حركة الصراع وإدارته، بما يخدم مصالحها الخاصة ومصالح (إسرائيل) والقوى الكبرى الحليفة للولايات المتحدة[19].

عموماً تكمن أهم أهداف تطبيق الفوضى الخلاقة في تكوين حالة من التغيرات المحددة في المجتمعات، وتعميق الفوارق بينها دينياً وقومياً وطائفياً التي تمهد لتقسيم المقسم وتجزئة المجزأ، وتفكيك الدول والمجتمعات والأنظمة إلى مقاطعات وكانتونات ودويلات صغيرة على أسس قومية دينية مذهبية[20]، لأن الولايات المتحدة ترى في بعض الدول خطر على مصالحها ومصالح حلفائها التاريخيين، ومن بينها (إسرائيل) التي تعاني من مشكلة بقاء فضلاً عن أزمة أمنية حادة وتهديدات إقليمية تزعزع استقرار المنطقة[21]، وهذا الأمر لن يتحقق إلّا إذا كان المحيط الاستراتيجي (لإسرائيل) هو محيط هش وضعيف وممزق، الأمر الذي يمهد إلى تكوين نظام إقليمي تحت هيمنة الولايات المتحدة عبر حليفتها في المنطقة (إسرائيل)، إذ إن هذه الحالة في النهاية ستخلق نظاماً عالمياً جديداً يخدم مصالحها ومصالح الولايات المتحدة، وهنا الفوضى أيضاً تكون بمثابة سبب مضاف لتفاقم الحروب الأهلية والفتن والاضطرابات الطائفية والدينية والعرقية، والفوضى

ستنشر ثقافات وبدع دخيلة، وتتشدق بألفاظ جوفت من معانيها وباتت لا معنى، لها كحقوق الإنسان المسلوبة والديمقراطية وفق آليات محدودة والإصلاح والتغيير والثورة، لكنها ستؤدي بالمجتمعات إلى التحلل والانسلاخ عن قيمها ومبادئها السائدة نحو القيم الأميركية الفارغة[22].

إذ إن الفوضى ستخلق حالة من الخوف وعدم الاستقرار وفقدان الأمن، وهذا سيؤدي حتماً إلى بناء نظام متكامل جديد على أنقاض النظام القديم الذي هدم، وهذا النظام يقوم على القسر والقهر والقمع من جديد لكي يضبط الأوضاع ويثبت ركائز الأمن، مما يبقي الدول بشعوبها قابعة في داخل دوامات وأزمات ونزاعات وربما وحروب أهلية تمنع تقدمها وتطورها، الأمر الذي يضمن للولايات المتحدة استمرار هيمنتها أو في أقل تقدير قيادتها للعالم بالاشتراك مع حلفائها[23]، ومن جهة ثانية تهدف الإدارة الأميركية من خلال تطبيقها للفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط، وتحديداً المحيط العربي والإسلامي، والتعامل مع العالم العربي عن طريق مقاربة خاصة بكل بلد على حدة، ومحاولة لتفكيك النسيج الاجتماعي الديني داخل المنطقة[24].

ومن جهة أخرى ترمي الإدارة الأميركية من وراء تطبيقها للفوضى الخلاقة، التلاعب بالمصطلحات والتمترس وراء مقولات براقة ورنانة مفرغة من مضامينها ومحتواها، كالدعوات للإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان وحق المساواة والتغيير وإيهام وخداع الشعوب، إذ لم يعد في وسع الولايات المتحدة الحفاظ على الوضع الراهن، لا سيّما فيما يتعلق بمكانتها المعنوية بعد إعلانها الحرب على الإرهاب، وأن هذه الأهداف توفر للولايات المتحدة أعداءً جدداً، يسوغون لها

عدوانيتها (تحت شعار الدفاع عن نفسها أو حلفائها من التطرف والإرهاب)، من منطلق أن العدو الذي يجب تدميره هو أيديولوجي بالدرجة الأولى، وهذه القضايا توفر لها مسوغات تدخلها في شؤون بقية الدول، فمفهوم السيادة والشأن الداخلي للدول بات شأناً داخلياً للولايات المتحدة الأميركية نفسها، لأن مصالحها وسعيها للسيطرة على حقول النفط في دول الشرق الاوسط بات مرتبطاً بالأمن القومي الأمريكي، وبذلك فالأوضاع الداخلية لبلدان الثقب(التي أشار إليها صاموئيل هنتنغتن) تحتاج إلى تحول شامل، والتحول لن يحدث إلّا عبر التدمير الخلاق (بحسب رأي منظري الفوضى الخلاقة)، الذي سينتهي بإزالة الأنقاض ورفع الأشلاء، ثم تصميم نظام سياسي جديد خانع ومستسلم ولا يهدد مصالح الولايات المتحدة ومصالح (إسرائيل)، ولذلك كان جواب الرئيس جورج وكر بوش على أيّ سؤال يوجه إليه عن سبب تدمير البنى التحية والفوقية وحجم الخراب والدمار الذي لحق بالعراق نتيجة الغزو والاحتلال، بـ(بأنها عملية بناء عراق حر وديمقراطي) وكذلك كان جواب دونالد رامسفيلد عن سر صمت الإدارة الأميركية عن عمليات النهب والسلب والحرق والتخريب في العراق، حين قال(إنها عمليات إيجابية وخلاقة وواعدة بعراق جديد)[25].

وأيضاً ترمي الإدارة الأميركية من وراء تطبيقها لهذا التكتيك، إلى الوصول لحالة من الديناميكية والحركية داخل بلدان الشرق الأوسط، ولعل وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندليزا رايس، قد أوجزت ذلك بقولها (إن الولايات المتحدة سعت على مدى ستين عاماً، إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وفق آليات حقوق الإنسان والديمقراطية، ولم تحقق أياً منهما، أما الآن فنحن نتبنى نهجاً مختلفاً، يقوم على نشر

ثقافات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن هذا الأمر يحتاج لإعادة هيكلة وتجديد وتغيير منهجية عمل هذه الأنظمة، ومن ثم تغييرها وتحولها نحو هذه الثقافات)[26].

فهناك من يقول إن الديمقراطية تقود إلى الفوضى والصراع والإرهاب، والحقيقة أن العكس هو الصحيح (من وجهة نظر أمريكية)، فالفوضى تمثل الأساس المنهجي لخلق الديمقراطية الأميركية المنشودة، وأن ما يشهده العالم العربي من حالات تغيير للأنظمة ستفرز نظاماً ديمقراطياً، إذ إن الفوضى التي تفرزها عملية التغيير والتحول الديمقراطي في البداية، هي من نوع الفوضى الخلاقة التي قد تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً).

ومن جهة ثانية ترمي الفوضى الخلاقة إلى زيادة أواصر الصداقة بين البترودولار النفطي ومصالحها، إذ التقى الطرفان على هدف يخدم مصالحهما معاً، المصالح الغربية في تقسيم وتجزئة وتفكيك الجغرافية العربية، وإعادة تركيبها خدمةً للأهداف الأميركية والغربية في المنطقة. عبر السيطرة على مواردها وثرواتها، وبالمقابل حماية الأنظمة النفطية الحليفة لها من أن تطالها عمليات التغيير ولو بشكل مؤقت، والمقصود هنا دول الخليج الغنية بالنفط، إذ لم يطلها سوى حراك تم تسويته وتهدئته إلى حين، وهذا الأمر لا يخلو من استثناءات تحصل كما هو الحال مع ليبيا ـ وبسبب ما يشهده الشرق الأوسط من حالة غليان وتغيير، ولكي تكتمل الصورة، سعت الولايات المتحدة إلى تفعيل التناقضات التي تروج لها وتوظيفها فيما يخص نظرة الإسلام إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ بهذه الطريقة سوف تفعل الخلاف بين المذاهب والأديان وتعمل على خلط الأوراق ودعم أطراف ضد طرف

آخر وتقوية احدهما، لكي تتمكن من التلاعب بملفات تتعلق بصلب العقيدة الإسلامية نفسها، (كدعم الشيعة ضد السنة أو السنة ضد الشيعة، أو دعم الطرفين معاً لتغذية الصراع)[27].

إذ إن الولايات المتحدة (وهذا الأمر معروف)، تحاول طمس معالم الدين الإسلامي وتشويهه وتمزيقه، ومن جهة ثانية من المؤكد أن الولايات المتحدة لن تقوم بعمليات تبشيرية لجعل المسلمين يتركون دينهم ويتخلون عنه، ومن ثم ابتدعت هذا التكتيك، لكي تضرب الطوائف والمذاهب ببعضها، وتجزأ المنطقة وتقسمها وأيضاً لتصل إلى نقطة تفكيك الإسلام من داخل الإسلام، وهذا هو ديدن فكرة (فكرة الفوضى الخلاقة)، والتي توفر للولايات المتحدة و(لإسرائيل) مناخاً فكرياً يخلق لهما بيئة آمنة للتواجد المستقر في إطار المجتمعات العربية والمسلمة المتفككة[28]، إذ ستغرق المنطقة في نزاعات وصراعات وأزمات بقاء داخلية، فإن هذه الدول الغارقة لن تفكر (بإسرائيل) أو معادات (إسرائيل)، بل على العكس من ذلك (كما يحدث الآن) ستقوم بعض الدول سراً أو علناً بطلب المساعدة والعون من (إسرائيل) ودعمها لاستقرار المنطقة، وهذا يعني ربط المنطقة بشبكة أمنية تدير أعمالها (إسرائيل)، لكي تحافظ على بقائها بالدرجة الأساسية، وربط العالم بشبكة اتصال واحدة، من شأنها خلق عقل جمعي مبرمج وفق النمط الأمريكي، الذي تسعى لفرضه في نهاية المطاف على المنطقة برمتها وفقاً للرؤية الإسرائيلية.

وبالفوضى الخلاقة يمكن التلاعب بعواطف الجماهير المتعطشة للحرية والديمقراطية ومحاربة الفساد وتحقيق التنمية والتغيير والإصلاح، إذ تتخذ الولايات المتحدة مواقف ازدواجية بشأن كل حالة

من حالات التغيير أو الحراك، بما يخدم مصالحها ومصالح (إسرائيل)، مع تأجيج نيران الصراع في كل منطقة حدث فيها هذا التغيير لترسيخ وزرع بؤر صراعية جديدة تضمن فيها أن يكون الصراع ممتداً ومعقداً[29]، ولتطبيق الفوضى الخلاقة، جندت الولايات المتحدة الكثير من الإمكانات، والعديد من وسائل الجذب والضغط والإقناع الإيديولوجي، على مختلف الأصعدة الإعلامي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، ومن ذلك: اتفاقيات التجارة الحرة، والحث على تعديل الدساتير الوطنية، وإقرار قوانين محاربة الإرهاب، وتسخير الإعلام الأمريكي بكافة أشكاله والفضائيات ووسائط الإعلام المقروءة والمكتوبة الأجنبية والعربية الذيلية للإعلام الأمريكي (والإسرائيلي)، كالفضائيات والإذاعات الناطقة بالعربية، وخدمات التواصل الإلكتروني المجاني كتويتر والفيس بوك والمواقع التي تعج بها شبكة الانترنت، والتواصل المكثف مع النشطاء والحقوقيين، والتركيز على بعض المسئولين الحكوميين والأكاديميين الذين تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة وأوروبا[30].

المطلب الثالث
الفوضى الخلاقة على النطاق الإقليمي
الشرق أوسطي بدلالة التغيير

من الصعب بمكان أن تقوم الولايات المتحدة الأميركية بالاحتلال والسيطرة على بلدان الشرق الأوسط عسكرياً، وأن تنشر قواتها وتحتل دول الشرق الأوسط احتلالاً عسكرياً باستخدام القوة الصلبة، وذلك لصعوبة هذا الأمر مادياً وميدانياً وعسكرياً ومنطقياً، لذا وفي أطار تكتيك جديد يعتمد على (القوة الناعمة والذكية)، كبديل فعال

لتخبطات الأداة العسكرية الصلبة القائمة على الغزوات العسكرية، وكلفتها المادية والبشرية المدمرة لبنية المجتمع والنظام الرأسمالي الأمريكي، ابتدعت الإدارة الأميركية تكتيك الفوضى الخلاقة لتعويض الفراغ الذي لا تستطيع ملأه الإدارة الأميركية باحتلالها أو دخولها لكل مناطق الشرق الأوسط[31]، والفكرة الأميركية في نشر الفوضى على نطاق الشرق الأوسط بدلالة التغيير، تهدف إلى إحداث نوع من الحركة في الإقليم على مستوى الأنظمة الحاكمة منذ نصف قرن تقريباً، فضلاً عن تغيير الطبيعة الاجتماعية وإعادة توجيهها وتركيبها من جديد، وتنطلق وجهة النظر الأميركية للتعامل مع الأقليم الشرق أوسطي، من أن هذا الإقليم لم يمر بمراحل إصلاح ولا تغيير ديمقراطي، وبقي على حاله وعلى أنظمته الدكتاتورية منذ مراحل طويلة[32]، وأن أغلب هذه الأنظمة تعتمد على القمع والحكم العسكري والتوريث واحتكار السلطة، فرأت الإدارة الأميركية وتحت مسميات وشعارات رنانة وبراقة، كالإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح، بأن تحدث فوضى عارمة تكون من النوع الخلاق الذي يوصل في نهاية المطاف إلى استقرار الأنظمة بشكل ديمقراطي (من وجهة نظر أمريكية)[33]، وهذه الفوضى العارمة في المنطقة العربية بدلالة التغيير، أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس ومحمد حسني المبارك في مصر والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وكذلك إجبار الرئيس اليمني علي عبد لله صالح على التنازل عن صلاحياته لنائبه ومغادرته للسلطة بموجب المبادرة الخليجية، فضلاً عن وجود مرشح آخر للإطاحة به تندرج آلياته أيضاً في إطار الفوضى العارمة التي اجتاحت المنطقة بأكملها هو النظام في سوريا[34].

واليوم لا تزال الرؤى السياسية والأيديولوجية والسيكولوجية المعنية بهذا الموضوع، تتفاعل في ظل تجاذب إقليمي ودولي، وتتباين الآراء بين مؤيد ومعارض، على مستوى الأفراد والأحزاب والمنظمات الأهلية والمدنية في تعددية التأويلات والتفسيرات والاصطفافات، بأن ما حدث من تغييرات هو ذاتي وداخلي وما بين ما هو خارجي ومخطط له[35]، مترافقة مع حركة الشارع العربي وإفرازاته، وردود الأفعال على المستويين الإقليمي والعالمي، إذ يرى البعض أن هذه الأحداث يمكن أن تسمى بالانتفاضة، وآخرون يرون أن هذه الأحداث قد عبرت حدود الانتفاضة ووصلت إلى الثورة[36].

وقدر تعلق الأمر بالفوضى الخلاقة على النطاق الإقليمي الشرق أوسطي، بدلالات التغيير الديمقراطي، وما شهدته وتشهده هذه المنطقة من موجات عنيفة واحتجاجات شعبية، خلقت جواً مناسباً للتدخل الخارجي (الى جانب التدخل الأمريكي الموجود أساساً)[37]، أصبحت منطقة الشرق الأوسط حلبة لتنافس الاستراتيجيات الكبرى، (ومثال التنافس الصيني الروسي من جهة والولايات المتحدة ومعها الغرب من جهة ثانية على سوريا، يعد مثالاً واضحاً على ذلك)[38]، فدور الفوضى الخلاقة إنهاء قدسيات الحدود الجغرافية ـ التي رسمتها القوى الغربية في بداية القرن الماضي ـ عبر خلق الفوضى والصراع الفكري والثقافي والعرقي داخل حدود الدول، التي بدأت في العراق، لذا فالبعض يظن بأن الفوضى الخلاقة هي تكتيك استراتيجي يخص العراق وحده، لغرض إعادة تشكيل الخارطة السياسية العراقية والتخلص من الذين لا ينسجمون مع الرؤى الأميركية ومصالحها، في حين أن هذا التكتيك يمكن نقله إقليمياً وربما في أقاليم ودول أخرى مستقبلاً، فالعراق من وجهة

النظر الأميركية أصبح المختبر الحقيقي لتطبيق تجربة الفوضى الخلاقة والولايات المتحدة، تنتظر نتائج هذا الاختبار لكي تنقله وتطبقه في دول وأقاليم أخرى فضلاً عن الشرق الأوسط[39].

ولكن مع الاحتفاظ بخصوصية كل منطقة وعدم نمذجة الحالة العراقية، وتعميم التجربة بصورة طبق الأصل تجاه المنطقة بشكل عام، وإنما الاستفادة من الايجابيات وترك السلبيات التي حدثت، وقد خرجت نتائج تجربة الفوضى الخلاقة في العراق (بصورة ايجابية وكما خططت له الإدارة الأميركية)، وهذا الأمر شجع الولايات المتحدة إلى نقل تكتيك الفوضى الخلاقة إلى مناطق أخرى، بدلالات اصطلاحية كالتغيير وإسقاط الأنظمة الفاسدة والإصلاح وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد ودعم المرأة وتمكينها، ومبادرات التعليم والتثقيف ومبادرات الإصلاح السياسي والاقتصادي، التي تقوم على خلق بيئة استثمارية تتبنى الفكر اللبرالي الحر[40]، إذ أن الولايات المتحدة تعي تماماً أن غرز مبادئ الديمقراطية في بيئة غير ملائمة، وغير مهيأة لا فكرياً ولا علمياً ولا مادياً ولا معنوياً، سيدخل هذه البيئة بدولها في صراعات ونزاعات وأزمات تغرق فيها المنطقة بشكل عام، بحيث تبقى أسيرة لأحلام الوصول إلى ما تقرأه في الكتب النظرية، وما تشاهده عن الديمقراطية في الدول الأخرى المتقدمة، التي عانت لمئات السنين ودخلت في حروب دينية وقومية وطائفية للوصول إلى ما هي عليه الآن من حكم ديمقراطي، فالمفكرون الاستراتيجيون الأمريكان قرؤوا التاريخ بشكل جيد وفهموه واستفادوا منه، ومن ثم وظفوا هذا التاريخ واستغلوه وعمموا تجاربه على مناطق كثيرة من العالم، ومن بينها الشرق الاوسط[41].

فالإدارة الأميركية الحالية تنقل الآن حرفياً التجربة الأوربية والصراع الديني، الذي استمر طوال عقود كثيرة في أوربا منذ مطلع القرن الخامس عشر، حتى توقيع معاهدة وستفاليا عام 1648، التي أنهت الحروب الدينية والفوضى العارمة التي كانت تجتاح أوربا في تلك المرحلة، فمن يقرأ التاريخ الأوربي وحروب أوربا الدينية، يستنتج أن الواقع العربي يسير في هذا الاتجاه[42]، وإذا ما ربطنا مضامين حالة التغيير بدلالات تكتيك الفوضى الخلاقة الذي وظف في منطقة الشرق الأوسط، لا سيّما في مرحلة العدوان (الإسرائيلي) على لبنان عام 2006، وما صاحب هذه الحرب من تصريحات وأفعال وتحركات صدرت عن مسؤولين في الإدارة الأميركية، أهمها تصريح وزيرة الخارجية السابقة كونداليزا رايس، حين قالت (إن الشرق الأوسط الآن يمر في مرحلة مخاض عسير، وإن المنطقة تشهد نوعاً من أنواع الفوضى وهي خلاقة)[43]، وأيضاً ما قالته فيما بعد وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في كانون الثاني من عام 2011 في الدوحة، وهي تخاطب ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والحكومات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حول مستقبل إنعاش النظام السياسي الراكد، وحول غرق المؤسسات السياسية القديمة في المنطقة في الرمال، وعن مؤشرات الأمل في وجود شرق أوسط جديد وخلاق)، لعرفنا حجم التحضيرات الغربية لإحداث الفوضى والقلاقل في البلاد العربية[44].

وقد جاء في صحيفة نيويورك تايمز الأميركية يوم 14 نيسان 2011 عن ضخ الحكومة الأميركية، لملايين الدولارات عبر وكالات مختلفة من داخل وخارج جهازها الرسمي، لتحريك مجموعات من المنظمات التي تمولها الحكومة الأميركية، التي تعمل تحت شعار

الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح في الدول العربية والشرق الأوسط بشكل عام، وهو ما أكدته هلاري كلنتون في مقال آخر لها، بعنوان القيادة من خلال القوة المدنية منشور في دورية الفورين افيرس عام 2010، إذ تحدثت عن تبني الإدارة الأميركية دبلوماسية جديدة تقوم على تقوية المجتمعات وتفعيلها على حساب قوة الدولة نفسها[45]، إذ إن الدولة في المرحلة المقبلة سوف تفقد الكثير من أدوارها، انطلاقاً من فكرة العالم الحر والفكر الرأسمالي، الذي يشجع القطاع الخاص والاستثمار الشخصي، مع إبقاء الدولة كأداة من أدوات القهر والقمع والسيطرة والتحكم[46].

إذ تؤكد صحيفة النيويورك تايمز(في المقال المشار إليه أعلاه بتاريخ 14 نيسان 2011)، بأن الحملات الأميركية أدت دوراً في إثارة الاحتجاجات القائمة في بعض الدول العربية، أكبر مما كان يعتقد سابقاً، إذ دربت الولايات المتحدة الأميركية قادة بارزين على كيفية شن الحملات والتنظيم، عن طريق وسائل الإعلام الجديدة، وقد كشفت الصحيفة هوية عدد من المجموعات والأشخاص الضالعين مباشرة في الانتفاضات في المنطقة، وعلقت الصحيفة بالقول (إن هؤلاء وغيرهم تلقوا تدريباً وتمويلاً من مجموعات مثل المعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني والمنظمة الحقوقية المتمركزة في واشنطن بيت الحرية)، علماً بأن المعهدين الديمقراطي والجمهوري منبثقان عن الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة، فيما تتلقى منظمة بيت الحرية الجزء الأكبر من تمويلها من الحكومة الأميركية، ومن وزارة الخارجية الأميركية على وجه التحديد.

هذا فضلاً عن دور مؤسسة البيرت انيشتاين ومؤسسة جيل

جديد، كما ذكرت الصحيفة، بأن بعض من وصفتهم بزعماء الشباب المصريين، حضروا اجتماعاً حول التكنولوجيا في العام 2008 في نيويورك، إن تعلموا كيفية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، كالفيس بوك وتويتر والمدونات والمنتديات والمواقع الالكترونية وتقنيات الهاتف النقال، للترويج لتحركاتهم، وتؤكد التقارير أنه في أطار مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، تم عقد 350 برنامجاً منذ عام 2001 تحت إدارة الخارجية الأميركية، خضع فيها عشرات آلاف من الشباب العربي للتدريب والتعبئة والتشبيك باستخدام وسائل الاتصال[47].

ونزيد على إلى كل ذلك التقرير الذي نشره الموقع الرسمي السويسري التابع للحكومة السويسرية (سويس انفو Swiss Info) في 26/2/ 2010 باللغة العربية، الذي تضمن ملخصاً لدراسة أمريكية بعنوان(دعم الديمقراطية ضروري للمصالح الأمنية)، فضلاً عن لقاءات مع ثلاثة أمريكيين وضعوا تلك الدراسة، وهم دانييال برومبيرغ (اليهودي)، والبروفيسور لاري دايموند، وفوكوياما صاحب كتاب نهاية التاريخ، وهذه الدراسة أعدت للرئيس الأمريكي اوباما وللدوائر المعنية في الإدارة الأميركية، وأهم ما ورد في هذه الدراسة من توصيات هي:

ـ ضرورة إعادة إنتاج الأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة في المنطقة العربية بصيغة ديمقراطية، لأن وضعها الحالي يجعلها فاقدة للشرعية والتأييد الشعبي، مما يتركها ويترك المصالح الأميركية معها في حالة من عدم الاستقرار.

ـ أن المواطن العربي يربط بين السياسيات القمعية لتلك الأنظمة وبين تحالفها مع الولايات المتحدة، مما يزيد منسوب العداء للولايات المتحدة في الشارع العربي، ومن ثم يجب أن تسعى الولايات المتحدة

للضغط جدياً على الأنظمة الموالية لها، للقيام بإصلاحات حقيقية باتجاه الليبرالية السياسية، ولانتقادها علناً عندما تنتهك حقوق الإنسان، ولاستخدام الدبلوماسية العامة والخاصة لفرض التحول، وتغييرها أن لزم الأمر.

- أن تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى تسويق الصراع العربي (الإسرائيلي)، كأحد مصادر النقمة الشعبية العربية على الولايات المتحدة، وكأحد ذرائع الأنظمة لإعاقة «التحول الديمقراطي» مع الضغط باتجاه فرض التغيير الديمقراطي.

المبحث الثاني

آليات تطبيق الفوضى الخلاقة ونماذجها

لكي تطبق الولايات المتحدة مشروعها الكوني في العالم، ولكي تحقق النجاح عبر قوتها في الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية، كان عليها أن تنوع أدواتها وتستحدث تكتيكات جديدة، توظف كل ما يمكن توظيفه من طاقات وموارد وتكنولوجيا ودبلوماسية وطاقات بشرية وثقافية وعلمية، للوصول إلى الغايات المرجوة، لذا عملت الولايات المتحدة على تطوير مفهوم القوة بمعناها الضيق، لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة، واشتقت أو استحدثت من هذا المفهوم الضيق للقوة الصلبة أنواع جديدة للقوة أسمتها بالقوة الناعمة والقوة الذكية(47)، التي استخدمتها الولايات المتحدة كأداة لمشروعها الكوني الذي تبحث من خلاله على إبقاء الهيمنة الأميركية على العالم(48).

على ذلك ظهر مفهوم للقوة واسع يشمل أدوات عسكرية وغير عسكرية (مدنية) وسلمية، توظفها الولايات المتحدة وتستخدمها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وخير مثال على توظيف التكنولوجيا الرقمية هو حالة التغيير العربي مطلع العام 2011، إذ يصنفه البعض بمثابة ثمرة فتوحات العولمة، فالتحركات الشعبية استخدمت أدوات

العولمة (الانترنت والواقع الافتراضي)[49]، تلك الأدوات التي جعلت الإنسان يغير من نظرته لنفسه، ولمفردات وجوده من هوية ثقافية أو معرفة أو سلطة، وأتت كفرصة وجودية للخروج من التخلف الحضاري العالمي والمشاركة الإيجابية، وقد أحسن الجيل الشاب في استثمار الثورة الرقمية، وترجمة المنظمات الافتراضية على أرض الواقع في تسونامي سياسي، متغلباً على الأنظمة المستبدة والمنظومات الإيديولوجية.

المطلب الأول
التغيير بالقوة الصلبة (العراق أنموذجاً)

يمثل العراق أنموذجاً واضحاً للتغيير الاستراتيجي بالقوة الصلبة (الخشنة)، فعملية ضرب واحتلال العراق وبعثرة وحدته وهويته الوطنية وتغذية النزعات الطائفية والاصطفافات القومية والمذهبية والدينية فيه، وما لحقه من دمار منذ عام 2003 إلى الآن، يمثل أنموذجاً يمكن دراسته والبحث فيه من منظور التغيير بالقوة الصلبة والتوظيف الاستراتيجي لتكتيك الفوضى الخلاقة، على هذا سيتم البحث في هذا المطلب عبر نقطتين أساسيتين هما مدخل نحو القوة الصلبة، والبحث في آلية التغيير الصلب (الخشن) وكيفية توظيف تكتيك الفوضى الخلاقة كنتيجة للتغيير الصلب.

أولاً: مدخل نحو القوة الصلبة

يقول (جوزف ناي) إن القوة الصلبة تعني استخدام للقوة العسكرية والأمنية (السلاح)، في الفعل المباشر من دولة ضد دولة أخرى ومن جيش ضد آخر، وفي ذلك وكما يقول (كلاوزفيتز) (إن الحرب هي امتداد

للسياسة بوسائل الإكراه والقتل والتدمير)[50]، وإن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، من ثم تشمل القوة الصلبة كل ما هوعسكري وحربي وأمني، الذي تقوم الدولة باستخدامه لتحقيق أهدافها وغاياتها عبر المواجهة العسكرية المباشرة مع خصومها[51]، ويشير (ناي) إلى أن القوة الصلبة (تعني القوة المشتركة بين الإمكانيات العسكرية والاقتصادية، أي القوة في صورتها الخشنة التي تعني الحرب، التي تستخدم فيها الجيوش، وهذه القوة تعني الدخول في مزالق خطرة، ونتائجها تكون في منتهى الخطورة على الدولة نفسها، كما حدث مثلاً في الحرب العالمية الثانية مع اليابان وألمانيا النازية)[52]، فالقوة الصلبة بحسب وصف (ناي) تعني التماس المباشر بين طرفين أو أكثر، بحيث يدخل جميع الأطراف(اثنين أو أكثر) في مواجهة تكون الأداة المستخدمة بينهم، هي الأداة العسكرية والحربية بالاعتماد على القوة الصلبة بشقها الاقتصادي، الذي يعني تسخير وتوظيف كافة الموارد لإدامة القوة العسكرية، ويمكن للقوة الصلبة أن يكون لها أثر إيجابي على صورة الدولة على الصعيد الدولي، وعلى تعزيز قوتها بشكل عام الناعمة والذكية، كما هو الحال بالنسبة إلى استعمال القدرات الاقتصادية لتقديم المساعدات الإنسانية للدول الفقيرة، والقوة العسكرية عن طريق المشاركة في عمليات حفظ السلام، كما يمكن للقوة الصلبة أن يكون لها أثر سلبي على الدولة، يقوض مصداقيتها[53]، ومن ثم يشوه صورتها الدولية، حينما تستخدمها في عمل غير شرعي على الساحة الدولية، يقول ناي: إنه وأن أمكن الوصول للأهداف بالقوى الخشنة، من استعمال قوة القوى الكبرى، إلّا أنه قد يشكل خطراً على أهدافها وتطلعاتها الاقتصادية والسياسية[54].

ثانياً: العراق أنموذجاً للتغيير بالقوة الصلبة

اعتمدت الولايات المتحدة في حربها العالمية على ما تسميه بالإرهاب أساليب عديدة لمكافحته وإيقاف خطره وتحجيمه وتقليص نفوذه، فتغيير الأنظمة الاستبدادية واستبدالها هدف استراتيجي أمريكي تسعى الولايات المتحدة إلى تعميمه في منطقة الشرق الأوسط، لا سيّما وهو يدخل ضمن أساليب تقليل الدعم الذي تقدمه هذه الأنظمة للتنظيمات والجماعات الإرهابية (من وجهة نظر الولايات المتحدة)[55]، ولأن لكل دولة خصوصيتها وميزاتها الذاتية، فإن أدوات التغيير الإستراتيجية أمام الولايات المتحدة ليست واحدة لكل الحالات[56]، فعلى سبيل المثال تغيير النظام العراقي بالقوة الصلبة (العسكرية المباشرة)، يعد أنموذجاً واضحاً لتفرعات القوة الأميركية بمعناها الشامل (الصلب، الناعم، الذكي)، فقد دخلت الولايات المتحدة حربها ضد الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط بتدخلات عسكرية مباشرة لتغيير الأنظمة الحاكمة، فبدأت بأفغانستان ـ التي تحسب من ضمن الشرق الأوسط في بعض الأدبيات الأُميركية-ومن ثم انتقلت إلى العراق.

وقدر تعلق الأمر بالتدخل العسكري في العراق، بدأت الحملة العسكرية على العراق بتاريخ 19 مارس 2003[57]، واستطاعت به الولايات المتحدة الدخول للعاصمة العراقية بغداد وإسقاط نظام الحكم آنذاك، ومن ثم تحقق الهدف التكتيكي الأول من خطة احتلال العراق، وهي هدم أو إسقاط النظام القديم وبناء أو إنشاء نظام حديث، تحت إشراف ورعاية الولايات المتحدة الأميركية[58]، وتدخل عملية تغيير النظام العراقي باستخدام القوة الصلبة، كخطوة أولى

لغرض بداية عملية التغيير الشامل في منطقة الشرق الأوسط، إذ كانت المرحلة الأولى من هذا التغيير، إزاحة النظام العراقي وحزبه الحاكم عبر حرب عسكرية شاملة، تجعل الولايات المتحدة الأميركية متمركزة في المنطقة عبر احتلالها العسكري للعراق، لكن المنعطف الخطير الذي صادف الولايات المتحدة في العراق، لا سيّما بعد حالات المقاومة التي قامت بها أطراف مختلفة، أدت إلى إتباع الولايات المتحدة تكتيك الفوضى الخلاقة لإعادة ترتيب موازين القوة وإبقاء الكلمة العليا للقوات الأميركية في العراق[59]، فقد شهد العراق وبعد مرحلة قصيرة من احتلاله مقاومة متعددة الأهداف ومختلفة في الاتجاهات والانتماءات، الأمر الذي فاجئ القوات الأميركية في العراق وأعاق المشروع الأمريكي فيه.

ولكن بالمجمل العام كانت هذه المقاومة لا تصب في مصلحة الولايات المتحدة، لأنها كانت موجهة ضدها مباشرةً ولا تستطيع السيطرة عليها، وأن العمليات التي قامت بها هذه الفصائل المسلحة، قد أثرت كثيراً في أداء الجيش الأمريكي بالعراق وأدخلته في دوامة حرب العصابات غير المسيطر عليها، التي أنهكت كاهل الإدارة الأميركية وأخرت بشكل واضح تنفيذ المشروع الشرق أوسطي في مناطق أخرى وتعميمه، ومن ثم فإن تكتيك الفوضى الخلاقة كان هو الحل السليم والصحيح في نظر الإدارة الأميركية، لإيقاف وتحجيم جميع الفصائل المسلحة التي تنفذ عملياتها ضد القوات الأميركية[60]، عبر إشعال وتمزيق الوحدة العراقية بقرب الأطراف ببعضها وتفعيل التناقضات[61].

فعملية استهداف مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام مثالاً

واضحاً، لإشعال الفتنة وتفعيل التناقضات على الصعيد المذهبي، إذ كانت هذه العملية بمثابة الركلة الأولى لكرة الفوضى الخلاقة في العراق[62]، إذ أثر تفجير المرقدين إلى تحويل المواجهة المسلحة تجاه الجيش الأمريكي إلى مواجهة داخلية (طائفية) أريد منها استنزاف كل طرف قوة الطرف الآخر، وينهكه ويقلص عملياته ضد القوات الأميركية، وهذه المواجهة استمرت وفعلت بشكل سريع عبر التغذية الفكرية والإيديولوجية من الأطراف الخارجية الحليفة للولايات المتحدة.

فالفوضى الخلاقة في العراق انتقلت هنا إلى لعبة تدار إقليمياً، تشترك بها دول تدفعها الولايات المتحدة، وتدعي أنها تدافع عن امتدادها المذهبي[63]، ولأن الولايات المتحدة لا تريد أن تدعم هذه الأطراف في العراق مباشرةً، ولا تريد أن تكون على اتصال مباشر معها، لذا أوكلت هذه المهمة لحلفائها الإقليميين الذين تتوافق توجهاتها مع توجهات هذه الفئات المسلحة، أما من جانب قومي (عربي كردي)، فإن الفوضى الخلاقة لم تأخذ مساراً مسلحاً، وإنما دخلت مساراً سياسياً متشنجاً بين القيادات العربية في بغداد والقيادات الكردية في إقليم كردستان العراق[64].

وذلك يمثل الجانب السياسي للفوضى الخلاقة، إذ عملت الولايات المتحدة على إشغال القيادات الكردية والعربية في العراق، فيما يتعلق بالأراضي المتنازع عليها في شمال العراق، فقد وضع في الدستور العراقي للعام 2006 المادة 140، التي تعني إجراء استفتاء شعبي في هذه المناطق، ومن نتائج هذا الاستفتاء تحدد عائديه الأراضي[65]، وهذا الأمر أدخل القيادات العربية والكردية في مواجهات ومتاهات ومشاكل معقدة، أدت إلى عدم حل هذه المسألة إلى الآن،

ولم يقف الأمر على هذه الصورة، بل طور لتتعمق الخلافات حول قضايا متعددة تتعلق بالاستثمار داخل الإقليم، وطبيعة العلاقة بين المركز والإقليم وأمور أخرى متعددة.

وقدر تعلق الأمر بالفوضى الخلاقة على الصعيد الديني ـ الإسلامي المسيحي ـ شهد العراق عمليات قتل وتهجير للمسيحيين في العراق، تبنتها بعض الإطراف المسلحة التي تدعي الإسلام وتقتل باسم الإسلام، وقد أدى هذا الفعل إلى نزوح قسم كبير من المسيحيين بسبب العنف الموجه ضدهم، وهذا الأمر يصنفه البعض من ضمن الفوضى الخلاقة في شقها الديني[66]، لذا فإن عملية خلط الأوراق وبعثرتها في العراق على أسس دينية ومذهبية وقومية، أدخلت العراق في دوامة الحرب الأهلية وإن لم تعلن رسمياً، وما المطالبات في إنشاء الأقاليم إلّا صورة واضحة وخطوة أولى باتجاه التقسيم الرسمي للعراق[67]، وهذا الأمر جعل من العراق مثالاً واضحاً للفوضى الخلاقة التي طبقت في العراق، وغذيت بشحنات طائفية قومية دينية من الولايات المتحدة، التي احتلته وغيرت نظامه بالقوة الصلبة، ويلحظ الباحث أن كل ما جرى في العراق يدخل بالمشروع الأمريكي الشرق أوسطي، وأن كل ما سبق ذكره عن التغيير بالقوة الصلبة، يعد الجانب التطبيقي للمشروع الأمريكي الذي يسمى بالشرق الأوسط الكبير.

المطلب الثاني
التغيير بالقوة الناعمة (مصر أنموذجاً)

بعد أن طورت الولايات المتحدة الأميركية استراتيجيتها لا سيّما بعد انتهاء الحرب الباردة، وما تضمنته هذه الاستراتيجية من إضافات

نوعية لما يسمى بطروحات القوة الناعمة، التي توظف كل ما يمكن توظيفه من الأمور غير العسكرية (المدنية والدبلوماسية والثقافية والاجتماعية والفكرية)، التي من الممكن أن تساعد في نشر وتعميم القيم الأميركية حول العالم، ولغرض إضفاء صفة التكاملية على الاستراتيجية الأميركية[68]، تم استحداث وتطبيق هذا التكتيك الاستراتيجي الأمريكي، على الرغم من حداثته نسبياً مقارنةً ببقية التكتيكات الاستراتيجية الأميركية، التي زادت عليها فاعلية في بعدها العملي والتطبيقي، وقدر تعلق الأمر بأساليب عمل القوة الناعمة وتوظيف أدواتها لإجراء تغييرات على البيئة الاستراتيجية الشرق أوسطية، تعد حالة تغيير النظام المصري مطلع العام 2011، من أفضل وأنضج النماذج التي يمكن دراستها ودراسة تطبيقات القوة الناعمة عليها.

أولاً: مدخل نحو القوة الناعمة

يشير بعض الباحثين في مجال الاستراتيجية الأميركية، إلى أن تبني تكتيك القوة الناعمة أو المدنية، جاء نتيجةً للإفراط الأمريكي في تبني الحلول العسكرية، الأمر الذي شوه مكانة الولايات المتحدة الأميركية عالمياً، وأدى إلى عدم تقبلها شعبياً بوصفها قوة تعتمد الخيارات العسكرية في حل قضاياها مع الدول الأخرى، وهي أيضاً تمثل سبباً في تشريد وقتل وتمزيق شعوب دول كثيرة، وفي هذا الصدد يقول جوزف س.ناي إنه (قبل أربعة قرون نصح نيقولا ميكافيلي الأمراء في ايطاليا، بأن يكون المرء مخوفاً أهم من كونه محبوباً، لكن في عالم اليوم يجب أن يكون المرء مالكاً لهاتين الصفتين معاً، لأن كسب العقول والقلوب مهماً

على الدوام، لأنها القوة المؤثرة في جميع الفواعل، انطلاقاً من الأفراد والمؤسسات صعوداً إلى مستوى الدولة، والمعروف أن القوة أساس للتغيير، وهي تأخذ أبعاداً كثيرة، ولعل أكثر الأبعاد المنتشرة لمتغير القوة، هي الرؤية الضيقة من حيث إصدار الأوامر بالقسر والإجبار والإكراه أو التهديد، وتكون القوة العسكرية قوة حقيقية بدلائل واضحة من قبيل قوة العدة والعتاد، وسوابق الحروب والماضي القريب من الانتصارات في هذه الحروب)، أي إنها تعبير واضح عن الجانب الخشن للدولة في ممارساتها، لذا تطرق ناي إلى الجانب اللين والناعم من القوة، وعبر عنها بصور مختلفة أهمها الصور الاقتصادية والخبرة السياسية، والزخم الفكري والأيديولوجي والعلمي والثقافي والإبداعي والفني، التي تشكل المقومات المركزية والمصادر القومية للقوة الناعمة لأية دولة، على هذا فقد تطور مصطلح القوة الناعمة وصعد للواجهة بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك المنظومة السوفيتية، على الرغم من أن ما يعبر عنه كان موجوداً في مراحل زمنية سابقة، والذي يتجلى في استخدام أدوات الإقناع والاستمالة، وليس الضغط والإكراه في إدارة العلاقات بين الدول، كأدوات الدبلوماسية الشعبية وتوظيف الأبعاد الثقافية والتعليمية والإبداعية، أو توظيف المعونات الاقتصادية والمنح الدراسية في إدارة العلاقات الخارجية.

لذا استحدث ووظف هذا المصطلح (القوة الناعمة) في الإستراتيجية الأميركية، الذي يعتمد على أدوات سلمية بحته تشمل الدبلوماسية الشعبية، التي تعني التواصل بين جميع الثقافات حول العالم للاشتراك في حل المشاكل الكونية التي تهدد الكوكب، التي تروج لضرورة إشراك الشعوب بالحكم عن طريق بث روح الديمقراطية

في هذه الشعوب، وتشجيعهم على المطالبة بحقوقهم ودعم الحريات وضرورة الحصول على أكبر قدر من الديمقراطية، ودعم الحركات التي ترغب في التحرر والانفصال وتقرير المصير.

لذا وبالمجمل العام تشمل القوة الناعمة أو المدنية كل الأمور الثقافية والمدنية والسياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية السلمية، التي تروج لها الولايات المتحدة كتشجيع مؤسسات المجتمع المدني، ودعم الأحزاب السياسية والنقابات الشعبية ودعم المرأة في المطالبة في حقوقها، والترويج لثقافات حقوق الإنسان والديمقراطية، وتشجيع دور المؤسسات المدنية والشعبية، ونشر الفكر اللبرالي عبر عولمة العالم الثقافية[69]، عن طريق الترويج لأنموذج الفرد الأمريكي الحر، وما تبثه المؤسسة الإعلامية والفنية الأميركية(هوليود) من أفلام وبرامج تعليمية وتثقيفية، تظهر فيها الحياة المدنية للفرد، ومن جانب آخر تشمل القوة الناعمة أمور عدة طابعها الخارجي سلمي، لكن محتواها وآثارها عنيفة تخرج عن نطاق الممارسات السلمية، كتشجيع الانقلابات والثورات وتغيير الأنظمة ودعم المعارضة[70]، فعلى سبيل المثال يوجد مؤسسات تدريبية تعمل على التنمية الفكرية والذهنية لبعض الإفراد والقيادات المختارة من الشباب من دول معينة، إذ تقوم هذه المؤسسات بتثقيف وتعبئة هذه الفئة (فئة الشباب)، على كيفية إدارة المظاهرات وقيادة الجماهير وتوجيهها والتحكم بها واستمالتها وكسب تعاطفها، بتوظيف قضايا وأمور معينة داخل البلدان التي ترغب الولايات المتحدة، في إن تحدث فيها تغييرات أو في أقل تقدير تمارس فيها ضغوطات.

وكذلك تثقف هذه الفئة إعلامياً بحيث يصبح لكل فرد من هذه

الإفراد، قدرات مختلفة في العمل على تسيير وتوجيه الرأي العام وقيادة الإعلام، عن طريق قنوات مختلفة كشبكات التواصل الاجتماعي وبعض القنوات الفضائية والإذاعة والصحف والمجلات والمؤتمرات والندوات، ومؤسسة (البيرت اينشتاين) خير مثال على كل ما سبق، اذ كان لها الدور البارز في تغيير نظام حسني مبارك عام 2011، فأغلب قيادات فئة الشباب خضعت لتدريبات وبرامج هذه المؤسسة، وتعلم كيفية قيادة المظاهرات والاعتصامات والعمل السلمي في تغيير الأنظمة[71]، وفي هذا الصدد تقول الباحثة الأميركية في مجال حقوق الإنسان(ايفا جو لينجر) في العام 1983، ولدت استراتيجية إسقاط الحكومات تحت غطاء (تعزيز الديمقراطية) بإنشاء سلسلة من المؤسسات شبه الخاصة (المدنية)، مثل (معهد البرت انيشتاين AEI) والصندوق الوطني للديمقراطية NED والمعهد الجمهوري الدولي IRI والمعهد الوطني الديمقراطي NDI وبيت الحرية Freedom House، وأُنشِىءَ في وقت لاحق المركز الدولي للنزاعات واللاعنف، وهدفه تمويل وتقديم والمساعدات للأحزاب والجماعات السياسية.

ثانياً: مصر أنموذجاً للتغيير بالقوة الناعمة

اندلعت في مصر يوم الثلاثاء الموافق 25 كانون الثاني/ يناير 2011، احتجاجات وتظاهرات دعت إليها حركة شباب 6 أبريل، واستمرت لغاية 11 شباط/ فبراير 2011 أدت من ثم إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك بتاريخ 11 شباط/ فبراير 2011، ففي الساعة السادسة من مساء الجمعة 11 شباط/ فبراير أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان مقتضب تخلي الرئيس عن منصبه، وتم تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد[72]، وكما هو

معروف لدى جميع الباحثين والمختصين في الشؤون الدولية والشرق أوسطية، وكما هو معلن رسمياً في الإدارة الأميركية، حول قضية الديمقراطية وضرورة انتقال شعوب منطقة الشرق الأوسط إلى الديمقراطية، بأية طريقة كانت سلمية أو غير سلمية، وكما أن تاريخ المخابرات الأميركية زاخراً بتشجيع ودعم الانقلابات والاحتجاجات والاضطرابات والثورات عبر مختلف الوسائل، فإن جل حالة التغيير التي حدثت في مصر هي غير بعيدة عن التدخل الخارجي، وإن لم تكن واضحة المعالم أو غير معلن عنها، وهذا هو جوهر القوة الناعمة التي لا يمكن ملاحظة دورها المباشر في عمليات تغيير الأنظمة[73].

وقدر تعلق الأمر بموضوع التغيير بالقوة الناعمة والمجالات التطبيقية لها، يلحظ الكثير من الباحثين أن ما حدث في مصر من تعبئة جماهيرية، وتغذية فكرية (لفئة نخبوية من الشباب) قبل وفي أثناء وبعد حالة التغيير، عبر وسائل الاتصال والإعلام والقنوات الفضائية وسائل التواصل والربط الاجتماعي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وما تحويه هذه الشبكة العالمية من تفرعات وارتباطات مجهولة ومبهمة ومواقع للتواصل الاجتماعي، (كالفيس بوك، تويتر، يوتيوب، ..الخ)، لذلك فالفيس بوك والمواقع الأخرى والانترنت بشكل عام كان لها أثر كبير، ودور لافت لا سيما في تعبئة وتجميع الجماهير في الميادين العامة، وهذه الأهمية تتجلى حين حاولت السلطات المصرية إغلاقه بشكل نهائي، الأمر الذي يعد بمثابة إنهاء أداة تنسيق الشباب المصري المرتبطة بالانترنت[74]، وليس بالقيادة الشعبية الواضحة، فقد كان التدخل الأمريكي واضحاً في إعادة الانترنت، ما يعني إعادة الأداة إلى عملها لأنها لو توقفت لتوقفت حالة الهيجان الشبابي نسبياً أو خف

تأثيرها في حشد الناس وتوجيههم، لما لهذه المواقع والشبكات وشركات الانترنت من ارتباطات وثيقة بالإدارة الأميركية، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، والمعروف أن هذه المواقع تعد أكبر مواقع لجمع المعلومات التجسسية عن الشعوب، لذا وظفت هذه الأداة التكنولوجية في عمليات تغيير الأنظمة حول العالم، وهذا ما حدث فعلا في مصر، إذ أدت هذه المواقع دوراً مميزاً رئيساً وبارزاً في عملية أحداث هذا التغيير، ولما قامت به من عمليات تعبئة للرأي العام المصري، عبر مجموعة من المتخصصين والمتدربين في مجال الإعلام والتعبئة الجماهيرية، إذ استطاعت أن تجمع الآلاف من المواطنين في مصر وأسقطت نظام مبارك[75].

وإذا ما قام أي مختص وباحث في مجال الشؤون الاستراتيجية والدولية بنظرة تمحصية لهذه الأداة، فإنه سوف يلحظ أن الأداة التكنولوجية والمعلوماتية هي إحدى وسائل الولايات المتحدة الأميركية في مشروعها لتغيير الأنظمة حول العالم، الذي يندرج ضمن ما تطرق له (جوزيف س. ناي) في معرض حديثة عن القوة الناعمة الأميركية، التي تكمن في مكانتها التكنولوجية والثقافية والإنسانية الباحثة عن تحرير شعوب العالم من الطغيان الأنظمة الفاسدة، وقد أكد (ناي) في معرض حديثه عن تفاصيل القوة الناعمة وما تحويه من مضامين ودلالات عديدة، أهمها تكمن في قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى، بمعنى جعل الشعوب تتأثر بتجارب أخرى في الحكم وممارسة الحريات والديمقراطية، ـ وهذا ما حدث فعلاً من انتقال موجات التغيير في المنطقة العربية من تونس إلى مصر...الخ من الدول- وتوجيه خياراتها العامة وذلك استناداً إلى جاذبية نظامها الاجتماعي

والثقافي، ومنظومة قيمها ومؤسساتها وأدواتها في عملية التغيير، بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد العسكري المباشر[76].

إذ يمكن نشر هذه الجاذبية بطرائق شتى، كالثقافة الشعبية،(وجعل الشعوب تأخذ ما تريد، وإيهامها بأنها فعلت ذلك بمحض إرادتها)[77]، انطلاقاً من مقولة كونداليزا رايس، (عملنا طوال السنين السابقة على كسب عمالة الحكام، أما الآن فنحن نعمل على كسب عمالة الشعوب وإدارة الشعوب عبر إعطائها ما تريد وتسيرها وتوجيهها، كما نريد وإيهامها بأنها تذهب في الاتجاه الصحيح). لذا فإن من أهم أدوات القوة الناعمة هي الدبلوماسية الخاصة والعامة (الشعبية)، والمنظمات الدولية، ومجمل الشركات والمؤسسات التجارية العاملة والتي تعمل على الحصول على ما تريد عبر الجاذبية بدلاً من الإرغام.

لذلك فإن عملية إجراء مقاربة بين ما تحدث عنه (ناي) حول القوة الناعمة، وما تحويه من تفاصيل ومضامين ودلالات مع حالة التغيير وآلياتها التي حدثت مطلع العام 2011، لوجدنا معالمها موجودة وواضحة في حالة التغيير المصري، ولرأيناها أيضاً تنطبق كثيراً مع طروحات (الإدارة الأميركية في عهد اوباما وعلى لسان وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون)، وهو دور المنظمات المدنية وتفعيل العمل الشعبي والمواطنة في تفاعلها مع القضايا الدولية والقضايا، التي تهم بلادها والعمل على التنمية الذهنية والعقلية لإمكانيات فئة الشباب من خلال مؤسسات متخصصة في هذا الشأن، وأيضاً تقليل الاعتماد على القوة العسكرية المباشرة والإكراهية في إسقاط وتغيير الأنظمة في الشرق الأوسط، وإنما يجب تفعيل أدوات أخرى غير الأداة العسكرية

في عمليات التغيير في منطقة الشرق الأوسط، لهذا كان مفعول هذه الأداة التكنولوجية، لا سيّما في عالم السرعة المتغير وما يشهد طفرة تكنولوجية، جعلت من العالم ذا سرعة فائقة جداً، لا يستطيع الإنسان العادي إن يميز ما يضره وما ينفعه من هذه التكنولوجيا[78].

وبالعودة لدور المؤسسات المعنية بالتدريب والتثقيف المدني والسلمي (الأميركية) ودورها في أحداث مصر وتغيير نظام مبارك عام 2011، (وكما ذكرنا سابقاً) فإن مؤسسة (البيرت انيشتاين)، كان لها دور ملحوظ في تدريب قيادات الشباب المصري، وفقاً لبرنامج شامل يسمى (كيف تثور بحداثة)، الذي تم تدريب فئة من الشباب المصري عليه، وفقاً لأساليب العمل السلمي وإدارة الجماهير وتم إعطائهم دورات في كيفية التحركات التكتيكية والمرحلية، لتشكيل استراتيجية متكاملة ومنظومة شاملة إعلامية وتثقيفية وفكرية تروج للكفاح السلمي المدني والعملي على الإطاحة بالنظام الحاكم[79]، وكل هذا جرى في منظمة (ألبرت أينشتاين)، بالاعتماد وبشكل كبير على كتب الباحث الأمريكي المعروف (جين شارب)، التي تروج للعمل السلمي وكيفية الكفاح المدني.

وهكذا أحاط النشطاء الشباب وبلغوا بالإجراءات واستخدموا التكنولوجيا لمزامنة تلك الأحداث، وتلقوا الكثير من التدريبات والإعدادات ومنها حركة كفاية عام 2004، وكيفية إدارة الاعتصامات منذ انتخابات الرئاسة المصرية عام 2005 و2010، وصولاً لما حصل في يوم 25 يناير 2011 من إسقاط نظام مبارك، فقد استخدم المتظاهرون تكتيكات (جين شارب)، التي أشار إليها في كتابه الموسوم (من الدكتاتورية إلى الديمقراطية)، الذي يعد دستوراً عالميا للعمل

السلمي وإسقاط الأنظمة، إذ تشير هذه التكتيكات إلى تفاصيل عملية وعميقة لتكوين الاعتصامات والتظاهرات السلمية، فيقول(جين شارب)، (إذا ما أراد أحد أن ينظم مظاهرة سلمية، يهدف من يرمي بها إلى إسقاط النظام الحاكم، فيجب عليه كخطوة أولى أن يحيد المؤسسة الأمنية قدر المستطاع، لأن أغلب تفرعات هذه الأجهزة تكون تابعة للقيادة السياسية في الدولة، لا سيّما في الأنظمة المستبدة، وهذا ما حصل في تظاهرات مصر في كثير من أحيانها، على الرغم من وجود حالات معينة من الخروقات)[80].

إلا أن الطابع السلمي هو الذي غلب على المظاهرات، لا سيّما عندما أعلن الجيش وقوفه على الحياد وعدم تدخله في الأحداث، وأن دوره سوف يقتصر على حماية المتظاهرين وحماية الممتلكات العامة والأمن والنظام العام[81]، ومن جانب آخر وقدر تعلق الأمر بالمؤسسات المدنية الأخرى، التي تركز على العمل السلمي والمدني، كان لمنظمة (جيل جديد) أثر مهم في تنظيم المظاهرات في مصر، عبر مجموعة من الشباب الذين تلقوا تدريباتهم في هذه المنظمة في الولايات المتحدة، وفي فروع هذه المؤسسة في بعض دول العالم كفرنسا وبريطانيا، فضلاً عن وجود هذه المنظمة في دول أخرى تحت شعارات وواجهات وهمية التي تشرف عليها الإدارة الأميركية بشكل مباشر[82]، وتحديداً وزارة الخارجية والاستخبارات المركزية، ومهمتها تدرب الناشطين السياسيين على الترويج للفكر الأمريكي، وكيفية التثقيف للعولمة والديمقراطية من منطلقات حقوق الإنسان وحق المساواة وحق التغيير والتعبير عن الرأي وحق المشاركة والتغيير السياسي، لا سيّما في منطقة الشرق الأوسط، وقدر تعلق الأمر بهذه

المنظمة وما ساهمته في أحداث التغيير في أحداث مصر عام 2011، تلقى مجموعة من شباب حركة 6 ابريل، تدريبات على كيفية إدارة وتنظيم المظاهرات وابتكار الشعارات الهادفة والمحفزة للشباب، والتركيز على نقاط ضعف النظام وعدم إثارة شعارات تشتت المتظاهرين وتقسمهم (في مرحلة تغيير النظام الأولى)، ليس هذا فحسب فقد أخذت هذه المنظمة على عاتقها تعليم فئة من الشباب كيفية إدارة المواقع الالكترونية، ورفع الشعارات الهادفة والعمل الإعلامي، بحيث أصبح لدى هذه الفئة مهارات على إدارة مختلف النشاطات المتعلقة بالعمل السلمي المدني.

وقد أشارت صحيفة (الديلي تلغراف اللندنية نقلاً عن تقارير سرية للاستخبارات الأميركية، في تقرير نشر على موقعها الرسمي بتاريخ 28 يناير 2011)، إلى أن هناك الكثير من البسطاء من يظنون أن الآلاف من المتظاهرين في القاهرة، لا قائد لهم ولا أحد يقودهم، لكن الحقيقة غير ذلك، فهؤلاء يجرى توجيههم من السفارة الأميركية بالقاهرة وعبر وسائل إعلام واتصالات حديثة، وأن هناك زعماء لكن لا أحد يعرفهم غير واشنطن كي لا يجرى الإمساك بهم، (الكلام لصحيفة الديلى تلغراف اللندنية)، وأكدت الصحيفة أن الولايات المتحدة هي التي تقف وراء تصعيد التظاهرات الشعبية، وأنها وراء ما وصلت إليه الأمور إلى الآن، (وطبقاً للصحيفة أيضاً)، فإن الولايات المتحدة هي من خطط جيداً للقلاقل، وهي من صعد التظاهرات من أجل إسقاط الرئيس حسنى مبارك عن سدة الحكم[83].

وقد ذكر (في نفس التقرير المشار إليه) أن الولايات المتحدة شرعت في العمل في نهاية 2008، مع عدد من المنظمات الأهلية

والمدنية من أجل تنظيم الجهود الشعبية للمعارضة المصرية، وأن العديد منهم جرت دعوته للولايات المتحدة الأميركية على شكل دورات تدريب (سيمنار)، ولكنها في الحقيقة دورات تأهيل لكيفية الانقلاب على الرئيس مبارك، تحت مسميات حقوق الإنسان والتثقيف المدني للعمل السلمي وغيرها، وأشارت الصحيفة إلى أن سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة، نجحت في الحفاظ على سرية هذه الخطة وتغطية أسماء المتدربين تحت ستار (دورات تدريب إنسانية)، على الرغم من أنها لم تكن كذلك، وكان الهدف خداع الأجهزة الأمنية المصرية، ويذكر التقرير إلى أن هناك عملية تقوم بها الاستخبارات الأميركية تتكون من مرحلتين، المرحلة الأولى هي التخلص من الرئيس مبارك، والمرحلة الثانية هي إظهار قادة جدد جرى تدريبهم وتربيتهم في الولايات المتحدة للترشح للانتخابات، وضمان فوزهم، وهكذا يجرى ضمان حمايتهم دستورياً، ومن ثم يكون ولاؤهم الأول والأخير للولايات المتحدة.

ومن نافلة القول، إن ما آلت إليه أحداث مصر الأخيرة عام 2011، تُنبىء بحدوث حالة من عدم الاستقرار المزمن، وما حصل من تراكمات كثيرة وتبعات إسقاط نظام مبارك وما تمثله من مثقلات على النظام الجديد، سواءً المشاكل القديمة التي كان يعاني منها الشعب (كالبطالة والتمييز والفقر والأمية والعجز...الخ)، أو المشكلات جديدة (كانعدام الأمن وانتشار العصابات وانتشار السلاح في الشوارع، وعمليات تصفية حسابات بين النظام القديم والنظام الجديد)[84]، الأمر الذي ادخل مصر في دوامة من الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، فقد حدث اختلال كبير في موازين القوى السياسية

لا سيّما أن الساحة المصرية شهدت ولادة أحزاب عديدة، بدأت بمماحكتها وتخوينها لبعضها من أول يوم تأسيسها، الأمر الذي يجعل الواقع السياسي المصري عرضة لتجاذبات مجموعة كثيرة من الأطراف، التي تبحث لنفسها عن مكان في الحكم، هذا الأمر ومن (وجهة نظر إستراتيجية)، قد أدى إلى إضعاف مكانة مصر الإقليمية وتراجعها في أداء دورها المحوري في المحيط العربي، فمصر بعد حالة التغيير دخلت في دوامة أزمات سياسية داخلية، أجبرت القيادة المؤقتة (العسكرية) المصرية إلى انتهاج سياسة شبه انعزالية، بسبب مرحلتها الانتقالية التي لا يعلم أحد كم ستطول.

وبهذا المعنى تفتقر عملية إسقاط الأنظمة (بضربة وطنية) شابة، لشروط الإمساك بالحدث الثوري لأجل إيصاله إلى نهايته المطلوبة، وهي إقامة نظام بديل يختلف جذرياً عن النظام الذي اسقط، وهو خيار يضع المشكلة في مسار أزمة تتحول تدريجياً إلى كارثة وطنية، لأن من سيمسك بمسار الأزمة ليس الشباب الذي فجر الانتفاضة، بل القوة الرئيسة التي كان النظام يعتمد عليها أي الجيش التقليدي[85]، ونتج عن ذلك تعالي الكثير من أصوات المحللين والباحثين والمراقبين للوضع المصري، ما حدث في مصر لا يمكن أن يطلق عليه مصطلح الثورة بمعناها الشامل، وإنما الذي حدث عملية لتغيير رأس النظام فحسب، وان جوهر التغيير لم يطل النظام نفسه، إذ مازال الكثير من أعضاء الحزب الحاكم (الحزب الوطني السابق)، يتقلدون مناصب عليا في الدولة ويحتلون مكانة مميزة في الكثير من المؤسسات التعليمية والأمنية والجامعات والمؤسسات الأكاديمية، فضلاً عن بقاء الكثير من المتنفذين ورجال الأعمال ورجال الأمن يمارسون نشاطهم بنفس الصورة السابقة[86].

وتتذرع هذه الفئة في أن هذه (الثورة) لم تحقق أهداف الشعب المصري، ولم تحقق مطالبه ورغباته، فلم تغير هذه الثورة حالة البطالة والفقر والجوع والتشرد وتحقيق التنمية وتفعيل الفرص الاقتصادية، بل إن اَلبعض يشير إلى أن أسس الديمقراطية ما تزال مفقودة وغير منظمة (برغم أن الوقت مبكر على الحكم على وصول الديمقراطية لمرحلة النضج)، وفي هذا الصدد يقول المفكر الأمريكي (نعوم تشومسكي) في محاضرة له ألقاها بعد أحداث 25 يناير2011 (إن الولايات المتحدة وحلفاءها ستبذل قصارى جهدها لمنع ديمقراطية حقيقية في العالم العربي ومصر تحديداً (الدولة الأولى ذات المكانة البارزة في نفوس العرب)، والسبب بسيط جداً فالغالبية العظمى في المنطقة تعد الولايات المتحدة مصدر التهديد الرئيس لمصالحها، بل إن أغلبيتها معارضة لهذه السياسات الخارجية، ومن ثم فإن الولايات المتحدة وحلفاءها لا تريد حكومات تعبر عن الشعوب بصورة حقيقية، فلو حدث هذا لن تخسر أمريكا سيطرتها على المنطقة وحسب، بل أيضاً ستطرد منها).

المطلب الثالث

التغيير بالقوة الذكية (ليبيا أنموذجاً)

لم تقتصر أحداث التغيير العربي وعملية إسقاط الأنظمة في مطلع العام 2011، على المظاهرات والاحتجاجات السلمية والمدنية التي ترغب في إسقاط النظم الفاسدة، بل تطورت هذه المظاهرات والاعتصامات في ليبيا ووصلت لمرحلة الصراع المسلح، أي إسقاط النظام بقوة السلاح[87]، فقد بدأت تداعيات الموقف في ليبيا في يوم 10فبراير/ شباط 2011، بصورة مماثلة لما حدث في كل من تونس

ومصر، وكانت هذه المظاهرات في بدايتها سلمية ومدنية، ولكن القمع الشديد وشراسة وبطش النظام حول الأمر إلى صراع حاد بين الجماهير من جهة ونظام العقيد القذافي (الجيش) من جهة ثانية[88]، لكي تدخل البلاد حالة من حالات الصراع بين النظام وجيشه من جهة، والجماهير المطالبة برحيل النظام وتنازله عن السلطة من جهة ثانية، فقد تمزق الجيش الليبي واخذ ينقسم أعضاؤه، فمنهم من بقي إلى جانب النظام وسلطته، ومنهم من تحول إلى جانب الثوار لكي يقاتل النظام، لكن النظام الليبي اختار أن يقاتل هذه الفئات الخارجة (كما يسميها النظام)، ومن ثم تطور الموقف بشكل أقلق القوى الدولية (ومصالحها الاقتصادية)، وبعد تطور المظاهرات لعمليات عسكرية قمعية داخلية دامت أكثر من شهر، أصدر مجلس الأمن القرارين الدوليين فيما يتعلق بالوضع الليبي المرقمين 1970 و1973 بتاريخ 19 مارس2011، والمرحلة التي تبعتها، واللذان يقضيان بإحالة القضية الليبية للمحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن خلق منطقة عازلة للطيران العسكري وتوفير الغطاء الجوي لإجلاء المدنيين الجرحى ونقلهم إلى مناطق آمنة في ليبيا لغرض العلاج، زيادة على قرار جامعة الدول العربية المرقم 7298 الذي يدور حول نفس الأمور في قراري مجلس الأمن[89].

لكن هذه القرارات خلقت إشكالية أخرى تتعلق بفهم أطراف كلها هذه القرارات وتفسيرها، إذ أنها لم تشر إلى التدخل العسكري بصورة مباشرة، ولكن الذي حصل بعد شهر تقريباً من إصدار هذه القرارات، هو دخول الناتو للحرب لكي يتم إزاحة نظام القذافي، ومن الواضح فأن التحليل الاستراتيجي لهذه الحالة أساليب القوة الناعمة (المتمثلة بالمظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات السلمية ودعم المعارضة من

الخارج وتمويلها وتقويتها دولياً وتبني مشروعها فضلاً عن توظيف القرارات الدولية وتطبيقها بما يتناسب مع مصالح هذه القوى)، وهذا يتطابق تماماً مع ما قاله الأمين العام لحلف الناتو (راسموسين) في بداية العمليات، (إنَ منطق التعامل مع الحالة الليبية سوف يكون عبر أساليب الأمن والقوة الناعمة، أيّ أنه لن يتم نشر قوات على الأرض بقدر ما يكون هدف الناتو الرئيس هو إسقاط نظام القذافي، عبر أساليب مشتركة حربية وسلمية و قانونية).

وبعد أن تطورت الحالة للوصول إلى استخدام القوى الدولية القوة الصلبة المباشرة، ينتج لدينا مصطلح جديد يدمج ما بين القوة الناعمة والصلبة وهو القوة الذكية، لذا يعد البحث في المجالات التطبيقية للقوة الذكية من الأمور الصعبة، لأن العالم الآن أصبح يتعامل مع معطيات القوة الذكية على أنها من أساسيات البقاء والتفاعل الاستراتيجي في النظام العالمي، وفي ظل القفزة التكنوعسكرية المعقدة والمتشابكة التي وظفت فيها قدرات الدولة التكنولوجية مع قدرات الدولة العسكرية وإمكانياتها[90].

لذا إن المجالات التطبيقية للقوة الذكية الآن تأخذ أوسع أبعادها في العالم، لا سيّما لما يشهده العالم من طفرة تكنولوجية علمية قللت الفارق الزمني لوصول المعلومة بين الدول، لكنها وسعت الهوة المعاشية بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، ولما لهذه المنطقة من أبعاد جيو استراتيجية حيوية من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وما تشكله هذه المنطقة من عمق للأمن القومي الأمريكي، الذي عملت دوماً الولايات المتحدة على

ربطه بالأمن العالمي، عندما تقول دائماً إن أمن منطقة الشرق الأوسط يعني الأمن العالمي والاستقرار الدولي[91].

أولاً: مدخل نحو القوة الذكية

يرتبط مفهوم القوة، كغيره من المفاهيم في مجال العلوم الاجتماعية والعسكرية، بالسياق الذي يرتبط به، ومن ثم فإن التطور في السياسة الدولية، سواء على المستويين الإقليمي أو الدولي، لابد أن يقود إلى تغيير في معنى القوة وأشكالها والعناصر المكونة لها، ويمكن القول أن مضمون وعناصر القوة، في مرحلة تاريخية ما، يتحددان بطبيعة المصادر الفعلية والمحتملة لتهديد الأمن[92].

فالتغير في مضمون القوة يعد نوعاً من الاستجابة للمصادر المدركة للتهديد، ويمثل أهم تطور شهده العالم، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما صاحبها من تفجيرات لتجارب نووية غيرت مجرى وطبيعة التعامل في العلاقات الدولية وأيضاً ما بعد الحرب الباردة، في ظهور ما يعرف بمصادر التهديد الجديدة للأمن، والمتمثلة في التهديدات العابرة للحدود، مثل المخدرات، والهجرة غير الشرعية، والإرهاب، وقضايا البيئة، التي كان لها أثرها على مفهوم القوة، وأشكالها.

لذا أصبح من الأمور المستقرة في الفكر الاستراتيجي، أن مصادر قوة الدولة ومكونات نفوذها تتغير، وأن القوة العسكرية وحدها لم تعد تحقق سوى القليل، وأن القوة في عالم اليوم لها مكونات متنوعة، عسكرية ودبلوماسية واقتصادية ومعنوية، تمنح الدولة القدرة على شق طريقها في العالم، وأن جوهر القوة يجسده ضغط سياسي ونفسي،

وقد تكون الدولة قوية عسكرياً، لكن أساسها الداخلي متهافت، سياسياً واقتصادياً[93]، من ثم لا يمكن وصفها قوية وقادرة في عالم تتنافس فيه القوى الدولية، على جبهات اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية، وعلى الرغم من التركيز على استخدام القوة الصلبة من جانب الدول بوصفها وسيلة لها أولوية لضمان أمنها القومي، لذا تعد القوة الذكية من الأطروحات الحديثة نسبياً في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، بدلالة ظهوره بعد ما أصيبت الولايات المتحدة الأميركية بخيبات أمل عسكرية في منطقة الشرق الأوسط على المستوى المادي والبشري بعد أحداث 11 ايلول 2001، لا سيّما في أفغانستان والعراق، وما كلفتها هذه الحروب من أموال طائلة وارتفاع موازين الإنفاق العسكري بشكل لافت للنظر، التي أثرت في توازن الولايات المتحدة العالمي[94]، والأزمة المالية خير دليل على ذلك، فقد نظر وطور هذا المصطلح (القوة الذكية) كل من رتشارد ارمتاج[95]، وجوزيف س. ناي، اللذان دشنا هذا المشروع بعد سلسلة مؤتمرات وندوات وحوارات مع مجموعات أكاديمية ومفكرين ومختصين وباحثين وصحفيين ونقاد، لكي يخرج مفهوماً جديداً مهجناً تحت عنوان القوة الذكية، الذي يعني الدمج بين القوة الصلبة والقوة الخشنة المتمثلة في زيادة القوة العسكرية والاقتصادية الأميركية، والقوة الناعمة أو المدنية تتمثل في استثمار المكانة الأميركية وجاذبيتها عالميا[96]، والجمع بين هاتين القوتين التي يطلقان عليهما القوة الذكية، التي ستمكن الولايات المتحدة من التعامل مع التحديات العالمية الجديدة، فالإدارة الأميركية دائماً تستحدث وتراجع جميع استراتيجياتها وتكتيكاتها وتضع أكثر من حل وخطة للتعامل مع مختلف الأمور في العالم، وكذلك تضع أكثر من

تكتيك لكي تحقق التكاملية والشمول والمرونة في المخطط الاستراتيجي الأمريكي[97].

فالقوة الذكية هي إحدى تجليات العقل الاستراتيجي الأمريكي، إذ يمكن فهمها بأنها القوة الذكية القدرة على الجمع بين القوة الصلبة الصارمة وقوة الجذب الناعمة، أي إنها تعمل على التوازن بين القوة العسكرية والقوة الناعمة للدبلوماسية، والتنمية والتبادل الثقافي والتعليم والعلوم، فالقوة الذكية بشطرها الناعم والخشن تمثل عملية استخدام القوة المسلحة بصورة مباشرة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأميركية، بجانب القوة الناعمة كتلة متكاملة من أدوات ثقافية ودبلوماسية واقتصادية والتعاون العلمي والتكنولوجي والصحي[98].

لهذا أدت الانتقالة الفكرية التي حصلت في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، إلى تطور مفهوم القوة الناعمة بعد دمجه بالقوة الصلبة، لكي يولد لنا مفهوم جديد للقوة وهو القوة الذكية، التي هي مزيج ما بين القوتين الصلبة والناعمة[99]، وهذا التزاوج أو التلاقح المفاهيمي الذي حصل لم يأتِ بشكل اعتباطي، بل جاء نتيجة لتفاعلات فكرية مختلفة داخل الولايات المتحدة، عبر العديد من مراكز البحوث والدراسات والمعاهد والجامعات، التي ترفد صانع القرار بكل ما هو مفيد وقيم من دراسات ومشاريع استراتيجية جديدة[100]، إذ تمثل الجامعات ومراكز البحث والتفكير (Think Tanks) في الولايات المتحدة الأميركية، إحد الروافد الرئيسة المساعدة في صياغة الكثير من سياسات أمريكا الخارجية والداخلية، وصياغة وتقويم الاستراتيجيات في كل سنة[101]، بالتفاعل بين هذه المؤسسات والحكومات المتعاقبة على البيت الأبيض على اختلاف انتماءاتها الحزبية، فكثير من السياسات والخطوط

العريضة لاتخاذ القرار في أمريكا، هي نتاج عقول المنتسبين لتلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية، مما رسخ البرغماتية في السياسة الأميركية وجعلها تقليداً سياسياً وأمراً مقبولاً لدى الرأي العام الأمريكي، لكون تلك التحولات في سياساتها إن حصلت فإنما هي نتيجة دراسات وبحوث ونقاشات مؤسساتية وموضوعية، وليست نتاج اجتهادات فردية فحسب.

ثانياً: التغيير بالقوة الذكية (ليبيا أنموذجاً)

من الطبيعي أن تنتهج الإدارة الأميركية في أسلوب تعاملها مع القضايا الدولية طرائق مختلفة ومتعددة ومتنوعة ومتلونة، التي تنطلق من فكرة الانتهازية الذكية التي تعني تغيير المواقف بحسب تطور الحالة مع عدم حسم موقفها مع أية جهة ضد الأخرى، إلى حين تأكدها بانتصار هذه الجهة، وهذا ما حدث في كيفية تعامل الإدارة الأميركية، مع حالة التغيير في الشرق الأوسط، إذ تختلف هذه الأساليب والطرائق بحسب الأهمية الحالة والقضية والهدف الاستراتيجي، الذي تريد تحقيقه الولايات المتحدة بصورة منفردة أو مع حلفائها الاستراتيجيين[102]، فالأحداث في ليبيا وما شهدتها من تطور ملحوظ وخطير دفعت الإدارة الأميركية وحلفاها، باتجاه استصدار قرارات دولية عبر مجلس الأمن بضرورة التدخل المباشر في ليبيا، لأسباب كثيرة معلنة وغير معلنة (أهمها النفط الليبي)، وإسقاط النظام الذي يقتل وينتهك حقوق الإنسان.

ففي يوم السبت 19 مارس 2011 انتصرت كتائب القذافي في معركة أجدابيا الأولى، وبدأت تقدمها نحو بنغازي عاصمة الثوار، بادئة

بذلك معركة بنغازي الثانية[103]، وبعد ساعات من الاشتباكات العنيفة على المشارف الغربية للمدينة (التي انتهت بتدمير عدة دبابات للقذافي وسقوط طائرة تابعة للثوار)، خرج الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي في مؤتمر حول الوضع الليبي عقد في باريس، وقال فيه) قام مجلس الأمن بإصدار القرارين 1970 و1973 بشأن الوضع في ليبيا، وتم بموجب هذين القرارين إعلان الحظر الجوي على ليبيا، وإحالة الملف الليبي إلى محكمة الجنايات الدولية، فضلاً عن اتخاذ التدابير المناسبة لإيقاف قمع وقت المدنيين الليبيين، لكن هذا الوضع يقلق فرنسا، لذا لن تكتفي أوربا وحلفاؤها الغربيين بالحظر الجوي على ليبيا، وإنما ستنظم غارات جوية تستهدف فيها قوات القذافي القامعة للشعب)، وبذلك أصبح دور التدخل الدولي بارزاً عبر عمليات جوية دقيقة ومباشرة، فككت عبرها قوات القذافي ومن ثم سقوط نظامه.

إن ما حدث في ليبيا من تظاهرات واحتجاجات وظفها الغرب، ودفع بها للوصول إلى المواجهة المسلحة المباشرة، عبر الدعم المباشر للمتظاهرين الليبيين بالسلاح والعتاد وإرسال مجاميع أجنبية تابعة لقوات الناتو، لكي يهيئوا ويدربوا الثوار الليبيين على كيفية القتال (في أثناء اندلاع الاشتباكات)، واستخدام الأسلحة المتطورة ولكي يتمكنوا من مجابهة النظام[104]، وبهذه الطريقة احتدم الصراع مع الترويج لفكرة أن الغرب يحاول أن يحمي المواطنين من بطش النظام وخلق منطقة عازلة تحت ذريعة التدخل الإنساني، الذي أتى متأخراً وبعد حذر مع التعامل مع القضية الليبية لا سيّما في مجلس الأمن، فقد قام الغرب بتقديم الدعم المادي والمعنوي عبر إرسال الأموال والمساعدات الاقتصادية، لاستدامة التظاهرات واستمرارها ودعمها هذا من

جهة[169]. أما من جهة ثانية فقد عملت دول غربية عدة، كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا على حملة دبلوماسية كبيرة تسقط بها شرعية حكم القذافي وتعزله إقليمياً ودولياً، فضلاً عن دفع بعض الدول للاعتراف بالمعارضة الليبية كممثل شرعي للشعب الليبي، واستطاعت أن تستحصل بعد ذلك قرار من مجلس الأمن الدولي المرقم 1973، الذي فهمته القوى المتحالفة وفسرته على أنه ضوء اخضر للبدء بالعمليات العسكرية على ليبيا، بالرغم من أن نص القرار لم يشر إلى ضرورة التدخل العسكري المباشر[105].

وهنا يكمن التمازج ما بين القوة الناعمة المتمثلة بالدعم المادي والاقتصادي والدعم الدبلوماسي والمدني والمالي الغربي للثوار وتقديم الدعم اللوجستي، والقوة الصلبة المتمثلة بالتدخل الغربي العسكري للناتو في عمليات مباشرة على ليبيا، تشترك فيها أغلب دول الناتو[106]، ولكي تكتمل معادلة القوة الذكية بتمازج طرفي المعادلة، جاء التوظيف الغربي وتحديداً الأوربي للأحداث في ليبيا ودفع الوضع للوصول إلى الحرب المباشرة، نتيجة أدراك أوربا التام بأن مصالحها في خطر إذا ماَ استمر القذافي في الحكم، لذا فأن من الأجدر الدفع باتجاه تغيير هذا النظام وإسقاطه، سواءً بدعم التظاهرات والاحتجاجات، أو إذا تطلب الأمر التدخل العسكري المباشر.

وتدخل الغرب بشكل عام في ليبيا، وبدأت العمليات العسكرية في بدايتها تحت قيادة الولايات المتحدة الأميركية ومعها الناتو التي هي عضو فيه أساساً[107]، لكن سرعان ما سلمت الولايات المتحدة الأميركية القيادة العسكرية للناتو وتحديداً لألمانيا وفرنسا، وذلك لأسباب عديدة يحلل البعض أهمها بأنَ التخلي الأمريكي عن قيادة

العمليات في ليبيا، جاء نتيجة أن الولايات المتحدة لا ترغب في التدخل في حرب جديدة، ومن ثَمَ تكبد خسائر اقتصادية كبيرة تزيد ضغط الداخل الأمريكي على الإدارة الأميركية في وقت غير مناسب، لا سيّما أن خطة اوباما للخروج من الأزمة المالية لا تتحمل هذه النفقات[108].

ومن الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة للتخلي عن قيادة العمليات، أنَ الولايات المتحدة أدركت أن أوربا ومن ورائها القوى الصاعدة الأخرى، وظفت الحرب الأميركية على الإرهاب لا سيّما في أفغانستان والعراق وبقية العالم، واستغلت الانشغال الأمريكي في هذه الحرب وتكبد تكاليفها الباهظة وحدها، ومن ثم الحصول على المنافع الاقتصادية والسياسية من دون دخولها الحرب إلى جانب الإدارة الأميركية، لهذا سعت الإدارة الأميركية بهذا القرار (ترك القيادة للأوربيين)، لإيصال رسالة للأوربيين بأنهم يجب أن يقوموا بجهود أكبر لكي يحصلوا على ما يستحقون، ويرى البعض أن العمليات العسكرية على ليبيا، كانت بمثابة فخ لأوربا سوف تكون الولايات المتحدة الأميركية هي المستفيد الرئيس منه.

ومن جهة ثانية تكمن أساليب دعم المعارضة الليبية بشكل عام عبر آليات القوة الناعمة بجانبها السلمي، بتحريك بعض القوى والأطراف الإقليمية[109]، بمبادرات بعض الدول العربية وبآليات جامعة الدول العربية، عن طريق استخصال قرار يقضي بإيقاف عضوية ليبيا في الجامعة، والانضمام إلى المعسكر الغربي لمحاولة إسقاط نظام العقيد القذافي، فضلاً عن قطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق السفارات العربية في ليبيا في بدايات الأحداث الليبية وسحب السفراء، وكذلك

الدعم المادي الذي قدمته هذه الدول لتقوية المجلس الانتقالي الليبي ولضمان استمرارية أعضائه في مواقفهم، وقدمت كل من قطر والإمارات الدعم العسكري (القوة الصلبة)، واشتركت في دعم قوات الناتو عبر إرسال عدد من المقاتلات التابعة لطيران الجو الإماراتي والقطري(110)، إن القوة الذكية في تطبيقاتها لا تقتصر فحسب على دمج ما هو مدني وسلمي (ناعم غير عسكري) مع ما هو عسكري وحربي (صلب)، فالحرب الذكية تعتمد في تفاصيلها ومخططاتها على استراتيجية ذكية.

وقدر تعلق الأمر بتطبيق الفوضى الخلاقة، يحلل بعض الباحثين أن الوضع في ليبيا بعد سقوط النظام، يتجه نحو التقسيم والتجزئة، لا سيّما أن المجتمع الليبي يمثل حاضنة جيدة لتكتيك الفوضى الخلاقة، بسبب الطبيعة القبلية والاثنية التي يتكون منها هذا المجتمع، فضلاً عن جاهزية الحالة للتطبيق الأسلحة المنتشرة بين الفصائل المسلحة المختلفة التي سيطرت على مدن البلاد(111).

المبحث الثالث

مستقبل توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بين الاستمرار والتراجع

قوَم خبراء الاستراتيجية الأميركية من مفكرين وأكاديميين وصناع قرار ومختصين، تكتيك الفوضى الخلاقة حين طبق على العراق بعد احتلاله، ووجدوا بأن تطبيق الفوضى الخلاقة في العراق قد حقق أهدافه إلى حد واضح، بعد أن تحققت أهم الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في العراق، وأدخلته في دوامة صراع واحتقان طائفي وعرقي، وهيأت فرص تقسيمه وفي اقل تقدير إضعاف وحدته، وتطمح الإدارة الأميركية باختبار هذا التكتيك ونقل تجربة العراق لإعادة توظيفها على مستوى الشرق الأوسط[112]، وذلك بسبب توافر عوامل تطبيق هذا التكتيك في كثير من دول المنطقة، سواءً من ناحية التعددية المذهبية أو القومية أو الدينية أو وجود خلافات ومشاكل بعضها كامن وبعضها ظاهر وفعال، ولكن لا يصل لدرجة الاقتتال والدخول في مواجهات مباشرة، تهدد وحدة الدول وتفكيكها وتجزئتها إلى مقاطعات قومية وعرقية ومذهبية[113].

ومن ثم فإن الإدارة الأميركية ولاسيما بعد حالة التغيير التي أطاحت بأربعة أنظمة في منطقة الشرق الأوسط في مطلع العام 2011،

وضعت المنطقة تحت الاختبار وانتظارها لاقتناص أية فرصة يمكن توظيفها، للدفع باتجاه الاستفادة من تجربتها بهذا المجال في العراق على مستوى الشرق الأوسط، وفق آليات مختلفة وشعارات مفرغة من مضمونها كالديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي وتداول السلطة[114].

على هذا النحو فإن ما تقدمه الفوضى الخلاقة على مستوى الشرق الأوسط من نتائج ستكون بمثابة تجربة أمريكية ثانية بعد العراق، وهذه التجربة هي التي سترسم معالم مستقبل تطبيق تكتيك الفوضى الخلاقة على النطاق العالمي، إذ ستكون الانتقالة هذه المرة نحو المحيط الاستراتيجي العالمي[115]، بألإفادة الاستفادة من سلبيات وايجابيات تطبيق تكتيك الفوضى الخلاقة في العراق وفي دول الإقليم الأخرى.

المطلب الأول
احتمال استمرار توظيف الفوضى الخلاقة

ليس سهلاً استشراف مستقبل ظاهرة تتعلق بالاستراتيجية الأميركية، وذلك بسبب تعدد المتغيرات والعوامل التي تربط هذه الاستراتيجية ببعضها، ومعرفة الأهداف الثانوية (المرحلية) أو التكتيكية التي تشكل تفاصيل الهدف الرئيس، فالكثير من الباحثين (في الولايات المتحدة أهمهم ناثان شارنسكي وروبرت كوهين)، يشيرون إلى نقطة مهمة وهي الربط بعلاقة ما بين صعود الإسلام السياسي للحكم في منطقة الشرق الأوسط، وما بين احتمالات استمرار توظيف الفوضى الخلاقة على هذا النطاق، إذ إن أصحاب هذا الرأي يشيرون إلى وجود علاقة طردية، ما بين تولي الإسلام السياسي للحكم، وما بين فرص

استمرار توظيف الفوضى الخلاقة، انطلاقاً من أن الإسلام أساساً ينقسم إلى مذاهب، وهذه المذاهب تنقسم أيضاً إلى فرق عديدة، ومن الصعب بمكان أن تتقبل هذه القوى الإسلامية بعضها بسهولة (من وجهة نظر أمريكية).

وعلية فأن طبيعة العلاقة ما بين القوى الصاعدة والولايات المتحدة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، هي التي ستحدد ما إذا كانت الولايات المتحدة ستعمل على استمرار احتمالات توظيف الفوضى الخلاقة، على نطاق دول وأقاليم أخرى من العالم، وتعميمها أو الاكتفاء بالأنموذج الإقليمي الشرق أوسطي.

أولاً: احتمال استمرار توظيف الفوضى الخلاقة على المستوى الإقليمي الجيواستراتيجي الشرق أوسطي

يجمع الكثير من المختصين والمعنيين والمراقبين لمنطقة الشرق الأوسط على صعوبة التنبؤ بالإحداث واستشرافها فيما يتعلق بهذه المنطقة، فقد تلونت وتقلبت الإحداث وتغيرت صور التفاعل الإقليمية والدولية فيها لا سيّما بعد موجات التغيير بداية عام 2011، ويستشرف معظمهم أن انتهاء بعض الأنظمة السلطوية والقمعية وسقوطها، يمهد لقيام نظم حكم إسلامية تقوم على أسس التبادل السلمي للسلطة، وأن السبيل الوحيد للوصول للحكم هو آليات العمل السلمي المدني والتنظيم الحزبي السياسي الديمقراطي، وهذه الطريقة في الحكم تريح الولايات المتحدة إلى حد ما، بعد مرحلة عصيبة مرت على الإدارة الأميركية في حربها العالمية ضد الإرهاب (الإسلامي المتطرف من وجهة نظر أمريكية).

ويمكن ملاحظة هذا الأمر عبر انفتاح الإدارة الأميركية تجاه الإسلاميين في الشرق الأوسط بعد وصول الرئيس اوباما للحكم، لكن النقطة المهمة هي: هل أن الإدارة الأميركية سوف تدعم هذه الأنظمة الإسلامية وتعمل على إنجاحها، أم أنها سوف تكتفي بإيصالها للحكم، وتقوم بعد ذلك بإفشالها وتقييدها عبر تفعيل بعض القوى الداخلية (المعارضة) ـ كما يحدث في مصر من دعم للمجلس العسكري وسحب لصلاحيات الرئيس المنتخب ـ لكي تفشل القوى الإسلامية، ومن ثم تصبح القناعة لدى شعوب المنطقة بأن الحكم الإسلامي فاشل، وأن الإسلام قد فشل في تحقيق طموحاتها، ومن ثم سوف يزيد هذا الأمر من حدة الأزمات البنيوية الداخلية، لتنتقل من أزمة نظام وحكم غير قادر على ضبط الأمور إلى أزمة اجتماعية (دينية)، كرد فعل على فشل الحكم الإسلامي، وهذا الأمر سيمهد للدخول في دوامات عنف وأزمات وفوضى عارمة، بين قوى رافضة للحكم الإسلامي وقوى أخرى سوف تتحول من تأييدها للحكم الإسلامي إلى رفضه، وقوى ثالثة مؤيدة للحكم الإسلامي، لذا هناك من يربط بين الصعود الإسلامي للحكم في منطقة الشرق الأوسط، واحتمالية استمرار توظيف الفوضى الخلاقة في هذه المنطقة، إذ سيقترن الفشل بالمنهج الإسلامي نفسه وليس بالأطراف والقوى التي تبنته[116].

ما تشهد منطقة الشرق الأوسط من انعطافة خطيرة في مجال إعادة تشكيل وهيكلة النظم السياسية الحاكمة، التي من المفترض إن تؤسس بدورها لإعادة تكوين الدولة بشكل عام، فقد تجاوزت الدول التي تغيرت فيها الأنظمة السياسية الحاكمة مرحلتها الأولى وهي عملية

إسقاط النظم الحاكمة، ومن ثم الانتقال إلى الديمقراطية وثالثها تثبيت الديمقراطية ورابعها نضوج هذه الديمقراطية[117].

فبحسب دراسة أجراها معهد كارنجي الأمريكي، تشير إلى أن مئة نظام من عام 1970 لغاية عام 2000 شهدت هذه المراحل،20% منها فحسب وصلت للمرحلة الرابعة، وهي النضوج الديمقراطي، وتراجعت 5% منها إلى النظام الدكتاتوري القمعي، مع بقاء 75% منها قابعاً في المرحلة الانتقالية الثانية والثالثة، وهي مرحلة الفوضى وعدم الاستقرار وكثرة الأزمات الداخلية والخارجية، بسبب عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة المعالم لمرحلة ما بعد تغيير النظام، فإن احتمالات عودة الأنظمة القمعية أو ودخولها في أزمات وحالة فوضى واردة في بعض الدول العربية التي حدث فيها التغيير مطلع العام 2011، مع عدم ترجيح احتمال الانتقال للمرحلة الرابعة (النضوج الديمقراطي) في المدى القريب أو المتوسط[118]، وأبرز المؤثرات أو العوامل الداخلية تكمن في ثقافة الشعوب وتطورها ومدى وعيها، ومكونتها الديمغرافية والأسس الإيديولوجية السائدة في المجتمع[119].

وقدر تعلق الأمر بالشرق الأوسط والجزء العربي منه، فإن احتمالاته المستقبلية واستمرار توظيف الفوضى الخلاقة فيه من الإدارة الأميركية تشير إلى بقاء النظم السياسية في المرحلة الثانية (التحول نحو الديمقراطية)، أو في أحسن الأحوال الانتقال للمرحلة الثالثة وهي (تثبيت الديمقراطية) وإن كان هذا الأمر صعب في على المدى المتوسط[120]، فالشعوب في المنطقة من الناحية الاجتماعية تعد شعوباً غير مؤهلة وغير ناضجة سياسياً (أكثر من40% أمي في الوطن

العربي)، لكي تباشر وتطبق الأنموذج الديمقراطي، فلا توجد دولة عربية لديها تاريخ جيد في ممارسة الديمقراطية، لأن البيئة الشرق أوسطية غير مؤاتية لممارسة الديمقراطية.

ومن ناحية أخرى وقدر تعلق الأمر باحتمالات استمرار دخول المنطقة في حالة فوضى واضطراب، فإن مؤتمر هرتزيليا الذي عقد في عام 2011[121]، استجابةً للتحديات الجديدة التي تواجهها (إسرائيل) في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، رجح هذا الاحتمال إلى حد ما (احتمال الفوضى)، فالخريطة السياسية الشرق أوسطية ترجح صعود القوى والاحزاب السياسية الإسلامية، سواءً أكان هذا الصعود بصورة طبيعية (انتخابات واستحقاقات دستورية كالتغيير في المغرب والجزائر والأردن) أم بصورة غير طبيعية (كالتغيير الذي حصل في العراق وبعض الدول العربية بعد عام 2011).

وقد أشار بعض الباحثين (الإسرائيليين) المشاركين في المؤتمر إلى أن المنطقة تسير باتجاه الإسلمة السياسية، التي تتخذ الجانب المعتدل منه (الإسلام المعتدل) الذي بدوره سوف يحارب الإسلام المتطرف، مما يعني الدخول في أزمات جديدة لم تكن تعرفها المنطقة، وهي احتدام الصراع بين بعض القوى الإسلامية التي كانت تحارب في خندق واحد، أبان حكم الأنظمة التي سقطت بعد عام 2011، وما حدث في مصر من انشقاقات داخل صفوف جماعة الإخوان المسلمين يعد مثالاً واضحاً لذلك.

وبالانتقال إلى المشهد المستقبلي العام للمنطقة، فالمغرب تسير باتجاه حكم إسلامي عبر ما حققته القوى الإسلامية في الانتخابات

التشريعية عام 2011، والجزائر أيضاً تنضج فيها من جديد قوى إسلامية تحاول الاقتراب من التجارب الحديثة والمجاورة لها، لا سيّما أن تجربة الجزائر عميقة فيما يخص وصول الإسلاميين للحكم عام 1994، ومن ثم إقصاؤهم بإلغاء الانتخابات، وحققت القوى الإسلامية في تونس أول نجاح إسلامي في المنطقة بصعود القوى الإسلامية للبرلمان ومن ثم لرئاسة الجمهورية[122].

وفي المقابل تشهد (إسرائيل) تشهد تحولاً باتجاه تقوية اليمين المتطرف لحزب الليكود، الذي يعتمد على أيديولوجية دينية بحته في تعامله مع طبيعة الأحداث.

وبقدر تعلق الأمر بموضوع احتمال استمرار توظيف الفوضى الخلاقة مستقبلاً في الشرق الأوسط، فأن المنطقة تشهد تصعيدا دينياً ـ يمثل أفضل بيئة لعمل الفوضى الخلاقة ـ، وتحاول الإدارة الأميركية بناء توازن مذهبي في المنطقة، تمهيداً لصدام حضارات إسلامي كما يشير له (مارك.ل. هاس)، عبر خلق الفوضى على النطاق الإقليمي، وفعلت ذلك أيضاً على مستوى ضيق في العراق، ومن ثم تعمم هذه الطريقة بالتعامل مع الشرق الأوسط، إذ ينطلق هاس من فكرة أن الولايات المتحدة ستعمل على تغذية التناقضات المذهبية على مستوى شامل في الشرق الأوسط، لكي تجعل المنطقة تدخل في صراعات مذهبية، من دون إغفال الدلالات القومية فيما يتعلق بالقوميات غير العربية ذات التوجه الانفصالي[123].

وعليه سيكون مستقبل التعامل مع المنطقة عبر تفعيل تناقضات تهدد المنطقة وتماسكها واستقرارها، أي أن الولايات المتحدة هنا

تسعى لخلق وتغذية صراع إسلامي ـ إسلامي، لكي تفكك الإسلام من جهة وتفكك المنطقة من جهة ثانية، وتحقق سيطرة وهيمنة (إسرائيل) إقليمياً.

وبعيداً عن الجزء العربي من الشرق الأوسط وموجات التغيير التي جرت في مطلع العام 2011، يكمن استشراف احتمالات استمرار توظيف الفوضى الخلاقة مستقبلاً، في دول أخرى غير عربية من الشرق الأوسط كإيران على سبيل المثال، ففي إيران نظام تعاني منه الإدارة الأميركية منذ مرحلة طويلة، لا سيّما بعد وصول ايران إلى مراحل متقدمة من برنامجها النووي، الأمر الذي يحد من الخيارات العسكرية للولايات المتحدة وذلك لخطورة هذا الفعل على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة[124].

لذلك هي تسعى لتوظيف الفوضى في الداخل الإيراني وإثارة المشكلات، لا سيّما فيما يتعلق بالأقليات في مناطق عدة من إيران، كالأكراد في شمال شرقي إيران، أو العرب في الأهواز، وحتى الأقليات الأخرى (المسيحيين والزردشتيين والاذاريين واللور والبلوش والتركمان والجيليك) يعد أمراً وارداً جداً، فهي تدرك تماماً أن النظام الاسلامي الإيراني يحقق نوع من التماسك المجتمعي[125]، الا ان لإيران نقاط ضعف كثيرة ممكن تفعيلها وتوظيفها لإشاعة الفوضى وتفشي ظاهرة عدم الاستقرار الداخلي سواءً العسكري أم المدني. فآلية تعامل الادارة الامريكية الحالة الإيرانية في المستقبل، من الممكن جداً أن تعتمد الفوضى الخلاقة للحد من التحدي الإيراني لمصالح الولايات المتحدة و(إسرائيل) في المنطقة، لتكون الكفة الراجحة في المنطقة هي كفة (إسرائيل)[126].

ثانياً: احتمال استمرار توظيف الفوضى الخلاقة على المستوى الجيواستراتيجي العالمي

تروج الولايات المتحدة الأميركية إلى فكرة مفادها: أن العالم سوف يشهد نوعاً من أنواع الفوضى العارمة، إذا ما انسحبت الولايات المتحدة الأميركية بشكل مفاجئ من أداء دورها في القيادة العالمية، لا سيّما أنها لمراحل طويلة كانت وحدها تمثل الشرطي العالمي، إلى أن وصلت مرحلة لم تعد قادرة على احتواء التحديات العالمية الكبرى، فأشركت بعض حلفائها ومنافسيها (بصفة طوعية كأوربا وبصفة إلزامية كالصين) في إدارة الشؤون الدولية، وعلى ذلك تكمن تفاصيل استمرار توظيف الفوضى الخلاقة على النطاق العالمي، في أن الولايات المتحدة تدعي بأنها الدولة الحاملة لميزان القوى الاستراتيجي العالمي، وأن جميع اللاعبين الدوليين ينضوون تحت القيادة الأميركية، وإذا ما حدث خلل في ذلك فإن البيئة الاستراتيجية العالمية ستؤول إلى نوع من الفوضى، التي سوف تشهد بعد ذلك انبثاق نظام دولي جديد، يختلف في طبيعة تحالفاته وتعاملاته ما بين الدول العظمى والكبرى والمتوسطة والصغرى[127].

فالعالم الآن يدخل عصراً جديداً، وهو عصر موت الإيديولوجيات العالمية وعدم وجود أنموذجين أو ثلاث من الإيديولوجيات تتفاعل فيما بينها، لكي تخلق الإبداع والتفوق والتنافس للوصول إلى الأفضل، كما كانت عليه الحالة في مرحلة الحرب الباردة، وما أدت إليه تفاعلات الأيديولوجية الشيوعية والأيديولوجية الرأسمالية من تطورات، يمكن أن يقال عليها شبه إجبارية لكل من القطبين العالميين، لكي لا يحدث خلل كبير في طبيعة قوة الدوليتين[128].

وبقدر احتمالات استمرار وتوسيع تطبيق الولايات المتحده أنموذج الفوضى الخلاقة على النطاق العالمي إن هذا الشأن يعتمد وبشكل كبير على معطيات التجارب المحققة في العراق وافغانستان والشرق الاوسط، إذ أن منطق الاستراتيجية الأميركية في التعامل مع الأحداث محلياً أو إقليميا أو دولياً، يبنى على تجارب سابقة للولايات المتحدة في منطقة أخرى، أو في المنطقة نفسها، أو لتجارب قوى أخرى. ولاسيما تجربة الإمبراطورية البريطانية وهيمنتها على الشرق الأوسط[129].

ومن المحتمل أن تطبق الولايات المتحدة تكتيك الفوضى الخلاقة على النطاق العالمي، لأسباب عديدة أهمها توسيع رقعة الصراع وانتقالها من الشرق الأوسط إلى العالم بشكل عام، فالفوضى الخلاقة سوف تكون إحدى آليات التعامل الأمريكي الدولي مع القوى الدولية الصاعدة، التي تهدد مكانة الولايات المتحدة اقتصادياً وأبرزها الدول الصاعدة كالصين وروسيا والاتحاد الأوربي والهند[130].

ونقلاً عن صحيفة الديلي سكيب، يحلل المفكر الاستراتيجي الأمريكي ووزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر الأوضاع في الشرق الأوسط، بعد موجات التغيير العربية، ويقول (إن إشاعة الفوضى الخلاقة على نطاق واسع وعالمي يمثل المرحلة الثانية من الاستراتيجية العالمية التي تحولت إلى خطة يتم الشروع في تنفيذها الآن على أرض الواقع في الشرق الأوسط من ثم احتمالات توظيفها عالمياً، وإذا كانت المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية قد جرت تحت شعار الحرب على الإرهاب، فإن المرحلة الآتية ستجري تحت شعار الحرب على الاستبداد، مع إبقاء فكرة توظيف الديمقراطية كبوابة للولوج إلى خلق الفوضى)[131].

ومن جهة أخرى يقول توماس بارنيت: إن الاستجابة لتوسيع دائرة فهم الفوضى الخلاقة، وتعميم التجربة في المستقبل على النطاق العالمي، راجع إلى أنها لم تعد مجرد طرح نظري فحسب، ولكنها أصبحت جزءاً من استراتيجية ناجحة في العراق وتنتظر نتائجها في الشرق الأوسط، عبر وسائل تكنولوجية متطورة للغاية، وسحر وبريق أدوات غسل الأدمغة الحديثة، وعن طريق الماكنة الإعلامية الأميركية وحليفاتها، وبوساطة مضخات أمريكية وأوروبية ضخمة لرش الأموال، تعطي بلا حدود لمنظمات المجتمع المدني والهيئات الحقوقية، ولبعض الساسة، ولكل من يسعى لتحقيق حلم أمريكا بقيادة العالم والسيطرة عليه[132].

بيد أن استخدام الفوضى الخلاقة على نطاق عالمي لا يتساوق تماماً وآليات اللعب على وتر القوميات والأديان والطوائف[133]، بغية تقسيم الدول وتجزئتها إلى مقاطعات ودول قومية وعرقية للسيطرة على مواردها، بل ستعتمد آليات أخرى لتحجيم الدول الصاعدة الجديدة، وإيقاف نموها واستنزافها لكي تستهلك نفسها وقوتها، ومن ثم الحفاظ على مكانتها العالمية، لأن الولايات المتحدة نفسها، وكما يؤكد أغلب مفكريها المؤيدين والمعارضين للسياسات التي تنتهجها، تدرك تماماً أن هيمنتها وتحكمها بالشؤون العالمية إلى زوال[135].

ولكن هذا الزوال يمكن تأخيره وتعطيله ومن ثم إطالة عمر الهيمنة الأميركية أو في أقل تقدير الشراكة تحت القيادة الأميركية على العالم، فإن توظيف الفوضى الخلاقة عالمياً ونشرها ونقلها، يمثل احد أهم المعوقات التي تواجه العقل الامريكي، فالدول الأخرى تمتلك استراتيجيات مقاومة لما تريد أن تفعله الولايات المتحدة، هذه

الاستراتيجيات العكسية قد تقوض وتفشل تكتيك الفوضى الخلاقة[136]، لهذا وعندما أطلق ماو تسي تونغ، مقولته المعروفة عن الوضع العالمي (الفوضى تسود العالم، فالوضع جيد)[137]، بمعنى أن بإمكان أعداء الولايات المتحدة الأميركية أو أعداء الدول الكبرى التي يفترض أن تكون مسيطرة على العالم، أن يستفيدوا من حالة الفوضى العالمية اذا ما وقعت.

ويذهب رأي آخر إلى أن الولايات المتحدة إذا ما استمرت بتوظيف الفوضى الخلاقة في المستقبل على نطاق عالمي شامل، فإن ذلك ينبع من تراجع دور الولايات المتحدة ومكانتها العالمية، ويعلل أصحاب هذا الرأي إلى أن توظيف وابتداع فكرة الفوضى الخلاقة في العراق، كانت بسبب الخسائر الأميركية التي تكبدتها في العراق على النطاق العسكري[138]، ومن ثم فإن الآلة العسكرية الأميركية من الصعب أن تقوم باحتلال العالم بأكمله، وتباشر ببث الفوضى الخلاقة، بسبب من فقدانها للكثير من ممكنات قوتها وأدوات تنفيذ استراتيجيتها.

المطلب الثاني
احتمال تراجع توظيف الفوضى الخلاقة

تعد احتمالات تراجع توظيف الفوضى الخلاقة من الأمور المرجحة إلى حد ما، لدى بعض المتخصصين، وهذا الأمر يعزى لأسباب عدة أهمها المقاومة الذاتية التي تبديها البيئة الإستراتيجية، سواءً كانت إقليمية أو دولية تجاه الفعل الأمريكي، بجانب رغبة الدول صاعدة في تبوؤ مكانة لها في البيئة الإقليمية والدولية، في ظل يشهده العالم من صعود أطراف وفاعلين دوليين جدد، لم يكونوا قبل ذلك بهذه

الفاعلية[139]، ناهيك عن امكانية تراجع توظيف الفوضى الخلاقة إقليمياً وعالمياً، بسبب فشل المخطط الإقليمي الذي ستكون نتائجه انعكاساً لاحتمالات استمرار أو تراجع توظيف الفوضى الخلاقة، وأيضاً احتمالات حدوث تغيير تكتيكي واستحداث تكتيك أخر تعول عليه الولايات المتحدة، مما يفقد الفوضى الخلاقة مكانتها في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.

هذا فضلاً عن احتمالات وصول حكومات وحدة وطنية حقيقية في بلدان الشرق الأوسط، تعمل على الحد من تدخل الولايات المتحدة وتتحرك من منطلقات ولائها لشعوبها، وليس للقوى الفاعلة خارجياً، لذا فإن كل ما سبق من احتمالات وارد نسبياً، لكي تكون إحدى أهم الأسباب التي تدفع بالإدارة الأميركية إلى التراجع عن توظيف الفوضى الخلاقة في منطقة الشرق الأوسط، بسبب التغيير الممكن حدوثه في هذه البيئة الاستراتيجية، مما يدفع بصانع القرار الاستراتيجي الأمريكي، أن يغير تكتيك وآليات التعامل مع هذه الدول، ومن ثم إيجاد طرائق بديلة للتعامل مع هذا التغيير.

أولاً: احتمال تراجع توظيف الفوضى الخلاقة على المستوى الإقليمي الجيواستراتيجي الشرق أوسطي

من الطبيعي أن يلاقي أي فعل خارجي موجة تجاه شعوب أية منطقة، مقاومة ذاتية رافضة للفعل، لا سيّما اذا كان هذا الفعل يهدف إلى تقسيم أمة بأكملها وتجزئتها، لكن هذا الأمر يختلف نسبياً من منطقة إلى أخرى، من حيث مقدار ما تعيه الشعوب من خطورة حول الفعل الموجه ضدها، وقدر تعلق الأمر باحتمالات تراجع توظيف

الفوضى الخلاقة على النطاق الجيواستراتيجي الشرق أوسطي، فإن الولايات المتحدة وضعت منطقة الشرق الأوسط تحت الاختبار، وهي الآن تنتظر ما ستؤول إليه الأحداث فيها، مع مراقبة البيئة الاستراتيجية الشرق أوسطية، وقياس مدى نجاعة الفوضى الخلاقة، وما يمكن أن تحققه من مكاسب، لأن انعكاسات هذه التجربة هي التي سترسم معالم توظيف هذه الفكرة في مناطق أخرى.

إن جُل احتمالات تراجع توظيف الفوضى الخلاقة على الصعيد الإقليمي الشرق أوسطي، تكمن في عدة عوامل تدفع باتجاه عدم استمرار توظيف هذه الفكرة مستقبلاً، في البيئة الجيواستراتيجية الشرق أوسطية، وأهمها المقاومة الذاتية التي تبديها شعوب المنطقة، وحدوث خلل في تعامل الولايات المتحدة الأميركية مع هذه المنطقة، بسبب تنامي دور القوى الدولية الصاعدة التي كانت في السابق تكتفي بالمراقبة[140]، إذ أن الصين وروسيا على سبيل المثال، أصبح لديهما شراكات شرق أوسطية مع دول عديدة كمصر والسعودية وسوريا وإيران وتركيا والإمارات وقطر، وأيضاً لديهما حلفاؤها الذين يقدمون لهم الدعم والمساعدات، التي تمكن لها البقاء مدة أطول في الصراع مع الولايات المتحدة.

فدعم البرنامج النووي الإيراني على سبيل المثال، يعد أنموذجاً للدعم الصيني الروسي الذي يعيق تنفيذ المخطط الأمريكي في المنطقة ويؤخره، فتلاقي استراتيجيات هذه الدول لا سيّما في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين في منطقة الشرق الأوسط، أدى إلى فقدان الولايات المتحدة لجزءاً من نفوذها في المنطقة[141]، وبعد النمو الكبير والملحوظ للاقتصاد الصيني على مستوى العالم، وتنامي

الدور الروسي الذي بدوره يهدد مكانة الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، ويحد من قدرتها على التعامل مع كل طرف في هذه المنطقة، سينعكس على آليات تنفيذ مشروع الولايات المتحدة، وتحديداً فيما يخص توظيف الفوضى الخلاقة في هذه المنطقة في المستقبل القريب والمتوسط.

ومن المحتمل أن تعمل الدول التي تبحث عن توسيع رقعة نفوذها في الشرق الأوسط، كالصين وروسيا على تقليل النفوذ الأمريكي وتحجيمه وحصره في مناطق نفوذ معينة، إذ إن الشرق الأوسط الآن وبعد تنامي الدور الصيني والروسي، لم يعد فناءً للولايات المتحدة تشكل معالمه وتغيره وحدَها، بقدر ما هناك أطرافاً دولية أخرى تعمل على تثبيت أقدامها في هذه المنطقة، بما يتناسب حجمها وتأثيرها في القضايا الدولية في العالم ككل، لذا تعد هذه الأمور كلها من المعوقات التي تدفع باتجاه عدم استمرار توظيف الفوضى الخلاقة في منطقة الشرق الأوسط، واللجوء إلى تكتيك آخر يعمل على استعادة التوازن الأمريكي، الذي فقد جزء منه في هذه المنطقة، لا سيّما بعد ما تعرضت له الولايات المتحدة من خسائر اقتصادية بسبب حرب أفغانستان والعراق، وما تبع ذلك من أزمة اقتصادية أخرت وبشكل كبير نمو الولايات المتحدة من جهة، وسرعت نمو وتطور دول أخرى كالصين وروسيا.

ومن جانب آخر فإن مقدرة الأنظمة التي وصلت إلى الحكم بعد عام 2011، على حل الأزمات التي تعاني منها شعوبها، وإذابة الفوارق بين مختلف الطوائف والقوميات الموجودة في كل بلد[142]، فإن هذا الأمر سيؤدي حتما إلى تراجع احتمالات توظيف هذه الفكرة مستقبلاً،

وإذا ما عملت هذه الأنظمة الواصلة حديثاً للحكم عبر آليات ديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، على أقل تقدير تقليص وتحجيم هذه الأزمات وترتيب أوضاعها الداخلية، وسمحت للجميع بالمشاركة في الحكم، أو أنها فشلت فإن إمكانية استبدالها ـ بمجرد مرور أربع سنوات على سبيل المثال ـ ليست بصعوبة استبدال نظام سابق مثل نظام (حسني مبارك وزين العابدين بن علي)[143].

على هذا النحو تعتمد كوابح توظيف الفوضى الخلاقة بالدرجة الأساسية، على قدرة تجاوز أنظمة الشرق الأوسط لأزماتها ومشاكلها الداخلية، وأن مستقبل توظيف الفوضى الخلاقة، يعتمد وبشكل كبير على مقدار مقاومة هذه الأنظمة وشعوبها للمتغيرات الدولية، التي تؤثر بشكل مباشر في البيئة الشرق أوسطية المليئة بالأزمات، والتي تتعلق بالمذهبية والقومية والأديان.

ثانياً: احتمال تراجع توظيف الفوضى الخلاقة على المستوى الجيواستراتيجي العالمي

إن الفوضى الخلاقة طبقت في العراق بعد إسقاط النظام السابق، فيه بحرب أدت إلى احتلاله من ثم إحداث ثغرات كبيرة بين مكونات شعبه، والدفع باتجاه تقسيم هذا البلد وفقاً لهذه المكونات الدينية والطائفية والقومية، في حين جاء تطبيق الفوضى الخلاقة في بقية بلدان الشرق الأوسط بأسلوب مختلف، إذ إن الهدف من التطبيق هنا إسقاط الأنظمة من دون حرب، واحتلال أي بلد من ثم إحداث التقسيم.

ولهذا فإن الفوضى الخلاقة يراد لها أن تؤدي دورين معاً في

الشرق الأوسط، وهما الإسقاط والتقسيم من دون الدخول أو التدخل العسكري عدا حالة ليبيا، وهذا يعني وجود خصوصية لكل حالة، على الرغم من تكرار التجربة في بيئة جيواستراتيجية إقليمية متشابهة نسبياً، مما يعني عدم أمكان استنساخ التجربة العراقية وإعمامها إقليمياً وعالمياً.

لذا فإن احتمالات تراجع توظيف الفوضى الخلاقة على المستوى العالمي يعتمد أساساً على احتمالات تراجع توظيف هذه الفكرة على النطاق الشرق أوسطي، فالبيئة الاستراتيجية الدولية تحوي على متغيرات معقدة أكثر من بيئة الشرق الأوسط الاستراتيجية، وأن التفاعل بين القوى الكبرى الجاري على منطقة الشرق الأوسط، ستكون له انعكاساته ودلالاته واضحة المعالم على البيئة الدولية وتفاعلاتها[144]، لذا فإن بعض الباحثين من الذين يتبنون رأي انحسار دور وتأثير الولايات المتحدة عالمياً، بسبب مشاكلها البنيوية التي أثرت في مقومات بقائها كدولة مهيمنة على الشؤون الدولية وإدارتها، يتنبئون بعدم قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار بتوظيف الفوضى الخلاقة على النطاق العالمي، كما فعلت على المستوى الضيق في العراق ومن ثم على بيئة الشرق الأوسط الاستراتيجية، ومن ثم سيؤدي هذا الانحسار القادم للولايات المتحدة إلى تقليل فاعليتها وتأثيرها في شتى المجالات[145].

ويذكر نعوم تشومسكي في مقال له منشور في موقعه الرسمي (الولايات المتحدة اليوم أمام حقيقة هزيمتها العسكرية في العراق، وهزيمتها مع الناتو في أفغانستان، مع انهيار نظامها المالي والنقدي، الذي سيتبعه ركود اقتصادي حتمي يؤثر في قدرتها الإنتاجية والإنفاقية، من ثم أن الولايات المتحدة بحاجة إلى المزيد من القروض، وبحاجة

لسحب قواتها المقاتلة وحتى المتمركزة في العالم لتخفيف الأعباء، وبحاجة إلى سلم أهلي داخلي، سيكلفها أعباء جديدة لإنهاء الأزمات اقتصادية الحادة، كما نشاهدها اليوم ومحاولة الالتفات لأزمات الداخل الاجتماعية والطبقية والعرقية)[146]، ويضيف (كم من إمبراطورية عظمى سقطت وانهارت وتجزأت إلى دول عديدة، لكن هذا الأمر لا يحب سماعه من هم في الإدارة الأميركية، لذا فالعودة في الوقت المناسب إلى الداخل الأمريكي، أفضل من العودة في وقت تكون الولايات المتحدة على حافة التفكك والانهيار)[147].

إن البيئة الدولية الآن لم تعد كما كانت عليه في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، فقد تغيرت طبيعة التعامل بين الأطراف والفاعلين والدوليين، وظهرت قوى من غير الدول أثرت وبشكل كبير في زيادة التفاعلات الدولية، فلم تعد الدولة والمنظمات الدولية هي الفاعل الرئيس في العالم، إنما صار هناك فواعل تؤثر في سلوكيات وتحركات دول عظمى، كالمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات العالمية على اختلاف توجهاتها، ولذا فإن هذه المتغيرات بجملتها أثرت وبصورة واضحة في دور الولايات المتحدة وفاعليتها في احتواء الشؤون الإقليمية والدولية، كما كانت تفعل في مرحلة الهيمنة والانفراد العالمي، إذ أصبح الآن للولايات المتحدة شركاء يفرضون أنفسهم في أية قضية تطرح على البيئة الإقليمية والدولية.

لذا فإن النتائج الاستراتيجية لهذه التحولات لن تقتصر على الدور الإمبراطوري للولايات المتحدة فحسب، بل إن مستقبل الولايات المتحدة نفسها على المحك[148]، فقد أعلن أكثر من مسؤول أوروبي وصيني وروسي، أنه لا يجوز بعد اليوم ترك قيادة الاقتصاد العالمي بيد

الولايات المتحدة، وهذا يعني نهاية الإمبراطورية المالية، وعليها القبول بالشراكة الصينية والروسية والأوربية وربما دول البريكس، فلا وجود بعد اليوم لاستقلالية كبيرة في اتخاذ القرارات الدولية بالنسبة للولايات المتحدة، وعلى هذا النحو فإن من الطبيعي أن ينعكس كل ذلك على أداء الولايات المتحدة في اطارها العام وعلى مشاريعها وعلى طرق تنفيذها عبر تكتيك الفوضى الخلاقة ـ أو أي تكتيك اخر ـ وتوظيفها في مناطق أخرى غير الشرق الأوسط، فمن الطبيعي أن تنحسر وتتراجع هذه الفكرة مع تراجع الولايات المتحدة الأميركية نفسها.

أخيراً، فإن الباحث لا يتبنى الرأي الأخير على الرغم من طرحه وتداوله من بعض المحللين ومن بينهم نعوم تشومسكي، بل يرجح استمرار توظيف فكرة الفوضى الخلاقة بالدرجة الأساسية على النطاق الشرق أوسطي على المدى القريب والمتوسط، وأيضاً توظيف وتعميم هذه الفكرة عالمياً بعد الاستفادة من تجربة الشرق الأوسط واكتمالها، كما فعلت الإدارة الأميركية عندما وظفت الفوضى الخلاقة على النطاق العراقي، وهي الآن تحاول تجاوز أخطائها في العراق وتعويضها في بيئة الشرق الأوسط الاستراتيجية.

الاستنتاجات

تبعاً لما تضمنه متن هذه الدراسة من مفاهيم ومصطلحات ذات صلة بالفوضى والفوضى الخلاقة وتوظيفها في الاستراتيجية الأميركية الشاملة بعد أحداث 11 أيلول 2001، وتطبيقها في العراق ومن ثم الشرق الأوسط، وصولاً إلى احتمالات توظيفها دولياً. وصل الباحث إلى مجموعة استنتاجات، هي كالآتي:

1. إن مصطلح الفوضى الخلاقة أنشئ للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط، وتم صوغه بعناية فائقة في دوائر التفكير الأميركية الرسمية وغير الرسمية، استناداً إلى رؤى وأطروحات وأفكار قديمة تم إعادة صياغتها وتوظيفها لكي تتلائم مع ما ترغب الولايات المتحدة الأميركية في تحقيقه من أهداف.

2. تكونت فكرة الفوضى الخلاقة بالأصل في مجال العلوم الطبيعية، وثم سحبها إلى العلوم الاجتماعية، وتتمحور الفكرة حول أن من يقدر على صنع الفوضى ومن ثم إدارتها، سيصل إلى نوع جديد أو حالة جديدة ترضي طموحاته التي كان يرغب في تحقيقها، أي

تكون هنا الفوضى من النوع الخلاق، تنتج نظاماً جديداً يتوافق مع رؤى وتطلعات الفئة المكونة والمديرة لهذه الفوضى.

3. تبلور مصطلح من رؤى وأفكار ودراسات أمريكية متخصصة، واقتباس أفكار من مفكرين قدماء ومعاصرين، وعلى مستوى عمل استخباراتي أنتجته دوائر الاستخبارات الأميركية، لكن النقطة التي تحسب ولم تكن كوندليزا رايس لم تكن هي التي ابتكرته بل إنها أول من أطلقه بصفة رسمية أول مرة (بوصفها وزيرة للخارجية) في 2005/4/9 في لقاء لها مع صحيفة الواشنطن بوست.

4. لم ينشأ مصطلح الفوضى الخلاقة بصورة عفوية، وإنما بسبب ما تلقته الولايات المتحدة من خسائر مادية ومعنوية في العراق، فقد كان العراق أول دولة طبقت فيها الفكرة بصورتها الحديثة، وذلك لضرب الأطراف والمكونات الأساسية لهذا البلد بعضها ببعض، بقصد خلق قطيعة بين فئاته ومكوناته، وصولاً إلى الهدف الرئيس من تطبيق هذه الفكر، وهو إيجاد عراق ضعيف من الداخل مجزئ ومقسم طائفياً وقومياً.

5. أن من أهم أهداف تطبيق الفوضى الخلاقة هو إنشاء أنظمة سياسية ضعيفة، تبدو للوهلة الأولى أنها ديمقراطية، ولكنها تدين بالولاء للولايات المتحدة الأميركية، كيما تكون (إسرائيل) وحدها هي القوة الإقليمية في المنطقة.

6. إن الولايات المتحدة وبعد تطبيقها لتجربة الفوضى الخلاقة في العراق، باشرت بنقل هذا التطبيق إقليمياً، ويلاحظ ذلك عن طريق تفاقم الاحتقانات الطائفية والازمات الداخلية لدول الجوار

والدول القريبة من العراق (دول الشرق الأوسط)، إذ إن الفوضى الخلاقة عملت على ربط أزمات المنطقة ببعضها برابطة أو حجة الدفاع عن قومية أو طائفة معينة.

7. إن من أهم أهداف تطبيق الفوضى الخلاقة إطلاق الصراع العرقي والطائفي، والاطاحة بالسلم الأهلي الداخلي وتسييل الولاء وتهديد وحدة البلد، إنْ أدى ذلك إلى تفتيت الدول إلى كانتونات صغيرة.

8. ترمي الادارة الامريكية من تطبيق الفوضى الخلاقة، إلى ضرب الاستقرار الأمني عبر استدامة تدهور الأوضاع في أية بيئة يحدث فيها خلل في نظامها، وهذا الأمر يتم عبر محاولة إبقاء الوضع المتدهور على ما هو عليه، عبر دعم جميع الأطراف ولكن بقدر معين، بحيث لا يحدث فرق كبير بينهم، الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى سيطرة طرف ضد الأخر.

9. تسعى الادارة الامريكية عبر تطبيقها للفوضى الخلاقة إلى تدمير البنى العسكرية والاقتصادية، إذ أنَ من أهم الأهداف التي تدعم نجاح الفوضى الخلاقة، إيجاد حالة من اللااستقرار في البيئة العسكرية والاقتصادية وتدميرها، وهو ما سيوفر اسواقاً كبيرة عسكرية واقتصادية للشركات الأميركية، وأبرز مثال هو الجيش العراقي الذي احتكرت تسليحه وتجهيزه.

10. ترمي الفوضى الخلاقة إلى تعبئة الإعلام وأدلجته، إذ وصل الحال في إعلام دول الشرق الأوسط لمرحلة خطيرة من التحشيد والشحن الطائفي والقومي والمذهبي، والذي تديره الولايات

المتحدة الأميركية عبر قنوات تحرض على القتل والتكفير وتدمير الإسلام من داخل الإسلام.

11. إن فكرة الحرب على الإرهاب دفعت الإدارة الأميركية بكامل مؤسساتها إلى إجراء مراجعات شاملة لجميع مقوماتها الاستراتيجية، مما أدى إلى تبني تكتيكات وأساليب جديدة للتعامل مع الخطر الجديد، وهو الإرهاب الإسلامي المتطرف، لذلك فأن احد أهم أهداف الفوضى الخلاقة هو ضرب الطوائف الإسلامية بعضها مع بعضها الآخر، وضرب الإسلام بالمسيحية والقوميات الأخرى، وخلق الأزمات الداخلية لإدامة هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة.

12. إن الولايات المتحدة تعي تماماً أن الدكتاتوريات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، والمتمثلة في شخوص الحكام ونظمهم المتكلسة، والرفض الشعبي الشديد لهذه الأنظمة، يضع الولايات المتحدة بإزاء تناقض شديد ما بين مناداتها بالديمقراطية واحتضانها لهذه النظم، هذا الامر تغض الطرف عنه فقط في حالة السعودية وبعض دول الخليج، و أنه يمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق المشروع الأمريكي لا سيّما بعد عام2010.

13. إن تكتيك الفوضى الخلاقة عوض الولايات المتحدة وحلفاءها عن الدخول في حروب ونزاعات مع دول أخرى وإنفاقها لأموال تثقل الميزانية الأميركية في ظل أزمة مالية تعصف باقتصادات العالم، و من ثم فان قوة الفوضى الخلاقة وفاعليتها ومكاسبها لا يحتاج إلى نفقات هائلة وكبيرة.

14. اعتماد الفوضى الخلاقة نمطاً للتفكير الاستراتيجي في ضبط الصراعات والتحكم بها، يعبر عن عجز عسكري أمريكي لمسك الأرض والحفاظ عليها في البلدان التي جرى احتلالها.

15. إن استحداث هذا التكتيك جاء لتخفيف الضغط الهائل على الولايات المتحدة الأميركية وتحويله إلى الشعوب المقاومة نفسها، فالفوضى الخلاقة تقترب بهذا المعنى من المؤامرة، إذ تصبح أقنية الفعل الاستراتيجي وقنوات التواصل واتخاذ القرار مدروسة مسبقاً، لكن شروط إنجازها مرهونة بفضاء من الفوضى وبشروط أستجابة من قبل البيئة المعنية بالتطبيق.

16. استخدمت الإدارة الأميركية في تعاملها مع دول الشرق الأوسط آليات مختلفة ففي العراق قام التغيير على القوة الصلبة، وفي مصر على التغيير بالقوة الناعمة، وليبيا أنموذجاً ثالثاً يمزج ما بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في التغيير، ليخرج مصطلح جديد (هجين) يسمى التغيير بالقوة الذكية.

17. إن تغيير الأنظمة في الشرق الأوسط الذي حدث في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011، لم يكن بعيداً عن المشاريع الأميركية التي تستهدف إحداث تغيير في بيئة الشرق الأوسط، كمشروع الشرق الأوسط الكبير، فكان تغيير هذه الأنظمة بمثابة الخطوة الأولى باتجاه إحداث تغيير شامل يتلائم مع ما تتطلبه المصلحة الأميركية.

18. يرجح الباحث استمرار توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في مستواها الإقليمي بالدرجة الأساسية، وأن نجاحها على هذا

المستوى، هو بدوره سيرسم الآلية التي سيتم فيها توظيف هذه الفكرة في دول وأقاليم أخرى، إذ إن الباحث هنا يستشرف استمرارية توظيف الإدارة الأميركية هذه الفكرة، مع الاحتفاظ بخصوصية كل ظرف يتم فيه تطبيقها، مع الأخذ بالحسبان المتغيرات والعوامل المؤثرة إقليمياً ودولياً.

مصادر ومراجع الفصل الرابع

(1) أبو بكر الدسوقي، إقليم جديد تحت التشكيل: التحولات الهيكلية الكبرى في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 186، المجلد 46، أكتوبر 2011، ص 60.

(2) William Mark Habeeb and Rafael D.frankel and other, the middle east in turmoil: conflict, revolution, and change, first edition, ABC -CLIO, U.S.A., 2012, P.P 186 - 187.

(3) أبو بكر الدسوقي، عالم مختلف: الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 185، المجلد 46، يوليو 2011، ص52.

(4) Beverly Dawn Metcalfe and Fouad Mimoun, Leadership Development in the middle east, ferst edition, Edward elgar publishing, U.S.A, 2012, P.P 132 - 134.

(5) Marjatta Maula, Organization As Learning systems, first edition, emerald group publishing, U.S.A, 2006, P.P 24 - 26.

(6) Richard L.Daft, Management: available titles cengagenow series, first edition, cengage learning, U.S.A., 2007, P.P 374 - 375.

(7) محمد عبد السلام، إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 185، المجلد 46، يوليو 2011، ص 6.

(8) كارن أبو الخير: العاصفة القادمة: النظام الاقتصادي العالمي يندفع نحو أزمة هيكلية حادة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 186، المجلد 46، أكتوبر 2011، ص 149.

(9) Eric Mc Glinchey, Central Eurasia in context, first edition, University of Pittsburgh pre, U.S.A., 2011, p70.

(10) Jerald A.Combs, the history of American foreign policy: from 1895, first edition, M.E. Sharpe, U.S.A., 2008, P 332.

(11) أبو بكر الدسوقي، عالم مختلف: الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات، مصدر سابق، ص52.

(12) شيب فارس سيورجي، مهام خاصة لوزارة الخارجية الأميركية في ظل عصر تكنولوجيا الفضاء المفتوح، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009، ص 68.

(13) صقر عبد الواحد نجراني، المراجعات الأميركية للطروحات الفكرية: قراءة في إعادة تفعيل صدام الحضارات، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2011، ص 48.

(14) قاسم محمد النجار، محاولة لفهم منطق السياسة الخارجية الأميركية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص 25.

(15) محمد مورو، رجل في مواجهة أمريكا، ط 1، سلسلة كتب عربية، القاهرة، 2006، ص47.

(16) حلمي الشعراوي، أفارقة وعرب في مهب الريح،ط1، سلسلة كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 25.

(17) هيفاء احمد يحيى، الفوضى الخلاقة وزرعها المتنامي داخل الدول العربية، مجلة الحوار المتمدن، النسخة الالكترونية، العدد 3486، 2011/9/14

(18) نبال خماش، مصدر سابق،214.

(19) عبد الحي صبحي الرفاعي، سحق القومية العربية هدف انكلوامريكي منذ مائة عام، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 39.

(20) سهيلة عبد الانيس، الأقليات في العراق: دراسة في حقيقة وجودهم و واقعهم السياسي، مجلة الحوار المتمدن، النسخة الالكترونية، العدد 2921، 2010/2/18.

(21) حسام الدين جاد الرب، مصدر سابق،18.

(22) سميح عبد العليم و فؤاد رجب أسكي، محورية الدور الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط: وكلاء الولايات المتحدة في خطر، ط1، دار يقضان للطباع والنشر، عمان، 2011، ص 217.

(23) عبد الحي صبحي الرفاعي، مصدر سابق،44.

(24) سميح عبد العليم و فؤاد رجب أسكي، مصدر سابق،221.

(25) نقلاً عن: شفيق فواز العادل، بداية سقوط الصنم الامريكي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010، ص 57.

(26) نقلاً عن: ربيع السامي و خالد الشاذلي، المراجعات الاستراتيجية للتوجه الامريكي تجاه الشرق الاوسط بعد عام 2003، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2008، ص 87.

(27) سمير امين و جوزيف بي ثيروي اموجا واخرون، الصراع حول المياه :الارث المشترك للانسانية، تعريب سعيد الطويل و مصطفى مجدي الجمال، تحرير ناهد عفيفي، ط 1، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، 2007، ص 247.

(28) نعيم عبد القوي خير الدين، شعوب في مختبرات التجارب الأميركية، دار البيارق للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 79.

(29) سيف النبوي و شامل فوال، الغرق الأمريكي في مستنقع الشرق الأوسط الكبير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص 198.

(30) عمر محفوظ، دور دوائر الاعلام والصحافة في تسويقالأفكار الغربية، العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص 127.

(31) Al badrani, 9/11 hijacking the world an American plan, first edition, library of congers, 2006, p 115.

(32) Natasha M. ezrow and Erica frantz, dictators and dictatorships: understanding authoritarian regimes and their leaders, first edition, continuum international publishing group, U.S.A., 2011, p47.

(33) دينا شحاته ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 184، المجلد 46، ابريل 2011، ص 12.

(34) امل حمادة، تحول طويل المدى: هل نحتاج لإعادة تعريف الظاهرة الثورية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 185، المجلد 46، يوليو 2011، ص43.

(35) محمد عبد السلام، كيف ستدار العلاقات الاقليمية في المرحلة المقبلة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 184، المجلد 46، ابريل 2011، ص 6.

(36) سمير امين، ثورة مصر وما بعدها، مجلة الحوار، العدد 3348، 27/4/ 2011، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية.

(37) Joel peters, the European union and the Arab spring, first edition Lexington books London, 2012, p 5.

(38) نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 186، المجلد 46، اكتوبر 2011، ص 112.

(39) Mark Hitchcock, middle east burning, first edition, harvest house publishers, U.S.A., 2012 p.p 18 - 19.

(40) Jim collins, Good to Great: Why some companies make the lèap and others don't, first edition, HarperCollins, U.S.A., 2011, P.P 55 - 56.

(41) علي عارف و يوسف جبرائيل، دور القانون الدولي والمنظمات الدولية في استدامة الهيمنة الأميركية على العالم، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص 59.

(42) Grace Davie, welfare and religion in 21st century Europe, first edition, ashgate publishing ltd, U.S.A, 2011, P 69.

(43) Jack G. Shaheen, reel bad Arabs, first edition, Oliver branch press, 2009, pp. 273 - 274.

(44) نقلاً عن عصام عبد الشافي، العامل الدولي: تراجع الدور الأمريكي في البيئة الإستراتيجية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 186، المجلد 46، اكتوبر 2011، ص90.

(45) نقلاً عن اشرف سويلم، من يدير هذا العالم: الحاجة لقواعد دبلوماسية جديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 185، المجلد 46، يوليو 2011، ص 39.

(46) نصر محمد عارف، المعادلات الجديدة: مستقبل الدولة في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية،القاهرة، العدد 186، المجلد 46، اكتوبر 2011، ص 62.

(47) دينا شحاته و مريم وحيد، سياسة الشارع: تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 186، المجلد 46 أكتوبر2011، ص80.

(48) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة للنجاح في السياسة الدولية، ط1، تعريب محمد توفيق البجيرمي، تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 53.

(49) خالد بن سليمان الغثبر و محمد بن عبد الله القحطاني، امن المعلومات بلغة ميسرة، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2009، ص 24.

(50) شريف رشدي و اسراء اسماعيل، الواقع الافتراضي: الانعكاسات السياسية والاقتصادية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 187، المجلد 47، يناير 2012، ص 92.

(51) نقلاً عن مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: مشكلة الأفكار في العالم الاسلامي، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2002، ص 130.

(52) يوسف بن ابراهيم السلوم، معجم المصطلحات العسكرية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 114.

(53) نقلاً عن محمد سعد الدين فهمي، مبادرة الدفاع المشترك والامن الجماعي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 189.

(54) منذر فوزي البيدر، قدرات الولايات المتحدة العسكرية ودورها في تهيئة البيئة الدولية، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 317.

(55) انطوني ارنوف، العراق: منطق الانسحاب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2006، ص71.

(56) عبد الجليل سفياني، البعد الامني للعولمة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010، ص 83.

(57) عبد الله كندي، تغطية الصحافة العربية للحروب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات وانشر، بيروت، 2008، ص 181.

(58) من منشورات دار الامير للثقافة والعلوم، الصحاف واسرار سقوط بغداد، ط1، دار الامير للثقافة والعلوم، بيروت، 2003، ص 18.

(59) ان اكسندر وسايمون عساف، العراق وقيام المقاومة، ط1، سلسلة كتب عربية، القاهرة، 2006، ص7.

(60) ابتهال السعداوي، الغرق الامريكي في المستنقع العراقي، ط2، دار الكتب العربية، بيروت، 2008، ص 19.

(61) وحيد عمران و خالد نبوي، خطة التقسيم الأميركية للعراق، ط1، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 204.

(62) محمد النداوي، الحرب الأميركية على العراق وتداعياتها الإقليمية، مجلة التراث العراقية، ستوكهولم، العدد 208،اذار 2007، ص 28.

(63) عبد الحفيظ السويداوي، خصخصة الشرق الاوسط: تقاسم النفوذ العالمي على منطقة الشرق الاوسط،ط1 مكتبة دار المعارف، القاهرة، 2009، ص 137.

(64) ياسين نوفلي و ماجد سرحان، التحديات الاقليمية للعراق الجديد، ط2، منشورات مركز الحضارة للدراسات الاستراتيجية، 2009، ص 96.

(65) مضر عبيد، القنبلة الدستورية العراقية الموقوته، ط1، سلسلة كتب عربية، القاهرة، 2009، ص 76.

(66) عبد الغني خزامي، الاحتقان المذهبي العراقي واثره على المنطقة الاقليمية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ص 215.

(67) محمد سامي، الحرب الأميركية على العراق: الغرق في دوامة العنف، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2010، ص 48.

(68) Joseph s.nye, the future of power, first edition, public affairs, U.S.A, 2011, P. 82.

(69) Joseph s.Nye, soft power : the means to success in world politics, first edition, public affairs, U.S.A, 2004, P. P 18 - 25.

(70) يقول الكاتب الأمريكي وليام بلوم، في كتابه الدولة السوقية أن الولايات المتحدة الأميركية حاولت منذ 1945 قلب الحكم في 40 دولة أجنبية وسعت إلى سحق أكثر من 30 حركة وطنية أو شعبية مناهضة لأنظمة استبدادية، والان فالولايات المتحدة تسعى إلى دعم اطراف معيينين معارضة أو حركات احتجاجية أو توظيف مظاهرات واحداث اخرى لكي تقوم بهذا العمل، وتغيير انظمة عبر ثورات وانقلابات، نقلاً عن: William blum, rogue states, first edition, zed books, U.S.A, 2006, P57.

(71) نقلاً عن رضوة عمار، عرض كتاب، التغيير في الشرق الاوسط: نظرة جديدة في الديناميكيات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 186، المجلد 46، اكتوبر 2011، ص 166.

(72) نقلاً عن ملحق مجلة السياسة الدولية الالكتروني بعنوان يوميات ثورة 25 يناير، القاهرة، 2012.

(73) Martin folly and niall a. palmer, historical dictionary of U.S. diplomacy from world war through world war ll, first edition, scarecrow press, London, 2011, p 88.

(74) احمد تهامي عبد الحي، لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 186، المجلد 46، اكتوبر 2011، ص 46.

(75) Marvin Perry and Myrna chase and other, western civilization : ideas, politics, and society, first edition, U.S.A, 2012, P 29.

(76) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مصدر سابق،6.

(77) سليمان البرصان، دبلوماسية الولايات المتحدة الناعمة وقوتها المدنية الجديدة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2011، ص215.

(78) شامل حبيب النجمي، الاستراتيجية الامركية الجديدة في الشرق الاوسط بعد عام 2008، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 79.

(79) نقلاً عن موقع فريدوم هاوس الامريكي التابع لمركز دراسات فريدوم هاوس سنتر، على شبكة المعلومات الدولية.

(80) جين شارب، من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، ط1، تعريب خالد دار عمر، تقديم رضوان زيادة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 48.

(81) يزيد الصايغ، العلاقات المدنية ـ العسكرية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 186، المجلد 46، اكتوبر 2011، ص 51.

(82) Smeth j. lopes, the civilian institute and role in Arab change in middle east, first edition, mack arther center press, U.S.A, 2012, P 59.

(83) نقلاً عن تقرير منشور في موقع صحيفة الديلي تلغراف اللندنية على شبكة المعلومات الدولية.

(84) تقرير منشور بعنوان: تأجيل محاكمة المتهمين في مجزرة ستاد بورسعيد إلى الخامس من مايو المقبل عقب جلسة ساخنة تشهد محاولة لإحداث الفوضى، نقلاً عن موقع مركز دراسات الاهرام على شبكة المعلومات الدولية.

(85) شريف مرتضى، الافاق المستقبلية للثورة المصرية المنحرفة عن مسارها، المجلة المصرية للدراسات الاجتماعية، القاهرة، العدد 47791، ابريل/ نيسان 2/4 / 2012، ص 57.

(86) وحيد عبد المجيد، نهاية الاهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 184، المجلد 46، ابريل 2011، ص 64.

(87) عصام عبد الشافي، مصدر سق ذكره، ص 91.

(88) دينا شحاته ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مصدر سابق،15.

(89) اشرف محمد كشك، حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 185، المجلد 46، يوليو 2011، ص 22.

(90) John Agnew and Luca mascara, Making Political Geography, first edition, Rwman and Littlefield, U.S.A., 2012, P 175.

(91) Ali Keyhni and Muhammad Marwali, smart power grids 2011: power system, first edition, spriner U.S.AÛ, 2012 P 1.

(92) سعاد محمود ابو ليلة، دور القوة: ديناميكات الانتقال من الصلبة إلى الناعمة إلى الافتراضية، نقلاً عن موقع مجلة السياسة الدولية على شبكة المعلومات الدولية.

(93) Larry A. samovar and Richard E. Porter, intercultural communication, first edition, Cengage learning, 2011, p 163.

(94) يقصد هنا التكاليف الباهظة التي تكبدتها الادارة الامريكية نتيجة حربها على الارهاب العالمي، والتي جنت ارباحها الدول الكبرى الاخرى ايضاً.

(95) ريتشارد أرميتاج (Richard L. Armitage) تولي العديد من المناصب، مستشارا في السياسة الخارجية منذ عام 1981 حتى 1983، وتسلم منصب النائب المساعد لوزير الدفاع في شرق آسيا وشؤون المحيط الهادي، ومنذ عام 1983 حتى 1989 عمل مساعدا لوزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، وفي عام 1992 عينه الرئيس بوش الأب نائبا لوزير الدفاع في مكتب شؤون الأمن الدولي، وتولى عام 2001 منصب مساعد وزير الخارجية الأميركي، وقدم أرميتاج استقالته من منصبه في نوفمبر 2004 في وقت واحد مع وزير الخارجية المستقيل «كولن باول»، ورئيس مركز «أرميتاج الدولي Armitage» الذي أسسه في 2005 بعد خروجه من الإدارة الأميركية.

(96) بدعم من مؤسسة ستار (Starr Foundation) دشن مركز الدراسات الإستراتجية والدولية (CSIS) مشروع القوة الذكية (Smart Power) الذي يهدف إلى أن تقوم السياسة الخارجية الأميركية في الفترة القادمة على الدمج بين مفهومي القوة الناعمة (Soft Power) والقوة الصلبة (Hard power) وذلك في غياب الرؤية الإستراتيجية لكيفية مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية التي تواجها الولايات المتحدة.

(97) Richard L.kugler, New directions in U.S. national security: strategy, defense plans and diplomacy: a review of official strategic documents, first edition, NDU press, 2011, p3.

(98) Joyce P. kaufman, A concise history of. U.S. foreign policy, first edition, Rowman and Little field, U.S.A., 2009, P.P 186 - 170.

(99) Greg Castillo, Cold war on the home front: the soft power of midcentury design, first edition, U of Minnesota press, U.S.A, 2010, P XII.

(100) Craig Hayden, tge rhetoric of soft power: public diplomacy in global contexts, first edition, Lexington books, 2011, p 64.

(101) Steffen W.schmidt and Mack c.shelley and other, American government and politics today 2011 - 2012, first edition, congage learning 2011, 2011, p.p 645 - 646. Constance lever - tracy, Routledge handbook of climate change and society, first edition, Taylor and Francis, U.S.A., 2010, P 240.

(102) زياد عقيل، عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 184، المجلد 46، ابريل 2011، ص 70.

(103) نقلاً عن وكالة اخبار ال B B C البريطانية على شبكة المعلومات الدولية.

(104) جيهان الحديدي، المؤتمر السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية: خرائط استراتيجية جديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 185، المجلد 46، يوليو 2011، ص 175.

(105) احمد جميل عزام، كل السياسات الداخلية: موقع القضية الفلسطينية في العصر العربي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 186، المجلد 46، اكتوبر 2011، ص84.

(106) نقلاً عن موقع مجلة فورن بولسي، دراسة منشورة لانا سايمونس بعنوان: Soft War = Smart War? Think Again، بتاريخ ابريل 2012، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

(107) Gary J. dorrien, the Obama question: a progressive perspective, first edition, rowman and Little field, U.S.A., 2012, P 161.

(108) Charles W.kegley and Shannon L.blanton, World politics: trend and transformation, 2012 - 2013 edition, first edition, Cengage learning, U.S.A., 2012, P 301.

(109) معتز سلامة، الصعود: التمدد الاقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 185، مجلد 46، يوليو 2011، ص 82.

(110) Beng haut Chua, structure, audience and soft power in east Asian pop culture, Hong Kong University press, honk Kong, 2012, p 7.

(111) Fareed Zakaria, the post - American world L release 2.0, second edition, W.W. Norton and company, U.S.A., 2011.

(112) Benjamin Sutherland, Modern warfare: intelligence and deterrence, the

technologies that are transforming them, first edition, John Wiley and Sons, U.S.A., 2012, P 271.

(113) Eric Beaudan, Creative execution L what great leders do to unleash bold thinking and innovation, first edition, john Wiley and sons, 2012, p 122.

(114) Kristen Stoddert, losing an empire and finding a role: Britain, the U.S.A., NATO and nuclear weapons, first edition, Palgrave Macmillan, U.S.A., 2012, P 55.

(115) خالد حنفي علي، سقوط الجماهيرية: من يحكم ليبيا بعد القذافي؟، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 186، المجلد 46، اكتوبر 2011، ص140.

(116) Joseph Compana, the pain of reformation: spenser, vulnerability, and the ethics of masculinity, first edition, forham univ press, U.S.A., 2012, P.P 29 - 30.

(117) ريهام مقبل، مؤتمر نحو نظام عربي جديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 185، المجلد 46، يوليو 2011، ص176.

(118) علي جلال عوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 185، المجلد 46، يوليو 2011، ص60.

(119) Ervin Laszlo, chaos point 2012: the world at the crossroads, first edition, piatkus books, U.S.A., 2012, P 87.

(120) Gregory Mobley, the return of the chaos monsters: and other back stories of the bible, first edition, wm. b.Eerdmans publishing, U.S.A., 2012 P 34.

(121) Evgeny Morozov, The net Delusion: The dark side of international freedom, first edition, public affairs, U.S.A., 2012, P 37.

(122) Ibid, p 37.

(123) Tarik Sabry, arab Cultral studies: mapping the field, first edition, I.B. Tauris, U.S.A., 2012, P129.

(124) Alexander T.J.Lennon, Democracy in U.S. Security Strategy: from promotion to support, institute of carengy, U.S.A., 2012, P 57.

(125) Mark Hitchcock, Op. cit p78.

(126) Yakub Halabi, Us Foreign policy in middle east: from crises to change, first edition, Ashgate publishing Ltd, U.S.A., 2009, P 9.

(127) مؤتمر هرتزيليا: هو مؤتمر يعقد سنوياً في (اسرائيل) منذ عام 200 إلى حد الآن، يناقش قضايا مختلفة تتعلق بالشؤون الإسرائيلية الداخلية والخارجية، ويتضمن التقرير الصادر عنه جميع الأفكار التي طرحت خلال المؤتمر.

(128) صاموئل تودروس، نقلاً عن موقع مجلة فورن بولسي، دراسة منشورة بعنوان: The Muslim Brotherhood and Washington: Courtship and Its Discontents، ابريل 2012، على موقع مجلة فورن بولسي.

(129) مارس فيشر، نقلاً عن موقع صحيفة الواشنطن بوست الأميركية، مقال بعنوان : In Tunisia after Arab Spring, Islamists' new freedoms create new Muslim divide، 2012/3/25، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الآتي: http://www.washingtonpost.com/world/in

(130) ماريا فانتبيه، خيار التدخل التركي في سوريا، دراسة منشورة على موقع منظمة كارنغي بتاريخ 15 اذار 2012.

(131) Peter Berger and Gordon Redding, the hidden form of capital: spiritual infancies in societal progress, first edition, anthem press, U.S.A., 2011, P 201.

(132) Mark L.Haas, the clash of ideologies: Middle Eastern politics and American Security, first edition, Oxford University press, UK, 2012, p.p 45 - 50.

(133) Jalil Roshandel and Nathan Chapman Lean, Iran, Israel, and the U.S.A.: Regime security VS. political legitimacy, first edition ABC - CLIO, U.S.A., 2011, P 114.

(134) Ibid, P 120.

(135) Rudi Matthew, Persia in Crisis: Safavid decline and the fall of Isfahan, first edition, I.B. Tauris, U.S.A., 2011, P 253.

(136) Davis Bunn, Lion of Babylon, first edition, Bethany House, U.S.A., 2011, P 145.

(137) Jenifer corr morse, scholastic book of world record 2012, first edition, scholastic inc, U.S.A. 2012, P247.

(138) World bank, world bank group, world development indicators 2012, first edition, world bank publications, vein, 2012, p 115.

(139) Alexander Bruce, 2012 Science or superstition (the definitive guide to the doomsday phenomenon), first edition, the disinformation company, U.S.A., 2012, P 207.

(140) Daniel J. gansle, 2012: Day of reckoning, first edition, institute of Daniel j. gansle, U.S.A., 2011, p238.

(141) نقلاً عن تصريح لهنري كيسنجر منشور على موقع صحيفة الديلي سكيب اللندنية بعنوان («If You Can't Hear the Drums of War You Must Be Deaf») 2/18/ 2012، على شبكة المعلومات الدولية.

(142) نقلاً عن حمدي عبد العظيم، المال والسياسة: التمويل الخارجي للتفاعلات الانتقالية داخل الدول العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 186، المجلد 46، اكتوبر 2011، ص 72.

(143) نقلاً عن: دراسة منشورة لعبد الرحيم مراد بعنوان، ثورات الفوضى الخلاقة: خريطة الشرق الاوسط الجديد سايكس بيكو 2، في موقع وكالة شام نيوز بتاريخ 2211/ 2011، على شبكة المعلومات الدولية.

(144) Marshall Cavendish, Global chaos, first edition, institute of marshal Cavendish, .U.S.A., 2011, P40.

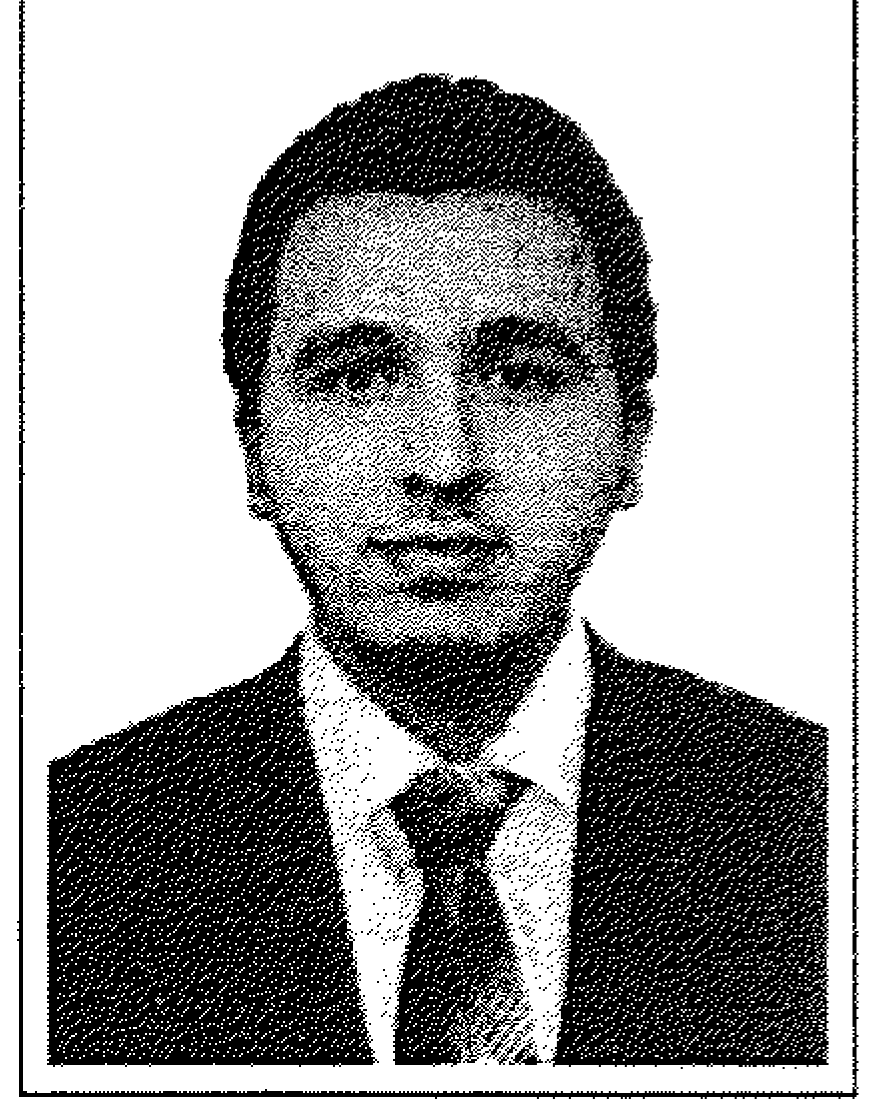
(145) Mark Haley, 101 things you should know about 2012: Countdown to armageddonor a better world, first edition, Adams Media, .U.S.A., 2011, P 194.

(146) Immanuel Wallenstein, the decline of American power, first edition, new press, U.S.A., 2011, p 283.

(147) Chimerical Empire project, the sorrows of empire: militarism, secrecy, and the end of the republic, first edition, Henry holt and company, U.S.A., 2005, P 142.

(148) Derek Cholet, American between the wars, first edition, Read how you want.com, U.S.A., 2011, , P 504.

المحتويات

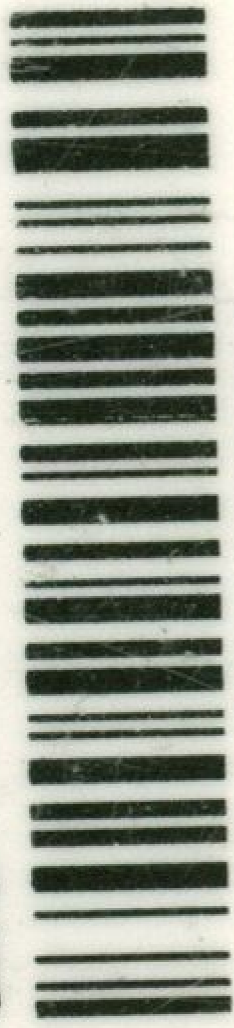


علي بشار بكر توفيق

- مواليد العراق ـ مدينة الموصل ـ 1987.
- بكالوريوس علوم سياسية ـ جامعة الموصل ـ عام 2010.
- ماجستير علوم سياسية ـ استراتيجية ـ جامعة النهرين ـ عام 2012.
- باحث مشارك في كتاب: تطور الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق، لحساب مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ومركز الموصل للثقافة والعلوم.
- عضو مخيم الشباب العربي المقام عام 2009 في لبنان.
- نشر عدد من المقالات السياسية التي تخص الشأن الاستراتيجي الأميركي.

الفوضى الخلاقة العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط

تكمن الفكرة الأساسية للفوضى الخلاقة في أن التعامل مع منطقة معقدة دينياً وطائفياً وقومياً، ذات أزمات وصراعات مزمنة وتوظيف هذه الأزمات واستغلالها تمثل فرصة تكتيكية، تهيئ الطريق لتقسيم هذه المنطقة إلى دويلات دينية وطائفية وقومية، والرؤية الأمريكية لماهيه الفوضى الخلاقة تتجسد في (الهدم وإعادة البناء)، وهذا الهدم الذي يقوم على تجزئة دول قائمة بذاتها لتخلق من هذه الدول ذات التنوع، كانتونات ضعيفة تستظل بالولايات المتحدة الأميركية وحليفتها اسرائيل.



ISBN: 978-614-426-216-0



السعر: 15 دولار أميركي



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية